

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

المشروع الجيو-سياسي الإيراني والأمن الإقليمي

د.عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي
د.فراس محمد إلياس





RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies



المشروع الجيو-سياسي الإيراني والأمن الإقليمي

د.عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي
د.فراس محمد إلياس

ح رصانة - المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 1443هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

إلياس ، عبدالرؤوف الغنيمي د.فراس

المشروع الجيو-سياسي الإيراني والأمن الإقليمي. / عبدالرؤوف الغنيمي د.فراس إلياس .- الرياض ، 1443 هـ

314ص : ..سم

ردمك: 978-603-91865-0-2

1-الشيعة 2- ايران - الاحوال السياسية 3- ايران -العلاقات الخارجية أ.عنوان

ديوي 320,955 1443/11869

رقم الإيداع: 1443/11869

ردمك: 978-603-91865-0-2

العنوان بالإنجليزية

Iran's Geopolitical Project and Regional Security

الطبعه الأولى

يوليو 2022

النـــــــــاشـــــــــر

RASANAH

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

International Institute for Iranian Studies

www.rasanah-iiis.org

المحتويات

المقدمة

شكّل الفكر الجيوبوليتيكي (الجيو-سياسي) لقادة الدول والحكومات واحدًا من أخطر أشكال وأنماط الفكر على مصاير الوحدات الدولية وديمومتها وبقائها وتماسك شعوبها، وعلى السلْم والأمن الإقليميين والدوليين في العصر الحديث، لكونه أحد أهمّ محركات، بل ومغذيات، تفشّي الصراعات والحروب الدامية بين الدول في الأقاليم الجغرافية المختلفة، بالإضافة إلى أنه يتمحور حول نقطة ارتكاز جوهرية تتضمن نزعة عدوانية توسعية ثابتة تدفع هؤلاء القادة نحو البحث عن مناطق نفوذ جيو-سياسية خارج حدود دولهم، وذلك إما بزحزحة الحدود القانونية لدولهم لتدشين الإمبراطوريات المزعومة، وإما بفرض الهيمنة على الدول المستهدفة.

ولا يستوي الحديث عن تمزق وانقسام عديد من الدول والمآسي والكوارث الإنسانية والأزمات الاقتصادية وحجم الدمار الهائل الذي خلفته حروب القرن العشرين، دون التطرق إلى نتائج الفكر الجيوبوليتيكي كأحد أهم العوامل التي قادت العالم نحو حربين عالميتين خلال القرن المنصرم، كانتا من أكبر الحروب على مر العصور، لكونهما طالتا معظم أجزاء المعمورة من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، وراح ضحيتهما الملايين من البشر المدنيين الأبرياء والمسلّحين على حدٍّ سواء، تاركتين أثرًا مدمرًا، بل ومزلزلًا، في العالم بأسره.

وعلى الرغم من بزوغ فجر عهد جديد بولادة منظمة الأمم المتحدة التي وضعت حدًّا للتفكير الجيوبوليتيكي العدواني، بتحريمها اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، بنص ميثاقها الأساسي على ضرورة احترام الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي أو غيرها بالوسائل السلمية لصيانة السلْم والأمن الإقليميين والدوليين.. فقد قفزت بعض الدول على المبادئ الساميّة للمنظمة الأممية بإحيائها وتبنّيها الفكر التوسعي من جديد، وذلك بلجوئها إلى استخدام كل أشكال القوة الظاهرة والمستترة لتمرير مشروعاتها التوسعية العدوانية في مجالاتها الحيوية، ليدخل العالم بشدة في براثن صراعات وحروب مزقت الدول وقطعت

أوصالها وقتلت وهجرت سكانها.

وتُعَدّ إيران واحدة من الدول التي قفزت على مبادئ وقرارات الأمم المتحدة السامية للحفاظ على السلْم والأمن الدوليين، وعلى مبادئ حُسن الجوار وسيادة الدول، بتبنّي صنّاع قرارها منذ تأسيس دولة ولاية الفقيه بعد عام 1979م مقاربات الفكر الجيوبوليتيكي التوسعي على أساس المناطق الجغرافية للمذهب الشيعي، لتمرير مخططاتها في دول مجالاتها الحيوية. فقد أيقن رجال الدين أن اعتناق وتشغيل الأفكار الجيو-سياسية يلعب دورًا مركزيًّا في تمرير الأجندة الإيرانية التوسعية لتحقيق الهدف الإيراني الأسمى، المتمثل في تدشين جمهورية إيران العالمية بقيادة الولي الفقيه في إيران من ناحية أُولى، كما أدركت إيران الثورة أن الجيوبوليتيك الشيعي سيعزز مكانتها على المسرح الإقليمي والدولي بتعظيم قوتها المكانية والجغرافية، وتعزيز معدل نفوذها، من ناحية ثانية، وكذلك تحديد المجالات الحيوية للدولة ومصادر التهديدات المباشرة وغير المباشرة حتى يمكن مجابهتها من ناحية ثالثة، كما سيُجري عملية تفاعلية بين الهويات الثقافية والدينية والبيئة الجغرافية المحيطة من ناحية رابعة، وهو ما أشار إليه المفكر السياسي الأمريكي صاموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) في أطروحته «صِدَام الحضارات» (The Clash of Civilizations).

فما إن أخفقت إيران في تمرير مبدأ «تصدير الثورة» ونظرية «أُمّ القرى» في دول الجوار الجغرافي القريب خلال العقد الأول من تاريخ تأسيس دولة ولاية الفقيه، حتى أعاد صنّاع القرار الثيوقراطيون في إيران قراءة المجال الجغرافي ضمن سياقات جيو-سياسية ومذهبية واقتصادية، تحدد اعتبارات القوة والنفوذ في المجالات الحيوية لإيران الثورة، بما يمكنها من تدشين الجمهورية الإيرانية العالمية بقيادة الولي الفقيه، وهو ما أشار إليه المرشد الإيراني السابق روح الله الخميني صراحة في كتابه «الحكومة الإسلامية»، بقوله إنّ «إيران تنتظرها مهمة التأسيس للحكومة (الإسلامية) العالمية التي يقودها الولي الفقيه في دولة المركز (إيران)، التي تُعَدّ النواة الرئيسية التي ستتشكل على أساسها دولة العدل الإلهي».

مهّدت تحوّلات مرحلة ما بعد تأسيس إيران الثورة، الطريق لبداية تمرير الأفكار الجيوبوليتيكية في المجالات الحيوية لإيران، لكن من المفارقات العجيبة أنه على الرغم من الاعتقاد بصوابية سيادة المذهب الشيعي الاثنا عشري في الداخل

والخارج -وهو ما نص عليه الدستور الإيراني صراحة-فإنّ صنّاع القرار الإيرانيين أغفلوا ذلك في سبيل جني ثمار الفكر التوسعي الجيوبوليتيكي باعتمادهم على عموم المذهب الشيعي بكل فرقه، الاثنا عشرية والزيدية والإسماعيلية (مع الأخذ في الاعتبار أنه عندما نتحدث عن شيعة الفِرق الثلاث، فإننا نتحدث عن الشيعة داخل الفرق الثلاث الموالين للنظام الإيراني ويعملون في إطار مشروعه التوسّعي وينفذون أجنداته في دولهم)، وهذا مؤشر إضافي ضمن مؤشرات عديدة على قفز رجال الدين الإيرانيين على المبادئ والقواعد التي أرسوها للحكم في دستور الثورة إذا ما تعارض مع أجندة بقاء نظام ولاية الفقيه.

تبرز إيران الثورة كقوة إقليمية محركة للجيوبوليتيك الشيعي، بداية من الجغرافيا الإيرانية تجاه جغرافيا التجمعات الشيعية خارج الحدود الإيرانية في المجالات الحيوية مع انتزاعها المحورية الشيعية العربية في النجف وتحويلها إلى قُم بعد استهدافٍ إستراتيجي مُمنهج للشيعة العرب، وتحويل إيران إلى قلب العالم الشيعي، مع أهميتها الجيو-سياسية وتراثها التاريخي وهويتها الثقافية التي يوفرها موقعها الجغرافي المتميز، علاوة على عمقها الحضاري الذي جعلها مركزًا للحضارة الفارسية القديمة، وهو ما منحها ميزة التنافس على قيادة العالم الإسلامي بشكل عام، والتنافس على الانفراد بالزعامة الإقليمية بشكل خاص، وأن تقرر لعب دور مركزي في السياسات التي ترغب القوى الإقليمية والدولية تنفيذها في الدائرتين الإقليمية والإسلامية، فضلًا عن عمقها الجيو-إستراتيجي وإمكاناتها الفريدة، إذ تتمتع باحتياطيات هائلة من الطاقة (النفط/الغاز)، كما أنها تضم أكثر من 40% من الشيعة في العالم.

وفيما عملت إيران على شيطنة دول منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م لتقديم نفسها كبديل للدول العربية السنية، وتعاونت مع الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م، ولذلك؛ مثَّل عام 2003م نقطة الانطلاق الأولى لتمرير إيران نظرتها الجيو-سياسية تجاه مجالاتها الحيوية، إذ اتخذت من الغزو الأمريكي للعراق في ذلك العام بوابة رئيسية لتمرير أفكارها التوسعية في امتدادها الجغرافي الغربي من العراق إلى سوريا ولبنان حتى البحر المتوسط، وذلك باستنهاض الهوية السياسية الشيعية في المجتمعات الشيعية في هذه البقعة الجغرافية، وجذبها لجعلها مرتبطة روحيًّا وسياسيًّا بنظام الولي الفقيه في إيران. ولذلك، خرجت هذه

المجتمعات الشيعية في المنطقة العربية إلى دائرة الضوء، وبدأت تستشعر وجودها السياسي من خلال إستراتيجيات التمكين السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي التي اعتمدتها إيران بعد الثورة، إذ قدمت بعد عام 2003م الدعم السياسي والمالي والعسكري والثقافي للشيعة لتمكينهم من الاستيلاء على السلطة في العراق.

وقد أتاحت الظروف الإقليمية والدولية في مرحلة ما بعد انطلاق ما يُسمى بـ «ثورات الربيع العربي» مطلع عام 2011م، التي اعتبرها المرشد الإيراني علي خامنئي «صحوة إسلامية» استلهمت روحها الثورية من الثورة الإيرانية عام 1979م، وتوقيع الاتفاق النووي عام 2015م.. الفرصة أمام إيران للتمدد أكثر في منطقة الشرق الأوسط. كل هذه الظروف سمحت لإيران بأن تضع ركائز قوية للجيوبوليتيك الإيراني الشيعي، بحيث أصبح اليوم يضم عديدًا من الحركات والجماعات المسلحة في الشرق الأوسط، لا سيّما بعد أن سارعت إيران للتدخل في سوريا واليمن بتقديم الدعم المالي والعسكري للشيعة الموالين لها في الدولتين، وذلك بهدف وضع الأساس الذي سيتشكل عليه الجيوبوليتيك الإيراني الشيعي في ما بعد، وهو ما جعل إيران تشكل تأثيرًا مباشرًا في المجتمعات الشيعية في المنطقة العربية، من النواحي الثقافية والجيو-سياسية والاقتصادية والعسكرية.

ويرتكز الجيوبوليتيك الشيعي بالأساس على أهمية العنصر المذهبي للمجتمعات الشيعية في دول المجالات الحيوية للدولة الإيرانية، إذ ابتكر عديد من الحركات الشيعية اليوم إستراتيجيات سياسية تقوم على أساس الحزام الجغرافي الشيعي، الذي أصبح يغطي أجزاء واسعة تمتد من جنوب شرقي آسيا وحتى شمال إفريقيا، ويشمل العراق وسوريا ولبنان واليمن والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، وهذا الحزام الجغرافي منح إيران حرية حركة واسعة في عديد من الدول.

وعلى الرغم من أن الأفكار الجيو-سياسية حققت لإيران مكاسب عديدة تتمثل في تحقيقها معدلات نفوذ عالية في أربع دول عربية، هي العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتحوّلها إلى قوة إقليمية فعالة ومؤثرة في مجريات الشؤون والقضايا الإقليمية، بقدرتها على إحداث تغييرات وتحولات في المعادلات الداخلية في العراق وسوريا ولبنان واليمن لصالح المكون الشيعي، على حساب المكونات المذهبية والإثنية الأخرى.. فإنها تسببت في تفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية

في الداخل الإيراني من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى فإنَّها تسببت في كوارث إقليمية بتدمير بعض الدول الوطنية في المنطقة العربية، وقادت بعضها نحو قائمة الدول الفاشلة، إذ باتت ملاذات آمنة لولادة وتفريخ الإرهاب والجماعات الإرهابية. وكذلك هددت أمن الملاحة الدولية عند مضيق هرمز وباب المندب الإستراتيجيين، وعززت حالات سباق التسلح والصراعات الإقليمية، وهو ما يعيد إلى الأذهان الصراعات والحروب الدولية التي شهدها العالم خلال القرون الماضية نتيجة للفكر الجيو-سياسي. ومن ناحية ثالثة، فقد أسهمت تلك الأفكار في فرض الحصار والعزلة الدولية على إيران.

إنَّ التصورات الإيرانية -باعتبار أنَّ إيران هي المركز- للجيوبوليتيك الشيعي وإستراتيجيات التمكين الإيرانية للشيعة خارج الحدود الإيرانية بعد نجاح الثورة في إيران، والتحولات الإستراتيجية في المنطقة الشرق-أوسطية منذ مطلع الألفية الجديدة، جعلت المجتمعات الشيعية في العالم العربي والإسلامي من أكثر المجتمعات نفوذًا في البلدان ذات الغالبية الشيعية، ووضعت الإسلام الشيعي في قلب الأحداث. ولذلك؛ يهتمّ هذا الكتاب بتفسير هذه التطورات في سياق تأثير ولاية الفقيه في الجيوبوليتيك الشيعي، لا سيّما بعد أن قدمت إيران ذاتها بوصفها نموذجًا استرشاديًّا للبلدان ذات الأغلبية الشيعية الطامحة، ليشكل عام 2003م البداية العملية لتطبيق الفكر الجيوبوليتيكي الإيراني لتحقيق الجيوبوليتيك الشيعي.

ويطرح الكتاب عددًا من التساؤلات الهامة حول الجيوبوليتيك الشيعي وأهمية دراسته، منها: إلى أي مدى تُثري الدراسة المكتبة العربية بمادة علمية من واقع تقديمها تعريفًا للجيوبوليتيك الشيعي على ضوء النظريات العلمية الجيوبوليتيكية الألمانية والإنجليزية والفرنسية التي أرست معالم علم الجيوبوليتيك منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، ثم تحديد ملامحه ومجالاته الحيوية وتحدياته، بل ومستقبله؟ وإلى أي مدى تكشف الدراسة عن مخاطر النظرة الجيو-سياسية الإيرانية على الداخل الإيراني وعلى الأمن والسلْم الإقليمي والدولي، ببيان إلى أيّ مدى تسببت النظرة الجيوبوليتيكية الإيرانية في تدمير الدول في المنطقة الشرق-أوسطية وإعادتها والعالم إلى مرحلة الفكر الإمبراطوري التوسعي خلال القرون الماضية.

ما علاقة الجيوبوليتيك الشيعي بالمنظومة القانونية والمبادئ الأممية التي أرستها المنظمة الدولية للحفاظ على السلْم والأمن الدوليين؟ حيث تنتهك إيران من خلال نظرتها الجيوبوليتيكية مبادئ حسن الجوار وسيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية السلْم والأمن، وبتهديداتها المتكررة باستخدام القوة المسلحة، وبتهديدها أمن الملاحة الدولية عند مضيق هرمز وباب المندب الإستراتيجيين.

وهل هو جيوبوليتيك شيعي أم إيراني أم إيراني-شيعي؟ وما هي تداعيات اعتناق إيران الأفكار الجيوبوليتيكية لتحقيق الهدف الإيراني الأسمى لدولة ولاية الفقيه، المتمثل في تدشين جمهورية إيران العالمية، على الداخل الإيراني والأمن الإقليمي، وما إذا برزت أشكال جيوبوليتيكية أخرى على أساس المذهب أو العرق أو اللغة، إلخ. ألا يُعَدّ ذلك تدميرًا لما يسمى بالدولة الوطنية والحدود القانونية للدول في مقابل بروز صيغ ترابطية جديدة على أساس مغاير؟ وتساؤلات فرعية تتمثل في: ما الضرورات الإستراتيجية الكبرى التي دفعت إيران إلى التفكير جيوبوليتيكيًّا لتحقيق الجيوبوليتيك الشيعي، وجعلها إستراتيجية عمل شاملة للهيمنة والقيادة في العالم الإسلامي؟ وما المقصود بالفكر الجيوبوليتيكي الإيراني؟ وإلى أيّ فكرة تستند العقيدة الجيوبوليتيكية الإيرانية؟ وما الفرق بين ما هو جيوبوليتيكي (جيو-سياسي) وجيو-إستراتيجي على ضوء نظريات علم الجيوبوليتيك؟ وما مواطن القوة والضعف للجيوبوليتيك الشيعي؟ وما مستقبل الفكر الجيوبوليتيكي الإيراني في القرن الحادي والعشرين؟ لا سيّما -على سبيل المثال- عدم نجاح التجربة النازية خلال النصف الأول من القرن العشرين في تحقيق الأهداف الإمبراطورية الكبرى، رغم تطبيقها للأفكار الجيوبوليتيكية، بسيطرتها على عديد من الدول الأوروبية، وذلك لأن الأطماع التوسعية للحزب النازي تجاوزت حجم القدرات الألمانية.

الفصل الأول

الاتجاهات النظرية للجيوبوليتيك

مقدمة

يستدعي الخوضُ في دراسة أي ظاهرة الرجوعَ إلى أبعادها النظرية، لأن بين الأبعاد النظرية والواقع العملي علاقة تلازمية، لا سيّما أن موضوع الكتاب يبحث في مخاطر التفكير الجيوبوليتيكي لصناع القرار في إيران منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، ومخاطر التفكير الجيوبوليتيكي الشيعي على الأمن والسلْم الإقليميين والدوليين معًا، ولذلك يسعى هذا الفصل إلى تحليل الأبعاد النظرية للجيوبوليتيك، بالتطرق إلى التطور التاريخي لعلم الجيوبوليتيك، والتعريف بالجيوبوليتيك لدى المفكرين الجيوبوليتيكيين فريدريك راتزل، وكارل هاسهوفر، وهالفورد ماكيندر، ونيكولاس سبيكمان. ثم تحديد الفروق بين الجغرافيا السياسية و«الجيوبوليتيك» و«الجيو-إستراتيجية»، وكذلك تناول النظريات الجيوبوليتيكية كعلم عدواني توسعي، على سبيل المثال: نظريات المدرسة الألمانية مثل: نظرية المجال الحيوي (Living Space)، ونظريات المدرسة الإنجليزية مثل نظرية القوة الأرضية-قلب الأرض (HeartLand)، ونظريات المدرسة الأمريكية مثل: نظرية الإطار أو الأطراف أو حواف الأرض (Rimland Theory)، ونظريات المدرسة السوفييتية مثل: نظرية القوة الجوية (Air Power).

أولًا: مقاربة لمفهوم الجيوبوليتيك

1. التطور التاريخي لعلم الجيوبوليتيك:

كانت الأفكار الجيوبوليتيكية مطروحة منذ العصور القديمة والوسطى، وذلك بتطرق أرسطو في كتابه «السياسة» إلى ضرورة التناسب بين قوة الدولة وعدد سكانها، وتأكيده في كتابه أن الموقع الجغرافي لليونان في الإقليم المعتدل أهّل الإغريق للسيادة العالمية على شعوب الشمال«البارد» والجنوب «الحار»[1]. وطرح ابن خلدون في كتابه «مقدمة ابن خلدون» رؤيته للدولة كامتداد مكانيّ وزمانيّ، بحديثه عن مراحل عمر الدولة، طور النشأة والنمو، وطور العظمة والمجد، وطور الهرم والاضمحلال.

لعبت الثورة الفرنسية (1789-1799م) دورًا مركزيًا في غرس التفكير الجيوبوليتيكي في القارة الأوروبية عمومًا وألمانيا خصوصًا، إذ لا يمكن تجاهل الآثار الكبيرة

---

(1) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م)، ص 52.

في التفكير الألماني باعتناق نزعة توسعية في الأدبيات والدراسات التي نتجت عن العدوان الفرنسي الذي شنّه نابليون بونابرت على الأراضي الألمانية، واحتلال ولايات من بروسيا بالقوة المسلحة. وعندما بلغ نابليون ذروة مجده في يونيو 1807م، بتحقيقه سلسلة انتصارات باهرة في ما عُرف بالحروب النابليونية، تُوِّجَت بسيطرته على معظم أوروبا، وصارت بروسيا تحت مواطئ قدميه. ولا يمكن أيضًا تجاهل رغبة الألمان في تصحيح مسار تسويات سلام باريس الذي عُقد مؤتمره في 18 يناير 1919م، والثأر للهزيمة في الحرب العالمية الأولى، والتحلل من قيود وإذلال معاهدة فرساي التي وُقِّعت في 28 يونيو 1919م، ولذلك كرّس السياسيون والجغرافيون الألمان جهودهم للخروج بألمانيا من محنتها[1]، وخلق قوة ضاربة تمكّن ألمانيا من خلع المستعمر الفرنسي الذي أجبرها على تحمل نفقات الاحتلال، بل وتحويلها إلى قوة ضاربة في القارة الأوروبية.

ولكن يربط منظّرو حقل الجغرافيا السياسية ظهور علم الجيوبوليتيك والأفكار الجيوبوليتيكية بظهور أول مؤلف فيه عام 1897م للعالم الألماني فردريك راتزل (F.Ratzel) الذي عرّف الدولة قائلًا: «هي كائن حيّ ينمو ويتمدد مثل الإنسان»[2]. ويعكس ذلك أن بين مساحة الدولة وقوتها الشاملة علاقة وطيدة حسب نظرية راتزل، فكلما زادت مساحة الدولة زادت قوتها الشاملة، وكلما قلّت المساحة قلّت قوتها الشاملة، فظهور الولايات المتحدة، كقوة هائلة على مساحة واسعة، أسهم في تضاؤل أهمية القارة الأوروبية، وفي نقل السيطرة العالمية من أوروبا إلى الدول العملاقة الأكبر مساحة مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا.

وكذلك استُخدمت كلمة «جيوبوليتيك» للمرة الأولى في كتاب العالم السويدي يوهان رودولف كيلين (R.Kjellen) الذي عُرف بتوجهه لألمانيا: «الدولة مظهر من مظاهر الحياة» عام 1905م[3]، ويقصد كيلين البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي، وأن الهدف الرئيس الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه هو أن تكون دولة قوية يهابها الجميع، كما أن حياة الوحدات الدولية تعتمد بشكل رئيس على خمسة

---

(1) حيدر شاكر عبيد السلطاني، «المجال الحيوي الألماني والياباني بين الحربين.. جذوره التاريخية والبعد الاقتصادي في تطبيقاته.. مقاربة تاريخية»، مجلة كلية التربية، العدد 2، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2019م)، ص 383.

(2) Geopolitica, Aleksandr Dugin, Friedrich Ratzel: The State as a physical Organism,(March 29,2019), Accessed: May15, 2021, https://bit.ly/38ND6Hb.

(3) S. Costachie & N. Damian, Ratzel and the German Geopolitical School–The Inception of Culture as an Essential Element and Factor in the Political Geography, RRGP, Year XII (2), 2010, pp. 298-308.

مرتكزات رئيسة: الاقتصاد، والتربية، والثقافة، والحكم، وقوة السلطان، مؤكدًا طرح راتزل بأن الدولة كائن حيّ، إذ تشكل الأرض«الجسد» والعاصمة «القلب والرئتين» والطرق والأنهار «الأوردة والشرايين» ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي «الأطراف»[1].

تطورت اتجاهات ومقولات علم الجيوبوليتيك بإنشاء العالم الألماني كارل هوسهوفر (K. Haushofer) معهد الجيوبوليتيك في ميونيخ عام 1924م، تحت رعاية الجمعية الجغرافية الألمانية، وظهرت لأول مرة دورية علمية تحمل اسم «المجلة الجيوبوليتيكية» (The Zeitschrift für Geopolitik) التي انصبّ اهتمامها على دراسة الأفكار الاستعمارية والجيوبوليتيكية للمفكرين الجيوبوليتيكيين مثل ماكيندر وراتزل.

وقد لعبت الدورية دورًا رئيسيًّا في تجهيز التفكير الألماني بالفكر الجيوبوليتيكي التوسعي، لا سيّما زحزحة الحدود الألمانية لتمتد حتى كل الأراضي التي يقطنها الجنس الآري. وقد جاء ذلك في ظل تنامي أفكار القومية الشيفونية المزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي[2]، إذ ضمت المجلة خليطًا من الفكر السياسي والجغرافي والقومي والتاريخي والاستعماري، صِيغَ في قواعد علمية تحت العبارة الشهيرة «لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافيًّا، وأن يفكر الساسة جيوبوليتيكيًّا». وفي عددها الأول الصادر في يناير عام 1924م، تبنّت المجلة مصطلح «المجال الحيوي» ضمن رؤيتها لترسيخ مقولة راتزل بعضوية الدولة ونموها عبر زحزحة حدودها لتضم أراضيَ تتناسب ومتطلباتها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والأمنية، ومحاولة غرس أفكار جيوبوليتيكية تبرهن على أحقية ألمانيا في التوسع بالسيطرة على أراضي دول تبعد عنها آلاف الكيلومترات شرقي أوروبا[3].

وصل علم الجيوبوليتيك إلى أبهى صوره باعتناق بعض الأنظمة السياسية الأفكار الجيوبوليتيكية، فعلى سبيل المثال تضمنت خطابات أدولف هتلر خلال فترة حكمه ألمانيا مفردات جيوبوليتيكية، وكذلك تضمن كتابه «حياتي» مفهوم المجال الحيوي

---

(1) Ola Tunander, Swedish-German Geopolitics for a New Century Rudolf Kjellén's, The State as a Living Organism, British International Studies Association, Review of International Studies, 2001), PP.451-463.

(2) شبكة النبأ، الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبولتيك، (29 ديسمبر 2014م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/3fdwS4z.

(3) David Thomas, The Heroic Earth: Geopolitical Thought in Weimar Germany 1919-1933, Kent University Press, 1997, pp. 24-73.

لألمانيا (Lebensraum)، أي المساحة الجغرافية اللائقة بألمانيا والجنس الآري. وأصبحت نظرية المجال الحيوي المبدأ العقائدي للنازية، وأصبح المجال الحيوي محور ارتكاز السياسة الخارجية للحزب النازي بغية إنشاء إمبراطورية استعمارية مثل الإمبراطورية البريطانية أو الفرنسية، واستند هتلر إلى الأفكار الجيوبوليتيكية في حروبه التوسعية بانطلاقه لاحتلال النمسا عام 1938م، ثم تشيكوسلوفاكيا، قبل الانقسام، عام 1938م، ثم ليتوانيا والدنمارك وبولونيا عام 1940م، ويوغسلافيا واليونان متجهًا نحو العاصمة الروسية موسكو، غير أنه انكسر في إحدى أهم المعارك الكبرى، معركة ستالينغراد، التي غيرت مسار الحرب العالمية الثانية.

وقد لعب هذا العلم خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الدور الأكبر في صياغة التوجهات الإستراتيجية الكبرى للقوى الدولية، في فترة ما قبل الحربين العالميتين، إذ لا يستوي تفسير الرؤى الإستراتيجية التي قادت التحولات الكبرى بوقوع حربين عالميتين دون الرجوع إلى المقولات الجيوبوليتيكية، وخصوصًا ألمانيا النازية التي قدست المقولات الجيوبوليتيكية، وعلى أساسها كان يتحدد الموقف من السلام والحرب، وذلك لاتساق مقولاتها مع الأفكار وتصورات وطموحات القومية الشيفونية الممزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي الحاكم[1].

بعد الحرب العالمية الثانية بات يُنظر إلى علم الجيوبوليتيك على أنه عِلْم ينطوي في الغالب على مفاهيم عدوانية وتوسعية[2]، يخلق الصراع بين الدول للسيطرة على الأراضي المجاورة، بحيث يجد معتنقو الفكر الجيوبوليتيكي الحل في الجغرافيا بغرسه نزعة توسعية في عقول القادة، وتوفيره المبررات والحجج المنطقية لزحزحة الحدود الرسمية للدولة، وذلك بوضع قيود صارمة على الفكر التوسعي للقادة السياسيين، وللدول ذات النزعات التوسعية، للحيلولة دون تجدد اندلاع الحروب والصراعات التي قوضت حالة السلْم والأمن الدوليين. كما شلّت اقتصادات الدول، بل ودمرت البشرية، خلال حربين عالميتين، الأولى خلال العقد الثاني، والثانية خلال العقد الرابع من القرن العشرين، إذ تُعتبر الحرب العالمية الثانية الأكبر في الخسائر والأعلى في التكاليف عبر تاريخ الحروب والعالم، وكانت

(1) شبكة النبأ، مرجع سابق.

(2) Colin Flint, Introduction to Geopolitics, Translation from Spanish, Liselooty, Schw Arzenberg, Routledge, Taylor & Francis Group, 2006, p.13.

فيها البشرية على حافة الدمار بأكملها، فهناك من يقدر عدد القتلى بـ55 مليونًا، وهناك من يقدرهم بـ80 مليون شخص، بينهم مدنيون، في أوروبا وآسيا، مع جعلها أكثر المعارك دموية في التاريخ البشري، فضلًا عن خسائر مالية تتراوح ما بين 100 و200 مليار دولار. ويُعَدّ هذا الرقم في ذلك التوقيت كبيرًا للغاية[1]، ولذلك ينص الميثاق الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة على جملة من المبادئ لمنع تكرار الصراعات والحروب، أو لتقليص معدلها على أقل تقدير.

ومن أهم هذه المبادئ الأممية الساميّة لإنقاذ الأجيال من ويلات الحروب، مبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها وحماية حدودها، ومبدأ حسن الجوار وعدم الاعتداء، وتنظيم التدخل الإنساني، وحق الدفاع الشرعي للدول[2]، وهو ما وضع قيودًا على الأفكار التوسعية والعدوانية بشكل أدى إلى تواري الأفكار الجيوبوليتيكية، إذ منع عديد من دول العالم تدريسه في جامعاتهم بوصفه علمًا يسعى إلى غرس بذور العداء ويحضّ على الحروب ويكرس الأطماع التوسعية بذرائع مختلفة، قومية أو مذهبية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو تاريخية، أو بخليط منها.

ولكن عادت المفردات والمقولات الجيوبوليتيكية منذ سبعينيات القرن العشرين، بإحياء وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسينجر، مصطلح الجيوبوليتيك الذي يعني وفقًا له: »لعبة تحقيق التوازن في القوة والسياسات التي يضطلع بها اللاعبون على الخريطة السياسية العالمية« [3]، خصوصًا في ظل احتدام الصراع الأيديولوجي، والاستقطاب والتكتل على أساس أيديولوجي، في إطار تحالفات أو اتحادات عالمية، بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، خلال الفترة من منتصف الأربعينيات حتى ثمانينيات القرن العشرين. وكذلك بإيلاء بعض الدول في عديد من مناطق العالم التفكير الجيوبوليتيكي، السيطرة على الجغرافيا والتوسع، أولوية في تحديد دوائر واتجاهات سياساتها الخارجية. وتُعَدّ إيران واحدة من الدول

(1) إذاعة صوت ألمانيا، ظل الحرب العالمية الثانية.. حجم الكارثة في أرقام، (01 سبتمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/2INWER.

(2) منظمة الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة 26 يونيو 1945م، الفصول: الأول والسادس والسابع، تاريخ الاطلاع: 28 مايو 2021م، https://bit.ly/2INZqFU.

(3) ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البولويتيكية، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015م)، ص 30.

التي يعتنق قادتها التفكير الجيوبوليتيكي في توجيه السياسة الخارجية لبناء جمهورية إيران العالمية، حسب تصورات وطروحات رجال الدين الإيرانيين منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين. وكذلك يفكر قادة إسرائيل وتركيا جيوبوليتيكيًّا، ولا يمكن تجاهل أن الولايات المتحدة وروسيا من أهمّ القوى الدولية ذات الفكر الجيوبوليتيكي، وتوجِّه سياساتها الخارجية لتحقيق مكاسب جيوبوليتيكية.

وفي محاولة منه للرد على أنصار العولمة الذين لا يرون أهمية للبُعد الجغرافي في التأثير في السياسات الخارجية للدول في عصر القرية الكونية الصغيرة، يأتي كتاب كبير المحللين الجيوبوليتيكيين في مؤسسة ستراتفور الأمريكية، المفكر روبرت كابلان «انتقام الجغرافيا.. ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير؟»، الذي نُشر عام 2012م، وذلك بتناوله تأثير التفكير الجيو-سياسي في اندلاع الصراعات والحروب في المناطق الساخنة على مدار التاريخ، وتطبيقه الدروس المستفادة من الصراعات التاريخية على الصراعات الراهنة في الدائرة الشرق-أوسطية. فالعالم ليس كيانًا واحدًا لدى كابلان لمجرد التمايز القومي أو الوطني أو الثقافي أو الاقتصادي.

ساق كابلان أمثلة عديدة لتأثير التفكير الجيو-سياسي في اندلاع الحروب التاريخية بحديثه عن التجربة الألمانية خلال فترة حكم الحزب النازي، بتلقُّف هتلر الأفكار الجيوبوليتيكية ومحاولة تطبيقها في سبيل درء الأخطار والتهديدات الخارجية من ناحية، وتحويل ألمانيا إلى إمبراطورية عظمى مماثلة للإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية من ناحية أخرى، وذلك لأن ألمانيا تُعَدّ إحدى أهمّ القوى الأوروبية التي تواجه مخاطر من الشرق والغرب بسبب عدم وجود سلاسل جبلية تحميها، ما ولَّد ثقافة شعبية إما ممزوجة بنزعة سلمية وإما بنزعة قتالية للتعامل مع هذا الخطر.

ولا يزال كابلان يتحدث عن تأثير العامل الجغرافي في صناعة إستراتيجيات الدول، فهو يرى أن الصين أهمّ من البرازيل اقتصاديًّا بحكم موقعها الجغرافي، إذ تطلّ على غرب المحيط الهادي، وتمتدّ أراضيها وصولًا إلى آسيا الوسطى الغنية بالمواد الهيدروكربونية، فيما لا تشرف البرازيل على ممرات بحرية رئيسة ولا تقع في منطقة معتدلة باعثة على النشاط، فالدول الساحلية أفضل بكثير من الدول غير الساحلية من الناحية المعيشية والاقتصادية، وهو ما يدفع الدول غير

الساحلية إلى تبنّي سياسات دفاعية أو هجومية من أجل تأمين مناطق عازلة أو حدود مصطنعة لخدمة أنشطتها التجارية[1]، كما أن خلوّ منطقة الشرق الأوسط من الغابات وتوافر مساحات واسعة من الصحارى المفتوحة، سهّل تعرُّضها للغزو الخارجي وانتشار الفوضى والاضطرابات واندلاع الثورات.

وعلى الرغم من أن روسيا قوة برية بارزة ومؤثرة في الشؤون الدولية، فإنها غير آمنة لخلوّها من الحدود الطبيعية وانتشار المياه الجامدة، إذ لا يمكن للسفن التجارية وغير التجارية السير فيها أو التحرك حول موانيها الرئيسة طوال العام، لذلك هي دولة تعتنق التفكير الجيوبوليتيكي التوسعي بهدف توفير الحماية الأمنية والاقتصادية. فمخاوف روسيا خلال القرن التاسع عشر جعلتها تندفع إلى أوروبا الوسطى والشرقية لاعتراض طريق فرنسا في القرن التاسع عشر، وألمانيا في القرن العشرين، وكذلك تندفع نحو أفغانستان بحثًا عن منفذ إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وإلى الشرق الأقصى لاعتراض طريق الصين[2]، وكذلك تُعَدّ روسيا اللاعب الرئيس في سوريا الواقعة في منطقة بعيدة جغرافيًّا؛ لأهميتها الجيوبوليتيكية بالنسبة إلى روسيا، وهو ما يفسر رؤية المحلل الجيوبوليتيكي الروسي ألكسندر دوغين في كتابه «أُسُس الجيوبوليتيك.. مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي»، بأنّ التخلي الروسي عن سوريا «لا يعني الانتحار الجيو-سياسي لروسيا فحسب، وإنما كتابة شهادة وفاة روسيا والعالم المتعدد الأقطاب»[3].

ويذكر كابلان في الفصل الذي يُعالج خلاله قضايا الشرق الأوسط بعنوان «المحور الإيراني» أنّ الجغرافيا منحت إيران ميزة إستراتيجية بوصفها حلقة ربط بين الجهة المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بامتدادها نحو إفريقيا وأوروبا، والجهة المطلة على الصين والهند وروسيا نسبيًّا. هذه الميزات الإستراتيجية للجغرافيا الإيرانية أسهمت في رفع مكانة إيران على مدار التاريخ[4]، وكذلك تحدد الدول المناطق الجغرافية التي تشكل مصدر تهديد وتسعى إلى مواجهته، فإذا نظرنا إلى

---

(1) روبرت كابلان، انتقام الجغرافيا.. ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير؟ ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015م)، ص 255-271.

(2) المرجع نفسه، ص 187-220.

(3) العربي الجديد، ألكسندر دوغين.. من الفكر إلى «دماغ بوتين»، (19 أكتوبر 2015م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/3nzQ0wI.

(4) روبرت كابلان، ص 303-336. مرجع سابق.

شبه القارة الهندية فالغزو يأتي دومًا من الشمال الغربي حيث توجد القبائل الرعوية المحاربة التي غزت الهند على مدى قرون، وبالنسبة إلى مصر فالغزو تاريخيًا يأتي إليها من الشرق عبر سيناء؛ لكونها تشكّل أزمة عصية على الحل، فقد جاء الفرس والرومان والهكسوس واليونان وغيرهم من الأقوام من الشرق. ويبدو أن الرسالة الرئيسة التي يريد كابلان إيصالها من كتابه المشار إليه أعلاه، مفادها أنه «من يغفل قوة الجغرافيا وجبروتها فسيتجرع غصة الهزيمة دون شك».

2. التعريف بالجيوبوليتيك (الجيو-سياسية):

لا فرق بين مفهومَي الجيو-سياسية أو الجيوبوليتيك (Geopolitics)، وكلمة «جيوبوليتيك» هي كلمة مكونة من شقين، «Geo» وتعني الجغرافيا أو الأرض، و«Politic» وتعني السياسة، مما يشير إلى وجود علاقة وثيقة بين السياسة والجغرافيا أو السياسة والأرض.

وركز المفكرون الجيوبوليتيكيون من أمثال كارل هاوسهوفر، أحد مستشاري هتلر في الشؤون الخارجية وأحد رواد مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية، وكيلين وبيار ماري كلاوس، في تعريفهم للجيوبوليتيك على الدولة كفاعل يمتلك القوة المتمثلة في الجغرافيا فقط، فالجيوبوليتيك لديهم كما يقول هارتش وول عبارة عن «سم ذهني»، بحيث من يخطط من منطلق جيوبوليتيكي يكون ذا نزعة عدوانية، ويجد الحل دائمًا في الجغرافيا، إذ عرّفه كارل هاوسهوفر على أنَّه «العلم القومي الجديد للدولة، وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة إلى كل العمليات السياسية»، فقد عدّ هاوسهوفر علم الجيوبوليتيك بمثابة العلم الجديد للدولة الذي يستند إلى الجغرافيا بدلًا عن أمور أخرى[1].

وحاول كيلين في كتابه «الدولة مظهر من مظاهر الحياة» تأكيد أن الغرض الأساسي لعلم الجيوبوليتيك هو جعل الجغرافيا في خدمة الدولة، أي بعبارة أخرى أكثر دقة: كيف يمكن لصانع القرار جعل الموقع الجغرافي مصدر قوة للدولة في التعبير عن مواقفها السياسية؟[2]. وكذلك عرّفه بيار ماري كلاوس على أنَّه «دراسة العلاقات الموجودة بين تسيير أو قيادة القوة على المستوى العالمي، والإطار الجغرافي الذي تمارس فيه»[3]. أمّا إف لاكوست فقد عدّ علم الجيوبوليتيك

---

(1) أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافيا السياسية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1976م)، ص 20.
(2) محمد توفيق، الدولة في عالم بلا حدود، (القاهرة: المكتبة الإنجلو مصرية، 2011م)، ص 33.
(3) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، جيوسياسية العلاقات الدولية، (08 مايو 2019م)،

«دراسة لمختلِف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم أو خارج الحيز الجغرافي لمعتنق التفكير الجيوبوليتيكي»[1].

ويُفهم من هذه التعريفات أن الجيوبوليتيك يهتم بالأساس بدراسة تأثير السياسة (صنّاع القرار في دولة ما) في الأرض (حدود المكان القائمة عليه دولتهم)، من خلال توظيف الموقع الجغرافي، الذي يمتدّ وينمو (التوسع والهيمنة بالاستفادة من الموقع الجغرافي للدولة ذاتها)، إلى حيث تقف مصالحهم، بغضّ النظر عن حدود دولتهم.

بعبارة أخرى، يُعنى الجيوبوليتيك بالسياسة المتعلقة بزحزحة الحدود الرسمية للدولة وبسط النفوذ في أي مكان تستطيع الوصول إليه بدافع أو برباط ديني أو مذهبي أو عرقي أو قومي، حسب طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة المركز. وبعبارة أخرى، هو ذلك العلم الذي يُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلّبها هذه الدولة خارج حدودها، فالنظرة الجيوبوليتيكية لدى صنّاع قرار دولة ما تتعلق برغبتهم في التمدد وبسط النفوذ في المجالات الحيوية لدولتهم حسب الدافع لهذا التمدد. وعندما يفكر القائد في وحدة دولية ما، في التوسع خارج حدود دولته بأي ذريعة دينية ومذهبية أو قومية أو عرقية، نكون أمام نمط التفكير الجيوبوليتيكي.

شكل (1): أبرز روابط الجيوبوليتيك

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

وبينما لم يفرق بعض الأدبيات المتخصصة بين «الجيوبوليتيك» و«الجغرافيا السياسية» كمفهوم واحد يعكس علاقة تأثير وتأثر بين الجغرافيا والسياسة عمومًا،

تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2021م، https://bit.ly/3ddTUJv.

(1) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، النظرية الجيوبوليتيكية، (11 يونيو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 23 يوليو 2021م، https://bit.ly/2ZcI3lr.

باعتبار أن الجيوبوليتيك مصطلح مكون من جزأين: الجغرافيا والسياسة، فقد تناولهما بعض الأدبيات الأخرى كمفهومين متضادَّين تمامًا من حيث الأصل اللغوي الإنجليزي للمفهومين: «Political Geography» (الجغرافيا السياسية)، و«Geography Politics» أو«Geopolitics» (الجيو-سياسية أو الجيوبوليتيك)، ومن حيث المعنيّ أيضًا باهتمام الجغرافيا السياسية بتأثير الجغرافيا في السياسة، وباهتمام الجيوبوليتيك بتأثير السياسة في الجغرافيا بتغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

جدول (1): الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

الجغرافيا السياسية (Political Geography)	الجيوبوليتيك (Geopolitics)
تدرس تأثير الجغرافيا (الحقائق الجغرافية) في السياسة، وبالتالي تشغل نفسها بالواقع.	يدرس تأثير السياسة وقرارات صناع القرار في الجغرافيا أو الأرض، وبالتالي يكرس الجيوبوليتيك أهدافه للمستقبل.
علم وصفيّ طبيعيّ ينظر إلى الدولة كوحدة استاتيكية بحدود جغرافية ثابتة.	علم ينطوي على نظرة توسعية عدوانية، ينظر إلى الدولة كوحدة ديناميكية متطورة أو ككائن حي، وأن الدولة التي لا تتوسع تندثر مع الزمن بسبب ضغط السكان وحاجتهم إلى الموارد.
تهتمّ بتحليل جغرافيا الدولة تحليلًا موضوعيًّا.	يهتمّ بالدولة من حيث مطالبها إقليميًّا ودوليًّا.
تدرس مقومات القوة دراسة متجردة غير متأثرة بدوافع قوية معينة.	يعتنق فلسفة القوة ويرسم الخطط السياسية التي تحقق سياسة التوسع والسيطرة.
أسهم فيها علم الجغرافيا.	أسهمت فيه مدارس ألمانية وسويدية وفرنسية وإنجليزية وبولندية وانحسرت مع انحسار المد الاستعماري.
أميَل إلى أن تكون ثابتة.	متطور متحرك (Dynamic).

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

وعليه يمكن القول إنَّ الجغرافيا السياسية تدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة (الحقائق الجغرافية)، أي تدرس كيان الدولة الجغرافي كما هو في الواقع، من حيث المساحة والموارد الطبيعية كالنفط والغاز واليورانيوم والأنهار والممرات والمضايق المتاحة للدولة، وأثرها في السلوك السياسي الخارجي. بعبارة أخرى، هي الطريقة التي تؤثر بها الحقائق الجغرافية في ثقل وموقع ونفوذ الدول وحدوث التحولات في موازين القوة لعديد من الدول، فمثلًا تحولت أثينا سابقًا بسببها إلى إمبراطورية بحْرية، وإسبرطة إلى قوة برّية، وفي المقابل دخلت بسببها دول عديدة صراعات وحروبًا طويلة على مرّ التاريخ، ولا تزال تموج المنطقة الشرق-أوسطية بسببها بالصراعات الممتدة.

أمّا الجيوبوليتيك فيُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلَّبها الدولة خارج الحدود، أي ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلًا، ومن ثم تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع والحقائق، في حين يكرس الجيوبوليتيك أهدافه للمستقبل، وقد بدا واضحًا أنه إذا كان الجغرافيون السياسيون ينظرون إلى الدولة كوحدة استاتيكية لها حدود جغرافية، فإنّ الجيو-سياسيين يعدّونها كائنًا عضويًّا في حركة متطورة وفق مجالها الحيوي، رافعين شعار: «لا بد أن يفكّر رجل الشارع جغرافيًّا وأن يفكر الساسة جيوبوليتيكيًّا».

وبسبب هذه النظرة الجيو-سياسية لصناع القرار، تشكلت الإمبراطوريات في وقت من الأوقات، وبسببها أيضًا اندلعت الحروب بين الدول والإمبراطوريات سابقًا، كالإمبراطورية البريطانية والفرنسية والألمانية، إلخ، وبسببها تفككت أيضًا نتيجة الحروب التي خاضتها بهدف التوسع، والتي تكلفها أموالًا طائلة للتسليح والتجهيز الجيد للتمدد على حساب حياة ومصاير شعوبها، مما قد يؤدي في النهاية إلى تفككها.

ويقدّم الجيوبوليتيك أيضًا تفسيرًا جوهريًّا في الصراعات الدائرة مطلع القرن الحادي والعشرين بهدف التوسع والتمدد جغرافيًّا والسيطرة على الموارد، وهو الدور الذي تؤديه بعض الدول في الوقت الراهن في منطقة الشرق الأوسط، كإيران وروسيا وغيرهما من الدول، وبالتالي تتمحور اهتمامات الجيوبوليتيك حول:

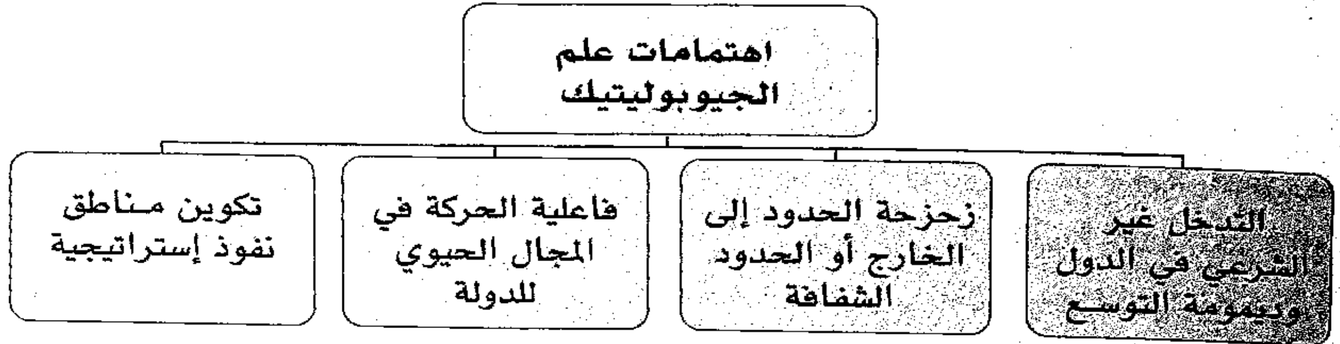
أ. التدخل غير الشرعي في الدول وديمومة التوسع.

ب. زحزحة الحدود إلى الخارج أو الحدود الشفافة.

ج. فاعلية الحركة في المجال الحيوي للدولة.

د. تكوين مناطق نفوذ إستراتيجية.

شكل (2): اهتمامات علم الجيوبوليتيك



المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

ثانيًا: الفرق بين الجيو-سياسية والجيو-إستراتيجية

مفهوم الجيو-إستراتيجية عبارة عن توجه السياسة الخارجية لدولة ما. وهي تحدد أين تكثف الدولة جهودها، سواء من خلال تخطيط القوة العسكرية أو توجيه النشاطات الدبلوماسية أو كليهما؛ نتيجة لتطور معتبر في العوامل الجغرافية، أو العوامل الجيو-سياسية، أو لأسباب أيديولوجية، أو لمصالح مجموعات معينة، أو لرغبات قادتها[1].

ويتضح من التعريف أن الجيو-إستراتيجي مفهوم أعمّ وأشمل من المفهوم الجيو-سياسي، لأن المفهوم الجيو-سياسي أحد مرتكزات المفهوم الجيو-إستراتيجي، الذي يُعنى بالتخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بكل مكونات العامل الجغرافي لمنطقة إقليمية معينة، ودورها من حيث إمكانية استخدامها في دراسة وتحليل وفهم المشكلات الاقتصادية ذات الصفة الدولية، وتكترث لها القوى الدولية أو الفواعل الكبرى المؤثرة في الشؤون الدولية، وبالتالي فهو محور حركة القوى الدولية التي تتحرك في مجال إقليمي تجاه منطقة إقليمية معينة.

يتعلق الجيو-إستراتيجي أكثر بمحور حركة الدول العظمى أو القوة الكبرى، فعندما نتحدث مثلًا عن منطقة الخليج العربي أو المنطقة العربية فهي منطقة جيو-إستراتيجية

---

(1) Jakub J. Grygiel, Great Powers and Geopolitical Change, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2006, Accessed: May2021 ,22 , https://bit.ly/32Xce3E.

وليست جيوبوليتيكية بالنسبة إلى القوى الكبرى، لأنها تتمتع بمزايا وخصائص جيو-إستراتيجية (بمستوى عالميّ)، لكونها منطقة نفطية وجغرافية تربط المحيط الأطلسي بالبحر المتوسط والبحر الأحمر، ثم بالمحيط الهندي حتى المحيط الهادي، ومن يسيطر عليها يدير حركة التفاعلات الدولية، فيما هي منطقة جيوبوليتيكية بالنسبة إلى دولة تفكر جيوبوليتيكيًّا مثل إيران، لأنها تقع ضمن مجالها الحيوي.

وبينما تُعَدّ التغيرات في المكونات الجغرافية بطيئة إلى حد كبير، تتسم التغيرات الجيوبوليتيكية بالسرعة، وتتميز التغيرات في القضايا الجيو-إستراتيجية بالسرعة الشديدة، ويتوقع حدوثها في أيام أو أسابيع أو شهور قليلة؛ لكونها تتعلق بقرارات وتوجهات الدول، ولذلك نجد بين التغيرات والقضايا الجيو-سياسية والجيو-إستراتيجية علاقة تبادلية قوية، فالتغيرات الجيو-سياسية لها تأثير مباشر وغير مباشر حتمًا في المجال الجيو-إستراتيجي، وقد تُحدِث التغيرات الجيو-سياسية تغييرات جيو-إستراتيجية، وفي الوقت ذاته تُحدِث التغيرات الجيو-إستراتيجية تأثيرات مباشرة في القضايا الجيو-سياسية، وقد تكون التغيرات الجيو-إستراتيجية مقدمة لتغييرات داخلية في الدول، ومن ثم عدم الإدراك الجيد للتغيرات الجيو-إستراتيجية أو الاستهانة بها من شأنه حدوث عواقب غير متوقعة[1].

ينقسم الجيو-إستراتيجي إلى جيو-سياسي وجيو-اقتصادي وجيو-عسكري وأمني وجيو-سكاني، فهو يخرج المفاهيم الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية والجيو-عسكرية والأمنية والجيو-سكانية إلى النطاق الأوسع، ولكن سيتم التركيز على المفهومين ذات الصلة: الجيو-سياسي والجيو-عسكري، بوصفهما متقاربان وغالبًا ما يثيران جدل لدى القارئ:

1. **الجيو-سياسي:** هو أحد مرتكزات المفهوم الجيو-إستراتيجي، لكن ينطلق مفكروه من أنّ الدولة «هي مركز الفعل، ومصدره بالتحديد طبيعة النظام السياسي»، وعلاقاتها مع العامل الجغرافي، ومدى تأثيرها في حركتها في المجال الحيوي الخارجي (الجيوبوليتيك يدرس العلاقة بين الدولة وحركتها في المجال الحيوي)، فيما يركز الجيو-إستراتيجيون على الإقليم الذي يتمتع بخصائص جيو-إستراتيجية تمثل مراكز جذب إقليمية ودولية (محركات الفعل الدولي).

(1) وائل شديد، الجيواستراتيجي بين المفهوم والتطبيق، سلسلة الإدارة التطبيقية 4، 2020م، ص 15، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2019م، https://bit.ly/35HTAyF.

جدول (2): الفرق بين الجيوبوليتيك والجيو-إستراتيجي

الجيوبوليتيك (Geopolitics)	الجيو-إستراتيجي
محوره الدولة ورغبة النظام السياسي للدولة في التمدد جغرافيًّا، وكذلك حركة الدولة تكون في مجالاتها الحيوية لموقعها الجغرافي.	محوره الإقليم ورغبة القوى الدولية في الهيمنة عليه بحكم المزايا الإستراتيجية التي يتمتع بها (بعبارة أخرى امتلاك الإقليم خصائص إستراتيجية تكون مصدر جذب القوى الدولية).

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

2. الجيو-عسكري: يُعنى بدراسة العلاقة بين الأرض كمسرح للعمليات الحربية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار الحرب على مختلف أنواعها وأشكالها، وكذلك يبرز تأثير الأرض في تحقيق الأغراض العسكرية على المستوى الإستراتيجي والعملياتي والتكتيكي، كما يبرز أيضًا أثر الطبيعة الديمغرافية في بنية الإستراتيجية العسكرية للدولة[1].

إجمالًا، يمكن القول إنَّ المفاهيم الثلاثة «الجغرافيا السياسية» و«الجيو-سياسي» و«الجيو-إستراتيجي» يجمعهما علاقة شراكة في كلمة «جيو»، التي تشير في بُعدها الدلالي إلى متغير أحوال الأرض، فلا يستوي الحديث عن الجيوبوليتيك دون التطرق إلى الجغرافيا السياسية، ولا يمكن الحديث عن تحقيق تقدم جيو-إستراتيجي دون تشريح للوضع الجيوبوليتيكي القائم. ويقول الباحث في التفكير الجيو-إستراتيجي محجوب لطفي بلهادي: «إنَّ العلاقة بين المفاهيم الثلاثة تشبه شركة مساهمة تعمل على تحويل المادة الأولية (الجغرافيا السياسية) إلى مادة مصنعة (الجيوبوليتيك) لترويجها في ما بعد بآليات التسويق المتعددة (الجيو-إستراتيجية)»[2]، فيما تفترق المفاهيم الثلاثة في أن الجغرافيا السياسية تعالج العلاقات المكانية المتصلة بالدولة في الحاضر، ويهتم الجيوبوليتيك بالمصالح المستقبلية لتلك الدولة، وحال عدم وجود بدائل سلمية «تتدخل الجيو-إستراتيجية على الخط لتحقيق الأهداف المرجوة

---

(1) مجلة المسلح، الجغرافيا الإستراتيجية (الجيوستراتيجية)، (10 مارس 2013م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2021م، https://bit.ly/33ciRQ3.

(2) رأي اليوم، من الجيوبوليتيك إلى الجيوعولمة، (19 نوفمبر 2014م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2021م، https://bit.ly/3jU311D.

للدولة، على أن يستبعد من ذلك الصراعات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري التي تدخل تحت طائلة (الجيو-اقتصاد)»[1].

ويتضح مما تقدم أنَّ علم الجيوبوليتيك علم ابتدعته المدرسة الألمانية منذ بداية القرن العشرين، وتطور في ما بين الحربين العالميتين، وتراجع خلال المرحلة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) ليعود من جديد في خضمّ الصراع الأيديولوجي الرأسمالي (الولايات المتحدة)، والاشتراكي (الاتحاد السوفييتي السابق)، وإيلاء بعض الدول -من بينها إيران- التفكير الجيوبوليتيكي أولوية في توجيه سياستها الخارجية تجاه الوحدات الدولية.

ثالثًا: النظرية الجيوبوليتيكية كعلم ذي نزعة توسعية

تتعدد نظريات التفكير الجيوبوليتيكي ومقولاته لتفسير التفكير الجيو-سياسي ومخاطره على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، ويعود الفضل في نشأة علم الجيوبوليتيك إلى المدرسة الألمانية بطرحها الأفكار الجيو-سياسية ضمن نظرية المجال الحيوي، وكذلك نظريات المدرسة الإنجليزية، نظرية القوة الأرضية أو قلب الأرض، ونظريات المدرسة الأمريكية المتعلقة بالإطار أو الأطراف أو حواف الأرض، وجميعها لعب -وما زال يلعب- دورًا مركزيًّا في رسم معالم السياسات والتحولات العالمية الكبرى التي شهدها العالم خلال القرن الماضي وحتى تاريخ صدور الكتاب.

1. نظريات المدرسة الألمانية (نظرية المجال الحيوي-Living Space):

تمركزت الآراء الجيوبوليتيكية الألمانية حول عدد من الموضوعات السياسية، أهمها: فكرة الدولة العضوية، والمجال الحيوي، والحد العضوي القابل للتمدد والانكماش. وكان محور تفكير معهد ميونيخ أن قوة منطقة معينة أو ضعفها مرتبط بموقعها وطبيعة حدودها. ويُعَدّ راتزل وهاوسهوفر أبرز منظّري المدرسة الجيوبولتيكية الألمانية.

أ. نظرية راتزل:

آمن راتزل في بناء نظريته لتحليل قوة الدولة، المعروفة بنظرية المجال الحيوي (Living Space)، بمقولات نظرية التطور البيولوجي لداروين، التي كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر، ومفادها أن بقاء أي كائن حي واستمراره على قيد الحياة مرتبط بمدى قدرته على التكيف مع البيئة المحيطة، فالكائنات الحية مثلًا تتكاثر لبقاء نوعها على قيد الحياة، ولذلك فهي في حالة كفاح دائم من

---

(1) المرجع السابق.

أجل البقاء (البقاء للأقوى)، وكذلك تأثر راتزل بمقولات نظرية الحتمية البيئية (Environmental Determinism) التي سادت العلوم الإنسانية في أواخر القرن التاسع عشر، وتؤمن بخضوع الإنسان خضوعًا تامًّا لبيئته الجغرافية وقوانينها[1].

ويُقصد بالمجال الحيوي حسب راتزل المنطقة الجغرافية التي تنمو فيها الدولة بوصفها كائنًا حيًّا، أو بعبارة أخرى هو المساحة الأرضية الملائمة للتوسع والتمدد المرجو، حتى تظلّ الدولة القوية الطامحة في التوسع باقية، حتى لو كان ذلك على حساب المساحات الأرضية للدول الضعيفة والمجاورة.

ولذلك صبغ راتزل نظريته في مؤلَّفه عن الأفكار الجيوبوليتيكية عام 1897م بالأفكار الداروينية وشبه الدولة بالكائن الحي، وبما أن الكائن الحي ينمو ويكبر فتضيق ملابسه حسب كل مرحلة عمرية، فيضطر إلى توسيعها لتتناسب مع حجمه ومقاسه، فهكذا الدولة تضطر إلى توسيع وزحزحة حدودها السياسية كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت طموحاتها، وبالتالي فحدود الدول -حسب راتزل- هي حدود زئبقية قابلة للانكماش والتوسع، ومن ثم يجب على الدولة باستمرار أن تحافظ على التوسع والتمدد (ديناميكية استمرارية النمو) ولو من خلال القوة (الاحتلال والتوسع العسكري، الضم، الهضم، إلخ)، حتى السيادة العالمية للفكر الإمبراطوري، لأن التراجع والانكماش يجعلها فريسة سهلة ومطمعًا للالتهام من قِبل الدول الأكثر قوة وقدرة حسب معادلة «البقاء للأقوى».

واعتقد راتزل أن المجال الحيوي يؤثر في قوة الدولة ويعظم من مكانتها، كما أنه يعتمد في حجمه على هذه القوة، مؤمنًا بأن المساحة الكبيرة ضرورة لنمو الكائن الحي (الدولة حسب راتزل)، وعليه فإنّ مفهوم «القوى القارية» يقترن بآراء راتزل. ولكي تنمو الدولة وتتمدد حدد راتزل سبعة قوانين رئيسية أطلق عليها «قوانين النمو المكاني للدول»[2]، وهي:

(1) تنمو وتزيد مساحة الدولة بانتشار السكان ونمو ثقافتهم.

(2) نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف مظاهر نمو سكانها.

(3) نمو الدولة يستمر حتى الوصول إلى مرحلة الضم، وذلك بإضافة وحدات صغرى إلى رقعتها الأصلية.

(4) حدود الدولة هي التي تحميها، فهي تنمو أو تنكمش تبعًا لقوة الدولة، وتشارك

---

(1) أحمد محمد عبد العال، الجغرافيا على مر العصور، ط2، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2014م)، ص 18.

(2) Friedrich Ratzel, The Laws of the Spatial Growth of States, Accessed: March13, 2021, https://bit.ly/3avoqJS.

الدولة في كل مراحلها وتحولاتها في النمو والتمدد.

(5) تسعى الدولة خلال مراحل نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية، مثل السهول والأنهار والمناطق الساحلية والغنية بالثروات والموارد النفطية.

(6) دافع التوسع في الأراضي يكون باتجاه الدولة البدائية في الخارج، بمعنى أن الدول الكبرى ذات الثقافة، والتي تدفعها زيادة عدد سكانها نحو التوسع، تحمل أفكارها للجماعات البدائية في الخارج.

(7) المَيل العام نحو التوسع والضم الإقليمي ينتقل من دولة إلى أخرى، ثم يتزايد ويشتد باستمرار، أي إن «التوسع يفتح الشهية للتوسع».

وقد وسع راتزل القانون السابع بقوله: «هذا الكوكب الصغير (الأرض) لا يتسع إلا لدولة عظيمة واحدة»، مؤكدًا أن استغلال المساحات الكبيرة ستكون الظاهرة الأهم على الإطلاق في القرن العشرين، وأن تاريخ العالم ستتحكم فيه القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا[1]، وبالتالي يمكن تحديد ثلاثة أشكال للصراعات:

- الصراع من أجل السيطرة على الموارد.
- الصراع من أجل السيطرة على المناطق الجغرافية.
- الصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية والعرقية والوطنية.

وترتبط الأشكال الثلاثة للصراع بعضها ببعض؛ لأن السيطرة على الموارد تستدعي السيطرة على المناطق الجغرافية ذات الموارد والسلع الإستراتيجية، أو التحكم فيها على أقل تقدير، ولن يتحقق الاستيلاء على المناطق والموارد دون الأفكار والثقافة التي تبرر عقلانية السيطرة وتشرعن الحرب للسيطرة على المناطق الجغرافية. بينما الصراع من أجل بسط الهيمنة الأيديولوجية يتجذر في الترويج لهوية رمزية تجعل الدولة منتمية إلى إقليم جغرافي، تسعى إلى التمدد وبسط النفوذ على أراضيه بوصفها تنتمي إلى عرق مقدس.

ويُعَدّ كيلين من أهمّ طلاب راتزل، فقد نقل عن أستاذه مفهوم «الدولة كائن حي»، إذ تشكل الأرض «الجسد» والعاصمة «القلب والرئتين» والطرق والأنهار «الأوردة والشرايين» ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي «الأطراف». وقد رأى كيلين أن الجغرافيا يجب أن تسخَّر لخدمة الدولة، وبذلك تحوّلت الجغرافيا السياسية

(1) محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019م)، ص 314، تاريخ الاطلاع: 20 مارس 2021م، https://bit.ly/2xGCl2J.

على يده إلى جيو-سياسية[1]، وقد طور كيلين أبحاثه إلى ما عرف بـ«نظرية قوة الدولة»، وحدد عناصرها كالتالي[2]:

- الكراتوبوليتيكا (Kratopolitika) أي حكومة الدولة (السياسة الإدارية).
- الديموبوليتيكا (Demopolitika) أي السكان والدولة (السياسة السكانية).
- الجيوبوليتيكا (Geopolitics) أي الجغرافيا السياسية للدولة (السياسة الأرضية).
- الإيكوبوليتيكا (Eckopolitika) أي الموارد الاقتصادية للدولة (السياسة الاقتصادية).
- السوسيوبوليتيكا (Sociopolitika) أي التركيب الاجتماعي للدولة (السياسة الاجتماعية).

وقد أدخل كيلين تعديلًا على الفكرة التي تقول إنّ «الدولة كائن حي»، إذ رأى أن «الدولة ليست كائنًا حيًّا فحسب، بل هي أيضًا كائن ذو شعور ومزوَّد بقدرات فكرية وأخلاقية»، وهو بهذا يكون قد خطا خطوة في التفكير جعلته يتقدم على أستاذه راتزل، وإن كان يتفق معه في أن الهدف النهائي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه هو أن تكون دولة قوية ذات تأثير ونفوذ دولي[3]، فمن وجهة نظره، الدولة تستعمل قوتها في تحقيق هدفين، الأول خارجي يتمثل في الوصول إلى حدود طبيعية ومُرضية، والثاني داخلي يتمثل في تحقيق الوحدة والانسجام الداخلي[4].

ب. نظرية هاوسهوفر:

تأثر أستاذ الجغرافيا في جامعة ميونيخ، هاوسهوفر (K. Haushofer)، بآراء ماكيندر وراتزل وماهان وكيلين الجيوبوليتيكية، ودعَم آراءهم التوسعية، خصوصًا في ما يتعلق بتكوين الدولة العظمى على أساس التوسع في المجال الحيوي لألمانيا، ولذلك أسس معهد ميونخ للجيوبوليتيكا عام 1924م. تُعنى النظرية بدراسة الأفكار الجيوبوليتيكية لصالح أهداف السياسة النازية الهتلرية التوسعية، ومن ثم كان هدفها تقديم الأفكار الجيوبوليتيكية التوسعية؛ للحفاظ على الدولة الألمانية وطموحاتها التوسعية، ومن بينها ضرورة السيطرة الألمانية على روسيا؛ لتأمين الحكم النازي من خطورة التوسع السلافي في أوروبا آنذاك من ناحية، وتدمير

(1) فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا السياسية، (الكويت: دار المعرفة الجامعية، 1985م)، ص30.
(2) كمال الأسطل، المدخل الجيبوليتيكي في التحليل السياسي، (29 نوفمبر 2017م)، تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2021م، https://bit.ly/35F4K79.
(3) محمد متولي ومحمود أبو العلا، الجغرافيا السياسية، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1986م)، ص31.
(4) فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، ط2 (القاهرة: مطابع جامعة المنوفية، 2001م)، ص22.

القوة البحرية ممثلة في بريطانيا؛ لتأمين التوسع الألماني في المنطقة الأوراسية من ناحية أخرى[1].

انبثقت أفكار هاوسهوفر من نظرية المجال الحيوي، وانطلق في تحليلاته من فكرة مفادها أنَّ الدول القوية تسعى إلى مدّ رقعتها الجغرافية لضمان نموها الطبيعي في مجالها الحيوي، فالحدود غير مقدسة، وإنما هي رهان الصراع من أجل البقاء، كما أن التوسع يجب أن يكون باتجاه المناطق الجديدة الغنية بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية؛ لزيادة قوة الدولة الألمانية وفرض التوسع بالقوة المسلحة. كما ربط هاوسهوفر التوسع بالزيادة السكانية، والمجال الحيوي بالاكتفاء الذاتي، إذ إنَّ التوسع باتجاه المناطق الغنية بالموارد والثروات يؤمّن كفاية ذاتية للزيادة السكانية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي يتطلب قدرًا كافيًا من الموارد والثروات يتناسب مع الكثافة السكانية، ولكن عندما لا تتوافق الموارد مع الكثافة السكانية سيحدث عجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم فلمعالجة هذا العجز لا بدّ من التوسع في المجال الحيوي باتجاه المناطق الغنية بالموارد[2]، ولذلك كان مفهوم «الكفاية الذاتية الاقتصادية» من المصطلحات الرئيسية في دراسات معهد ميونيخ في مرحلة ما بعد سقوط الإمبراطورية الألمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

تُعدّ نظريتا راتزل وهاوسهوفر بمثابة المحرك الرئيس للفكر الاستعماري التوسعي الألماني خلال سنوات حكم ألمانيا النازية بقيادة أدولف هتلر، إذ آمن هتلر بمقولات نظرية راتزل في سياسته الخارجية لدعوتها إلى أحقية الشعب الألماني في إيجاد المكان المناسب للتوسع، لأن الحدود القائمة غير قادرة على استيعاب الزيادة السكانية وتطورها وامتدادها ورسالتها[3]، لا سيّما أن النازيين كانت لديهم طموحات قومية شيفونية ممزوجة بأغراض التوسع العسكري خارج الحدود الألمانية؛ لتأمين الموارد وتوسيع رقعة الجغرافيا الألمانية من جديد، ولديهم رغبة في الحصول على الموارد والمواد الخام؛ لتأمين الصناعات الحديثة للنهوض بالقطاع الصناعي الألماني، وتعظيم الرقعة الجغرافية الألمانية، وذلك على خلفية الهزيمة التي مُنيت بها الإمبراطورية الألمانية في الحرب العالمية الأولى، في

(1) مصر العربية، الجيوبوليتيك أو كيف نفهم السياسة الخارجية للدولة، (12 يناير 2015م)، تاريخ الاطلاع: 12 أبريل 2021م، https://bit.ly/3pHnhba.

(2) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، النظرية الجيوبوليتيكية، مرجع سابق.

(3) ضياء عبد المحسن محمد، ص 43. مرجع سابق.

انتكاسة قومية بسبب توقيعها معاهدة فرساي التي نصّت على التجريد العسكري للجيش، وتحجيم عدده، وإلغاء التجنيد الإلزامي الألماني، وتحميل ألمانيا مسؤولية الحرب، ودفع التعويضات للدول المتضررة بفعل الحرب وما اقتطع منها من أراضٍ، كإجراءات عقابية لها، وتقسيم مستعمراتها داخل وخارج القارة الأوروبية بين إنجلترا وفرنسا.كما أن الألمان كانوا يرون أنفسهم ينتمون إلى عرق مميز عن بقية الشعوب، وهو العرق الآري الذي يستحق البقاء على بقية الشعوب[1].

وقد تجلّى تطبيق هتلر لأفكار راتزل في مجال السياسة الخارجية في إلغاء معاهدة فرساي والانسحاب من معاهدة نزع السلاح التابعة لعصبة الأمم، ثم الانسحاب من عصبة الأمم في أكتوبر 1933م، وإعادة بناء القوة العسكرية الألمانية حتى أصبحت ألمانيا في غضون عامين أقوى دولة عسكرية في أوروبا. ونجحت ألمانيا النازية في عهد هتلر في ضم الأقاليم ذات الجاليات الألمانية إلى ألمانيا، من خلال ضم إقليم السار الذي اقتُطع من ألمانيا بموجب معاهدة فرساي إلى ألمانيا عام 1935م، واحتلال منطقة الراين التي نصّت عليها معاهدة فرساي منطقةً منزوعة السلاح، وضمّ النمسا إلى ألمانيا في مارس 1938م بذريعة أنَّ الشعب النمساوي يتكلم الألمانية، وأنَّ الأصول العرقية لعدد كبير من الشعب النمساوي هي ألمانية بالأصل، وضم إقليم السوديت الذي أُلحق بتشيكوسولوفاكيا التي انقسمت إلى دولتين عام 1993م بموجب معاهدة فرساي.

وكذلك سعى هتلر إلى تأمين المجال الحيوي لألمانيا من خلال توسيع أراضيها في أوروبا الشرقية لتأمين احتياجات ألمانيا من الموارد الصناعية والزراعية واستيعاب الفائض من سكانها، فقرر ضمّ تشيكوسلوفاكيا بأكملها إلى ألمانيا عام 1939م. كما وقّعت ألمانيا مع الاتحاد السوفييتي السابق ميثاق بروتوكول سريًّا في عام 1939م اقتسمت فيه الدولتان بولندا، بحيث يصبح الجزء الغربي منطقة نفوذ ألمانية، والشرقي منطقة نفوذ سوفييتية. وفي الأول من سبتمبر 1939م اجتاحت القوات الألمانية الجزء الغربي من الأراضي البولندية، ودخلت القوات السوفييتية الجزء الشرقي منها لتبدأ الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها ملايين البشر، علاوة على سيطرة هتلر على الأراضي الدنماركية والنرويجية والسويدية وبحر

---

(1) المرسال، نبذة عن حياة العالم فردريك راتزل، (06 يناير 2018م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2021م، .https://bit.ly/2wYw6qm

البلطيق والساحل النرويجي عام 1940م، ثم استولى بعد ذلك على بلجيكا وهولندا وفرنسا، ثم هاجم إنجلترا واليونان.

أمّا في مجال السياسة الداخلية فقد ركز هتلر على تفوُّق العِرق الآري، ليس ذلك فقط، بل اعتبر الأجناس نوعين: بُناة الحضارة وهُم من أبناء الجنس الآري، وهادِمُوها وهم ممن دونهم من الأجناس البشرية. ولذلك مارَس كل أشكال الاضطهاد ضد كل الأجناس الأخرى غير الآرية في ألمانيا من الغجر والأقزام واليهود، ومن ثم كانت هذه الأفكار أحد التحولات الكبرى التي قادت إلى حربين عالميتين، الأولى في العقد الثاني، والثانية في العقد الرابع، من الألفية الثانية. ولذلك وضع ميثاق الأمم المتحدة قيودًا صارمة على التفكير الجيوبوليتيكي للحد من آثاره الكارثية على السلْم والأمن الدوليين، بنصه على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، ومنع استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، واحترام الحدود الجغرافية للدول بغية احترام حدود الدول.

فضلاً عن تراجع استخدام مفهوم «الحدود الشفافة» أو الحدود الممتدة إلى حين تقف مصالح الدول بما يتناسب مع نموها وتطورها، فهي أشبه بجلد الكائن العضوي الذي يجب أن يتمدد باستمرار مع نموه، وفي هذه الحالة لا تُحرِّك الحدود فعليًّا، بل تمتد حدودها حسب مصالحها. ويتضح ظاهريًّا في الدول الضعيفة التي تمتد إليها حدود الدول القوية، ويبدو أنها مستقلة ذاتيًّا ولكن في الحقيقة تخضع لسيادة الدولة الكبرى التي تمد إليها حدودها وفق مصالحها، أي إن الدول القوية ليست في حاجة إلى تحريك الجيوش الجرارة وشنّ الحروب لتحقيق المصالح الإستراتيجية، خصوصًا أنَّ عصر العولمة وتحوُّل العالم إلى قرية كونية صغيرة أتاح للدول القفز على الحدود التقليدية. فالحدود ليست نهايات الدول، بل هي محطة من محطات نمو الدولة، فكلما كَبرت احتياجات الدولة حق لها أن تلتهم جيرانها لتواصل نموها حسب راتزل، وحسب تايلور -أشهر منظّري الجغرافيا السياسية- فالحدود الشفافة يقصد بها الهيمنة على مختلِف الأصعدة دون مدّ حواجز حدودية، أو هي جغرافيا السيطرة من دون إمبراطورية[1]، وهو

(1) الغد، الحدود الشفافة وخداع الجغرافيا السياسية، (25 يوليو 2011م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2019م، https://bit.ly/36MnvoP.

ما يُعَدّ أفضل تجسيد لتطوير الأفكار الجيوبوليتيكية بعيدًا عن النظريات التقليدية الخاصة بالنمو العضوي للدولة.

2. نظريات المدرسة الإنجليزية (نظرية القوة الأرضية-قلب الأرض-HeartLand):

كان لنجاح ألمانيا وروسيا في التوسع والسيطرة على أوروبا الشرقية مخاطر جمة على النفوذ البريطاني حول العالم، دافعًا إلى رسم هالفورد ماكيندر (H. J. Mac-kinder) معالم هذه النظرية لتوعية بريطانيا بهذه المخاطر على نفوذها، وضرورة عدم الاكتفاء بالقوى البحرية، مع عقد التحالفات لإيجاد قوى برية تساعد في مواجهة مخاطر التوسع الروسي والألماني المتنامي آنذاك، إذ إن نجاح الروس في السيطرة على شرق أوروبا يعني السيطرة على قلب العالم، ومن ثم السيطرة على العالم، ما يستدعي تحويل بريطانيا إلى مجرد دولة أو مملكة تحت سيطرة القوة الروسية المتحكمة في العالم.

وفي الوقت الذي ارتكزت فيه المدرسة الألمانية على مفهوم المجال الحيوي بمدّ الرقعة الجغرافية للحاجة إلى الجغرافيا والموارد لتتناسب مع الزيادة السكانية للدولة وطموحاتها، ارتكزت المدرسة الإنجليزية في ضرورة التوسع الخارجي على مفهوم القوة البحرية (Sea power)، من خلال السيطرة على المحيطات والبحار في تحليلها لقوة الدولة[1]، ويُعَدّ هالفورد ماكيندر الأب الروحي والمؤسِّس لهذه المدرسة الإنجليزية.

ارتبط اسم ماكيندر بنظريته قلب الأرض (Theory heartland) عام 1904م في كتابه «المحور الجغرافي للتاريخ (Democratic Ideals and Reality)»، ومحور النظرية هو أن للعالم قلبًا، ومن يسيطر عليه يسيطر على العالم[2]، وهي النظرية التي شغلت بال المدرسة الألمانية ووظفتها لخدمة أغراض الإستراتيجيات التوسعية الألمانية. وقد انطلق ماكيندر في تحليله لقوة الدولة من مفهوم المركزية (القلب أو المركز) بوصفه المتغير المستقلّ في بناء قوة الدولة، مؤكدًا أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لأي وحدة دولية هو الوضع المتوسط المركزي، مع الأخذ في الاعتبار أن المركزية مسألة نسبية تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد حسب المرحلة التاريخية.

(1) Silk Road Studies, The Heartland Theory and the Present-Day Geopolitical Structure of Central Eurasia, Accessed: March 25,2021, https://bit.ly/2Khpg5D.

(2) H J. Mackinder, The Geographical Pivot of History (1904), Blackwell Publishing, Ltd., The Geographical Journal, Vol. 170, No. 4, Dec, 2004, pp. 298–321.

نظر ماكيندر إلى العالم كوحدة سياسية واحدة يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها، وقدم مفهوم «قلب الأرض» ليفسر للإمبراطورية البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر الحاجة إلى وضع حدّ للتوسع الروسي، في وقت كانت فيه روسيا قوة برية وبريطانيا قوة بحرية، تتصارعان من أجل الهيمنة والتوسع. وقسّم ماكيندر العالم على النحو التالي:

أ. **جزيرة العالم** (World Island): ويقصد بها قارات العالم القديم، وهذه القارات تشكل كتلة عالمية ضخمة سماها «أوراسيا» (جزيرة العالم)، تحيط بها المياه من كل جانب. يرى ماكيندر أن من سيطر على جزيرة العالم سيطر على العالم كله، وأن شرق أوروبا هو مفتاح التحكم في الجزيرة العالمية، فـ «من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب الأرض»، و«من يحكم قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية»، و«من يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم[1]»، لأنها العتبة المؤدية إلى قلب العالم، ولذلك رأينا في الحرب العالمية الثانية محاولة قوى البر (روسيا) السيطرة على أوروبا الشرقية، وفي الحرب العالمية الأولى تقدمت ألمانيا شرقًا لمحاولة الوصول إلى قلب العالم، بيد أن هذه النظرية قد ثبت فشلها في الحرب العالمية الثانية، إذ سيطر هتلر على أوروبا الشرقية ولم يستطع السيطرة على العالم.

ب. **منطقة الارتكاز** (Pivot Area): المنطقة الوسطى في الجزيرة العالمية، وهي روسيا، نتيجة الاتساع الجغرافي والعمق الإستراتيجي الكبير أو قلب الأرض (HeartLand)، وتجري السيطرة على العالم بطريقتين: إما باحتلال القلب (روسيا)، وإما باحتواء القلب[2] (محاصرتهم وتحجيم نفوذهم ووجودهم في العالم).

ج. **الهلال الداخلي** (Inter-crescent): يتكون من المناطق الساحلية الأوروبية وشبه الجزيرة العربية، الهند وجنوب شرق آسيا، ويتميز بأنهاره الصالحة للملاحة الدولية، ويحيط بقلب الأرض أو العالم، ويفصله عن منطقة الارتكاز عوائق طبيعية.

د. **الهلال الخارجي** (Outer–rcrescent): يتكون من بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وأستراليا، ويشكل نطاقَ قُوى البحر[3].

---

(1) Mackinder, Democratic Ideals and Reality, A Study in the Politics of Reconstruction by the Right Honourable, (Washington: National Defence Univirsity Press,1996), p. 106.

(2) Klaus Dodds and James D. Sidaway, Halford Mackinder and the 'Geographical Pivot of History': A Centennial Retrospective, (Wiley: The Geographical Journal, Vol. 170, No. 4, Dec, 2004), pp. 292-297.

(3) Peter Mayell, Beyond the 'Outer Crescent': The Mackinder Century in New Zealand Geopolitics,

هـ- منطقة الارتطام (Crush Zone): التي يدور فيها الصراع بين قوى البر (روسيا) وقوى البحر (بريطانيا والولايات المتحدة واليابان).

ولذلك فالدولة التي تسيطر على قلب العالم ستكون القوة العظمى، بحكم امتلاكها قوة الردع وتفوّقها على كل الصعد الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ويرى ماكيندر أن تحديد «قلب الأرض» متغير حسب المستجدات والتطورات والمناطق الدولية وأولويات كل دولة وموقعها على الخريطتين الإقليمية والدولية، فلو كان على قيد الحياة في أيامنا هذا لرسم لوحة جيوبوليتيكية جديدة لعالم اليوم، إذ كان دائمًا يردِّد بأن «لكل قرن جيوبوليتيكيته»[1].

3. نظريات المدرسة الأمريكية (نظرية الإطار أو الأطراف أو حواف الأرض -Rimland Theory):

يرى نيكولاس سبيكمان (N. J. Spykman) أن ماكيندر بالغ في الأهمية الجيو-إستراتيجية لقلب الأرض، ولذلك اختلف معه على أولوية أهمية منطقة القلب والهلال الخارجي في السيطرة على الجزيرة العالمية، ومن ثم التحكم في العالم، فبينما أعطى ماكيندر منطقة القلب الأولوية في السيطرة على الجزيرة العالمية، منح سبيكمان السيطرة على الجزيرة العالمية للهلال الخارجي الأولوية، لذلك وضع فرضيته القائلة: «من يتحكم في منطقة الأطراف (الهلال الخارجي) أو الحافة يحكم أوراسيا، ومن يتحكم في أوراسيا يتحكم في أقدار ومصاير العالم»[2].

فقلب الأرض لا يتمتع في نظر سبيكمان بمؤهلات القيادة نتيجة افتقاده الموارد ووقوعه في مناطق متجمدة أو صحراوية، ومن ثم فمنطقة القيادة ذات الثقل الرئيسة لا تتمثل في قلب الأرض كما ذهب ماكيندر، وإنما تتركز في منطقة الهلال الخارجي أو حواف الأرض (Rimland)[3]، وذلك لما تتمتع به من موارد هائلة، ويقصد بها الدول ذات المناطق الساحلية الأوراسية من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط والأقصى[4]. واعتبر سبيكمان أنَّ «حواف الأرض» منطقة

(Wiley: The Geographical Journal, Vol. 170, No. 4, Dec, 2004), pp. 368-375.

(1) Donald W. Meinig, Heartland and Rimland in Eurasian History, The Western Politica/ Quarlerly, Vol. 9, No. 3, Sep 1956, pp. 553-569.

(2) Nicholas J. Spykman, The Geography of the Peace, (NY: Harcourt Brace & Co, 1944), p.43.

(3) Francis P. Sempa, Nicholas Spykman and the Struggle for the Asiatic Mediterranean, the diplomat,(Jan 09, 2015), Accessed: March 25,2021, https://bit.ly/36R08uf.

(4) Nicholas J. Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power, 2008, xxvii, Accessed: March 25, 2021, https://bit.ly/36IhWaQ.

حاجزة بين قوى البر وقوى البحر، وتتميز بعدد سكاني ضخم.

وباعتبار أن منطقة «حواف الأرض» نقطة ارتكاز نظرية سبيكمان للسيطرة على العالم، فإن القوى العظمى الطامحة إلى التحكم في معادلة الدولة والعالم تنطلق في التمدد والتوسع لبسط سيطرتها وهيمنتها على «حواف الأرض»، وذلك من خلال البدء بالمناطق العصية على التوسع، بحيث تُحتلّ منطقة لتكون نقطة ارتكاز نحو احتلال منطقة جديدة، ويستمر التوسع إلى حين احتلال منطقة الريملاند.

وخلال النصف الثاني من القرن الـ19 ظهرت نظرية القوة البحرية للمفكر الجيوبوليتيكي الأدميرال الأمريكي ألفريد ماهان، ومفادها أن قوة الدولة تكمن في قوتها البحرية. وتحقيق القوة البحرية يتطلب أن تكون الدولة كبيرة المساحة، وغنية بالموارد، وغير مغلقة بإشرافها على شريط أو أشرطة ساحلية متعرجة، وصالحة لإنشاء الموانئ، ثم إنشاء الأساطيل الضخمة؛ للسيطرة على المواقع الإستراتيجية في البحار.

4. نظرية المدرسة السوفييتية (نظرية القوة الجوية-Air Power):

تبلورت هذه النظرية منذ مطلع أربعينيات القرن العشرين على يد ألكسندر دي سفرسكي، على خلفية الدور الكبير الذي أحرزته القوات الجوية في الحرب العالمية الثانية. وتفترض هذه النظرية أن امتلاك القوة الجوية (سلاح الجو) والسيطرة على مناطق النفوذ الأمريكي والروسي في المحيط المتجمد الشمالي، يؤديان إلى السيطرة على العالم، فالقوة الجوية حسب سفرسكي مفتاح البقاء. وينص مبدؤه على: «من يملك السيادة الجوية يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي، ومن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي يصبح بيده مصير العالم»[1].

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن نظريات المدارس الأربع: المدرسة الألمانية (نظرية المجال الحيوي-Living Space)، والمدرسة الإنجليزية (نظرية القوة الأرضية-قلب الأرض-HeartLand)، والمدرسة الأمريكية (نظرية الإطار أو الأطراف أو حواف الأرض-Rimland Theory)، والمدرسة السوفييتية (نظرية القوة الجوية-Air Power)، تقدّم المبررات والحجج للنزعات التوسعية والتمددية خارج الحدود الجغرافية للدول خلال مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب

---

(1) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، المدرسة الروسية للجيوبوليتيك: من ألكسندر دي سفرسكي ونظرية القوة الجوية إلى ألكسندر دوغين، (07 مارس 2020م)، تاريخ الاطلاع: 10 فبراير 2021م، https://bit.ly/2HeJvQh.

العالميـة الثانيـة، ولعبـت دورًا مركزيًّـا في التحـولات الكـبرى التـي قـادت إلى حربـين عالميتـين، وعلـى خلفيتهـا أُنشـئت منظمـة الأمـم المتحـدة عـام 1945م لمنـع تكـرار حجـم الدمـار والخـراب الـذي خلفتـه الحـرب العالميـة الثانيـة للبشريـة، نتيجـة النزعـات التوسـعية للقـوى الدوليـة آنـذاك، التـي جلبـت علـى الإنسـانية مرتـين أحزانًـا يعجـز عنهـا الوصـف. ورغـم تراجـع التفكـير الجيوبوليتيـكي منـذ منتصـف أربعينيـات القـرن العشريـن، فإنـه عـاد ليطـلّ مـن جديـد منـذ مطلـع الألفيـة الثالثـة.

جدول (3): نظريات المدارس الأربع في النزعات التوسعية خارج الحدود الجغرافية للدول خلال مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحزب العالمية الثانية

المدرسة الألمانية	المدرسة الإنجليزية	المدرسة الأمريكية	المدرسة السوفييتية
راتزل وهاوسهوفر	ماكيندر	سبيكمان/ماهان	سفرسكي
المجال الحيوي (Living Space)	قلب الأرض (HeartLand)	حواف الأرض (Rimland) القوة البحرية (Naval power)	القوة الجوية (Air Power)

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

علـى ضـوء مـا سـبق، يمكـن القـول إنَّ علـم الجيوبوليتيـك علـم ذو نزعـة توسـعية علـى حسـاب مصالـح وأمـن الـدول المجـاورة للدولـة، التـي يعتنـق صنـاع قرارهـا فرضياتـه ونظرياتـه، أرسـت أركانـه المدرسـة الألمانيـة لتغذيـة الرغبـة التوسـعية للنازيـة في عهـد هتلـر خـلال النصـف الأول مـن القـرن العشريـن، فقـد اعتمـد عليـه هتلـر ورفاقـه في التوسـع والتمـدد الخارجـي، وهـو مـا أدى إلى انـدلاع الصراعـات والحـروب الكارثيـة، لأن هتلـر تلقـف أفـكاره واسـتند إليهـا في شـن الحـروب التوسـعية، فاحتـل النمسـا وتشيكوسـلوفاكيا قبـل الانقسـام، ثـم ليتوانيـا والدنمـارك وبولونيـا ويوغسـلافيا واليونـان، واتجـه نحـو العاصمـة الروسـية موسـكو لاحتلالهـا، ولم يحالفـه الحـظ بسـقوطه في معركـة سـتالينغراد التـي غـيرت مجـرى الحـرب في أثنـاء الحـرب العالميـة الثانيـة.

شـكلت الأفـكار الجيوبوليتيكيـة أحـد أهـم الأسـباب التـي وقفـت وراء انـدلاع الحـروب العالميـة عامـة، والحـرب العالميـة الثانيـة خاصـة، التـي قوضـت حالـة السـلْم والأمـن

الدوليين وشلّت اقتصادات الدول، بل ودمرت البشرية، إذ تُعتبر الحرب العالمية الثانية الأكبر في الخسائر والأعلى في التكاليف عبر تاريخ الحروب والعالم، وكانت البشرية فيها على حافة الدمار بأكملها، فهناك من يقدر عدد الأرواح بـ55 مليونًا، وهناك من يقدرهم بـ80 مليون شخص، بينهم مدنيون في أوروبا وآسيا، مع جعلها أكثر المعارك دموية في التاريخ البشري، فضلًا عن خسائر مالية تتراوح ما بين 100-200 مليار دولار، ويُعَدّ هذا الرقم في ذلك التوقيت كبيرًا للغاية.

تعتبر الحرب العالمية الثانية، التي وقف وراء اندلاعها الأفكار الجيوبوليتيكية، أحد أهم الأسباب في سقوط عصبة الأمم وتدشين منظمة أممية دولية بسُلطات فوق سُلطات الدول من خلال مجلس الأمن الدولي، لتقي العالم ويلات الحروب، وللحفاظ على حياة البشر وعلى السلْم والأمن الدوليين، وحل الصراعات الدولية بالطرق السلمية، وتحريم استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. ورغم ذلك ما زال بعض الدول يؤمن، بل ويعتنق الأفكار الجيوبوليتيكية التوسعية لخلق النفوذ وتكوين الإمبراطوريات. وتُعتبر إيران واحدة من هذه الدول التي تُعيد العالم إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية باعتناقها الفكر الجيو-سياسي، إذ أشعلت مخططاتها التوسعية النيران في المنطقة ودمرت دولها الوطنية وهددت الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

الفصل الثاني

الجيوبوليتيك الشيعي.. التعريف والأهداف

مقدمة

في الوقت الذي تُشكِّل فيه إيران دولة المركز بالنسبة إلى الجيوبوليتيك الشيعي. تُعدّ المجتمعات الشيعية أو الجيوب الشيعية في الدول المجاورة وغير المجاورة لإيران بمنزلة الأطراف، وهو ما يتوافق مع السياقات النظرية للأُطر الجيوبوليتيكية التي نادى بها منظِّرو علم الجيوبوليتيك في العصر الحديث، في إطار نظرية «المجال الحيوي» أو «قلب الأرض» أو «الحواف»، لتدشين القوى الكبرى ذات المساحات الجغرافية الشاسعة، التي يمكنها السيطرة على المقدرات الإقليمية والعالمية والتأثير في مجريات الشؤون الإقليمية والدولية، بما يخدم ويعزز موقعها ومكانتها في النظام الدولي القائم.

أوّلًا: تعريف الجيوبوليتيك الشيعي

شكَّل انتصار الثورة في إيران عام 1979م دافعًا لصعود الإسلام السياسي الشيعي. وكان ذلك عبر تدشين «الجمهورية الإسلامية» في إيران، القائمة على فلسفة ولاية الفقيه المثلة في الخميني. وقد سعت إيران في مراحل لاحقة إلى محاولة إعادة إنتاج نماذج مماثلة في العالم الإسلامي، وذلك عبر سياسات التمكين السياسي للمجتمعات الشيعية في المنطقة العربية. وعلى الرغم من سعي إيران، عبر سياسة تصدير الثورة، إلى تحقيق هذه الغاية فإن الصورة الأبرز لهذه الطموحات الإيرانية كانت قد بدأت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وذلك عبر إحياء الجيوبوليتيك الشيعي. وفي هذا الإطار لم يكن الجيوبوليتيك الشيعي مقتصرًا على حدود إيران الحالية، وإنما تجاوزه لحدود جديدة وصلت إليها إيران، خصوصًا أنَّ الشيعة تمكنوا من الوصول إلى السلطة في العراق، كما أصبحت الجماعات الشيعية في المنطقة العربية أكثر بروزًا سياسيًّا وأمنيًّا.

برز مفهوم «الجيوبوليتيك الشيعي» لأول مرة عام 1995م، وكان أول من استخدمه الباحث الفرنسي فرانسوا توآل في كتاب له بعنوان «الجيوبوليتيك الشيعي»، تُرجم إلى الفارسية ثلاث مرات في مراحل متلاحقة، إذ أوضح أن المذهب الشيعي مفهوم ذو طبيعة جيوبوليتيكية، على اعتبار أن المجالات الجغرافية للشيعة تؤثر في علاقات القوة الدولية. ويخلص إلى أن ظاهرة التشيع أصبحت في واقع الأمر محورًا لكثير من النزاعات الإقليمية والدولية، إذ يقيم معظم الشيعة في مراكز جغرافية سياسية حساسة في العالم، مما منحهم القدرة على القيام بأدوار مؤثرة، وذلك باستخدام الخلفية

التاريخية الشيعية وتوزيعهم الجغرافي ومراكز قوتهم من وجهة نظر جيوبوليتيكية [1].

وإلى جانب التعريف الذي قدمه توآل، كانت الباحثة الإيرانية مايل أفشار قد أشارت إلى مفهوم آخر للجيوبوليتيك الشيعي في دراسة لها نُشرت في عام 1994م، بعنوان «الجغرافيا السياسية الشيعية»، إذ أوضحت أن الجغرافيا الشيعية تتطابق إلى حدٍّ كبير مع نظريات الجيوبوليتيك النقدية التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي تمخضت عنها دراسات جيو-سياسية عدة، أبرزها «صِدَام الحضارات» للمفكر الأمريكي صاموئيل هنتنغتون، التي عكست التسييس الكبير الذي أصاب الهويات الثقافية والحضارية والجيو-سياسية، والهوية الشيعية ليست استثناء من ذلك، وبما أن إيران يُنظر إليها حالياً بأنها الأساس للهوية الشيعية، فيمكن عدّها مركزًا للعالم الشيعي[2]. وقد أشار ريتشارد نورتون في مقال له بعنوان «المعنى الجيوبوليتيكي الشيعي» إلى الجيوبوليتيك الشيعي الفروق بين السنّة-وهنا يمكن الإشارة إلى الجيوبوليتيك السني أثناء الدولة العثمانية كنموذج سني سابق- والشيعة -الجيوبوليتيك الشيعي-وتأثيرهما في الجغرافيا السياسية الشيعية والإسلام السياسي في الشرق الأوسط[3].

أمّا الباحث الإيراني مهدي جاوداني، فقد قدّم مفهومًا مغايرًا للجيوبوليتيك الشيعي، عن طريق تأكيده جدليات الخطاب الجيو-سياسي للسيطرة، والموقع الجيو-سياسي لقوى المقاومة الشيعية أو ما تسميه إيران بمحور المقاومة، للحفاظ على توازن القوى في الشرق الأوسط، إذ يشير إلى أنه يمكن اعتبار «الجيوبوليتيك الشيعي» نتيجة لجدلية الخطابين الجيوبوليتيكيين (الهيمنة والمقاومة)[4]، في حين يرى الباحث الإيراني محمد رضا حافظ نيا أن «الجيوبوليتيك الشيعي مفهوم محدد للبنية الإنسانية والمجتمع الديني الذي له هوية دينية شيعية في العالم، بمعنى الصراع الإنساني الشيعي في العالم، من أجل إعادة بناء الهوية والتماسك الديني على نطاق عالميّ، وبناء المركزية الشيعية في العالم مستوحى من موقع

---

(1) Thual, Francois, Geopolitique du Chisme, Translated by Katayun Baser, (Tehran: Vistar Publications, 2003), (In Persian), p.17.

(2) Afshar, Mayel, Shiite Geopolitics, Siast Rouz Newspaper, May 25, 2004, p.5.

(3) Monier, Elizabeth Iskander, The Geopolitics of the Sunni-Shi'i Rift, in Regional Insecurity After the Arab Spring: Narratives of Security and Threat, (London: Palgrave Macmillan in Press, 2015), pp.129-130.

(4) Javedani, Mehdi, the New Geopolitics of Shiism in the Middle East and Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran, Geopolitics Quarterly. Vol.8, No.2 (In Persian), Tehran, 2012, p.31.

القيادة الإيرانية». ويضيف: «إن مفهوم الجيوبوليتيك الشيعي مفهوم هجين، شأنه في ذلك شأن مفاهيم أخرى مثل الجيوبوليتيك السني، والجيوبوليتيك الكاثوليكي، والجيوبوليتيك اليهودي، والجيوبوليتيك الهندوسي، والجيوبوليتيك الفرنكفوني، وما إلى ذلك، على اعتبار أن جميع هذه المفاهيم مبنيّ على هياكل بشرية دينية وعنصرية وعرقية وسياسية وطبقية ومكانية، إلخ»[1].

تُعدّ إيران بمثابة دولة المركز أو القلب المذهبي[2] للعالم الشيعي ضمن إطار الجيوبوليتيك الشيعي، وتأتي فكرة المركزية الشيعية هذه بنفس الصيغة التي طرحها المفكر الجيو-إستراتيجي ماكيندر عندما طرح نظرية «قلب الأرض» التي تتكون من نقطة مركزية هي أوراسيا، وتحيط بها مجالات حيوية أخرى مرتبطة بها، وهو ما يمكن تناوله في إطار الجيوبوليتيك الشيعي، عن طريق عديد نظرية «أُمّ القرى» التي طرحها محمد جواد لاريجاني، واعتبر أن إيران تشكل الركيزة الأساسية للعالم الشيعي، وهو بذلك يؤطر لنفس الفكرة التي نادى بها هالفورد جون ماكيندر عندما تحدث عن المنطقة المحورية في العالم، وبنظرية راتزل في التوسع في السياسة الخارجية.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن تعريف «الجيوبوليتيك الشيعي-Shiite Geopolitics» بأنه ذلك الحيز المكاني الذي يشتمل على دول أو مجتمعات يربطها رباط مذهبي شيعي، ولذلك فـ«الجيوبوليتيك الشيعي» حالة قائمة بالفعل على الأرض تضم كل الدول أو الدولة والمجتمعات الشيعية في أي وحدة دولية، فإيران مركزية في «الجيوبوليتيك الشيعي» والتجمعات الشيعية في الدول القائمة، سواء في دول المحيط الشيعي أو دول المجال الحيوي أو دول الشتات الشيعي، على خلاف «الجيوبوليتيك الفارسي[3]» الذي كان تاريخيًا يشتمل على دول ومجتمعات يربطها رباط عرقي وليس

---

(1) Reza Hafeznia, Mohammad, Interview with French Conflict Quarterly, May 2015, p.9.

(2) يشير مفهوم دولة القلب المذهبي إلى إيران بحدودها الحالية، وما تتضمنه من مناطق تشمل مصالحها المذهبية والإستراتيجية، وتشمل جميع الدول العربية التي تشترك مع إيران بحدود جغرافية، أو تقع خارج إطارها الجغرافي المباشر. علاوةً على ذلك فهي تضم الدول التي تشتمل على أقليات شيعية ستكون مركزًا للحلم الإمبراطوري الشيعي من تركيا، باكستان، دول آسيا الوسطى، القوقاز، فضلًا عن دول أخرى قد تمثل نقاط ومراكز إمداد مالي واقتصادي لإيران، وتضم دولًا أوروبية وأفريقية فضلًا عن الولايات المتحدة، والتي يشكل فيها الشيعة، أو الأقليات ذات الأصول الإيرانية جزءًا من نسيجها الاجتماعي، والتي تحاول إيران بسط نفوذها عليها بطرق وأشكال مختلفة، ومن أهمها ربطها روحيًا بنظام الولي الفقيه في إيران. للمزيد انظر: نبيل العتوم، إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة، (لندن: مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2013م)، ص 36.

(3) يشير مفهوم الجيوبوليتيك الفارسي إلى ذلك الحيز المكاني الذي يشتمل على دول أو مجتمعات يجمعها رباط عرقي قومي، وتوافرت فيه دولة مركز وتجمعات فارسية، وتعتبر الإمبراطورية الفارسية التي تُعرف ➤

مذهبي، وتشكل بقية مكونات الجيوبوليتيك الشيعي مع إيران من خلال:

1. **الرباط:** وهو هنا بين إيران والتجمعات الشيعية، ويكون على أساس مذهبي شيعي يقفز على الرباط القانوني والوطني للدول التي تضم ضمن مكوناتها مكونًا شيعيًّا، وإن وُظفت في بعض الحالات حركات المقاومة السنية لخدمة الجيوبوليتيك الشيعي.

2. **دولة المركز:** في هذا الحيز هي إيران، وهي الدولة المحركة والدافعة نحو إعادة تشكيل هذه الدول والمجتمعات وفق رباط مذهبي شيعي بالقفز على الرباط القانوني للدول التي تضم تجمعات شيعية، وبالتالي فإيران هنا مكون مركزي قائم ضمن مكونات فرعية (تجمعات شيعية) تكوّن جميعها الجيوبوليتيك الشيعي، وهذا ما يجعل من الجيوبوليتيك شيعيًّا لا إيرانيًّا، إذ لا يستوي وصف الجيوبوليتيك في هذه الحالة بالإيراني؛ لأن إيران هي بمثابة مركز في الجيوبوليتيك الشيعي وفق نظريات علم الجيوبوليتيك. ومِن ثَمَّ، إذا ما اعتبرنا أن الجيوبوليتيك إيراني وليس شيعي فهنا نتحدث عن دولة إيران فقط دون التجمعات الشيعية في المجالات الحيوية للدولة الإيرانية، ما يجعله وصفًا غير دقيق عند الربط بين إيران والتجمعات الشيعية في المجالات الحيوية للدولة الإيرانية، وإذا ما وصفنا الجيوبوليتيك بأنه جيوبوليتيك إيراني-شيعي باعتبار أن إيران هي الدولة المحركة نكون بذلك جعلنا إيران في جانب وبقية مكونات الجيوبوليتيك الشيعي (التجمعات الشيعية في المجالات الحيوية للدولة الإيرانية) في جانب آخر وكأنهما شيئان مختلفان. وهذا لا يستوي مع نظريات علم الجيوبوليتيك؛ لأن إيران مكون مركزي مع التجمعات الشيعية للجيوبوليتيك الشيعي، ولا يمكن وضعها في جانب والتجمعات الشيعية في جانب آخر.

3. **الحدود:** تكون حدودًا مذهبية على أساس مذهبي شيعي، فتمتد لتشمل كل المجتمعات الشيعية في أي بقعة جغرافية خارج الحدود الإيرانية ما دامت تحتوي

بدولة الفرس أو الدولة الكسروية، من أعظم وأكبر الدول التي سادت المنطقة قبل العصر الإسلامي، حتى إنها فاقت الإمبراطورية البيزنطية في الشهرة والقوة، ثم خضعت للدولة الصفوية الفارسية خلال الفترة من 1502-1736م، فعندما يتحدث الإيرانيون عن حلم عودة أمجاد الإمبراطورية الفارسية فهم يقصدون بذلك إعادة السيطرة على كافة المناطق الجغرافية التي كانت خاضعة للإمبراطورية الفارسية، وواقعيًّا تتقدم إيران في الجيوبوليتيك الشيعي مقارنةً بالفارسي الذي ساد خلال فترات سابقة لاعتبارات جيوسياسية تخص مكونات دول المحيط المذهبي من حيث عدم الاستقرار وانتشار الفوضى والعنف؛ ما خلق لإيران بيئة مواتية للتمدد والنفوذ لتكوين الجيوبوليتيك الشيعي، بخلاف المناطق والدول التي يقطنها غالبية فارسية، فهي مناطق ودول مستقرة وقوية وتواجه فيها إيران تحديات صعبة لإحياء الجيوبوليتيك الفارسي، المصدر:
Shapour Ghasemi, History of Iran, Safavid Empire 1502 – 1736, http://cutt.us/M0xay , Safavid dynasty, http://cutt.us/tg5rY

على تجمعات شيعية، ومن ثم تنظر إيران إلى الحدود السياسية التي تربطها مع عديد من دول العالم الإسلامي على أنها موانع جغرافية أكثر من كونها حدودًا، ومن ثم فالجيوبوليتيك الشيعي يخدم كل المراحل والأهداف الإيرانية الكبرى: الهدف الأول هو حكم نظام ولاية الفقيه في إيران (تحقق)، أما الهدف الثاني وهو الأممية الشيعية (لم يتحقق) فتسعى إيران إلى تحقيقه، والهدف الثالث يتمثل في الأممية الإسلامية (لم يتحقق)، والهدف الرابع القيادة العالمية (لم يتحقق).

الحركة هنا للربط بين إيران والتجمعات الشيعية خارج الحدود الإيرانية في المجالات الحيوية لإيران تأتي من دولة المركز إيران، بوصفها الدولة المحركة للربط على أساس مذهبي. ولذلك يُعَدّ التفكير الإيراني للربط بينها والتجمعات الشيعية في الوحدات الدولية الواقعة في نطاق المجالات المحددة إيرانيًّا، لتدشين جمهورية إيران العالمية بقيادة الولي الفقيه في إيران، تفكيرًا جيوبوليتيكيًّا توسعيًّا عدوانيًّا بالاستفادة من الموقع الجغرافي الإيراني للسيطرة على الأرض والمساحة اللازمة من دول الجوار، أو دول المجال الحيوي، أو دول الشتات الشيعي، لتحقيق الهدف النهائي المرجو من التوسع وفقًا لإستراتيجيات ومخططات صناع القرار في إيران، المتمثلة في تدشين الجمهورية الإيرانية العالمية.

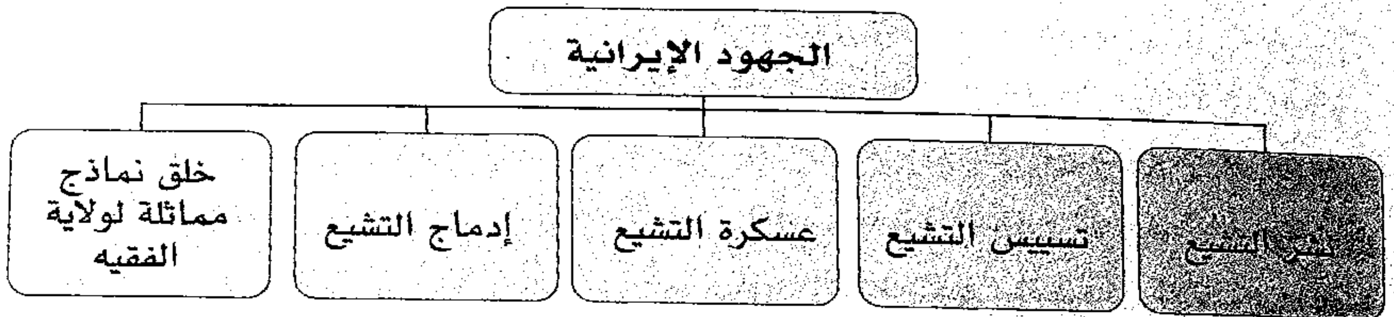
جدول (1): الجيوبوليتيك الشيعي

مكونات الجيوبوليتيك الشيعي	الدور	الحدود	الرباط	أدوات الربط
إيران	(المركز) الفاعل والمحرك	مذهبية	شيعي	ثقافية سياسية اقتصادية عسكرية
التجمعات الشيعية في دول المحيط الشيعي	بعضها يشكل منطقة ارتطام			
التجمعات الشيعية في دول المجال الحيوي	هلال داخلي			
التجمعات الشيعية في دول الشتات الشيعي	هلال خارجي			

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

وكما سبق القول، فإنَّ «الجيوبوليتيك الشيعي» حالة قائمة على الأرض توظفها إيران لخدمة أغراضها التوسعية من خلال سعيها للربط بين مكونات الجيوبوليتيك الشيعي: منطقة الارتطام (وهي في دول المحيط الشيعي، خصوصًا العراق وسوريا، التي تشهد صراعًا بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة على أراضيها)، والهلال الداخلي (دول المجال الحيوي لإيران)، والهلال الخارجي (دول الشتات الشيعي) على أساس رباط مذهبي، وذلك من خلال أدوات نشر وجذب وتسييس وعسكرة وإدماج التشيع في الأنظمة الحاكمة ثم خلق نماذج مماثلة للولي الفقيه، وهو ما يمكن تسميته بمراحل التمدد الإيراني في الدول المستهدفة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن، ومن ثم تشكيل قوى وأذرع تابعة للنظام الإيراني من ضفاف البحر الأبيض المتوسط شمالًا إلى بحر العرب جنوبًا، مرورًا بالضفة الغربية للخليج العربي، تكوّن مع دول القلب المركزي الكتلة الصلبة لـ«الجيوبوليتيك الشيعي».

شكل (1): الجهود الإيرانية للربط والهيمنة على «الجيوبوليتيك الشيعي»



المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

يثير الفكر الجيوبوليتيكي الإيراني على أساس مذهبي شيعي ولائي مصطلح «الحدود الشفافة» الذي يعني عدم الإيمان بالحدود الجغرافية، وامتداد الحدود إلى كل الدول التي تضم تجمعات شيعية، وفرض سياساتها وتحكمها في ملفات دول تبدو مستقلة ظاهريًّا، إذ تظلّ الدول نظريًّا كاملة السيادة ومستقلة في مرحلة الحدود الشفافة التي لم تتوقف عندها إيران، بل تريد حدودًا بيولوجية. لننظر مثلًا إلى الحضور الإيراني في الملفات الإقليمية وفي أمريكا اللاتينية أو القارة الإفريقية والأوروبية والآسيوية رغم بعد المسافات والحدود الجغرافية، والحضور الروسي والأمريكي والصيني في الملف السوري رغم بعد المسافات الجغرافية، والحضور الأمريكي في آسيا الوسطى أو في شرق آسيا. أو لننظر مثلًا إلى مناقشة الكونغرس

الأمريكي في عديد من المرات لحقوق الإنسان أو المرأة في بعض الدول، أو حضور الولايات المتحدة في ملف التبت، أو الحضور الفرنسي في تشاد، أو الحضور الصيني في الملف الكوري الشمالي، إلخ، لنعرف معنى الحدود الشفافة.

إنّ التحول الكبير الذي أصاب الفكر الإستراتيجي الإيراني كان بعد عام 1979م، وذلك عندما جرى الربط بين الإستراتيجية الثورية والفكر الجيوبوليتيكي، عبر توثيق الروابط الجغرافية بين إيران والمجتمعات الشيعية على أسس الوحدة المذهبية، وتوظيف الإمكانات الاقتصادية والبشرية الكامنة في الجغرافيا الشيعية. واكتساب الأفكار الجيوبوليتيكية للخميني قوة سياسية، وهو ما جعل إيران مركزًا للعالم الشيعي[1]. وكذلك التطورات التي شهدها العالم الإسلامي، وتحديدًا الدول التي تحتوي على مجتمعات شيعية بدأت تستشعر وجودها السياسي، وتناغمت مع الأجواء الثورية التي أفرزتها إيران الثورة، إذ لعبت الحروب الأهلية في لبنان (1975م-1990م) دورًا رئيسيًّا في تحويل الشيعة في لبنان من كيان مجتمعي إلى كيان سياسي-عسكري.

وخلال هذه الحروب، شهدت الطائفة الشيعية اللبنانية تغييرات عميقة، بما في ذلك النمو السكاني والهجرة من المناطق الجنوبية في البلاد إلى بيروت، إذ إنّ بروز العامل الشيعي كلاعب رئيس في الساحة اللبنانية عزز الروح المعنوية للمجتمعات الشيعية في المنطقة العربية، وأعطى الحركات الشيعية في البلدان الأخرى دفعة معنوية، كما هي الحال في المجتمعات الشيعية في العراق واليمن وأفغانستان والبحرين والسعودية وباكستان، وهيأ الأجواء السياسية في هذه البلدان للخروج من حالة رفض العمل السياسي، والبحث عن فرصة للسيطرة على مقاليد الأمور في هذه الدول.

وبعد التطور السياسي الذي أصاب عديدًا من الدول العربية منذ تسعينيات القرن العشرين، نجح الشيعة في معظم دول المنطقة العربية تدريجيًّا في أداء دور أكثر بروزًا، والمشاركة الفاعلة في الهياكل السياسية لبعض هذه البلدان[2].

---

(1) Mauldin , John and Friedman, George, 4 Maps That Explain Iran's Place in The Middle East, Forbes,(Oct 17, 2016), Accessed: Feb 15, 2021, https://bit.ly/2OFCk7d

(2) Balanche, Fabrice, The Iranian Land Bridge in the Levant: The Return of Territory in Geopolitics, Telosscope,(Sep 14, 2018), Accessed: Dec 23, 2020, https://bit.ly/35daPEx.

ويمكن القول إنّ نجاح الثورة في إيران، إلى جانب الأفكار الجيوبوليتيكية للخميني ورفاقه الثيوقراطيين، الخاصة بتصدير الثورة إلى البلدان المجاورة، أخرج المجتمعات الشيعية من عزلتها الاجتماعية والسياسية، وظهرت عمليًا على الصعيدين الوطني والدولي، نتيجة للثورة في إيران أولًا، ومن ثم تسييس المجتمع الشيعي في العراق ولبنان ثانيًا، مع إعطاء إيران خاصية التركيز على المجتمعات الشيعية في هذا العالم، وجعلها البوصلة التي تحرك الإستراتيجية الخارجية في سبيل تحقيق «الجيوبوليتيك الشيعي»[1].

كذلك أعطت المبادئ الثورية مثل تصدير الثورة ونصرة المستضعفين والأممية العالمية مفهومًا جديدًا للإسلام في نسخته الشيعية، وقدمها الخميني على أنها الإستراتيجية التي ينبغي أن تُتبع من أجل إقامة الحكومة العالمية. وبناءً على ذلك، بدأت المجتمعات الشيعية تنظم نفسها عسكريًا وسياسيًا في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما لم يكن ممكنًا في مرحلة ما قبل الثورة[2]. ويشير المستشرق الأمريكي مارتن كرامر في كتابه «المقاومة الشيعية والثورة» إلى أنه أصبح هناك حزام شيعي يغطي أجزاء من لبنان وسوريا والعراق وأفغانستان والسعودية والكويت والبحرين وإيران وباكستان والهند، وينقسم هذا الحزام إلى أغلبية أو أقلية شيعية في بلدان مختلفة، وهو بحد ذاته يمثل تطورًا كبيرًا في مفهوم الجيوبوليتيك الشيعي[3].

ولذلك، نص الدستور الإيراني عام 1979م في المادة 11 على أن جميع المسلمين أمة واحدة، وأن حكومة جمهورية إيران «الإسلامية» ملزمة وضع سياستها العامة على تحالف مع الأمم الإسلامية، ومواصلة جهودها لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي. وهنا لم تكتفِ إيران بدعوة المجتمعات الشيعية في العالم الإسلامي إلى الاقتداء بنظام «الجمهورية الإسلامية»، بل دعت الدول السنّية أيضًا إلى الانضمام إليها[4].

وفي سياق ما تقدم، يقول المحلل الأمريكي المتخصص في التطرف الإسلاموي

---

(1) Sariolghalam, Mahmood, Prospects for Change in Iranian Foreign Policy, Carnegi Eendowment for International Peace,(Feb 20, 2018), Accessed: Dec 23, 2020, https://bit.ly/39s2NuY.

(2) Beehner, Lionel, Shia Muslims in the Mideast, Council on Foreign Relations,(June 16, 2006), Accessed: Dec 23, 2020, https://on.cfr.org/2QfcxkJ.

(3) Kramer, Martin, Shi'ism, Resistance and Revolution, (London: Mansell Publishing Limited, Westview Press,1987), pp.10-15.

(4) الدستور الإيراني لعام 1979م، تاريخ الاطلاع: 15 فبراير 2021م، https://bit.ly/3dQWH8W.

غراهام فولر في كتابه «الشيعة العرب، المسلمون المنسيون» إنه من الناحية النظرية يمكن للشيعة العرب، إلى جانب إيران، أن يسيطروا على معظم موارد النفط في منطقة الخليج العربي، فإذا ما تمكن الشيعة من الوصول إلى مراكز مؤثرة للسلطة في هذه المنطقة، عندها يمكن للمرء تحليل وفهم الحساسية من تصاعد الهوية الشيعية، ودورها في إنجاح «الجيوبوليتيك الشيعي»[1].

وبالتالي هناك حزمة من الأسباب الرئيسية لتكوين «الجيوبوليتيك الشيعي» ومركزيته في الإستراتيجية الإيرانية، هي: نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م، وقيام الحكم الشيعي في إيران، وتحوّل حزب الله إلى فاعل من غير الدول في المنطقة، ونجاحه في التحول إلى قوة شعبية ومؤثرة في لبنان، والتطورات السياسية في الدول العربية، والثورات الشعبية ضد أنظمتها السياسية، والبروز السياسي والعسكري للشيعة في العراق واليمن والبحرين، إلى جانب أفغانستان وباكستان.

ثانيًا: المفاهيم المرتبطة بالجيوبوليتيك الشيعي

1. الأممية الشيعية والجيوبوليتيك الشيعي:

مثّلت الأممية الشيعية واحدًا من الطموحات الجيوبوليتيكية للخميني، وذلك عبر إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية للعالم الإسلامي وفق الفكر الجيوبوليتيكي الشيعي لتكوين نظام دولي إسلامي، وتشكيل حكومة إسلامية عالمية تكون إيران مركزها، ويكون فيها الولي الفقيه ولي أمر المسلمين كافة، فضلًا عن تحويل قم إلى عاصمة مقدسة للعالم الإسلامي، فتصبح هي «أم القرى» بدلًا من مكة المكرمة. وتُعدّ الأممية الشيعية أحد أبرز تجليات الثورة الإيرانية، وذلك عبر تأكيد أنَّ إيران هي المسؤولة عن جميع الشيعة في العالم، فالدولة-الأمة أخذت حيزًا كبيرًا في فكر الثورة الإيرانية، وجاءت لتجاوز الحدود السياسية التي تفصل إيران عن المجتمعات الشيعية الأخرى، فهي سعي إيراني لربط شيعة العالم بالجمهورية الإيرانية.

سعت إيران إلى تحقيق هذه الغاية عبر سياسة تصدير الثورة، وتشكيل أنظمة سياسية جديدة في محيطها الجغرافي، ترتكز على أساس التمكين الشيعي، ونص

(1) Fuller, Graham and Francke, Rend Rahim, The Arab Shi'a...The Forgotten Muslims, Review Book, The New York Times(March 5, 2000), Accessed: Dec 23, 2020, https://nyti.ms/2rIm2zj.

الدستور الإيراني في ديباجته[1] وعديد من مواده مثل المادة 3 بند 13[2]، والمادة 154[3]، على مبدأ تصدير الثورة. وعلى هذا النحو قسمت إيران العالم إلى قوى الاستكبار (الولايات المتحدة وحلفاؤها من الأوروبيين وإسرائيل ودول الخليج، خصوصًا السعودية)، والمستضعفين (إيران وحلفاؤها من سوريا ولبنان وفنزويلا وبوليفيا وغيرها من الدول الحليفة لإيران)، وذلك على ضوء تقسيمات الخميني للعالم، إذ إنه قسّم العالم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي: عالم إسلامي تقوده إيران، عالم اشتراكي يقوده الاتحاد السوفييتي السابق، وعالم رأسمالي تقوده الولايات المتحدة[4].

إنّ هدف إيران في تأكيد الأممية الشيعية عبر نظرية ولاية الفقيه ليست مجرد شعارات ثورية، بل هي إستراتيجية لطالما عبّر عنها رموز النظام الإيراني، إذ صرح المستشار العسكري لخامنئي اللواء يحيى رحيم صفوي، قائلًا: «العالم يتجه نحو إقامة حكومة إسلامية عالمية بإدارة إيران»، مضيفًا أن «شباب العالم الإسلامي في اليمن والعراق يحتذون نموذج الشباب الإيراني»، في إشارة إلى تأسيس مجاميع وأحزاب تابعة لنظام ولاية الفقيه[5]، فقد نجحت إيران عبر السنوات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق في تهيئة الأرضية المناسبة لتقوية نفوذها الديني في العالم الإسلامي، ولم يكن الجانب الديني ببعيد عن مجالات الهيمنة الأخرى، سواء كان ذلك على مستوى رجال الدين أو الأحزاب الإسلامية أو حتى الميليشيات المسلحة، بطريقة تشبه إستراتيجية الاتحاد السوفييتي تجاه الحركات الشيوعية في العالم الثالث أثناء الحرب الباردة، وهو ما اصطُلح على تسميته بالطريق نحو بناء الأممية الشيوعية.

---

(1) الديباجة: «وبالنظر إلى محتوى الثورة الإسلامية في إيران، التي كانت حركة تهدف إلى نصرة جميع المستضعفين على المستكبرين، فإنّ الدستور يعدّ الظروف لاستمراريّة هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصًا في ما يتعلق بتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحركات الإسلاميّة والشعبيّة، إذ يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم... ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم». انظر: الدستور الإيراني لعام 1979م، مرجع سابق.

(2) المادة 3 بند 13: «صياغة السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، وتوفير الدعم الكامل لمستضعفي العالم»، الدستور الإيراني لعام 1979م، مرجع سابق.

(3) المادة 154: «جمهورية إيران الإسلامية تعتبر سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله مثلها الأعلى، وتعتبر الاستقلال والحرية وسيادة القانون والحق حقًّا لجميع شعوب العالم. وعليه فإنها تدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في جميع بقاع العالم»، الدستور الإيراني لعام 1979م، مرجع سابق.

(4) ميدل إيست أون لاين، العسكرية الإيرانية... كافر عدو وكافر صديق، (13 أبريل 2018م)، تاريخ الاطلاع: 06 سبتمبر 2020م، https://bit.ly/2Uhjt35.

(5) مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، النظام الإيراني... تصريحات الهيمنة وحدودها، (13 ديسمبر 2016م)، تاريخ الاطلاع: 06 سبتمبر 2020م، https://bit.ly/2kypuZw.

عززت إيران منذ عام 1979م الخريطة الشيعية مقابل الخريطة الإيرانية، لأنها تفضل الاعتماد على المجتمعات الشيعية غير الإيرانية مثل الهزارة في أفغانستان، والشيعة في جنوب لبنان والعراق، والعلويين في سوريا، والحوثيين في اليمن، أكثر منها على جماعات إيرانية عرقيًا كالأكراد والطاجيك. هذه الجماعات الشيعية بوصفها غاية ووسيلة لإستراتيجية إيران الخارجية، هي في الوقت نفسه تعبير أساسي عن الحركة الثورية التي تسعى إيران إلى تعميمها لتحقيق الجيوبوليتيك الشيعي. وفي هذا الإطار، ترتبط الأممية الشيعية بفكرة رئيسية هي «مركزية إيران» في العالم الشيعي، وتشير إلى تحول إيران إلى مركز الإسلام العالمي، وتشكيل أمة إسلامية واحدة باستثارة الولاء الديني للشعوب لصَهْرها وتوحيدها خارج إطار الولاء الوطني، وجمعها تحت قيادة الولي الفقيه في إيران[1].

أما الفكرة الأخرى التي تشكل الأساس الرئيس لفكرة الأممية الشيعية، وهي «الجمهورية الإسلامية»، فالحديث عنها بحاجة إلى كثير من التفصيل والبيان، ومن هنا نكتفي بذكر إشارة مختصرة عنها، فوفقًا لما جاءت به المادة 57 من الدستور الإيراني عام 1979م، التي أشارت إلى أنَّ «السلطات الحاكمة في جمهورية إيران (الإسلامية) هي: السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة»[2]، فعبر هذه المادة الدستورية، يتضح أنَّ إيران تقدم نظامها السياسي للعالم الإسلامي على أنَّه نظام أممي، ولا يقتصر على حدود إيران الحالية، وعللت السبب في ذلك بأنَّ هدف «الجمهورية الإسلامية» هو إقامة الحكومة الإسلامية العالمية بقيادة الولي الفقيه، وأنَّ على جميع مجتمعات العالم الإسلامي أن يقتدوا بنظام الجمهورية الإيرانية ويسيروا خلفه[3].

كما سعى الخميني إلى تقديم الجمهورية الإيرانية على أنها تمثل انتصارًا حقيقيًا لثورة الإمام الحسين في كربلاء، وذلك عن طريق إقامة نظام حكم إسلامي يرتبط بالولي الفقيه، وهو بذلك يرسل رسالة مباشرة إلى المجتمعات الشيعية في إطار العالم الإسلامي، بأنَّ نظام «الجمهورية الإسلامية» يمثل مرحلة

(1) إيلاف، نظرية «أم القرى» الإيرانية، (15 يوليو 2015م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2021م، https://bit.ly/32TC5rJ.

(2) الدستور الإيراني لعام 1979م، الدستور الإيراني لعام 1979م، مرجع سابق.

(3) المصري اليوم، إيران.. دستور في انتظار «الإمام المهدي»، (09 مايو 2012م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2019م، https://bit.ly/2Ol1WmW.

مهمّة من مراحل التمهيد لظهور الإمام الغائب، ليشكّل الحكومة الإسلامية العالمية بقيادته، وأنّ من أهم الأمور التي تدلّ على أنّ «الجمهورية الإسلامية» هي دولة التمهيد للمهدي، هو رعاية الولي الفقيه للدولة الإيرانية، الذي ينبغي أن يكون ولي أمر المسلمين جميعًا[1].

عملت إيران على تنفيذ غاياتها وأهدافها القومية في تحقيق الجيوبوليتيك الشيعي عبر الأممية الشيعية، عن طريق إستراتيجيات عديدة ذات مستويات مختلفة، مستوى أعلى يطلق عليه «الخطة الكبرى لإقامة إمبراطورية المهدي العالمية»، ومستوى أدنى يعالج الإستراتيجية المرحلية ذات المدى القريب والمتوسط، ويطلق عليه «الإمبراطورية الشيعية الإقليمية»، إذ تحدّد الخطة الكبرى إستراتيجية تنفيذ الأهداف العليا بعيدة المدى، التي تسعى إلى تحقيقها طبقًا لمراحل زمنية، حتى يكون القرن الحالي هو قرن إيران الشيعية بامتياز، أو كما أطلق عليه الدستور الإيراني عام 1979م «قرن الحكومة الإسلامية العالمية» التي يقودها الإمام المهدي، ويهيئ له ذلك المرشد الإيراني الأعلى. أمّا الإستراتيجية المرحلية ذات المدى القريب والمتوسط، التي تعمل عليها حاليًا في العالم الإسلامي، فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة القلب المذهبي من التهديدات الخارجية[2].

فالأممية الشيعية، مرحلة من المراحل الكبرى للدولة الإيرانية، تربطها الأداة المذهبية الشيعية الاثنا عشرية في العالم الإسلامي، إذ تنص المادة الثانية عشرة (فوق الدستورية) من الدستور الإيراني على: «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير»[3]. ومن ثم فالأممية الشيعية المقصودة هي الأممية الاثنا عشرية في إطار العالم الإسلامي، فيما الجيوبوليتيك الشيعي يربطه رباط مذهبي شيعي ليس بالضرورة اثنا عشري، فقد يمتدّ إلى الشيعة الإسماعيليين والزيديين، ويجري الربط بأدوات سياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية، ويكون في الجيوبوليتيك دولة مركز ومجالات حيوية لتكوين الجيوبوليتيك الشيعي، وهو موجود في كل المراحل الكبرى للدولة الإيرانية.

---

(1) السورية، الإمام المهدي المنتظر في الفكر السياسي الإيراني، (04 سبتمبر 2015م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2021م، https://bit.ly/2Zjjpkw.
(2) العتوم، نبيل، ص 37. مرجع سابق.
(3) الدستور الإيراني لعام 1979م، الدستور الإيراني لعام 1979م، مرجع سابق.

2. الهُوية الشيعية والجيوبوليتيك الشيعي:

مثّلت الهوية الشيعية وتركيبها البنائي العابر للحدود الوطنية، ومحاولة إيران خلق روابط جيوبوليتيكية بينها وبين الهوية الإيرانية، وإعادة صياغة هذه الهوية ضمن المتغيرات الثقافية التي عصفت بالنظام الدولي في أحد جوانبه، مدخلًا تفسيريًا مهمًا لفهم التطورات السياسية التي مرّ بها الجيوبوليتيك الشيعي، إذ إنّ بينه وبين الهوية الشيعية علاقة وثيقة، كون الأول يعطي البعد الثقافي والهوياتي للجغرافيا السياسية الشيعية، وهو ما جعل الهوية الشيعية عبر توظيفها جيوبوليتيكيًا واحدًا من مدخلات التأثير في النظام والأمن الإقليمي[1].

أسهم عديد من التحولات السياسية في صعود المعنى السياسي والجغرافي للهوية الشيعية، يتمثل التحول الأول في نجاح الثورة في إيران عام 1979م، والثاني صعود الإسلام السياسي الشيعي إلى الحكم في العراق عام 2003م، أما الثالث فتمثّل في البروز العسكري لحزب الله اللبناني بعد حرب عام 2006م. وقد مثلت هذه العوامل الثلاثة مداخل مهمة في الطبيعة الجيو-سياسية للهوية الشيعية، في ما يمكن تسميته بـ«الموجات الكبرى للجيو-سياسية الشيعية الصاعدة»، التي نجحت في تعزيز مكانة إيران الإقليمية من جهة، وتقوية أدوار حلفائها من جهة أخرى.

يمثّل بروز «محور المقاومة»، نموذجًا واضحًا للطبيعة العابرة للهويات السياسية الشيعية، الذي كان يتشكل في بادئ الأمر من إيران والعراق وسوريا، ليتحول في مرحلةِ ما سُمي بـ«الربيع العربي» إلى محور يضمّ جماعات وحركات مسلّحة إلى جانب الدول المذكورة. ولعل هذا التحول في نمط التفكير الأمني الإيراني، جاء نتيجة للتحول في نمط توزيع مفردات القوة في منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أنَّ ممارستها لم تعُد مقصورة على الدول، خصوصًا بعد بروز عديد من الجماعات المسلحة، كداعش وجبهة النصرة وغيرهما، التي مارست السلطة والإدارة في مناطق نفوذها وسيطرتها[2].

---

(1) Haddad, Fanar, The language of Anti-Shiism, Foreign Policy,(Aug 9, 2013), Accessed: Mar 20, 2021, https://bit.ly/36qDkA3.

(2) Ibish, Hussein, As the Syrian War Ends, the Axis of Resistance has been Exposed for the Illusion

إنّ الجهود الإيرانية في توثيق العلاقة بين إيران والهويات الشيعية الصاعدة، تعكس طبيعة التغيير الكبير الذي أصاب الفكر الإستراتيجي الإيراني في القرن الحادي والعشرين، عبر استغلال حالة الفشل السياسي والأمني في دول كالعراق وسوريا ولبنان واليمن، وتوظيف هذا الفشل في خدمة الصعود السياسي للحلفاء، وذلك لتشكيل جبهة جيوبوليتيكية داعمة للطموحات التوسعية الإيرانية، ولتشكيل ركيزة جديدة يمكن لإيران من خلالها إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية في مجالها الحيوي، بحيث تجعل من الهوية الشيعية قيمة سياسية وعسكرية، تتألف من لغات وثقافات مختلفة، لكنها تستند في النهاية إلى هوية واحدة، وخطاب واحد، وحيز جغرافي واحد، وركيزة واحدة، هي إيران.

سعت جهود الحرس الثوري إلى تشكيل حركة شيعية عابرة للحدود، تتألف من جماعات «متشددة» ونشطاء في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة لتصلُّب الهويات الطائفية منذ قيام ما يُسمى بـ«الربيع العربي»، ثم جاءت الأحداث في سوريا والبحرين، التي ترافقت مع صعود تنظيم داعش في العراق، ليسهم في الشحذ الجماعي للهوية في صفوف شيعة الشرق الأوسط. وقد لاحظ الزميل الباحث في العلاقات الدولية بمركز الشرق الأوسط، توبي ماثيسن، هذه الظاهرة المُنبثقة مما وصفه بـالمجال العامّ الشيعي، إذ انتشرت الرموز التي استُخدمت لإسباغ القداسة على الصراعات في سوريا والعراق على نطاق واسع عبر وسائط التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية الشيعية.. ما عزز الهويات الطائفية العابرة للحدود الوطنية[1].

وبالإضافة إلى ما تقدم، سعت إيران إلى إضفاء مرونة واضحة على الهوية الشيعية في الخارج، رغم تشديدها على الطابع المذهبي للجمهورية «الإسلامية»، والهدف من ذلك تحقيق مزيد من الترابط الجيو-سياسي مع الحركات القريبة منها في المواقف والرؤى. ويظهر ذلك في علاقتها مع حركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، كمثال واضح في هذا المجال، فعلى الرغم من الطابع الصوفي الإخواني على مسارات وأفكار هاتين الحركتين، فإنهما يعتبران ركنًا أساسيًّا في إستراتيجية الدفاع المتقدم

---

it always Was, The National,(Mar 23, 2019), Accessed: Mar 13, 2021, https://bit.ly/2tzFL4x.

(1) Sardar Falaki, One of the Commanders of the Syrian Front, in an Interview with Mashregh News Site, Bultan News, July 2016, Accessed:Dec,31, 2019, https://bit.ly/2NEYm7w.

لمحور المقاومة الذي تقوده إيران. ورغم تعقيد هذه الحالة الإستراتيجية، فإنّ هذا لا يمنع القول بأنها شكّلت أداة مهمّة لتحقيق مزيد من الاختراقات الجيوبوليتيكية في الجيوبوليتيك السنّي، وذلك عبر نموذج «حركة الصابرين» التي انشقت عن حركة «الجهاد الإسلامي» وشكلت أول تنظيم عسكري شيعي في غزة عام 2016م، قبل أن تحتويه حركة «حماس» بشكلٍ أو بآخر في ما بعد.

إنّ السمة الشيعية للجمهورية «الإسلامية» قد تجعل القادة الإيرانيين أكثر استعدادًا لدعم الشيعة خارج إيران، إلا أنه في المقابل، نجد أن الجماعات الشيعية الموالية لإيران هي الأخرى باتت تعُدّ نفسها بالفعل رابطة عالمية تحت السلطة الروحية والسياسية لخامنئي. ومثل هذه الرؤى تبلور بفعل وحدة الهدف في نزاعات الشرق الأوسط التي كلما طالت اشتدت الصراعات التي تستند إلى سياسات الهوية الطائفية، وهذا بدوره سيُعزّز وينمّي الروابط بين إيران ووكلائها في العالم الإسلامي[1].

وبما أن الهوية لها حدود تتمثل في الجنس واللغة والتاريخ والثقافة والدين والمستقبل المشترك، فهذا المفهوم ينطبق على إيران وما تسميه إيران محور المقاومة في المنطقة العربية، ومن ثمّ، فإن الأممية الشيعية مفهوم أوسع من مفهوم الهوية الشيعية؛ لأنه يضمّ كل الشيعة الاثنا عشريين في إيران وخارجها -لهم الأولوية دستوريًا- بغض النظر عن التحديات والتاريخ المشترك الذي يربط بينهم. أما الجيوبوليتيك الشيعي، فنطاق حركته أوسع من المفهومين الأممية الشيعية والهوية الشيعية، لأنه لا يربط على أساس اثنا عشري مشترك وتاريخ مشترك ولغة مشتركة وتحديات مشتركة ومستقبل مشترك كما في الهوية الشيعية، ولا يربط على أساس اثنا عشري فقط كما في الأممية الشيعية، وإنما يربط على أساس المذهب الشيعي بكل فرقه الاثنا عشرية والإسماعيلية والزيدية، وبغض النظر عن التاريخ المشترك والمستقبل المشترك والتحديات المشتركة (انظر الجدول رقم 2).

(1) Afshon Ostovar, Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy, Op...sit, p,16.

جدول (2): الهُوية الشيعية والأممية الشيعية والجيوبوليتيك الشيعي

		الهُوية الشيعية	الأممية الشيعية	الجيو-سياسية الشيعية
نقاط الاختلاف	الحدود	أضيق من الأممية الشيعية والجيو-سياسية الشيعية لأنها تضم الشيعة الاثنا عشريين الذين يربطهم رباط جغرافي وتاريخي وتحديات ومستقبل مشترك	أوسع من الهوية الشيعية لأنها تضم الشيعة الاثنا عشريين فقط في المجالات الحيوية لإيران، بغضّ النظر عن اللغة والجنس والمكان والتحديات والتاريخ المشترك	مجال الحركة أوسع لأنها تضم الشيعة بكل طوائفهم الاثنا عشرية والإسماعيلية والزيدية، بغضّ النظر عن اللغة والجنس والمكان والتحديات والتاريخ المشترك
	الحيز الجغرافي	إيران والتجمعات الشيعية في العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين	إيران والتجمعات الشيعية في كل الدول التي تحتوي على شيعة اثنا عشرية	إيران والتجمعات الشيعية في كل الدول التي تحتوي على شيعة، سواء اثنا عشرية أو إسماعيلية أو زيدية
	مركز	يوجد	يوجد	يوجد
	أدوات الربط	مذهبية	مذهبية	مذهبية مع وجود أدوات اقتصادية وعسكرية وثقافية وسياسية للربط
نقاط الاتفاق	المذهب	شيعي		
	الحدود	مذهبية		

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

3. الهُوية الثقافية الإيرانية والجيوبوليتيك الشيعي:

أسهمت الهوية الثقافية في صياغة العلاقات الخارجية الإيرانية في مراحل مختلفة. كما أنها مثّلت بُعدًا مهمًّا من أبعاد السياسة الخارجية والخطاب السياسي، إذ لم يغفل الخميني هذه القيمة، ورغم أنها كانت ذات طابع قومي فارسي في الغالب. فإنها بالمقابل مثّلت مدخلًا مهمًّا للربط بين القيمة الحضارية والهوية الثورية. فيما يمكن تسميته توظيف الماضي في خدمة الحاضر. ولذلك كان الخميني حريصًا على إبقاء اسم إيران ضمن توصيف الدور الرسمي «جمهورية إيران الإسلامية». رغم ما تمثله هذه التسمية من رمزية للبُعد الثقافي والحضاري للحقبة البهلوية.

إنّ الهوية والثقافة، أصبحتا اليوم الموجِّهَين الرئيسيين لكثير من التحركات الإيرانية، بل يمكن القول إنَّ الهوية الثقافية الإيرانية أصبحت هي المرتكز الرئيس في إطار الجيوبوليتيك الشيعي. وعند الحديث عن الهوية الثقافية في إيران، نجد تكامل هويات ثقافية داخل إيران، بحيث عمل النظام السياسي الثوري على توظيف كل هوية على حدة. بمعنى آخر، من أجل عدم تفجر الواقع الداخلي، أعطى النظام السياسي نفسه مساحة أو هامش حركة لكل هوية على حدة، وحسب أهميتها أو الضرورة المقصودة منها. وهذه الهويات هي[1]:

أ. الهُوية الوطنية أو القومية.

ب. الهُوية الدينية أو المذهبية.

ج. الهُوية الغربية أو الليبرالية.

أدّت هذه الهويات الثلاث دورًا كبيرًا في صياغة رؤية إيران للعالم الخارجي، فهي تستخدم الهوية الوطنية أو القومية في بيئتها الداخلية، لتحقيق حالة من الاندماج الوطني والإجماع الشعبي، منعًا لمحاولات إثارة الفتن والتفرقة والانفصال. أمّا الهوية الدينية أو المذهبية فهي النموذج الأكثر وضوحًا في إطار الجيوبوليتيك الشيعي، لتميز نفسها بأنها دولة ذات نموذج مذهبي مختلف عن الآخرين، في حين تبرز الهوية الغربية أو الليبرالية في تحركات إيران الدولية، سواء على صعيد المنظمات الدولية أو على صعيد العلاقات الدولية في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

---

(1) Akbarzade, Shahram and Barry, James, State Identity in Iranian Foreign Policy, British Journal of Middle Eastern Studies, Research Gate, March 2016, Accessed :Dec 31, 2020, https://bit.ly/2QMVrJP.

إنّ قراءة الأُطر العامّة التي تتشكل منها الهوية الثقافية الإيرانية، توضّح وبطريقة لا لبس فيها طبيعة السياسات الناعمة التي تمارسها إيران اليوم في إطار الجيوبوليتيك الشيعي، وذلك عبر افتتاح عديد من المعاهد والمراكز الثقافية المختصة باللغة الفارسية. وعلى الرغم من أن المهمة الرئيسية في هذا المجال تقوم بها الملحقيات الثقافية الإيرانية في الخارج، فإن الغاية الأهم هي تسهيل الاطلاع على العادات والتقاليد والأفكار الإيرانية، ضمن اسم «النشاطات الثقافية»، لتحقيق مزيد من الارتباط بنظام ولاية الفقيه، ونشاطات الحرس الثوري، والتأثر بمفردات الخطاب السياسي الإيراني، ومن أبرزها «الإسلام المحمدي»، و«الشيطان الأكبر»، و«الاستكبار العالمي»، وغيرها.

ورغم الطابع الثيوقراطي للنظام السياسي في إيران، فإنه بالمقابل وجد في الهوية الثقافية ورقة مهمّة للحركة الخارجية، وذلك من أجل تخفيف النزعة المذهبية لهذا النظام وأيديولوجيته الجامدة، فتحدثت إيران عن حوار الحضارات، وقدمت رؤية لتشكيل تحالف عالمي ضد الإرهاب، ودعت إلى تشكيل منظومة أمنية جديدة في منطقة الخليج العربي، كما أنها أسهمت في «قمة كوالالمبور» التي عُقدت في ديسمبر 2019م، وطرحت مبادرة لمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا في العالم. والهدف من ذلك كله إعطاء صورة مغايرة للصورة المذهبية المأخوذة عن إيران وسلوكياتها الإقليمية.

إنّ الهوية الثقافية الإيرانية، رغم ذوبانها ضمن الوعاء الثوري المذهبي، وجدت أيضًا هامشًا مهمًّا للحركة، من أجل جلب مزيد من أوراق التأثير لإيران في البيئة الدولية. فرغم الطبيعة الجيو-مذهبية للهوية الإيرانية في الشرق الأوسط، فإن الطبيعة الجيو-ثقافية هي السمة الأبرز في النظام الجغرافي العالمي، ومن ثم، توظيف مخرجات الجيو-مذهبي والجيو-ثقافي في خدمة الجيوبوليتيك الشيعي، وهو ما يؤشر إلى طبيعة التأثير الذي تمارسه الهوية الثقافية الإيرانية في إبراز الوجه الحضاري لإيران، لتحقيق غاية أكبر، تتمثل في حسم صراعها الجيو-سياسي مع قوى أخرى منافسة في العالم الإسلامي، وأهمّها مصر ببُعدها الحضاري، والسعودية برمزيّتها الإسلامية، وتركيا بثقلها الحضاري، فهي ترى الهوية الثقافية والسياسات المذهبية بمثابة امتطاء جوادين في آن واحد، مما يحقق لها هامشًا جيو-سياسيًّا من الحركة والمناورة والتأثير، متجاوزةً موانع الهوية واللغة والمذهب.

4. الهلال الشيعي والبدر الشيعي والجيوبوليتيك الشيعي:

من أهم النتائج التي أفرزها عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001م في منطقة الشرق الأوسط، ظهور ما يسمى بالهلال الشيعي، الذي «ينبع من جبل عامل في لبنان، بعد عبور بلاد ما بين النهرين وساحل الخليج العربي، لا سيّما المناطق الغنية بالنفط في شرق المملكة العربية السعودية والهضبة الإيرانية، ويمتد إلى قلب جبال خراسان الكبرى»[1].

وأسباب ظهور مثل هذا المفهوم أنه بعد احتلال العراق عام 2003م، ووصول الشيعة إلى السلطة هناك في نفس العام، وفوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006م، وبروز حزب الله كحركة مقاومة قوية في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006م أيضًا، عُدَّت هذه كلها بمثابة حقائق غيرت الوضع الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، فعملية التمكين السياسي للشيعة أدت إلى تشكيل كتلة شيعية عابرة للحدود الوطنية، وأعطت دفعة قوية لإستراتيجية إيران الخارجية في المنطقة[2].

إنّ هذا الوضع الجيوبوليتيكي، دعا ملك الأردن عبد الله الثاني إلى تفسيره بأنّ النتيجة الرئيسة للحرب على العراق هي تشكيل جغرافيا شيعية تحت السيطرة الإيرانية تسمى الهلال الشيعي، بقوله: «إنّ هيمنة الأحزاب الموالية لإيران على الحكومة العراقية الجديدة سوف تُظهر هلالًا جديدًا من الأحزاب أو الحكومات التي يهيمن عليها الشيعة في العالم الإسلامي، وهو ما سيؤدي إلى زعزعة توازن القوى بين السنّة والشيعة»، وأضاف بأن «هذا الوضع الجيوبوليتيكي سيكون بمثابة تحدٍّ جديد لمصالح أمريكا وحلفائها، ويجب أن يكون المخططون الإستراتيجيون في العالم مدركين لهذا الاحتمال»[3].

وفضلًا عمّا تقدم، حذّر سفر الحوالي (أحد علماء الصحوة السعودية في عام 1991م)، بعد الاضطرابات الشيعية في جنوب العراق، من تشكيل قوس شيعيّ يشمل أفغانستان وباكستان وإيران والعلويين في تركيا وسوريا ولبنان. وأضاف

---

(1) Clawson, Patrick, Ghaddar , Hanin, and Uskowi, Nader, What is the Shia Crescent?, Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy,(Jan 17, 2018), Accessed :Dec 31, 2020, https://bit.ly/2Qos7dM.

(2) Reut Institute, Shiite Crescent,(Dec 24, 2006), Accessed: Dec 30, 2020, https://bit.ly/2STSc5X.

(3) فراس إلياس، العراق يعود إلى العمق العربي ويبطل سحر إيران بمشروع الشام الجديدة، معهد أوتاوا لدراسات الشرق الأدنى، (25 أغسطس 2020م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2020م، https://bit.ly/3mt4iy8.

بأن اهتمام علماء السعودية بالشيعة هو مسألة عقائدية، مشيرًا إلى أن القوة الشيعية يمكن أن تتسلل إلى الشيعة في منطقة الخليج العربي، وبخاصة الشيعة العرب، ومن ثم تهدد الوضع السياسي للسنّة[1].

كان هذا بالطبع جانبًا أيديولوجيًا ودينيًا، وكان جانبه السياسي والجغرافي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، إذ تحدّث سفر الحوالي في مقال ثم في كتاب حول «إحياء الشيعة» عن ضرورة تركيز الحكومات الغربية والأمريكية على إصلاح الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، خشية رسم الحدود بين الشيعة والسنّة بعد احتلال العراق، ووصول الشيعة إلى السلطة فيه. ويعتقد أن صعود القوة الشيعية الإيرانية، رغم أنه قد يكون له في البداية آثار ثقافية ودينية، يضع إيران في نهاية المطاف في طليعة الإحياء الشيعي الذي يقوم -حسب رؤيته- على ثلاثة مبادئ، هي: القوة الشيعية في العراق، وصعود إيران كقائد إقليمي، والقوة الشيعية في لبنان والسعودية والكويت والإمارات وباكستان[2].

أمّا البدر الشيعي، فهو أوسع من الهلال الشيعي ويضم غالبية دول الهلال الشيعي، بالإضافة إلى كامل الخليج العربي. ويعكس ذلك حديث مستشار الشؤون الدولية لخامنئي، علي أكبر ولايتي، بأن «الساحل الجنوبي لإيران والخليج ومضيق هرمز وعمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية لتكوين البدر الشيعي». وهناك زعيم ميليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي الذي استبدل بمفهوم الهلال الشيعي مفهوم البدر الشيعي بقوله في مايو 2017م إنّ منظمته -أي ميليشيا «عصائب أهل الحق»- ماضية في مشروعها لإقامة ما سماه البدر الشيعي، لا الهلال الشيعي[3].

وعلى ما يبدو، فإن الجيوبوليتيك الشيعي أوسع بكثير من الهلال والبدر الشيعي، لأن الهلال الشيعي يقتصر على بعض الدول في المجالات الحيوية لإيران، أبرزها العراق وسوريا ولبنان واليمن، فيما يضمّ البدر الشيعي، دول الهلال الشيعي مع دول الخليج العربي، ويضم الجيوبوليتيك الشيعي الدول والتجمعات الشيعية في منطقة الارتطام، ودول المحيط الشيعي، ودول المجال الحيوي الشيعي، ودول الشتات الشيعي.

---

(1) Berger, Lars, Iran and the Arab World: A View from Riyadh, Middle East Review of International Affairs, Vol. 13, No. 3, Sep 2009, pp. 25-27.

(2) Wehrey, Frederic, Sectarian Politics in the Gulf, New York: Columbia University Press, 2013, pp.127-128.

(3) المصدر أون لاين، قيس الخزعلي: ماضون بمشروع البدر الشيعي، (12 مايو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 21 أكتوبر 2020م، https://bit.ly/3fNNj7V.

ثالثًا: المجالات الحيوية لربط وإحياء الجيوبوليتيك الشيعي

يمتلك النظام السياسي الإيراني، إستراتيجية عليا تهدف إلى تحويل إيران إلى «دولة متقدمة» اقتصاديًا وعلميًا وتكنولوجيًا بحلول عام 2025م، وذلك حسب أهم وثيقة إيرانية لتفسير السياسات الإيرانية بعد الدستور الإيراني، وهي وثيقة الخطة الإيرانية العشرينية (إيران 2025م)[1].

حسب عديد من الأدبيات تجاه الفضاء الجيو-سياسي المنشود لتدشين الإمبراطورية الإيرانية، فإنّ أضلاعها الأربعة هي: الحدود الغربية للصين والهند، والحدود الشرقية لإفريقيا وأوروبا، والحدود الشمالية للمحيط الهندي، والحدود الجنوبية لروسيا. وتضم عدة أقاليم جغرافية تتمثل في دول آسيا الوسطى والقوقاز والمنطقة العربية، بما فيها دول الجزيرة العربية وبلاد الشام والدول الواقعة على الشريطين الساحليين الآسيوي والإفريقي للبحر الأحمر، بالإضافة إلى منطقة شبه القارة الهندية، إذ تقع إيران في قلب هذا الفضاء الجغرافي الواسع[2]، ومن ثم ينقسم هذا الفضاء المنشود إلى خمس مناطق، كالتالي:

المنطقة الأولى: الدولة المركزية للمشروع التوسعي، وهي إيران بكل عناصر قوتها الشاملة، كموقعها الجيو-سياسي، ومواردها الاقتصادية، وتركيبتها السكانية، ومشروعها الثوري لنظامها السياسي، وقدرتها العسكرية. وتمثل إيران -حسب أُسُس نظام الولي الفقيه- قلب المركز والعمق الإمبراطوري لمنطقة الفضاء الجغرافي الواسع للإمبراطورية الإيرانية المنشودة. وتعتبر القدرة النووية الإيرانية أهمّ مكوّن إستراتيجي للفضاء الجغرافي بوصفها الحامي للمركز (إيران) من أي تهديدات أو اعتداءات خارجية.

المنطقة الثانية: دول الجوار المباشر لإيران من ناحية الجنوب والغرب (الساحل الشرقي للخليج العربي والعراق)، ومن ناحية الشمال الشرقي والشرق (باكستان وتركمانستان وأفغانستان).

المنطقة الثالثة: هي المنطقة الملاصقة للموقع المجاور لإيران من ناحية الشمال والشرق (دول إقليم آسيا الوسطى الذي يربط إيران بالصين عبر طريق الحرير

---

(1) Amuzegar, Jahangir, Iran's 20-Year Economic Perspective: Promises and Pitfalls, The Middle East Policy, (Sep 14, 2009), Accessed: Dec 26, 2018, https://bit.ly/2zVMINU.

(2) عبده سالم، التغول الإيراني في البحر الأحمر وبحر العرب (رؤية تحليلية)، جريدة المصدر الإلكترونية، (30 أكتوبر 2017م)، تاريخ الاطلاع: 21 أكتوبر 2020م، https://bit.ly/3pGHson.

العابر للحدود، ودول القوقاز التي تمثل نقطة التقاء الحضارتين الإسلامية والمسيحية). وتاريخيًا، تشكّل المنطقتان الأولى والثالثة في منطقة جنوب غرب آسيا أهمّ المساحات الجغرافية للجسم الإمبراطوري والمساحة الفعلية للكيان الإمبراطوري الفارسي، بالنظر إلى اللغة المشتركة (اللغة الفارسية) في المنطقتين حتى وقتنا الراهن، والتراث الحضاري والتاريخ المشترك.

المنطقة الرابعة: هي المنطقة المحيطة بالموقع المجاور لإيران من جهة الغرب والجنوب (شمال شبه الجزيرة العربية، ودول الشام، خصوصًا سوريا، المجاورة للعراق ولبنان، بجوارهما إسرائيل). وهاتان الجهتان تمثلان حلقتين حيويتين في الممر الإيراني الذي يربط طهران بالبحر المتوسط، كما تمثلان رأس حربة إيران الموجهة نحو الكيان الإسرائيلي كما تزعم القيادة في إيران، وتشكلان ساحة صراع مع الغرب عبر الكيان الإسرائيلي في الجولان وشمال إسرائيل، وهو الصراع الذي تبتغي إيران من خلاله الحصول على ورقة مساومة قوية تحقق التسوية النهائية مع الغرب الأوروبي والأمريكي، تعترف بموجبها الولايات المتحدة بإيران كقوة وقيادة إقليمية رائدة ذات نفوذ واسع في منطقة جنوب غرب آسيا، مقابل اعتراف إيران بالكيان الإسرائيلي. وتُعتبر هذه المنطقة بمثابة الحامي والضامن للفضاء الجغرافي الواسع المنشود، وتشكّل منطقةَ اشتباك مع القوى الدولية المعادية لإيران ومبادئها الثورية.

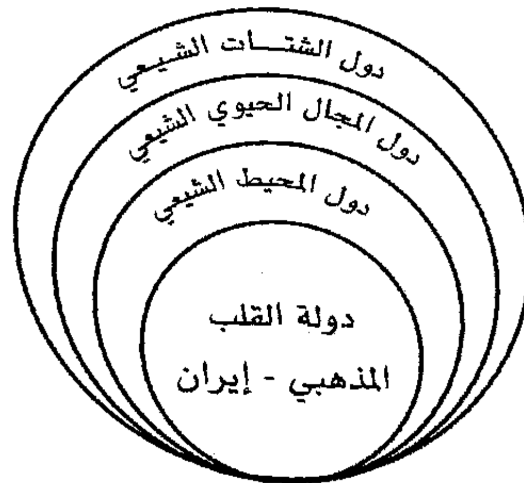
المنطقة الخامسة: تضمّ جنوب ووسط الجزيرة العربية ومنطقة شرق إفريقيا (السعودية واليمن وبحر عمان وجيبوتي وإريتريا والصومال وأجزاء من السودان ومصر). وتمثل هذه المنطقة ساحة الصراع الثانية مع الغرب عبر شبه جزيرة سيناء، ومن ثم فإن أهمية هذه المنطقة تكمن في كونها تمثل الخط البحري الممتد من ساحل عمان المتاخم للمياه الإيرانية حتى خليج السويس المتاخم لصحراء سيناء، مرورًا بالمياه اليمنية في بحر العرب وخليج عدن وباب المندب، وصولًا إلى البحر الأحمر وخليج السويس. وهذا الخط يسمى بخط التفاف حسب المفهوم الإستراتيجي والعسكري، تستخدمه إيران انطلاقًا من بحر عمان نحو بحر العرب ثم باب المندب والبحر الأحمر وصولًا إلى سيناء، حيث الجبهة الخلفية للصراع مع الكيان الإسرائيلي على محور غزة حسب الرواية الإسرائيلية، ولذلك تحتل منطقتا الخليج العربي والبحر الأحمر أهمية خاصة لدى إيران بوصفهما المنطقتين

البحريتين اللتين تربطان إيران بسيناء، فضلًا عن موقعيهما الجيو-إستراتيجي في غرب آسيا وكونهما بوابة للعبور نحو إفريقيا والبحر المتوسط والعالم الغربي.

وعلى ما يبدو فإنّ هذه المناطق تشكّل الفضاء الجغرافي الواسع للإمبراطورية الإيرانية العالمية المنشودة، ومن أجل ذلك عززت من توغلها وحضورها العسكري في بعض دول المنطقة الأُولى، خصوصًا العراق وسوريا ولبنان واليمن، ونسجت السياسات والإستراتيجيات، وحشدت الإمكانيات العسكرية والمالية، لمدّ نفوذها إلى بقية المناطق الخمس، حسب أولوية كل منطقة وما يتناسب معها من مراحل التمدد الشيعي.

معلوم أن لأي وحدة دولية في فضائها الجيو-سياسي عمليًّا مجالات حيوية ذات أولوية يحددها صنّاع قرارها ذوي النظرة الجيوبوليتيكية، وفي هذا السياق ثلاثة مجالات حيوية ذات أولوية تشكل امتدادات جغرافية لإيران، وذلك بهدف خلق حالة من الترابط الجغرافي بين إيران (المركز) ومجالاتها الحيوية ذات الأولوية، تمهيدًا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تشكيل جمهورية إيران العالمية بقيادة الولي الفقيه في إيران، وذلك على النحو التالي:

شكل (2): دولة المركز إيران ومجالاتها الحيوية



المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

المجال الأول (دول المحيط الشيعي): هي دول الجوار الجغرافي الشيعي لإيران، وتشترك معها في خصائص مذهبية وأمنية، مذهبية كوجود مجتمعات شيعية

وازنة في هذه الدول، وأمنية باعتبار أن هذه المجتمعات هي جزء من محور المقاومة الذي تقوده إيران في المنطقة. وتبرز أهمية هذه الدول في أنها المصَدّ الجيو-إستراتيجي الأول للأمن الإيراني، ولهذا سعت إيران إلى تنظيم علاقاتها مع المجتمعات الشيعية في هذه الدول عبر مسارات سياسية وعسكرية متعددة. ويشمل المحيط الشيعي باكستان وأفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وتركيا والعراق ودول الخليج العربية.

خريطة (1): موقع إيران في إطار دول المحيط الشيعي



Source: Political Wall Map, World Map Store, 2019. Accessed: 24 Aug 2019, https://bit.ly/2zq8zfL.

إنّ ترابط الجغرافيا المذهبية بين إيران والعراق والبحرين وشرق المملكة العربية السعودية، فضلًا عن الشيعة في جنوب الخليج العربي، يمكن أن تشكل جغرافيا مهمّة وواسعة النطاق لإيران، ومن ثم التأثير في معدلات توازن القوى الإقليمية والدولية، إذ يقدَّر عدد السكان الشيعة في العالم بنحو 200 مليون نسمة، ويشكّل السكان الشيعة في إيران والعراق والبحرين وأذربيجان الأغلبية، وفي السعودية والكويت وقطر والإمارات واليمن وأفغانستان وباكستان أقلية، كما أن هذه الدول لها أهمية اقتصادية، إذ تمتلك إيران والعراق وأذربيجان نحو 30% من احتياطي

النفط العالمي، وإذا أُضيفت المنطقة الشرقية بالسعودية فسيكون نحو 50% من احتياطي النفط العالمي. وبالنظر إلى هذه الخصائص الجيوبوليتيكية فإن دول المحيط الشيعي تشكّل الأساس الجغرافي والاقتصادي للجيوبوليتيك الشيعي، كما أنها الأكثر تقبلًا لإستراتيجية إيران الخارجية في سعيها لتنفيذ إستراتيجية التمدد نحو المجالات الحيوية.

جدول (3): الانتماءات المذهبية لشيعة دول المحيط الشيعي

الدولة	المذهب	الدولة	المذهب
باكستان	إمامية-اثنا عشرية وإسماعيلية	الإمارات	إمامية-اثنا عشرية
أفغانستان	إمامية-اثنا عشرية وإسماعيلية	البحرين	إمامية-اثنا عشرية
تركمانستان	إمامية-اثنا عشرية	عمان	إمامية-اثنا عشرية
أذربيجان	إمامية-اثنا عشرية	اليمن	إمامية-اثنا عشرية وزيدية وإسماعيلية
تركيا	إمامية-اثنا عشرية وعلوية وبكتاشية	الكويت	إمامية-اثنا عشرية
العراق	إمامية-اثنا عشرية	قطر	إمامية-اثنا عشرية
السعودية	إمامية-اثنا عشرية وإسماعيلية		

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

وعمليًا، تُولي إيران الدول القريبة جغرافيًا في المنطقة العربية، كالعراق وسوريا ولبنان واليمن فالخليج العربي، ثم أفغانستان وباكستان، الأولوية بين دول المحيط الشيعي، للأسباب التالية:

1. التركيبة الطائفية لتلك الدول، التي تشتمل على تجمعات شيعية يدين جزءٌ منها بالولاء للمرشد الإيراني. ويتركز وجود الشيعة الاثنا عشرية بنسبة كبيرة في إيران

والعراق والبحرين، وبنسبة ليست كبيرة في الكويت ولبنان والسعودية، وفي مسقط والباطنة في سلطنة عمان، ويوجد بعض الشيعة الإسماعيلية في نجران بالسعودية، أما الشيعة الزيدية فيتركز وجودهم في اليمن.

2. الجيرة الجغرافية لتلك الدول بقربها من إيران، إذ توفّر ميزة نسبية يُعتدّ بها لتنفيذ المشروع الجيو-سياسي، حيث قلة التكاليف في التوسع والتمدد، وتعدد البدائل في تحقيق الأهداف المرجوة من واقع القرب الجغرافي، وتتيح سرعة اتخاذ قرار بعينه حال تطلّب ذلك، وتنفيذ الهدف المنشود.

3. ليس فقط غياب ما يسمى «المشروع السنّي» في مواجهة ما يسمى «المشروع الشيعي» على حساب الدول الواقعة في الإقليم، بل غياب الدولة أو الدول السنّية المركزية القادرة على إحياء وحمل لواء المشروع السنّي في مواجهة المشروع الشيعي، باستثناء الدور الرائد للمملكة العربية السعودية في مواجهة المخاطر الإيرانية في المنطقة العربية والخليجية. وهو ما أتاح في المحصلة النهائية وضعًا وظرفًا ملائمًا لإيران ومشروعها الشيعي، في الوقت الذي تتباين فيه مواقف الدول الإسلامية والعربية من طبيعة المشروع الشيعي والدور الإيراني في المنطقة، فهناك دول مواجهة للمشروع الإيراني مثل المملكة العربية السعودية، ودول متحفظة، وثالثة مؤيدة وداعمة بطريقة أو بأخرى.

4. ليس فقط غياب ما يسمى «المشروع العربي» في مواجهة ما يسمى «المشروع الإيراني»، بل غياب دور الدولة أو الدول العربية القوية القادرة على إحياء وحمل لواء المشروع العربي مقابل سيادة المشاريع الإقليمية كالمشروع الإيراني، بالإضافة إلى المشروعين الإسرائيلي والتركي. وقد ساءت أوضاع الدول العربية أكثر فأكثر منذ اندلاع ما يُسمى «الربيع العربي» مطلع عام 2011م، وتردّت أوضاعها الاقتصادية وتشرذمت مكوناتها السياسية، وأصبحت تربة خصبة وملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية (تنظيم القاعدة ثم تنظيم داعش)، وكانت النتيجة الفشل العربي في صياغة مشروع عربي يحدد موقف العرب من المشروعات الثلاثة، والارتقاء إلى المصلحة العربية العليا التي يقف خلفها المشروع العربي، ويتقدم على ما سواه.

المجال الثاني (دول المجال الحيوي الشيعي): هي الدائرة الأوسع الملاصقة أو المجاورة لدائرة دول المحيط الشيعي، وتطمح إيران من خلال دول المحيط الشيعي

إلى ربطها بالجغرافيا الإيرانية، وذلك بإسقاط الفرضيات الجيوبوليتيكية لراتزل عندما تحدّث عن الدولة ككائن حيّ، يتمدد إلى المجالات الحيوية، عبر ربطها بسلسلة من الإجراءات العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

وتحتوي دول المجال الحيوي الشيعي على مجموعة من العناصر التي تمثل عوامل قوة في بناء الجيوبوليتيك الشيعي، منها[1]: أنها حلقة اتصال بين دولة القلب المذهبي ودول الهلال الخارجي الشيعي (شيعة الشتات)، وأنها تمتلك موارد اقتصادية كبيرة، فضلاً عن أهميتها في بناء قواعد ارتكاز ومداخل نفوذ ومصَدّات مذهبية عن الدولة المركزية حال نشوب أي صراعات تهدّدها.

جدول (4): الانتماءات المذهبية لشيعة دول المجال الحيوي الشيعي

الدولة	المذهب	الدولة	المذهب
كازاخستان	إمامية-اثنا عشرية	موريتانيا	إمامية-اثنا عشرية
طاجيكستان	إمامية-اثنا عشرية	إرتيريا	إمامية-اثنا عشرية
أوزباكستان	إمامية-اثنا عشرية	السودان	إمامية-اثنا عشرية
قرغيزستان	إمامية-اثنا عشرية	جيبوتي	إمامية-اثنا عشرية
الهند	إمامية-اثنا عشرية	الصومال	إمامية-اثنا عشرية
ماليزيا	إمامية-اثنا عشرية	الكاميرون	إمامية-اثنا عشرية
إندونيسيا	إمامية-اثنا عشرية	السنغال	إمامية-اثنا عشرية
بنغلادش	إمامية-اثنا عشرية	تنزانيا	إمامية-اثنا عشرية

(1) [illegible]، ص 41-43، مرجع سابق.

سوريا	إمامية-اثنا عشرية وعلوية	نيجيريا	إمامية-اثنا عشرية
لبنان	إمامية-اثنا عشرية	النيجر	إمامية-اثنا عشرية
مصر	إمامية-اثنا عشرية	إثيوبيا	إمامية-اثنا عشرية
تونس	إمامية-اثنا عشرية	كينيا	إمامية-اثنا عشرية
المغرب	إمامية-اثنا عشرية	ألبانيا	إمامية-اثنا عشرية
ليبيا	إمامية-اثنا عشرية	بلغاريا	إمامية-اثنا عشرية
الجزائر	اثنا عشرية-إمامية	البوسنة والهرسك	إمامية-اثنا عشرية

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

وقد اعتمدت إيران على عدة أدوات في دول المجال الحيوي الشيعي، منها ما هو عسكري، مثل ما يجري في سوريا ولبنان واليمن، ومنها ما هو سياسي ودبلوماسي لنشر التشيع، مثل ما يجري في دول شرق إفريقيا وبقية الدول الواردة بالجدول، من أجل إبراز النموذج الإيراني على أنه النموذج الوحيد الذي يهتم بشأنهم، والقادر على إيجاد حل لمشكلاتهم السياسية والاقتصادية، بيد أنَّ للجيوبوليتيك الشيعي هدفين متلازمين على الدوام، انطلاقًا من دول المجال الحيوي الشيعي، وهما: تحقيق الترابط المذهبي بين إيران ودول المحيط الشيعي، ومن ثم الهيمنة على دول المحيط الشيعي، لتصبح إيران محور النظام الإقليمي للمنطقة سياسيًّا وأمنيًّا، ومركزًا للجيوبوليتيك الشيعي في ما بعد.

المجال الثالث (دول الشتات الشيعي): وهي الدول التي تحتوي على الجاليات الشيعية الإيرانية والعربية خارج إطار العالم الإسلامي في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. والحديث هنا عن الجاليات الشيعية الموجودة في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ودول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وأستراليا والصين

واليابان وجنوب إفريقيا. وتمتلك الجاليات في هذه الدول عددًا من وسائل التأثير الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن نجاح بعضها في تشكيل لوبيات سياسية تخدم إستراتيجية إيران الخارجية من جهة، وتشكّل وسيلة ضغط على الحكومات التي تنتهج سياسات خارجية ضد المصالح الإيرانية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال نجح اللوبي الإيراني (المجلس القومي للإيرانيين) في الولايات المتحدة في التأثير لإتمام الصفقة النووية بين إيران والقوى الكبرى عام 2015م، وذلك بعد تمكنه من زرع عديد من الموظفين ذوي الأصول الإيرانية داخل البيت الأبيض، هذا فضلًا عن الدور الذي أداه للتواصل مع عدد كبير من أعضاء الكونغرس الأمريكي المؤيدين للاتفاق النووي في ذلك الوقت، الذين نجحوا بدورهم في إقناع إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما بأهمية الاتفاق النووي مع إيران[1].

جدول (5): الانتماءات المذهبية لشيعة دول الشتات الشيعي

الدولة	المذهب	الدولة	المذهب
الولايات المتحدة	إمامية-اثنا عشرية	الصين	إمامية-اثنا عشرية وإسماعيلية
كندا	إمامية-اثنا عشرية	اليابان	إمامية-اثنا عشرية
أمريكا اللاتينية	إمامية-اثنا عشرية	جنوب إفريقيا	إمامية-اثنا عشرية
أستراليا	إمامية-اثنا عشرية		

المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

وقد شكلت الجاليات الشيعية في دول الشتات، أحد مصادر القوة في إستراتيجية إيران الخارجية، وذلك عبر ارتباطها بالسفارات الإيرانية الموجودة في عواصم الدول الأجنبية، وقوة نشاطها الاقتصادي، ناهيك بارتباطها بنشاطات حزب الله اللبناني الاستخباراتية، وتحديدًا في فنزويلا وبوليفيا وكولومبيا والإكوادور

(1) Smith ,Lee, Meet the Iran Lobby, Hudson Institute,(Sep 01 2015), Accessed: Aug 25, 2021, https://bit.ly/2T464L3.

وجنوب إفريقيا، ومن ثم فقد غدت دول الشتات الشيعي بمثابة القاعدة الخلفية للجيوبوليتيك الشيعي، وذلك عبر عمل شبكيّ متواصل يلقى دعمًا ماليًا وسياسيًا من إيران[1].

وتنتظم الجاليات الشيعية في دول الشتات بعديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، ففي الولايات المتحدة يشكل «المجلس القومي للإيرانيين» إحدى أقوى المؤسسات الإيرانية هناك، إلى جانب جماعة الشيعة الاثنا عشرية، و«مركز الكوفة للمعارف الإسلامية»، و«الجمعية الإسلامية للشيعة الاثنا عشرية» في إدمونتون، و«مركز التعليم الإسلامي الشيعي»، و«رابطة الشيعة» و«مركز إمام الزمان» في أمريكا الشمالية. أما في كندا فقد تمكنت الجاليات الشيعية أيضًا من تأسيس عديد من المؤسسات التعليمية والدينية، من أهمها: «منظمة شباب المهدي»، و«رابطة المسلمين الاثنا عشرية» في أوتاوا، و«جمعية الهدى الإسلامية اللبنانية» في أونتاريو، و«الجمعية الإسلامية للشيعة الاثنا عشرية» في تورنتو، و«الجمعية الإسلامية للشيعة الحيدريين» في كيبيك[2].

وفي أمريكا اللاتينية، شكلت مجتمعات الشتات الإسلامي بيئة إستراتيجية متاحة للتحرك الإيراني، خصوصًا أن الجاليات الشيعية، وتحديدًا اللبنانية، قد سهّلت تحرك إيران وحزب الله اللبناني بشكل واسع في توثيق الصلات الجغرافية بين شيعة الشتات والجيوبوليتيك الشيعي، إذ تدير إيران نشاطات وفاعليات اجتماعية وثقافية ودينية، تهدف إلى ترويج الإسلام الشيعي الذي يستمد أسسه من نظرية ولاية الفقيه، وسط جماهير وأنواع مختلفة من السكان في كل أرجاء القارة، فعملية الأسلمة الشيعية تُنفَّذ عن طريق منظمة أهل البيت العالمية، والمراكز الشيعية الأخرى التي تعمل في أمريكا اللاتينية. وأحد الأمثلة للمجموعات العرقية التي كانت قد تأثرت بالدعاية الإيرانية مجموعة أبناء الوايو، وهي قبيلة من الهنود الحمر تقطن في المناطق الموجودة في شمال كولومبيا وشمال غرب فنزويلا على شواطئ البحر الكاريبي[3].

(1) Ottolenghi, Emanuele, From Latin America to West Africa, Hezbollah's Complex web of Connections is Fuelling its Terrorist Activity, The National,(Aug 29, 2019), Accessed: Jan 01, 2021, https://bit.ly/2tKJzQz.

(2) Qamar-ul Huda, The Diversity of Muslims in the United States, Special Report, United States Institute of Peace, Feb 2006, Accessed: Jan 01, 2020, https://bit.ly/2FxTRGA.

(3) منتديات حقائق، المد الايراني الشيعي في أمريكا اللاتينية، (25 يونيو 2010م)، تاريخ الاطلاع: 25 أغسطس ❮

فضلًا عمّا تقدم، يوجد في أمريكا اللاتينية أيضًا عديد من المؤسسات الشيعية الأخرى التي ترتبط عن طريقها جميع الجاليات الشيعية في هذه القارة. ومن أبرز هذه المؤسسات: «المركز الإسلامي لشيعة البرازيل»، و«مركز الإمام المهدي»، و«المركز الإسلامي» في فنزويلا، التي تشترك جميعها في دعم الجهود الإيرانية في نشر تعاليم الثورة الإيرانية في هذه القارة، وذلك عن طريق تفعيل عديد من البرامج الثقافية والدينية التي تنظمها هذه المؤسسات[1].

أما في أستراليا فتتكون الجاليات الشيعية من لبنانيين وعراقيين وأفغان وإيرانيين وأقليات شيعية من دول أخرى، وترتبط هذه الجاليات بعديد من المؤسسات الشيعية هناك، من أهمها: «مجمع الإمام علي الإسلامي» و«مجمع أصحاب الكساء» في مالبورن، و«هيئة بيت الحسين» في ميلدورا، و«جمعية المسلمين الشيعة» و«جمعية الزهراء الإسلامية» و«الجمعية الجعفرية» و«مركز الإمام الحسين» في سيدني، وغيرها من المؤسسات التي تقدم خدمات اقتصادية ومالية للجاليات الشيعية هناك[2].

أما في اليابان فإن الجاليات الشيعية هناك تنتشر حول المدن الرئيسية، التي تنحدر من جنسيات عديدة، منها إيرانية وباكستانية وإفريقية، وتنتظم الجاليات الشيعية هناك في عديد من المؤسسات، منها: «المجلس الإسلامي الحسيني» و«مؤسسة أهل البيت الإسلامية» في طوكيو.

وأما في الصين، فتتمركز الجاليات الشيعية بشكل أساسي في إقليم تركستان الشرقية ذات الأغلبية السنية المسلمة، كما أن في مقاطعات كوانزو ونينغشيا وسينغيان حضورًا للجاليات الشيعية، وتوجد أيضًا مؤسسة شيعية واحدة هناك هي «مدرسة أهل البيت» في مدينة سينغيان، التي تقدم دراسات في مجال الفقه الشيعي وتعاليم الثورة في إيران[3].

2021م، https://bit.ly/320c0G0.

(1) جيرون، الجمهورية الإسلامية في أمريكا اللاتينية: مخدرات وغسيل أموال ومراكز دينية، (09 يونيو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 25 أغسطس 2021م، https://bit.ly/2N3V5NS.

(2) Hassan, Riaz, Australian Muslims.. A Demographic, Social And Economic Profile of Muslims in Australia 2015, International Centre For Muslim And Non-Muslim Understanding, University of South Australia, 2015 , Accessed: Jan 01, 2021, https://bit.ly/300BtQ9.

(3) ShiaChat, Shia in Tokyo, Dec 2008, Accessed: Jan 01, 2021, https://bit.ly/36BxGv2.

رابعًا: الأهداف الإيرانية من ربط وإحياء الجيوبوليتيك الشيعي

1. تهدف إيران من وراء الجيوبوليتيك الشيعي إلى تحقيق هدف أسمى يتمثل في خلق نظام دولي إسلامي بنسخة شيعية، وذلك بتحقيق الحلم الإمبراطوري الكبير بتدشين الجمهورية الإيرانية العالمية القوية بقيادة الولي الفقيه في إيران، تكون إيران قلبه ومركزه المذهبي، تمهيدًا لحكم الإمام الغائب إمام الزمان حسب أُسُس الفكر الشيعي، إذ إنّ الجيوبوليتيك الشيعي ينجز ربطًا إقليميًّا على أساس مذهبي عن طريق خلق حزام جغرافي شيعي يمتد من إندونيسيا إلى موريتانيا، يقوم على أساس المركزية الإيرانية. فالسعي الإيراني إلى تجميع الأطراف نحوها بوصفها المركز يمثل الغاية النهائية لفكر الثورة في إيران، وذلك عن طريق تحويل المجال الحيوي لوجود المجتمعات الشيعية إلى مجالات حيوية مذهبية، اعتمادًا على الموقع الجغرافي والتحريك السياسي للمجتمعات الشيعية في هذه الدول.

2. اتجهت إيران نحو تبني مشروع الجيوبوليتيك الشيعي لإنشاء منطقة نفوذ جغرافي وسياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، وفرض الوصاية على المجتمعات الشيعية في العالم الإسلامي كمقدمة لتحقيق الهيمنة، واكتساب القدرة على الحكم، واستغلال الفرص للسيطرة على الجغرافيا الإسلامية، مستعينة بمواردها الاقتصادية والسكانية، وثقلها التاريخي والحضاري، لتشكل صورة الدولة المركز في العالم الشيعي. وعلى هذا الأساس عملت إستراتيجية إيران الخارجية على تحقيق قناعات إستراتيجية بأنها القوة الشيعية الوحيدة في العالم الإسلامي، وأنه ينبغي على القوى الإسلامية الأخرى التعاطي مع هذا الواقع الإستراتيجي.

3. تهدف إيران من وراء الجيوبوليتيك الشيعي إلى تحقيق أهداف فرعية على حسب أولوية كل مجال حيوي من المجالات الحيوية الثلاثة. ففي دول المحيط الشيعي، تهدف إلى ربط الكتلة الجغرافية المتصلة بإيران غربًا، بما يضمن لها ربط طهران بالبحر المتوسط لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وعسكرية مهمة للأجندة الإيرانية التوسعية، عبر استغلال الموارد الاقتصادية في المنطقة العربية التي تحوي مكونات شيعية، استطاع بعضها بناء مراكز اقتصادية، خصوصًا في دول العراق والخليج العربي. وكذلك استطاعت الموجات البشرية ذات الأصول الإيرانية أن تتوزع جغرافيًّا في المناطق التي تمثل عصب الطاقة في هذه الدول، والأخطر

من ذلك أنّ قسمًا كبيرًا منها، إن لم يرتبط بإيران تنظيميًّا، فإنه يرتبط روحيًّا ومرجعيًّا بدولة القلب المذهبي[1].

4. تهدف الإستراتيجية الإيرانية في دول المحيط الشيعي إلى تمكين أحزاب الإسلام السياسي الشيعي من الوصول إلى السلطة، وتحويل المجتمعات الشيعية في هذه الدول إلى قوى عسكرية وأمنية تخدم إستراتيجيتها السياسية، وتشكيل الأحزاب والحركات السياسية الداعمة للتوجهات الإيرانية في المنطقة العربية، وتكوين علاقات سياسية عابرة للحدود المذهبية مع عديد من الأحزاب والحركات المتماهية مع السياسة الإيرانية في المنطقة العربية، وتحديدًا التي تشترك مع إيران في الرؤية والهدف حول قضايا إقليمية محددة. وكذلك تحويل دول المحيط الشيعي إلى جيوب أمنية مرتبطة بالأمن الوطني الإيراني، وتشكل امتدادًا جغرافيًّا لإيران نحو الأقاليم الأخرى البعيدة عنها جغرافيًّا، وخلق فجوات أمنية في هذه الدول بالشكل الذي يؤهلها للدخول كأحد المتغيرات المؤثرة في السياسات الداخلية لها، عبر طرح نفسها كمدافع عن المجتمعات الشيعية هناك.

5. أمّا في دول المجال الحيوي، فتهدف إيران إلى إيجاد عوامل قوة جيوبوليتيكية تحقق عن طريقها مفهوم الدفاع عن أمنها القومي خارج الحدود الإيرانية، وتُعدّ هذه الدول بمثابة الرابط بين دولة القلب المذهبي (إيران) ودول الهلال الخارجي، وهي دول الشتات الشيعي، التي تشكل نقطة رئيسية في عملية التمدد المذهبي، التي تمثّل بصورة أخرى الهدف النهائي للجيوبوليتيك الشيعي، وذلك عبر عدة مجالات جيو-إستراتيجية تبدأ من دولة القلب المذهبي، حتى الغلاف الخارجي (الشتات الشيعي). فهذه الجاليات مارست أدوارًا مهمّة في تخفيف كثير من الضغوط الإقليمية والدولية على إيران، كما أنها شكّلت نقاط قوة اقتصادية واجتماعية لإيران، عبر زيادة رأس المال التجاري والبشري في دول المهجر، وهو ما شكل إحدى نقاط القوة التي تمتلكها إيران، فضلًا عن كونها الذراع الطولى للنظام الإيراني خارج حدودها الجغرافية، وذلك لما تمثله من كتلة روحية ومادية في العالم الخارجي، تشكل الأساس لبناء الجيوبوليتيك الشيعي، تمهيدًا لتشكيل الحكومة الإسلامية العالمية ومركزها إيران.

---

(1) العتوم، نبيل، ص 19. مرجع سابق.

وترتبط هذه بالأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الإيرانية التي تهدف إلى كسر الطوق الذي تضعه القوى العظمى، ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، على إيران لتطويقها وعزلها إقليميًّا ودوليًّا غربًا (القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وفي سوريا وفي بعض دول الخليج العربي)، وشرقًا (الحضور العسكري الأمريكي في قرغيزستان وباكستان وأوزباكستان)، وشمالًا (القواعد في تركيا)، وجنوبًا (الحضور العسكري الأمريكي بحاملات الطائرات في بحر العرب)[1]. ولذلك يحاول الإيرانيون كسر الطوق الذي يلتفّ على حيّزهم الجغرافي، وكذلك نقل الخطوط الدفاعية والمصدّات المذهبية إلى ما بعد المحيط الجغرافي لدولتهم، عن طريق تدشين الميليشيات المسلحة في العراق وسوريا ولبنان واليمن وإنشاء الثكنات والقواعد العسكرية في العراق وسوريا.

وكذلك لا يمكن أن نغفل، عند ذكر الحزام الذي شكلته الولايات المتحدة على إيران، الحديث عن حزامين آخرين، ربما لا يقلان خطورة بالنسبة إلى إيران عن الحزامين السابقين، إذ تعمل إيران على كسرهما، وهما الحزام التركي والحزام العربي-الخليجي-السنّي. فالحزام التركي يمتدّ على مسافة كبيرة جنوب حدود روسيا، من الحدود التي تشكلها الدولة التركية إلى امتداد الشعوب التركية وسط القارة الآسيوية. وهذا الامتداد الجغرافي الواسع يضمّ حزامًا بشريًّا كبيرًا يتأثر بتاريخ حضاريّ ليس ببعيد، ويتميز بالانتماء إلى قوميته، وبتعلقه الشديد بالدين الإسلامي، ويتعاطف مع دولة تركيا الصاعدة، مشكلًا تحديًا لإيران تجاه منطقة الغرب الأوروبي. أمّا الحزام الثاني فهو الحزام العربي-الخليجي-السنّي، الذي يتميز بقوة الانتماء إلى المذهب السنّي، ويقف عديد من دوله، التي تمثل الكتلة المركزية والكبرى في إقليم الشرق الأوسط، حائطَ صدّ أمام المشروع التوسعي الإيراني في الإقليم الشرق أوسطي.

كما تهدف إيران إلى إظهار الهيبة الإيرانية باستخدام القوة الخشنة والناعمة، ممثلة بميليشياتها المسلحة، والتي لا طالما شكلت خطوطًا دفاعية أمامية عن إيران وخطوطًا هجومية قائمة توظفها إيران وقت الحاجة لها، لا سيّما أنها تمتلك نقاط

---

(1) مركز برق للسياسات، أمريكا وإيران.. الحدود الجديدة في قواعد الاشتباك، (13 يناير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 14 أغسطس 2021م، https://bit.ly/2HhXLYu.

قوة تتمثل في الحزام الشيعي القاطن غربًا حتى البحر المتوسط من العراق إلى سوريا إلى لبنان، مع القرب الجغرافي وعدم الاستقرار في هذه الدول منذ الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003م، حتى اندلاع الثورات العربية مطلع عام 2011م، ولذلك فإنّ مدّ نطاق النفوذ وخلق الحضور الناعم والخشن على الأرض في منطقة جيو-إستراتيجية للفواعل الإقليمية والدولية والجيوبوليتيكية لإيران يمكن أن يحقق لها مصالح أبعد من الجغرافيا.

بهذا التدخل والتمدد تجعل إيران من نفسها لاعبًا قويًّا ومؤثرًا، ولا يمكن تجاوزه في المعادلتين الإقليمية والدولية، وقد تستثمر في الصراعات المشتعلة في المنطقة الشرق أوسطية، فإثبات القوة في هذه الصراعات سيرفع من مكانة وامتيازات إيران في المنطقة المضطربة، إذ إنّ الاشتباكات في الصراعات والحروب يجلب المساومات والصفقات وصنع السياسات أو التدخل في السياسات والمفاوضات إذا جرى استثمارها بشكل جيد. فبتدخلها في العراق وسوريا واليمن.ولبنان تستفيد إيران من تسويق السلاح الذي من المتوقع ارتفاع معدله بعد رفع قرار الحظر على بيع وشراء السلاح من وإلى إيران في أكتوبر 2020م، هذا المكسب من مبيعات السلاح لا يعتبر مكسبًا اقتصاديًّا فحسب، وإنما أداة من أدوات مدّ النفوذ والهيمنة وتشكيل التحالفات. فالاشتباك الإيراني في صراعات الشرق الأوسط هيأ لإيران الأرضية للمشاركة كعنصر فاعل في التحالفات والسياسات التي تستثمرها كأوراق مقايضة مع ملفات أكثر حساسية بالنسبة إليها، مثل العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية والأزمات الداخلية.

ولطالما ترافقت أحلام إيران في الوصول إلى مجالها الجغرافي الحيوي لكسر عزلتها، وتطويقها بأحزمة تشكل حوائط صد لطموحاتها التوسعية ومشروعاتها التدميرية، فالاتجاه نحو آسيا الوسطى غير مُجدٍ توقيتًا بشكل كبير لخدمة أهدافها الجيوبوليتيكية، ولذلك أَوْلَت منطقة غرب إيران، الكتلة الجغرافية الممتدة تجاه الغرب حتى البحر المتوسط، الأولوية لخدمة أهدافها الجيوبوليتيكية. كما أن إيران تدرك أن وصولها إلى الموارد الاقتصادية من نفط وغاز وفوسفات لا يقل أهمية عن تمركزها وحضورها المذهبي في العراق وسوريا واليمن ولبنان، وحضورها العسكري في موانئ المياه الدافئة. وتزداد أهمية ذلك بعد إدراك إيران

لأهمية الغاز النظيف ومستقبل طلبه الذي يفوق النفط، خصوصًا إذا وافق معايير البيئة الأوروبية ووصل إليها بتكاليف أقل من النفط. وتخشى إيران في الوقت ذاته تصدير غاز الخليج إلى أوروبا؛ لأنها تستخدمه ورقة ضغط عليها، من حيث إنَّ موقع سوريا يشكل عقدة مهمّة لتوزيع الغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

الفصل الثالث

الركائز الإستراتيجية الإيرانية لربط مكونات الجيوبوليتيك الشيعي

مقدمة

لا يمكن لصناع القرار في إيران تطبيق النظرية الجيوبوليتيكية لتحقيق أهدافهم التوسعية دون وجود مرتكزات ومقومات معينة للجيوبوليتيك الشيعي، كما يشترط الجيو-سياسيون في تطبيق النظرية على الواقع الملموس لتحقيق أغراضها التوسعية، فإذا ما نظرنا إلى الجيوبوليتك الشيعي لصناع القرار الإيرانيين فسنجد له مرتكزات على النحو التالي:

أولًا: العامل الجغرافي/السكاني

يلعب الوضعان الجغرافي والسكاني للدولة دورًا مركزيًا في تحديد سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، من خلال التفاعل الطبيعي بين مقوماتها الجغرافية والسكانية، بمعناها الواسع، ونظامها السياسي، بما يؤثر في سياستها الخارجية تجاه الوحدات الدولية الأخرى[1].

1. العامل الجغرافي:

لقد كان وما زال للعوامل الجغرافية (مساحة الدولة، وطبيعة الموقع الجغرافي، وما إذا كان إستراتيجيًا بتحكمه في المضايق وإطلاله على الممرات المائية الحيوية والمؤثرة) لدى دارسي العلاقات الدولية أهمية كبرى في تحديد مدى تأثيرها في العلاقات بين وحدتين دوليتين أو أكثر، فلجغرافيا الدولة وزن وأثر كبيران في طبيعة السلوك الخارجي للدولة الذي يتفاعل مع سلوك خارجي لدولة أخرى؛ لتشكيل ظاهرة العلاقات بين هاتين الدولتين[2]، فتنوع الثروات الطبيعية وعِظَم المساحة وموقع الدولة هي أمور في حدّ ذاتها تعطي مساحة تحرك أكبر لصناع القرار في هاتين الدولتين، ويتيح أمامهم عددًا من البدائل والخيارات. وفي هذا الصدد يقول نابليون بونابرت: «إن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافيا بلاده»، فالموقع الجغرافي يؤثر في سياسة الدولة، فهو من جانب يحدد الإطار الحيوي الذي تتحرك فيه، ومن جانب آخر يحدد طبيعة التهديدات التي قد تواجهها[3].

تحظى إيران بموقع جيو-إستراتيجي متميز في الجزء الجنوبي الغربي لقارة

---

(1) رسل هـ فيليدوغ، أتزل بيري، الجيوبوليتيكيا، ترجمة يوسف مجلي، القاهرة، دار الكرنك، 1981م، ص63.

(2) علي الدين هلال، بهجت قرني (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994م)، ص31-32.

(3) سل هـ . فيليدوغ، أتزل بيري، الجيوبوليتيكيا، ص63. مرجع سابق.

آسيا، جعلها معبرًا أرضيًّا بين وسط آسيا وشرقها من جهة، وغرب آسيا والبحر المتوسط من جهة أخرى، ودولة جوار بحري للفاعل الدولي الروسي المؤثر في الشؤون الدولية من الشمال عبر بحر قزوين، والفاعل الإقليمي التركي من الغرب، ودولة جارة للدول العربية والخليجية ذات المجموعات السكانية الشيعية التي تشكل مصدات مذهبية لإيران في الإستراتيجية الإيرانية، كما تجاور العراق الذي يمثل الجدار الغربي الفاصل بين الحضارتين الفارسية والعربية في الإستراتيجية الإيرانية التوسعية. ويشكل العراق منطقة ربط إستراتيجي لتنفيذ الممر الإيراني الذي يربط طهران بالبحر بالمتوسط عبر دمشق وبيروت، وكذلك الموقع الذي يشرف على مضيق هرمز الإستراتيجي الذي يعبر من خلاله نحو ثلث إمدادات النفط العالمية المنقولة بحرًا تقريبًا، مما أكسبها ميزة إستراتيجية؛ لأن المضايق تقع تحت المراقبة المستمرة في المنظور الاقتصادي والسياسي والإستراتيجي لصالح الدولة المهيمنة[1]، وبذلك تدخل إيران ضمن شبكة مواصلات دولية برية وبحرية.

وكذلك تحدّها من الشمال أرمينيا وتركمانستان وأذربيجان، التي تطل فيها على دول آسيا الوسطى بحدود برية طولها 1740 كم. أمّا شرقًا فتحدّها كل من باكستان وأفغانستان، بحدود 830 كم و850 كم على التوالي[2]، ومن الغرب ترتبط كما ذكرنا بحدود مع كل من العراق وتركيا، وتطلّ على بحر قزوين بحدود بحرية. أما جنوبًا فيحدها الخليج العربي وخليج عُمان بحدود بحرية طولها 1880 كم. وتقدر مساحة إيران بـ1640,000 كم، وثلاثة أرباع هذه المساحة عبارة عن بادية أو صحراء قاحلة ذات رمال حمراء ورقاع ملحية متحجرة، وفي وسط تلك المساحة تقع الهضبة الإيرانية التي ترتفع عن سطح البحر بارتفاعات مختلفة تتراوح بين 1000 و1500م[3].

ولذلك شغل موقع إيران حيزًا مهمًّا في النظريات الجيوبوليتيكية، ففي نظرية «قلب الأرض»، تقع إيران في منطقة الهلال الخارجي، وبرزت أهمية سواحلها المطلة على منطقة الخليج العربي وخليج عمان، لما لهذين الخليجين من أهمية

---

(1) ماهر يعقوب، العلاقة الجدلية بين الموقع الجغرافي والسلوك السياسي، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، دورية متابعات دولية، العدد 88، 2002م، ص10.

(2) سهيلة عبد الأنيس، التسلح الإيراني في التسعينيات وأثره في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، 1999م، ص6-8.

(3) منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 17، 2001م، ص9.

إستراتيجية في ربط إيران بالمحيط الهندي، كما تحدثت بذلك نظرية القوة البحرية لماهان، وكذلك برزت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجيوبوليتيكي لإيران في نظرية الإطار لسبيكمان، وبهذا فقد منح الموقع الإيراني بعض المزايا الجيو-سياسية التي حددت طبيعة علاقاتها مع البيئتين الإقليمية والدولية ووزنها في المعادلتين الإقليمية والدولية[1].

وفّر الموقع الجيوبوليتيكي المتميز لإيران أوراق ضغط لا يُستهان بها، وأسهَم بدوره في تشكيل رؤيتها الإستراتيجية التوسعية، كما ازداد هذا الموقع قوة بالنظر إلى القدرات الاقتصادية والسكانية التي تمتلكها إيران، ما فرض بدوره وجود رغبة لدى صناع القرار في التأثير السياسي في سلوك الآخرين[2]، وبذلك يمثل الموقع الجغرافي لإيران العنصر الأهم من عناصر القوة الإيرانية، وتوظيفها في خدمة الجيوبوليتيك الشيعي، كما يؤدي دورًا كبيرًا في تفسير إستراتيجية إيران التوسعية[3]، يشكل أيضًا عاملًا لتعرضها تاريخيًّا للاجتياح من القوى الخارجية وحتى العصر الحديث. بعبارة أخرى، يمكن القول: إنّ موقع إيران كان في معظم فترات التاريخ إما عامل ضعف لتعرضها المتتالي للاجتياح، وإما نقطة هامة في التوازنات الدولية.

2. القوة السكانية:

يُعَدّ العامل الديموغرافي أحد أهمّ العوامل المؤثرة في رؤية القيادة لتحقيق أهدافها، فتوافر السكان يوفر أساسًا بشريًّا للنمو الاقتصادي، وبناء القوة العسكرية، خصوصًا إذا ارتبط ذلك بمعادلة «الحجم الأمثل للسكان»، فإنه يحقق التوازن بين حجم السكان والموارد الطبيعية المتاحة، ففي حالة الدول ضئيلة السكان قد تصبح عملية النموّ مستحيلة من دون استيراد العمالة، مما يخلق بدوره أعباء إضافية على السياسة الخارجية للدولة. وأيضًا تشكل الزيادة السكانية عبئًا على الدولة، إذ إنها تعطل مسيرة التنمية وتضطرها إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، وبالتالي دخولها في ارتباطات دولية قد تؤثر في سياستها الخارجية.

---

(1) فهد مزبان، العلاقات مع إيران في ضوء خصائص موقعها الجغرافي وأهميتها الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية، جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 2002م، ص43.

(2) طارق عبد الله ثابت، الإستراتيجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي، محطات إستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 98، 2002م، ص21.

(3) عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 8، 2000م، ص12.

وبالإضافة إلى الحجم، تؤثر مسألة التركيبة السكانية من حيث التنوع العرقي أو الديني في السياسة الخارجية، فقد يترتب على هذا التنوع بزوغ قضية الأقليات ذات الرغبات الانفصالية، وبعبارة أخرى، تُعَدّ القوة السكانية بما تعنيه من حجم وخصائص وكيفية التوزيع الجغرافي جزءًا من مقومات الدولة الجيوبوليتيكية، إذ إنّ البنية الاجتماعية للسكان من حيث التكوين، ومدى التماسك الاجتماعي ومستوى التعليم والتنمية، عوامل لها أهمية في تحديد قوة الدولة وتأثيرها في محيطها الإقليمي والدولي[1].

تمتلك إيران قوة بشرية هائلة تقدر بنحو 84.9 مليون نسمة حتى يوليو 2020م، حسب أرقام جهاز الاستخبارات الأمريكية، وهو ما يعني أن عدد الإيرانيين زاد بمعدل أكثر من الضعف خلال الفترة من 1979م حتى 2020م، وبذلك تحتل إيران المرتبة الثانية بعد مصر، تليها تركيا على مستوى المنطقة من حيث عدد السكان، إذ يبلغ متوسط كثافتها السكانية 48 فردًا لكل كيلومتر مربع (حاصل قسمة عدد السكان 84.9 مليون نسمة على المساحة 1.7 مليون كم^2)، وترتفع الكثافة السكانية في المحافظات الشمالية بشكل عام، لطبيعتها السياحية وتوافر المياه ومناخها المعتدل وتوافر الخدمات، فيما تنخفض بشكل كبير في الجنوب والوسط والشرق.

ورغم أن اللغة الفارسية هي اللغة الأساسية في الدولة الإيرانية، فإن لغات عديدة تنتشر مع اللغة الفارسية بين أبناء الشعب الإيراني، مثل اللغة العربية، والكردية، والتركية.

ويُعَدّ المجتمع الإيراني مجتمعًا متنوعًا على المستويين العرقي والثقافي، فالجزء الأكبر من السكان هم من أصول فارسية، والبقية من السكان العرب والأكراد والأتراك والبلوش والأقليات من اليهود والأرمن، وأغلب القبائل التي تعيش على الأراضي الإيرانية هم من المهاجرين الذين هاجروا من الدول الآسيوية واستقروا على أرض إيران، وهو ما أفرز قضية التنافس العرقي بين القومية الفارسية في وسط إيران (التي تشكل 48%) والقوميات الأخرى، ففي الشمال الغربي الأذريون الأتراك أكبر الأقليات العرقية بنسبة 24%، ثم الأكراد غربي إيران بنسبة 10%،

---

(1) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، ط1، ص87.

فاللور في غربي إيران بنسبة 8%، والعرب في الجنوب والجنوب الغربي بنسبة 4%، فالبلوش في الشرق والجنوب الشرقي بنسبة 2%، والتركمان في الشمال الشرقي بنسبة 2%، وآخرون بنسبة 2%[1]. ويتركز معظم القوميات الأخرى على التخوم الإيرانية من كل الاتجاهات والحدود، وهذا يفرض تحديًا كبيرًا على إيران بحكم وجود نزعات انفصالية لبعض هذه الأقليات.

إنّ القومية الرئيسية التي تهيمن على مقاليد الحكم في إيران هي الفُرس، وعلى مَرّ التاريخ احتلّ الفُرس موقعًا متميزًا في إدارة شؤون إيران، مما ولّد لديهم عقدة التفوق العنصري، وجعلهم يضطهدون القوميات الأخرى، ويستحوذون على مجمل الوظائف المهمّة والرئيسية السياسية والعسكرية في إيران، فضلًا عن أنّ الوضع السابق خلق تداخلًا بين التكوين السكاني لإيران ومحيطها الإقليمي، «العربي منه وغير العربي»[2]. ويبدو أن إيران أدركت أهمية العامل البشري (كعنصر قوة) من حيث تفوقها العددي، فعملت على تجسيد هذه القوة البشرية، وتحويلها إلى قوة اقتصادية-عسكرية كبيرة، وهذا ما يمنحها تفوقًا بالمقارنة مع دول الجوار.

وبقدر ما يوفر عدد السكان الإيرانيين للدولة أساسًا بشريًا للنموّ الاقتصادي وبناء القوة العسكرية وغياب العمالة الأجنبية التي تهدد التكوين الثقافي للدول، يقع ما يقرب من نصف الإيرانيين في براثن الفقر بعد ارتفاع معدلات الأسعار على خلفية العقوبات وتداعيات أزمة كورونا، فقد نشرت وكالة أنباء «إيلنا» الإيرانية في 04 أكتوبر 2020م تقريرًا تؤكد فيه أن نحو 70% من «العمال العاديين» لا يمكنهم تحمل سوى 33% من احتياجاتهم الأساسية، وكذلك أشار مسؤول المجلس الأعلى للنقابات العمالية الإيرانية حميد رضا، في سبتمبر 2020م، أن أكثر من نصف سكان البلاد يعيشون في فقر مدقع، أي نحو 42 مليونًا من إجمالي 84 مليون نسمة. كما جادل بعض الاقتصاديين بأن نسبة التضخم في إيران تجاوزت خلال عام 2020م نحو 50%[3]، وكذلك كشف الخبير الاقتصادي الإيراني إبراهيم

(1) د. محمد بن صقر السلمي، القومية والمذهبية في السياسة الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 99، مركز الخليج للأبحاث، (01 سبتمبر 2015م)، تاريخ الاطلاع: 20 يونيو 2021م، https://bit.ly/331GHs8.

(2) طارق عبد الله ثابت، ص16، مرجع سابق.

(3) Maryam Sinaee, Statistics Suggest Half Of Iranians Living In Poverty,(Oct 8, 2020), iranintl, Accessed: Jan,1, 2021, https://bit.ly/393wtRl.

رزاقي أن نحو 30 مليون إيراني عاطلون عن العمل[1]، أي أكثر من ثلث إجمالي عدد السكان الإيرانيين البالغ عددهم 84 مليون نسمة.

وكذلك تكشف الخريطة السكانية لإيران أن محافظة الأحواز العربية تحتل المرتبة الخامسة من حيث الكثافة السكانية، وتقع في منطقة بالغة الحساسية بوقوعها غرب إيران على الخليج العربي من ناحية، والحدود العراقية من ناحية أخرى، للاتجاه غربًا نحو دول الجوار العربي والخليجي كمجال حيوي أول، بالإضافة إلى وجود مصادر الطاقة الضرورية لإيران في هذه المنطقة، ولذلك ترى القيادة في إيران أن السنّة أو العرب على السواء يقيّدون حركة إيران نحو الغرب، وهو ما يفسر المشروعات الإيرانية لتغيير التركيبة الديمغرافية للأحواز واستبدال أبناء المكون الفارسي-الشيعي بهم.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النمو السكاني كانت 3،5% عام 1979م، وبدأت في الانخفاض التدريجي لتصل إلى نحو 2.8% عام 1990م، ثم إلى نحو 1.3% عام 2000م، واستمر على هذا النحو حتى عام 2009م، لتبدأ مرحلة مغايرة بارتفاع ضئيل للغاية خلال الفترة من 2010م إلى 2019م، تتراوح ما بين 1.1 و1.4%[2]، وذلك نتيجة تراجع معدل الخصوبة نتيجة ارتفاع مستويات التعليم لدى المرأة، ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية للمساهمة في تحسين أوضاع أسرتها عند تردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدل المهاجرين إلى الخارج، وتجاوز سنّ الزواج بين الشباب إلى سنّ الأربعينيات، وبين الفتيات إلى الثلاثينيات، نتيجة الضائقة المالية المترتبة على تردي الظروف الاقتصادية، ووضع الحكومة برنامج تنظيم الأسرة 1989م، وهو ما يكشف عن قرب دخول إيران مرحلة «مجتمع الشيخوخة»، ويفسر تجديد المرشد علي خامنئي تحذيره في يونيو 2020م من «شيخوخة السكان» بقوله: «التقارير الموثقة التي تصل إلينا تفيد بأن بلدنا يهرم بسرعة، فهذه أخبار سيئة للغاية»، ففي خطاب ألقاه في 07 أغسطس 2011م، فرض خامنئي هدفًا على الشعب الإيراني بمطالبته 09 مرات حتى 2020م بوصول عدد السكان الإيرانيين إلى 150 مليون شخص[3].

(1) Pooya Stone, 60 Million Iranians Below the Poverty Line, (Sep23, 2020), Accessed: Jan,1, 2021, https://bit.ly/2IWrXt8.

(2) البنك الدولي، إيران/ معدل النمو السكاني، تاريخ الاطلاع: 05 أبريل 2021م، https://bit.ly/3fedkh3.

(3) محمد الجنون، خامنئي يعرّض إيران للخطر.. سياسة النمو السكاني تدفع البلاد إلى أزمة كارثية، أخبار

وكذلك تعاني إيران من قضية الهجرة التي تُعَدّ من أخطر القضايا المطروحة أمام النظام الإيراني خلال الأعوام الأربعين الماضية، لما لها من آثار كارثية في مسار التنمية وبناء الدولة الإيرانية. وتنقسم الهجرة الإيرانية إلى هجرة داخلية، تتخذ مسارًا نحو محافظات ومدن الشمال الإيراني، وأخرى خارجية، تتجه نحو الدول المصنفة ديمقراطية كالدول الأوروبية والولايات المتحدة قبل قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في يونيو 2017م عدم استقبال مواطني ست دول ذات غالبية مسلمة، بينها إيران. وقد بلغ عدد المهاجرين الإيرانيين إلى الدول الأوروبية نحو 3.1 مليون، فضلًا عن نحو 700 ألف ملتحقين بالجامعات الخارجية[1].

على الرغم من أن القوة البشرية، تشكل أحد أهم أركان المشروع الجيوبوليتيكي الإيراني باعتبار أنّ غالبية الإيرانيين ينتمون للمذهب الشيعي، فإنها تعاني من مَواطن ضعف، كشفت عنها الخريطة السكانية الإيرانية، تحدّ من فاعليتها في خدمة المشروع التوسعي الإقليمي، تتقدمها أزمة الأقلّيات نتيجة التركيبة المذهبية والإثنية الإيرانية، وأولوية العِرق الفارسي والمكون المذهبي الشيعي، وقرب دخول السكان الإيرانيين مرحلة الشيخوخة، علاوة على أزمة الهجرة الخارجية، وأزمة شرعية النظام بخروج المواطنين في تجمعات حاشدة ضده برمّته وسياساته الداخلية وتدخلاته الخارجية بشكل متكرر.

ثانيًا: القدرات الاقتصادية

تعتمد إستراتيجيات الدول في جانبها الأكبر على مقدراتها الاقتصادية، إذ تشكل إلى جانب قدرتها العسكرية المصدر الأساسي لقوتها. ويصفها مؤسس النظرية الواقعية في العلاقات الدولية هانز مورغنثاو بأنها «سيطرة الإنسان على تفكير وأفعال الناس الآخرين»، ويصفها الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي ريموند إيرون بأنها «القدرة على الفعل أو الصنع أو التدبير»[2]، وعليه تؤدي القوة الاقتصادية دورًا مهمًّا وأساسيًّا في توجيه سلوك صانع القرار في دولة ما، وفي تحديد قوتها،

الآن، (23 يوليو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2021م، https://bit.ly/2J0wxWJ.

(1) Migration and Brain Drain from Iran, Stanford Iran 2040 Project, Stanford University, Working Paper No. 9, P.3, (April 2020), Accessed: Jan,1, 2021, https://stanford.io/3nKhAYe.

(2) هاني الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994م، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33، 1998م)، ص54.

ومن ثم في تحديد نوع إستراتيجيتها الخارجية. ويظهر تأثير هذا المقوم في نواحٍ كثيرة[1]، ومن هنا أضحى فعل كل دولة -وفي جوانب أساسية منه- يتوقف على إمكانياتها الاقتصادية. وتبعًا لذلك، لم يعُد ممكنًا اليوم الفصل بين الحركة الاقتصادية والحركة الجيو-سياسية[2]، ويتضح مؤشر القوة الاقتصادية من عدة مؤشرات فرعية، كحجم إنتاج واحتياطيات الطاقة، وإجمالي الناتج المحلي للدولة، ومتوسط دخل الفرد، والقاعدة الصناعية، ومعدل النمو، وحجم الاستثمارات والتجارة الخارجية.

وإذا ما نظرنا إلى الاقتصاد الإيراني، فسنجد أنه يتبوأ مرتبة ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة الشرق أوسطية بعد الاقتصاد السعودي حتى أبريل 2021م[3]، ويقدر بنحو 683 مليار دولار وفق الأسعار الجارية، مقارنة بـ805 مليارات دولار للمملكة العربية السعودية للعام ذاته. ويتميز الاقتصاد الإيراني بأنه «اقتصاد متنوع»، وهو ما أكسبه ميزة إستراتيجية في القدرة على التخفيف من وطأة العقوبات من ناحية، والقدرة على تقديم الدعم المالي والعسكري لميليشياتها المسلحة في ساحات النفوذ لمد نطاق النفوذ باستمرار من ناحية ثانية؛ ما يصب في صالح ربط وتكوين الجيوبوليتيك الشيعي.

تمتلك إيران احتياطيًا نفطيًا ضخمًا يقع ضمن أكبر الاحتياطيات العالمية بتبوئها المرتبة الرابعة عالميًا من حيث الاحتياطي بعد فنزويلا والسعودية وكندا، وذلك باحتوائها على 158.4 مليار برميل[4]، ما نسبته 9.3% من الاحتياطي العالمي، وإذا ما أضيف احتياطي الحقل الإيراني الجديد الذي أعلنت عنه طهران في نوفمبر 2019م، وتصل احتياطياته إلى أكثر من 50 مليار برميل، فستتبوأ إيران المرتبة الثالثة عالميًا[5]، و18% من احتياطي الغاز الطبيعي[6]، وبذلك تُصنَّف إيران من بين أكبر 10 منتجين للنفط عالميًا، ومن بين أكبر 5 منتجين للغاز في العالم،

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سابق، ص31-32.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991م)، ص166.

(3) تقرير صندوق النقد الدولي، (أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2021م، https://bit.ly/3zpub8y.

(4) Iran، Proven Oil Reserves by Country (2020), Global firepower، Accessed: Apr, 30, 2021, https://bit.ly/2KVaZJ4.

(5) بي بي سي فارسي، روحانی از کشف یک میدان نفتی در استان خوزستان خبر داد، (19 آبان 1398ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 أبريل 2021م، https://bbc.in/2Wqj911.

(6) موقع روسيا اليوم، إيران تعلن عن اكتشاف حقل غاز ضخم يغطي احتياجات طهران لـ16 عامًا، (09 أكتوبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 24 يوليو 2021م، https://bit.ly/2rtwx9r.

فهي صاحبة ثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي بعد روسيا، ووصلت مبيعاتها النفطية إلى 2.5 مليون برميل يوميًّا[1] قبل انسحاب الولايات المتحدة في عهد ترامب من الاتفاق النووي وعودة العمل بالعقوبات على إيران.

يشكل قطاع النفط في إيران المورد الثاني لإيرادات إيران بعد الضرائب، وهو ما نسبته 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي، دون إضافة الصناعات القائمة على هذا القطاع كالصناعات البتروكيماوية المستفيدة من وفرة الخام النفطي في البلاد وتجعل إيران ثاني أكبر منتِج ومصدِّر للبتروكيماويات في الشرق الأوسط بعد السعودية. وكان أغلب صادرات النفط الإيرانية -قبل العقوبات- يتوجه إلى الدول الآسيوية كالصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان، مع زيادة التوجه نحو دول أوروبا بعد الاتفاق النووي كفرنسا وألمانيا وشرق أوروبا، وهو ما لم يعُد قائمًا بالعقوبات.

تستهلك إيران أغلب إنتاجها من الغاز محليًّا (99.2% من الإجمالي عام 2016م)، ويذهب جزء منه لاستهلاك المنازل، ويذهب المتبقي لإنتاج الكهرباء لقطاع الصناعة. وتستورد إيران الغاز من تركمانستان لتغطية العجز في بعض المناطق كمنطقة الشمال، وبعد انقطاع دام طويلًا استأنفت إيران تصدير الغاز إلى العراق منذ يونيو 2017م.

وإلى جانب الثروات المعدنية والاحتياطيات النفطية واحتياطيات الغاز الضخمة، يؤدي القطاع الزراعي دورًا مركزيًّا في تقوية القاعدة الاقتصادية. وكذلك تتميز إيران بالقوة الصناعية في الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والسيارات والصناعات العسكرية، ولذا فهي أكبر منتِج للصلب في المنطقة الشرق أوسطية وأكبر مستورد له في ذات الوقت، للاستخدام في التصنيع الثقيل والاستثمارات في البنية الأساسية، لا سيما في مجال الطاقة. وقد أسهم قطاع الصناعة والتعدين بما نسبته 13% من الناتج المحلي الإجمالي لعامَي 2016 و2017م، واحتلت إيران الترتيب الرابع عشر عالميًّا في إنتاج الصلب عام 2016م، وتسبق إيران بهذا الترتيب كلًّا من فرنسا وإسبانيا في إنتاج الصلب، غير أن العقوبات الدولية أثرت في تطوير قطاع الصناعة بالتكنولوجيا الجديدة وإدخال قطع الغيار اللازمة، فطردت شركات صناعية كبرى عديدة إلى خارج إيران، خصوصًا في مجال الصناعات النفطية ومجال السيارات،

(1) رويترز، تانكر تراكرز: صادرات النفط الإيرانية تقفز في سبتمبر متحدية العقوبات، (25 سبتمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 05 مارس 2021م، https://reut.rs/3obeUnJ.

كما توقفت نسبة كبيرة من الوحدات الصناعية عن العمل أو عملت بربع طاقتها الإنتاجية القصوى. وبجانب الصناعات العسكرية تُعَدّ صناعة السيارات واحدة من أهمّ الصناعات في إيران، حتى قبل تشديد العقوبات وخروج الشركاء الدوليين.

ويُعَدّ قطاع الخدمات من أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل الخدمات المالية والبنكية والبورصة وخدمات الاتصالات والهندسة والتقنية وخدمات النقل والسياحة والطيران، وغيرها من الخدمات العامة والخاصة، فهو المكون الأكبر للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 51%، والمشغل الأكبر للعمالة الإيرانية لنسبة 50% من إجمالي حجم العمالة في البلاد(1).

وقد شكّل قطاع الزراعة نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني عام 2017م بعد أن كانت تمثل 23% في عام 1992م، وكذلك فإن 14% من مساحة إيران قابلة للزراعة، وتتميز إيران بالتنافسية العالية لبعض الصادرات الزراعية كالزعفران، والفستق الذي تحتل إيران المرتبة الثانية عالميًّا بعد الولايات المتحدة في إنتاجه، ولكن يعاني قطاع الزراعة من شح مصادر المياه وتزايد معدلات الملوحة وزحف ظاهرة التصحر على الأراضي الصالحة للزراعة.

ولكن بشكل عام يفتقر الاقتصاد الإيراني إلى عدة عوامل جاذبة للاستثمار، فوجود الفساد المالي، وتعقيد الهياكل التنظيمية والقانونية، وتردد الحكومة في السماح بقدوم الاستثمارات الأجنبية، كل هذا لم يجذب إلى إيران سوى مستويات متواضعة من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الخوف من عودة العقوبات الدولية أو تشديد العقوبات الأمريكية، ووجود قوى اقتصادية داخلية غير الحكومية تسعى إلى الاستئثار بثمار الاستثمارات، كالحرس الثوري.

كما يعاني الاقتصاد الإيراني أيضًا من عدة مشكلات، وذلك بسبب عدد من العوامل، أهمها: تعدد أجهزة صُنع السياسات الاقتصادية، والتأثير في مكوناتها، واعتماد الاقتصاد الإيراني وبصور أساسية على عوائد الصادرات النفطية، والاختلالات الهيكلية، وعجز الميزانية(2)، والمديونية الخارجية التي بلغت 9.339 مليار دولار حتى نهاية السنة المالية المنتهية في 20 مارس 2019م، فضلًا عن الإنفاق

---

(1) التقرير السنوي الإستراتيجي لعام 2019م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص55، تاريخ الاطلاع: 15 ديسمبر 2020م، https://bit.ly/335UcfO.

(2) فراس إلياس، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، عمان، دار أكاديميون للنشر والتوزيع، 2015م، ط 1، ص158-159.

العسكري الضخم لتمويل مشاريع إنتاج الأسلحة والصواريخ الباليستية، وشراء الأسلحة من الخارج، إلى جانب جهود بناء المفاعلات النووية[1].

وعلى الرغم من المساعي الإيرانية في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فإن الاقتصاد الإيراني بات متدهورًا ويعاني أوضاعًا كارثية بفعل العقوبات الاقتصادية، التي انعكست بصورة مباشرة على واقع الاقتصاد، وظهر ذلك في التراجع التاريخي لقيمة العملة المحلية، فضلًا عن المستويات الكبيرة من البطالة خلال عام 2019م بنحو 25.8 في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عامًا، ونحو 43.3% بين الجامعيين، ونسبة تضخم بنحو 31.1% وصلت إلى حد الركود التضخمي خلال 2019م، وهو واحد من أصعب الأوضاع الاقتصادية على مستوى الدول، وتراجع معدلات صادرات النفط من 2,5 مليون برميل يوميًّا خلال عام 2016م إلى أقل من نصف مليون برميل بداية من شهر أبريل 2019م[2]، إلى أن وصلت إلى مستوى مُتَدَنٍّ للغاية من تصدير النفط خلال شهر نوفمبر 2019م، بلغ نحو 125 ألف برميل في اليوم[3]، وهي أقل معدلات الإنتاج منذ عام 1980م. وتراجعت معدلات التجارة الخارجية، كما تراجعت معدلات نموّها الاقتصادي ليُصنَّف الأسوأ خلال عام 2019م، كما تراجع الاحتياطي النقدي الإيراني -حسب أرقام معهد التمويل الدولي لعام 2019م- بنحو 40 مليار دولار خلال العامين الماضيين، ليصل إلى 73 مليار دولار فقط خلال مارس 2020م[4].

بناء على الأرقام الماضية، سجّل الاقتصاد الإيراني انكماشًا حادًّا خلال عامَي 2019م و2020م بفعل العقوبات الأمريكية، لم تشهده البلاد منذ أكثر من ثلاثة عقود منصرمة، وقد أجبر الحكومة الإيرانية على اللجوء إلى السحب من الصندوق السيادي والاقتراض الخارجي وإلغاء سياسة الدعم، مما سيلقي بظلاله السلبية على تطبيق الأفكار الجيوبوليتيكية التوسعية لإيران.

(1) صحيفة الدستور المصرية، «المركزي الإيراني» يعلن عن تراجع الديون الخارجية بنسبة 7%، (07 يوليو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2021م، https://cutt.us/m4hPE.

(2) التقرير السنوي الإستراتيجي لعام 2019م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص58، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2021م، https://bit.ly/335UcfO.

(3) يک نماینده مجلس، فروش نفت ایران ۲۰ برابر کمتر شده است، راديو فردا، (03 ديسمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2021م، https://bit.ly/3kTmLmO.

(4) التقرير السنوي الإستراتيجي لعام 2019م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص67، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2021م، https://bit.ly/335UcfO.

ثالثًا: القدرات العسكرية

إنّ توافُر حجم معيّن من القدرات العسكرية على مستوى ملائم لدولة ما، يعزز من استقلالية صانع القرار ويعينه على الدفاع عن الحدود السياسية لدولته، وتحقيق أهدافه وتنفيذ قراراته وتعزيز هيبة دولته وفرض توجهاتها إقليميًّا ودوليًّا، كما أنه يحدد طبيعة السلوك الخارجي للدولة وتوجهها، إذ تسعى أي دولة إلى تعزيز تأثيراتها في السياسات الدولية بإظهار مكانتها العسكرية[1].

ويرتبط مفهوم القدرة العسكرية للدولة بمدى إمكانيتها على توظيف قواتها المسلحة كمًّا ونوعًا بمسار يخدم الأهداف الإستراتيجية في وقتَي السلم والحرب[2]، ولا يمكن للسياسة العسكرية لأي دولة أن تنبع من فراغ، إنما هي نتاج المحيط الذي يؤثر في أهداف الدولة ومصالحها بشكل مباشر، كما تحتاج أي دولة -وهذا الأمر ينطبق على إيران- إلى تأكيد البناء السياسي والعقائدي للمؤسسة العسكرية، لذا فإنّ أي دولة ولغرض ضمان قيمها ومبادئها تحتاج إلى قوات مسلحة تتفوق على باقي نظيراتها ضمن المحيط الذي تنتمي إليه، فهي القوة الإقليمية التي لا يمكن تجاهل دورها إقليميًّا ودوليًّا[3].

وتتكون القوات المسلحة الإيرانية من مؤسستين، الجيش الإيراني والحرس الثوري، وتشرف الأركان العامة للقوات المسلحة على قيادة الجيش وباقي فروع القوات المسلحة، ويُعَدّ المرشد الإيراني -بموجب الدستور- القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويملك كل من الجيش والحرس الثوري قواته البرية والجوية والبحرية، ويضم الحرس الثوري مؤسسات عسكرية تنفذ المشاريع العسكرية الخارجية الإستراتيجية، كقوة القدس للعمليات الخاصة، وقوات المقاومة الشعبية (الباسيج)، كما يحافظ على النفوذ الإيراني الخارجي تحقيقًا للجيوبوليتيك الشيعي، ويقدر العدد الإجمالي للقوات الإيرانية، وفقًا لتقديرات الموقع الدولي للتقديرات العسكرية «Global Fire Power» عام 2020م، نحو 873 ألف مقاتل، فيما يبلغ عدد الاحتياطي نحو 350 ألف مقاتل[4]، وبذلك تمتلك إيران جيشًا عسكريًّا يأتي في المرتبة الرابعة عشرة عالميًّا.

---

(1) كاظم هاشم نعمة، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد، شركة أب للطباعة، 1987م، ط1، ص148.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، ص187. مرجع سابق.

(3) ظافر ناظم وأنيس محمد، التسلح العسكري الإيراني في التسعينيات: دراسة في أثر المقومات الإقليمية والدولية، مجلة دراسات إستراتيجية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 7، 2000م)، ص137-140.

(4) Iran Military Strength (2020), Global Fire Power, Mar 2020, Accessed: Apr.20, 2021,, https://bit.ly/2VNWm0X.

ومن حيث الأسلحة، تمتلك إيران واحدة من أكبر ترسانات الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط، وخامس أكبر أسطول بحري عالمي بعد كوريا الشمالية والصين والولايات المتحدة وكولومبيا، حسب معايير «غلوبال فاير باور» لعام 2020م، بنحو 398 سفينة[1]، والزوارق الصغيرة والسريعة، وطائرات الدرونز المسيرة، والتصنيع الكامل للذخائر، علاوة على تبوئها مراكز متقدمة من حيث قوتها البرية: الدبابات 2026 (13 عالميًّا)، المدرعات المقاتلة 4300 (21 عالميًّا)، المدفعية الذاتية 570 (12 عالميًّا)، المدفعية المسحوبة 2088 (8 عالميًّا)، حسب «غلوبال فاير باور» 2020م[2]، فضلًا عن توافر تمركزات الدفاع الساحلي، والتمرس على الحروب غير المتماثلة من خلال ميليشياتها، بما يمكنها أن تطال مصالح الخصم في العراق وسوريا ولبنان، وهو ما يسهم في تنفيذ سياستها التوسعية.

وكذلك أعطى البرنامج النووي التكنولوجيا العسكرية الإيرانية قوة دفع كبيرة، إذ قامت سياسة إيران الأمنية على محورين رئيسين: أولهما امتلاك القدرة الدفاعية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، وثانيهما يتمثل في تعزيز الدور الإستراتيجي لإيران سواء في منطقة الخليج العربي أو الشرق الأوسط، فإذا أرادت إيران أن تؤدي دورًا في المنطقة، فإن هذا يتطلب منها امتلاك السلاح النووي من أجل حماية النظام من محاولة تغييره، وحماية المصالح في ظل النظام العالمي، ومواجهة المتغيرات الدولية، وإيجاد بيئة أقل تهديدًا للمصالح الإيرانية والنظام السياسي[3].

بعكس ممارساتها، ترى وجهة النظر الإيرانية أنّ امتلاكها قوات قتالية مدربة، ومنظومات متكاملة من الأسلحة المتطورة، ليس دليلًا على نيتها مهاجمة بلد آخر، فالدافع الرئيس وراء تسلحها هو الدفاع عن أمنها الوطني الذي أصبح مهددًا من الخارج. وكان لحرب السنوات الثماني التي ذاقت مرارتها أكبر أثر في ترسيخ هذا الشعور، خصوصًا بعد أن رأت كيف أن العالم وقف متفرجًا على مسرح الأحداث، فيما كان العراق يتفوق عليها، فضلًا عن الدعم بالسلاح والمعلومات الذي حصل

---

(1) Global firepower، Navy Fleet Strengths (2020) , Accessed: Apr.20, 2021, https://bit.ly/2LMyp3y.

(2) Global firepower, Towed Artillery Strength by Country (2020), Accessed: Apr 20,2021, https://bit.ly/2LMyp3y.

(3) أميرة زكريا، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005-2016م، المركز الديمقراطي العربي، (25 مايو 2016م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2021م، http://democraticac.de/?p=34475.

عليه العراق آنذاك[1].

وفضلًا عمّا تقدم، يدفع تصاعد الدور الإقليمي السعودي، إلى جانب التهديدات الإسرائيلية المستمرة بضرب البرنامج النووي، والتلويح الأمريكي بذلك، إلى ترسيخ قناعة لدى القيادة الإيرانية، مفادها أن امتلاك قوة رادعة وفعالة في الرد على مصادر النيران هو ما يؤخر اندلاع الحرب ضدها، فهي ترى أن رفع جاهزيتها القتالية وامتلاكها وسائل الرد هما اللذان عطلا الدور الإقليمي السعودي، وقوّضا الاندفاع الإسرائيلي والأمريكي لضرب منشآتها النووية وبناها التحتية[2].

وعند مقارنة القدرات الإيرانية بالقدرات العسكرية عالميًّا، تبيَّن أنها ذات قدرات محدودة من حيث التنوع والتطور التكنولوجي، فأغلب السلاح الإيراني روسي وصيني وكوري شمالي، استوردته إيران في تسعينيات القرن العشرين[3]، وهي لذلك لا تضاهي الأسلحة الغربية. فسلاحا البرّ والجوّ الإيرانيان متقادمان مقارنة بالأسلحة الجوية الأمريكية والإسرائيلية، يتناسب وفترة السبعينيات، ويعود ذلك إلى حالة الحصار والعقوبات المتكررة ضد إيران بسبب طموحاتها النووية. ورغم التقدم الإيراني في مجال الصواريخ الباليستية فإن تل أبيب تمتلك أنظمة دفاعية قادرة على مواجهتها كالقبة الحديدة المضادة للصواريخ.

رابعًا: طبيعة النظام السياسي

يرتكز نظام الحكم في إيران على نظرية الولي الفقيه، التي تُخضِع كل مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقضائية لشخص واحد هو الولي الفقيه، الذي يقود الدولة ويمهد لدولة إيران العالمية بقيادة إمام الزمان، حسب أُسُس الفكر الشيعي الاثنا عشري. وتشمل اختصاصات الولي الفقيه جميع مجالات الحياة التي كان «الإمام المعصوم» يمارس فيها ولايته. ويعبر عن ذلك الخميني بقوله: «إذ نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمر المجتمع ما كان يليه النبي صلى الله عليه وسلم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا»[4].

---

(1) حيدر رضوي، القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج، موقع تورس نيوز، (12 أبريل 2010م)، تاريخ الاطلاع: 21 يوليو 2021م، http://www.turess.com/alfajrnews/31052.

(2) علي الغالب، قدرات إيران العسكرية التقليدية، دراسات سياسية، موسوعة الرشيد، (14 يونيو 2010م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2021م، https://bit.ly/2LKbAje.

(3) منتدى الأمن والدفاع العربي، ما حجم القوات المسلحة الإيرانية؟، (18 أبريل 2016م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2021م، http://sdarabia.com/?p=30374.

(4) مركز سوريا للبحوث والدراسات، النظام السياسي في إيران: مؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات

فالمرشد الإيراني يُعَدّ أعلى منصب ديني وسياسي وعسكري واقتصادي في البلاد، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، كما أنه -حسب الدستور الإيراني- يملك ولاية شبه مطلقة، إذ يحدد السياسات العامة للبلاد، وتكون مُلزِمة لكل المؤسسات، وله الحق في أن يبطل أي قرار، بما في ذلك قرارات رئيس الجمهورية، إذ يكلفه بعد انتخابه تشكيل الحكومة. ومن الصلاحيات الأخرى للمرشد التعيين المباشر لرئيس السلطة القضائية، وقائد الحرس الثوري، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة[1].

ورغم أن رئيس الجمهورية الرجل الثاني في البلاد، ويرأس الحكومة ومجلس الأمن القومي، والمجلس الأعلى للثورة، بالمعنى الاجتماعي والثقافي، كما يشكل الحكومة ويعرضها على البرلمان لمنحها الثقة، فإنّ صلاحيات المرشد الأعلى يمكن أن تجبّ صلاحياته وتلغيها.

وكذلك أسهم الدستور الإيراني في خلق مؤسسات موازية يهيمن عليها المرشد بشكل مطلق، ويقوض من خلالها المؤسسات المنتخبة، فأي من السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ليس لديها الاستقلالية لممارسة مهامّها وتحمّل مسؤولياتها، فالمرشد يهيمن على كل مؤسسات الدولة وقراراتها من خلال المؤسسات الثورية الموازية، مثل الحرس الثوري والمحاكم الثورية، إلخ. فمثلًا يلعب مجلس صيانة الدستور (وهو في يد المرشد من واقع تكوينه من اثني عشر عضوًا معيَّنًا، نصفهم من الفقهاء الذين يعيّنهم المرشد الأعلى، فيما ستة آخرون من خبراء القانون يعيّنهم رئيس السلطة القضائية)[2] الدور الأكبر في إفراغ الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية من مضمونها، من واقع سلطته الدستورية في تحديد من يحق لهم خوض الانتخابات، وأيضًا إشرافه على كل القوانين التي يصدرها البرلمان الإيراني.

وبذلك خلق الدستور الإيراني من الولي الفقيه حاكمًا مطلقًا فوق دستوريّ يمارس سلطات غير محدودة، وخلق من رجال الدين طبقة مستفيدة من الحكم استطاعوا السيطرة على الثروة والسلطة والحكم في البلاد، وعلى هذا النحو أرسى

الداخلية، (27 ديسمبر 2014م)، ص2، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2021م، https://bit.ly/2LK6umX.

(1) İsmail Kurun, Iranıan Political System: “Mullocracy?”, Yönetim ve Ekonomi AraŞtırmaları Dergisi, Cilt: 15 Sayı: 1, Oca 2017, ss. 118-122.

(2) موقع الجزيرة، مجلس صيانة الدستور، (18 مايو 2015م)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2020م، https://bit.ly/37lcj19

الدستور حكمًا دينيًّا في إيران، يمارس الولي الفقيه فيه حكمه بشكل مطلق، ويُخضِع كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لهيمنته الكاملة، وهو ما لعب الدور الأكبر في تنفيذ أجندته الخارجية بسهولة ويُسر، إذ لا تقوى قيادات المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية على مناقشته في تنفيذ الأجندة الخارجية أو الطعن بها، كونها قرارات مطلقة مستلهمة من القدسية التي يمثلها الولي الفقيه في إيران، بوصفه نائبًا عن الإمام الغائب لقيام النظام الإسلامي الصحيح في العالم الإسلامي[1].

والأهم توافر عنصر الإدراك لدى صانع القرار الإيراني بمقدرات الدولة المادية وغير المادية، وحدود الدور الإيراني والظرف الإقليمي والدولي الذي يتيح لإيران دورًا فعالًا ومؤثرًا، مكّنها من المضيّ قُدمًا في تنفيذ إستراتيجيتها التوسعية على حساب الدول الكائنة في الدائرتين الإقليمية والدولية، مع إعطاء الدائرة الإقليمية الأولوية، إذ استغلّت إيران «سوء الإدراك» لدى بعض صانعي القرار في الدول العربية لتعزيز دورها، رغم امتلاك الدول العربية موقعًا إستراتيجيًّا وموارد نفطية، فقد تمتلك دولة ما قدرات مادية وغير مادية ولكن ليس بالضرورة أن تكون لديها القدرة على تحقيق سياسة خارجية فعالة. وفي بعض الأحيان، قد لا تمتلك الدولة إلا قدرًا محدودًا من تلك القدرات، ولكنها قد تحقق أهدافًا سياسية تفوق قدراتها إذا ما توافر لدى قائدها السياسي عنصر الإدراك.

خامسًا: الجماعات الشيعية في الخارج

تُعَدّ الجماعات الشيعية في الدول المستهدفة في المجالات الحيوية الثلاثة للإستراتيجية الإيرانية التوسعية مرتكزًا أصيلًا في الجيوبوليتيك الشيعي، وتشمل الدول المستهدفة أعدادًا من الشيعة التابعين للمرجعيات الإيرانية، وتُعَدّ الاثنا عشرية هي الطائفة الأكبر، وتليها الإسماعيلية، ثم الزيدية بنسب صغيرة. ويتراوح عدد الشيعة في العالم ما بين 150 مليونًا و200 مليون نسمة، بنسبة 10% إلى 13% من إجمالي عدد المسلمين في العالم، ويعيش منهم ما بين 115 مليونًا و135 مليون نسمة في قارة آسيا، بما يعادل ثلاثة أرباع عدد الشيعة الكلي، ويعيش الربع الباقي في شمال إفريقيا، ويتراوح عددهم ما بين 35 مليونًا و40 مليون نسمة.

---

(1) Mohammad Soroush, "Republic? Islamic?", Iranian Echo Monthly, vol. 3, No. 9, Apr-May 2002, p. 4. and Said Hajjarian, "Republicanism; a Framework for the Content of Freedom", Sunlight Monthly, No. 13, Mar 2002, p. 4.

ويتركز معظم الشيعة -نحو 68%-80%- في أربع دول، هي: إيران (66-70 مليونًا)، وباكستان والهند والعراق، وبهم قرابة 90 مليون نسمة مجتمعين. وتتركز الشيعة الاثنا عشرية بنسبة كبيرة في إيران والعراق وأذربيجان والبحرين، وبنسبة أقل في كل من الكويت ولبنان، وفي مناطق عدة كالقطيف والأحساء والمدينة المنورة في السعودية، وفي العاصمة مسقط ومنطقة الباطنة في سلطنة عمان، وباقي دول الخليج العربي، والهند، وفي دول آسيا الوسطى. وتوجد الشيعة الإسماعيلية في نجران في السعودية والهند وباكستان، أما الشيعة الزيدية فتتركز في اليمن[1].

أضف إلى المرتكزات السابقة للجيوبوليتيك، غياب الدور الأمريكي مقابل بروز فاعلين جدد حلفاء لإيران على الساحة العالمية خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما (2009-2016م) -بخلاف الضغوط القصوى التي مارستها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب- وضعف الهيمنة الكونية لواشنطن على توجيه السياسات في الشرق الأوسط وفي بقية مناطق العالم التي تشهد صراعات، قياسًا بما كان يسود في الماضي بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية، فلم تكن الولايات المتحدة خلال فترة حكم أوباما هي اللاعب الرئيس الذي يرسم مستقبل السياسة العالمية والمنطقة العربية، ويعمل على ترتيب أوضاعها خدمة لمصالحها الإمبريالية، ولم تعُد أيضًا وحدها القادرة على تسوية صراعات المنطقة. وذلك مقابل بروز أقطاب دولية حليفة لإيران تسعى للعب دور أكبر في الساحة الدولية عامة والشرق أوسطية خاصة، وعلى وجه الخصوص العملاق الصيني -صاحب الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة- الحليف الإستراتيجي الموثوق لإيران بحكم الاحتياج الإستراتيجي المتبادل على كل الأصعدة، السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي مواجهة سياسات التطويق المزدوج الأمريكية، وروسيا بموقعها الجغرافي في شرق أوروبا وعلى تخوم قارة آسيا وبتعدادها البشري وتاريخها الحضاري الغنية بالنفط والغاز، ووريثة الاتحاد السوفييتي السابق في المقدرة العسكرية النووية. وقد انعكس ذلك إيجابًا على النظرة الجيو-سياسية الإيرانية مقارنة بالضغوط القصوى التي مارستها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على إيران منذ تسلّم ترامب مقاليد الحكم في يناير 2017م، من خلال عودة العمل بالعقوبات القاسية

(1) د. عاطف معتمد عبد الحميد: الشيعة في المشرق الإسلامي: تثوير المذهب وتفكيك الخريطة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة، ط1، 2008م، ص108.

على إيران، وإدراج بعض أجنحتها وميليشياتها ووكلائها في قائمة التنظيمات الإرهابية، وفرض العقوبات على حلفائها من خلال قوانين عقوبات جديدة مثل: قانون قيصر لفرض العقوبات على الحليف الإيراني الأهم في المنطقة، وهي سوريا، وذلك بهدف حرمان إيران من إعادة تخصيب اليورانيوم بعد عام 2025م، والحدّ من صواريخها الباليستية، وتحجيم نفوذها الإقليمي.

خلاصة

يمكن القول إنّ لتحقيق المصالح الجيوسياسية الإيرانية مرتكزات تتمثل في الوزن النسبي لدولة المركز (إيران) بامتلاكها قدرًا لا يستهان به من معدّل القوة الشاملة (Total Power) المادية وغير المادية، وأهمها الموقع الجغرافي والكتلة البرّية الواسعة والبحرية الممتدة على الخليج العربي وبحر عمان، وامتلاكها مضيق هرمز المشرف عليهما، وقوتها الاقتصادية بما في ذلك ثرواتها الطبيعية بامتلاكها احتياطيًّا نفطيًّا يقدَّر بأكثر من 158 مليار برميل، جعلها في المرتبة الرابعة عالميًّا بعد فنزويلا والسعودية وكندا، وقوتها العسكرية التقليدية ممثلة في الصواريخ الباليستية والغواصات والزوارق البحرية وحروب العصابات، وقوتها الناعمة، فضلًا عن التجمعات الشيعية في الخارج. وهذه مرتكزات رئيسية لتفعيل وتحقيق الجيوبوليتيك الشيعي والتمدد المذهبي في المجالات الحيوية لتحقيق الإستراتيجية الإيرانية، كما هي حال الولايات المتحدة في الإستراتيجية الرأسمالية، وروسيا في الإستراتيجية الشيوعية، إلخ.

الفصل الرابع

تأسيس الجمهورية الإيرانية وتشكيل الجيوبوليتيك الشيعي

مقدمة

جاء تأسيس الجمهورية الإيرانية عقب الثورة عام 1979م ليشكل التطور الأبرز في تأريخ الصعود الشيعي في إيران، فبعد أن كانت الأفكار التي ينادي بها الخميني حول الحكومة الإسلامية في إطار الفكر والتنظير، وجدت مع وصوله إلى سُدّة الحكم في إيران الترجمة العملية، وفي هذا الإطار لم تكن فكرة التوسع إلى خارج الحدود الإيرانية غائبة عن مخيلة الخميني الجيو-إستراتيجية، التي تُرجمت في ما بعد عبر الجيوبوليتيك الشيعي من خلال عديد من الأفكار والآليات والنظريات، إذ شكّل قيام الجمهورية الإيرانية الأساس الذي ارتكز عليه الجيوبوليتيك الشيعي بمختلف مراحل تطوره وصعوده، وعلى هذا الأساس جرى تصوير الجمهورية الإيرانية على أنها القلب الذي ترتبط به الأطراف المشكلة للجيوبوليتيك الشيعي، وهو ما يشير إلى أهمية الربط بين قيام الجمهورية الإيرانية وإحياء الجيوبوليتيك الشيعي.

لقد سعت إيران ومنذ قيام الجمهورية إلى تسييس الهوية الشيعية في العالم الإسلامي، وتوحيد التركيبة العرقية للمجتمعات الشيعية تحت سقف هذه الجمهورية، كما سعت إلى إدماجها بهوية الدولة الإيرانية القائمة على فلسفة ولاية الفقيه، وتقديم نفسها على أنها أُمّ القرى في العالم الإسلامي، وبدأت في كثير من الأحيان باستخدام الدين متغيراً مؤثرًا في إستراتيجية الدولة الخارجية، إذ أصبحت أنشطة إيران الخارجية تشكل تهديدًا للقوى المنافسة في منطقة الشرق الأوسط، التي قيّمت بدورها الجيوبوليتيك الشيعي كمصدر لعدم الاستقرار في العالم الإسلامي.

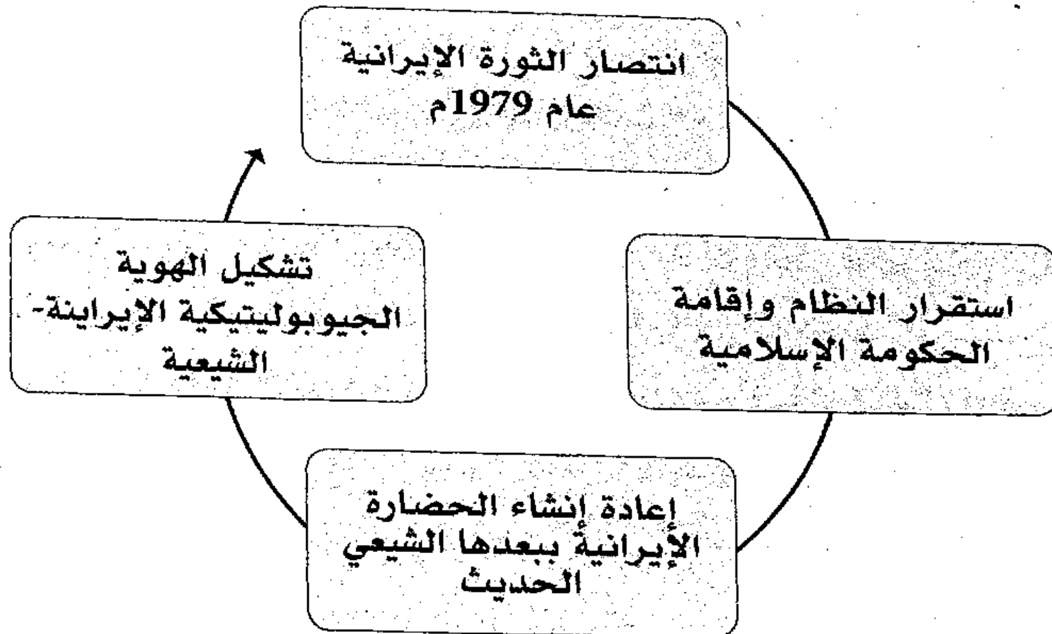
ولذلك وضعت إيران عديدًا من النظريات الجيو-إستراتيجية الهادفة إلى استيعاب العالم الإسلامي، ضمن الأسس والفلسفة الثورية التي جاء بها الخميني، وكانت أُولى هذه النظريات: نظرية القومية الإسلامية، ونظرية تصدير الثورة، ونظرية أُمّ القرى، وغيرها، وقد شكّلت بدورها انعكاسًا عمليًّا لطبيعة الفكر الإستراتيجي الإيراني القائم على التوسع والهيمنة في العالم الإسلامي، إذ لم يكن للشعارات السياسية التي رفعها الخميني أن تتحقق دون أن تكون هناك نظريات جيو-إستراتيجية تسعى إلى تحقيقها، وهنا يمكن القول بأنه على الرغم من فشل أغلب هذه النظريات في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي قامت من أجلها، فإن هذا الأمر دفع الجمهورية الإسلامية إلى التحول نحو إستراتيجية أكثر شمولًا

واتساعًا، والحديث هنا عن الجيوبوليتيك الشيعي بما يحمله من عناصر حاسمة ترجمتها الإستراتيجية الإيرانية في عديد من الساحات.

أوّلًا: إرساء معالم جمهورية إيران الثيوقراطية والجيوبوليتيك الشيعي

لقد حاولت الثورة الإيرانية إعادة تشكيل الواقع الجغرافي في العالم الإسلامي عن طريق إستراتيجيتها الخارجية بعد الثورة في إطارين أساسيين: أولهما الجيوبوليتيك الشيعي، وثانيهما العالم الإسلامي، للتمهيد لبناء المجال الحيوي الشيعي والتعظيم من مجالاته وقدراته، وتحديدًا في الدول ذات الأغلبية السنية التي تمثل أحد أهم المجالات الحيوية لإيران، إذ أكد الخميني أن الرسالة التي تحملها الثورة الإيرانية تتضمن احتياجًا أساسيًّا لعالم اليوم، مما يجعل من الواجب الاستمرار في تصديرها. وعلى الرغم من مرور سنوات عدة على انتصار الثورة، فإنها حدثت فيها مراحل تكامل، هي عبارة عن: مرحلة انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، ثم مرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية، ثم إعادة إنشاء الحضارة الإيرانية ببعدها الشيعي الحديث. والثورة الآن تمرّ بمرحلتها الأخيرة وهي تشكيل الهوية الجيوبوليتيكية الإيرانية-الشيعية[1]، التي ستكون الأساس لبناء الجيوبوليتيك الشيعي.

شكل (1): مراحل تكامل الثورة في إيران



المصدر: إعداد وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية

(1) نبيل العتوم، إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة، لندن، (مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2013م)، ص 91-94.

1. مرحلة انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م:

أسهم عديد من الظروف التاريخية التي مرت بها إيران في قيام ثورة عام 1979م، إذ جمعت هذه الثورة عديدًا من التيارات الاجتماعية التي تعود جذورها إلى تاريخ إيران الطويل، والتي شملت رجال الدين وملاك الأراضي والتجار والمثقفين وغيرهم، وهي نفسها التي اجتمعت في وقت سابق مع قيام الثورة الدستورية في إيران 1906م، إذ إنّ الجهود المبذولة في إصلاح الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي من قِبل السلطات الحاكمة في إيران كانت مشلولة، فضلًا عن التدخل الخارجي وتحديدًا من قِبل روسيا وبريطانيا، والولايات المتحدة في وقت لاحق، إذ ساعدت بريطانيا رضا شاه بهلوي في تأسيس نظام ملكيّ عام 1921م، إلى جانب روسيا، ومن ثم دفعت بريطانيا رضا شاه إلى المنفى في عام 1941م، وتولى ابنه محمد رضا بهلوي العرش، وفي عام 1953م، عندما أمَّم رئيس الوزراء محمد مصدق النفط الإيراني المملوك لبريطانيا، جرى الانقلاب عليه[1].

ومنذ انقلاب أغسطس 1953م الذي دبرته المخابرات الأمريكية، وسقوط حكومة محمد مصدق، سعى النظام الإمبراطوري لتوطيد سلطته، مستخدمًا كل الوسائل المتاحة. ومع أن ديمقراطية برلمانية شكلية ظلت قائمة، فقد كانت هيمنة البلاط الملكي على كل الحياة السياسية والاجتماعية كبيرة جدًّا، فالشاه يشرف على الأحزاب وعلى المجلس (البرلمان)، والقضاء تحت قبضته، والرقابة صارمة، والصحافة ممنوعة، وبوجه خاص فإنّ السافاك (أي جهاز الشرطة السياسية السرية الإيرانية) الذي أنشئ منذ عام 1957م، كان يضيّق على الناس كثيرًا[2].

في عام 1963م وضع الشاه وتحت ضغط إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي خطة إصلاحات اجتماعية جرت تسميتها بالثورة البيضاء، كما جرت الإشارة في ما سبق، وكانت تلك الإصلاحات توجّه ضرباتها المباشرة إلى المجتمع التقليدي لصالح البرجوازية الجديدة، وقد أثارت غضب رجال الدين وتجار البازار، الذين انتفضوا بوجه خاص ضد إعادة توزيع الأرض (التي يملك رجال الدين ثلثها)

(1) موقع شبكة نهرين نت الإخبارية، نظريات ودراسات حول الثورة الاسلامية في إيران، بحوث وتقييم، (24 فبراير 2017م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2020م، https://bit.ly/2ZuxcE7.

(2) لونا صفوان، وثائق جديدة عن تورط الولايات المتحدة في انقلاب إيران 1953م، موقع الرصيف 22، (24 يونيو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2020م، https://bit.ly/2PXsJqn.

وضد تحرير النساء، كما كان التوتر كبيرًا أيضًا في صفوف المثقفين والطلاب، الذين احتجّوا من جهتهم على القمع وطالبوا بتدابير لإطلاق الحريات السياسية. وكل حالات الاستياء هذه أدت في يونيو 1963م إلى صدامات دامية، شاركت فيها القوى المحافظة والليبرالية معًا[1].

والواقع أن الشاه محمد رضا بهلوي لم يشعر بضرورة مواجهة الوضع السياسي الجديد في إيران إلا في نهاية عام 1977م، حينما اضطر إلى إقالة حكومة أمير عباس هويدا، وتأليف حكومة جديدة برئاسة جمشيد أمور زيغار، رئيس أحد أجنحة حزب رستاخير، وقد استمرت تلك الحكومة حتى 27 أغسطس 1978م[2].

في يناير 1978م، خرج عديد من المظاهرات الغاضبة في طهران، بسبب ما اعتبروه هجومًا من قِبل إحدى الصحف في طهران ضد الخميني، إذ خرج الآلاف من طلاب المدارس الدينية إلى الشوارع، تبعهم الآلاف من الشباب (معظمهم من المهاجرين الجدد العاطلين عن العمل من الريف) الذين بدؤوا في الاحتجاج على تجاوزات النظام، وكان رد فعل الشاه متذبذبًا بين التنازل والقمع، بافتراض أن الاحتجاجات جزء من مؤامرة دولية ضده، إذ قُتل كثير من الناس على أيدي القوات الحكومية في الاحتجاجات المناهضة للنظام، ولم يؤدِّ ذلك إلا إلى تأجيج العنف في بلد شيعيّ أدى فيه الفقهاء دورًا أساسيًّا في الحراك الاجتماعي[3].

وخلال فترة نفيه نسّق الخميني مع تيارات المعارضة الإيرانية، أولًا من العراق وبعد ذلك من فرنسا، للمطالبة بتنازل الشاه عن العرش، وفي يناير 1979م غادر الشاه وأسرته، وعُيّن مجلس انتقالي لإدارة شؤون البلاد، إلا أنه لم يتمكن من العمل، وكان رئيس الوزراء شاهبور بختيار، الذي عيّنه الشاه على عجل قبل مغادرته، غير قادر على إحداث حل وسط مع زملائه السابقين في الجبهة الوطنية أو مع الخميني. وفي 11 فبراير 1979م أعلنت القوات المسلحة الإيرانية حيادها، وأطاحت فعليًّا بنظام الشاه.

---

(1) Chapour Haghighat, Iran La Revolution Islamique, Avec un témoignage de Paul Balta, Editions Complexe, Bruxelles, 1985, p.2.

(2) علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، (عمان، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 2013م)، ص 92.

(3) Michael Young, Did the 1979 Revolution Liberate Iran, or Imprison It in a Revolutionary Moment?, Diwan. Feb 2019, Accessed: Jul,27, 2020, https://bit.ly/2QeJ3Ss.

وبعد مغادرة الشاه إيران حلَّ رئيس الوزراء شاهبور بختيار الشرطة السرية (السافاك)، وأفرج عن السجناء السياسيين، ووعد بانتخابات حرة، وأمر الجيش بعدم التعرض للمظاهرات الشعبية، وبعد عدة أيام سمح بعودة الخميني إلى إيران، وطلب منه تأسيس دولة مثل الفاتيكان في قُم، ودعا المعارضة للمساعدة في الحفاظ على الدستور. ووضع مجلس الخبراء دستورًا جديدًا استحدث من خلاله منصب المرشد الأعلى للثورة، ومنحه السيطرة على الجيش والأجهزة الأمنية، والحق في نقض المرشحين للمناصب العليا. وقد أصبح الخميني بعد ذلك المرشد الأعلى للثورة، والولي الفقيه الذي يحصر بيده كل السلطات السياسية في البلاد، وهو ما تأكد عندما جرت الموافقة على الدستور الإيراني في استفتاء أجري في ديسمبر 1979م[1].

كانت ثورة 1979م ثورة إيرانية مميزة، ثورة من قِبل المجتمع بأسره ضد الدولة، التي كانت تمثل فيها أيديولوجيات مختلفة، والأكثر هيمنةً هُم أولئك الذين لديهم ميول إسلامية، وماركسية إسلامية، وديمقراطية إسلامية، وماركسية-لينينية، مثل «فدائيان» و«توده» و«التروتسكي» وغيرهم، وربما كان الصراع داخل الجماعات ذات النزعات الإسلامية والماركسية-اللينينية أقلّ حدّة من الصراع بين الاتجاهين مجتمعين[2].

إنّ الثورة الدستورية في عام 1906م، والثورة الإيرانية في عام 1979م، وإن بدتا قطبين متباعدين في كثير من النواحي، فإنهما مع ذلك كانتا متشابهتين تمامًا في ما يتعلق ببعض خصائصهما الأساسية، وأهمها أن كلًّا منهما كانت نابعة من المجتمع ضد الدولة، وأنها جزء من مشروع اليقظة الإسلامية في إيران، الذي أسهم في بلورته عديد من المفكرين ورجال الدين، والأكثر من ذلك أن عديدًا من القوى التقليدية الداعمة للثورة الدستورية قد أسف على مشاركته في الثورة، كما فعل كثير من الحداثيين الذين شاركوا في ثورة فبراير 1979م، عندما كانت النتيجة تتعارض مع آمالهم ورغباتهم، وكان في الثورتين من رأى أن الانتصار الثوري الكامل سيجعل بعض الثوريين، ربما أكثرهم، يندم على النتائج بعد ذلك،

(1) موقع الجزيرة، الثورة الإسلامية في إيران، (08 فبراير 2007م)، تاريخ الاطلاع: 30 يوليو 2020م، https://bit.ly/2yqj9my.

(2) موقع الثوري، الانقطاع والثورة في إيران، (21 يوليو 2015م)، تاريخ الاطلاع: 30 يوليو 2020م، https://bit.ly/35Yyt8N.

لكن قلة قليلة منهم تجرأت على التقدم إلى الأمام، ومثال ذلك الشيخ فضل الله النوري في حالة الثورة الدستورية، وشاهبور بختيار في حالة الثورة الإيرانية، لكنّ كليهما كان يُنظر إليه على أنه انضم إلى جانب الدولة، بغضّ النظر عن إنكارهما بشدة لهذا الموضوع[1].

2. مرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية:

بعد نجاح الثورة في إيران، دعا الخميني الشعب الإيراني إلى إجراء استفتاء شعبي لإعلان نظام الجمهورية الإسلامية، واستجاب وفقًا للرواية الرسمية 98.2% من الشعب، وكان إعلان إيران جمهورية إسلامية في 01 أبريل 1979م، وعلى غير السائد فإن الخميني لم يحكم بنفسه، وإنما اكتفى ظاهريًا باعتباره «مرشدًا أعلى للثورة»، إلى جانب مجلس ثوري إسلامي انتقالي يتكون من 15 عضوًا، إذ كانت السنوات الأولى للجمهورية غير مستقرة، فقد عارض معظم الناس الشاه، لكنهم لم يتّفقوا على نوع المجتمع أو الدولة الذي يجب أن تصبح عليه إيران، وواجهت الحكومة الإسلامية معارضة من التيارات اليسارية والمعتدلة على حدٍّ سواء، كما واجهت أيضًا أنصار نظام بهلوي السابق[2].

ووفقًا للدستور الجديد الذي لا يزال ساريًا، كانت تعاليم المذهب هي أساس جميع العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وجرى استحداث منصب الولي الفقيه، إلى جانب السلطة التنفيذية التي يقودها رئيس الجمهورية، وأُعطيت السلطة التشريعية إلى مجلس الشورى الإسلامي، وفي الممارسة العملية جرى تقييد صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الشورى من قِبل المرشد الأعلى، إذ تنبغي موافقته النهائية على جميع التشريعات التي يقرها المجلس، بعد مرورها بمجلس الخبراء[3].

وفي يناير 1980م جرى انتخاب أبو الحسن بني الصدر رئيسًا للجمهورية، الذي كان يتمتع بدعم من الجماعات الحداثية المؤيدة للإصلاح، أما الانتخابات البرلمانية التي جرت في مارس ومايو 1980م، فقد حصل فيها الحزب الجمهوري الإسلامي

(1) بروس ب. لورنس، تحطيم الأسطورة.. تخطي الإسلام والعُنف، ترجمة: غسان علم الدين، (الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2004م)، ص163-168.

(2) موقع عربي بوست، المرشد الأعلى لا يحكم مباشرةً بإيران لكنّه قائد الجيش وبيده كل شيء، (01 أبريل 2019م)، تاريخ الاطلاع: 31 يوليو 2020م، https://bit.ly/2Ory7TY.

(3) عبد المنعم فريد، مرشد إيران.. سلطات مطلقة لـ«الولي الفقيه»، موقع العين، (05 يناير 2018م)، تاريخ الاطلاع: 17 يوليو 2020م، https://bit.ly/2Mt5KS8.

المرتبط بالخميني على 60 مقعدًا في المجلس المكون من 270 عضوًا، شكّله في 18 فبراير عام 1979م أتباع الخميني وبمساندة منه لأجل مساعدة الثورة وإقامة حكومة دينية في إيران، ثم فاز بعد ذلك بمزيد من المقاعد في الانتخابات اللاحقة، قبل أنْ يُغلَق الحزب في ما بعد[1].

وأدى احتجاز الطلاب الإيرانيين لـ63 رهينة أمريكية في السفارة الأمريكية في نوفمبر 1979م إلى مواجهة دبلوماسية مع الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى استقالة الحكومة المؤقتة المعتدلة، وبدأت التوترات الداخلية تتصاعد أيضًا خلال عام 1980م، عندما اندلع القتال بين مجاهدي خلق أنصار الرئيس بني الصدر والحرس الثوري المرتبط بالخميني، وبعد ذلك عزَل المجلس الثوري الإسلامي بني الصدر وهروبه للخارج، ثم انتُخب علي خامنئي رئيسًا للجمهورية[2]، بعد المرور بفترة انتقالية تولى من خلالها محمد علي رجائي القيادي في الحرس الثوري رئاسة البلاد لفترة مؤقتة.

أدى اندلاع الحرب مع العراق خلال الفترة من 1980م إلى 1988م إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، التي خاضت حرب استنزاف مع العراق دامت ثماني سنوات، وهو الأمر الذي أثر في الاقتصاد الإيراني المنعزل إلى حد كبير عن الدعم الخارجي، هذا فضلًا عن التحديات الداخلية الأخرى التي بدأت تعيشها إيران، ومنها حركات التمرد التي شهدتها الأقاليم الإيرانية وتحديدًا كردستان إيران والأحواز وسيستان وبلوشستان، فضلًا عن أعمال شغب مناهضة للحكومة في جميع أنحاء إيران خلال عام 1985م[3].

وفي عام 1988م أعلنت إيران قبولها لقرار مجلس الأمن رقم 598، الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وسحب جميع القوات إلى حدود معترف بها دوليًا، وجرى الانتهاء من انسحاب جميع القوات المسلحة من الأراضي المحتلة بحلول فبراير 1991م مباشرة قبل بدء العمل العسكري ضد العراق من قِبل التحالف

(1) Ali Fathollah-Nejad, Four decades later, did the Iranian Revolution fulfill its promises?, The Brookings Institution, Jul 2019, Accessed: Jul,27, 2020, https://brook.gs/2ZpaLQK.

(2) Stephen Jones, The Islamic Republic of Iran: An İntroduction, Research Paper 09/92, House of Commons Library Publications, London, 2009, p.8.

(3) Thomas Erdbrink, The Iran Revolution at 40: From Theocracy to 'Normality', The New York Times Company, Feb 2019, Accessed: Jul,27, 2020, https://nyti.ms/2Qouvjd.

الذي تقوده الولايات المتحدة، بعد دخول العراق إلى الكويت في أغسطس 1990م[1].

في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، ظهر نقاش داخل المؤسسة السياسية الإيرانية حول الحاجة إلى الإصلاح، والمشاركة الدولية في إعادة إعمار البلاد بعد الحرب، وفي فبراير 1989م أشار الخميني بصراحة إلى هذا الانقسام في الساحة السياسية، وهو ما أدى في ما بعد إلى بروز التيار الإصلاحي، فظهر صراع سياسي بين الإصلاحيين الذين أشاروا إلى ضرورة التقارب مع الغرب، والمحافظين الذين عارضوا ذلك بشدة. وأشار الخميني إلى أنه لن يسمح أبدًا للإصلاحيين بأن يتولوا موقع المسؤولية في إيران، وهو ما دفع عديدًا من الشخصيات البارزة المؤيدة للإصلاح داخل القيادة إلى الاستقالة، بما في ذلك علي حسين منتظري. وفيما بعدُ تُوفي الخميني في عام 1989م، وخلّفه علي خامنئي مرشدًا أعلى لإيران[2].

يمكن القول إنّ الثورة شكّلت نقطة تحوّل في نظرة إيران إلى علاقاتها الخارجية، وإلى كيفية التعامل معها بعد نجاح الثورة، إذ حول نظام الجمهورية الإسلامية إيران الحديثة إلى قوة موجهة لدعم التوجه المذهبي الشيعي، الذي قسم العالم الإسلامي إلى دار السلام ودار الحرب، وهذا التصنيف كان نابعًا بالدرجة الأولى من التوافق مع مبادئ الثورة الإيرانية والتبعية لها، وأصبحت الإستراتيجية الجديدة لإيران تمثل رد فعل قويًا على السياسة العلمانية التي اتبعها نظام الشاه، إذ أنهت الثورة الإسلامية نظام الشاه وعلمانيته لكنها تبنّت أهدافه وطموحاته التوسعية، ولكن ضمن غطاء مذهبي شيعي، يحتوي الأقليات الشيعية على امتداد العالم الإسلامي[3].

3. مرحلة النزعة التوسعية ببعدها الشيعي الحديث:

برز البعد الثقافي كأحد المداخل في دراسة العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، ويُعَدّ المفكر الأمريكي صاموئيل هنتينغتون أول من فصّل في هذا الموضوع بشكل كبير، على عكس المحاولات السابقة التي تطرقت إليه من جوانب جزئية مختلفة. ومنذ طرح نظريته عن صدام الحضارات عام 1993م والجدل ما زال

(1) Warfare History Network, Middle East Chaos: All the Hell That Was the Iran-Iraq War, National Interest, Jun 2019, Accessed: Jul,27, 2020, https://bit.ly/360VXKu.

(2) Mark J. Gasiorowski, The Power Struggle in Iran, Middle East Policy Council, Feb 2000, Accessed: Jul 27,2020, https://bit.ly/2PWQnn4.

(3) نبيل العتوم، ص 93. مرجع سابق.

مستمرًا بين المتبنّين لرأيه وآخرين يقولون بحوار الحضارات، ويذهب البعض الآخر إلى ثقافة عالمية في إطار تفاعلات العولمة، وغيرها من الأفكار في هذا المجال[1].

وقد حاولت إيران جاهدةً أن تضع أساسًا فكريًا واضحًا للدولة الإيرانية-الشيعية الحديثة، فقد أشار مرتضى مطهري، العضو المؤسس في مجلس شورى الثورة إبان الأيام الأخيرة من سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وهو من المنظّرين للجمهورية الإسلامية وأحد أبرز تلامذة محمد حسين الطباطبائي، في كتابه «الخدمات المتقابلة بين الإسلام وإيران»، الذي شرح فيه مجالات تأثير الإسلام في الحضارة الإيرانية، وسمى هذا «خدمة الإسلام إلى إيران»، ومن جانب آخر أشار إلى محاولات العلماء الإيرانيين لنشر الإسلام واتساع العلوم المختلفة الإسلامية، وسمى هذا «خدمة الإيرانيين إلى الإسلام»[2].

وأضاف أنّ أعلى خدمة قدمتها إيران والإيرانيون للإسلام، حسب تعبيره، هي «تمهيد أرضية قدرة الدين على بناء الحضارة، ومن جملة الخدمات التي قدمها الإسلام إلى إيران والإيرانيين هي تعيين الجهة الجديدة الإلهية لها ولهم، ومن الطبيعي أن هذا لا يعني مساواة هاتين الخدمتين قدرًا ومنزلةً وشرفًا، إذ إنّ الإيرانيين ومنذ انتمائهم إلى الإسلام لم يجعلوا الإسلام مجموعة من المناسك والعبادات فقط، بل جعلوه قاعدةً وأساسًا لحركاتهم السياسية والاجتماعية والثقافية كافةً، على حد تعبيره ووصفه، كما أن أبناء إيران، كأبناء أي بلد إسلامي آخر، حافظوا على بعض شعائرهم وآدابهم وتقاليدهم الوطنية التي تسمح بها الشريعة الإسلامية»[3].

وانتهى بأننا «بوصفنا مسلمين نؤمن بأن بذور الحضارة الإسلامية لا تنتهي أبدًا، بل تتمتع بسلامتها وفاعليتها المستمرة، وإذا ما أتيح لها المجال المناسب لزرعها فإنها ستتحف البشرية مرة أخرى، عبر تعاليم الوحي والسنّة النبوية الشريفة وسيرة الأئمة الصالحين، بشجرة الحضارة الإسلامية للإنسان المعاصر الذي يعاني

(1) بوزيدي يحيى، المدخل الحضاري للعلاقات العربية-الإيرانية، موقع الراصد، (18 أغسطس 2012م)، تاريخ الاطلاع: 31 يوليو 2019م، https://bit.ly/2LQMC1x.

(2) Maryam Shamsaei, Two Iranian Intellectuals: Ayatollah Morteza Motahari and Dr. Abdol-Karim Soroush and Islamic Democracy Debate, Research Gate, Jan 2012, Accessed: Nov 27, 2020, https://bit.ly/350pe6Q.

(3) Daryush Shayegan, Cultural Schizophrenia.. islamic Societies Confronting the West, Syracuse University Press, London, 1992, pp. 124-128.

من أزمة الحضارة المادية الغربية المهيمنة»[1].

وعلى الرغم من جهود الخميني أولًا، ومن ثم خامنئي ثانيًا، في التأسيس لحضارة إيرانية-شيعية خالصة، بعيدة عن أي مسحة قومية فارسية قديمة، فإنّ جهودهما واجهت تحديات كبيرة، فعلى الرغم من الطابع الإسلامي المتشدد الذي فرضه الخميني وخامنئي على المجتمع الإيراني، فإن التأثير الذي لعبه القوميون الإيرانيون في مراحل لاحقة، والدعم الذي أظهره الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني للعمق الحضاري الفارسي، أسهما بدور كبير في إحياء تراث الحضارة الفارسية القديمة، وأوجدا صيغة حضارية جديدة تربط بين الإسلام وحضارة فارس، إذ ظهرت في إيران مدرستان تؤسسان لعمق حضاري إسلامي-إيراني، هما: «مدرسة الإسلام» و«مدرسة إيران»، من أجل خلق مرونة حركة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتحرك والاختلاط مع مجمل الحضارات التي نشأت في العالم الإسلامي[2].

وفي هذا الإطار يُعَدّ العامل التاريخي من العوامل المهمة في الجيوبوليتيك الشيعي، فهو يتلازم مع المرتكز الجغرافي في رسم وصياغة إستراتيجية إيران تجاه العالم الإسلامي، وتستخدم القيادة الإيرانية هذا المقوم في تفسير طبيعة فهمها للماضي، والاستفادة منه في تعبئة الجيل الحاضر وطنيًّا وفكريًّا، وتحديد وصياغة وجهات نظرها نحو المستقبل، وتعتبر إيران الحضارة الفارسية التي برزت قبل 12 قرنًا من ظهور الإسلام، والتي فرضت خلالها سيطرتها على مناطق شاسعة شرقًا وغربًا، عاملًا مهمًّا في رسم سياستها الراهنة، وأساسًا وقاعدة منهجية في إستراتيجية التوسع الخارجي. وقد اعتمدت إيران في ظل الأنظمة المتعاقبة، وفي ظل النظام السياسي الراهن أيضًا، على مبدأ التعامل الفوقي مع العرب، بحكم كونها إمبراطورية كانت تتسم بروح التوسع والهيمنة والسيطرة العسكرية[3]، وأنها على الرغم من كونها دولة إسلامية فإنّ حضارتها أعطت الإسلام أكثر مما أخذت منه.

---

(1) محسن الويري، الاسلام وإيران: الاتجاه الحضاري، موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، (2005م)، تاريخ الاطلاع: 31 يوليو 2020م، https://bit.ly/331hcef.

(2) Pirouz Mojtahed-Zadeh, Iran: An Old Civilization and New Nation State, published in a future issue of Focus on Geography, Oct 2007, Accessed: Nov 27, 2020, https://bit.ly/2t7a8PI.

(3) صباح الموسوي الأحوازي، مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية، مجلة البيان، العدد (307)، فبراير 2013م، ص4.

وكانت إيران قد تصالحت مع ماضيها الإمبراطوري الفارسي، أيام الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، الذي يُعَدّ أول زعيم ديني إيراني يبادر بزيارة موقع برسيبوليس (عاصمة الإمبراطورية الأخمينية) شمال شرق مدينة شيراز في محافظة فارس، مؤكدًا العمق التاريخي والإستراتيجي للإمبراطورية الفارسية، وداعيًا الإيرانيين إلى الاعتزاز بهذا التاريخ، والسعي إلى إحيائه، مما اعتُبر مبادرة من رجل دولة ذي خلفية دينية، يسعى إلى إنعاش مجد بلاد فارس القديمة، شأنه شأن الشاه من قبله. وبالاتجاه نفسه يضيف علي يونسي مستشار الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني في إشارة صريحة إلى الإمبراطورية الساسانية، إذ يزعم: «إيران أصبحت إمبراطورية كما كانت سابقًا وعاصمتها بغداد، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهُويتنا اليوم كما كانت عبر التاريخ»[1].

وتُعَدّ الآثار والتحف الفارسية بمثابة تذكير دائم لماضي أو «مدرسة إيران»، على عكس ما تجسده الجمهورية الإسلامية و«مدرسة الإسلام» من خلال ولاية الفقيه، فالأنقاض القديمة لمدينة برسيبوليس وقلعة الملك داريوس الكبير، والمذكور في الكتاب المقدس وأحفاده المالكين، التي بُنيت في القرن السادس قبل الميلاد، مرادفة للإنجازات الإيرانية القديمة، لذلك في عام 2002م، وفي أثناء رئاسة الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، انضم أعضاء مجلس الشورى إلى المثقفين الإيرانيين في مطالبة الحكومة بإجراء عمليات حفظ أثرية في برسيبوليس ومواقع أخرى قبل الإسلام، إذ وصفت وسائل الإعلام الحكومية برسيبوليس بأنها «مِن أهمّ المعالم الأثرية في العالم»[2].

ومن ثم فإنّ الدولة الإيرانية-الشيعية تمثل أحد الأبعاد الرئيسية التي تسعى إيران للإفادة منها في إطار الجيوبوليتيك الشيعي، من أجل ضخ دماء جديدة في مشروعها الإقليمي، فالاستناد إلى عمق تاريخي دائمًا ما يمثل ركيزة أساسية في حضارات الدول، في عالم بدأ يعطي العمق الحضاري اهتماما كبيرً، تحديدًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي ترافقت مع بروز طروحات فكرية جديدة كالتي طرحها المفكر الأمريكي صاموئيل هنتيغتون حول «صدام الحضارات»،

---

(1) الجزيرة، العراق وحدود التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، (22 مايو 2018م)، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/3wS49MI.

(2) Jamsheed K. Choksy and Stephen A. Szrom, Shiism, Nationalism, and the Past Clash in Modern Iran, HuffPost, 2011, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2YionQr.

وإشارته إلى أن الصراع الحضاري سينحصر مستقبلًا بين الحضارة الغربية من جهة، والحضارة الكونفوشيوسية والحضارة الإسلامية من جهة أخرى. رأت إيران في هذه الفكرة مدخلًا لإبراز ثقافتها الإسلامية-الشيعية، عن طريق المبادرة التي طرحها الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي لـ«حوار الحضارات»، وقد كانت الغاية الأساسية من هذه المبادرة طرح الثقافة الإيرانية-الشيعية في إطار عالميّ يتجاوز الحدود الإقليمية، عن طريق إبراز نموذجها الثقافي الشيعي، وأن هذه الثقافة ينبغي الاعتراف بها والتعامل معها، بوصفها النموذج الحضاري-الإسلامي القادر على التجديد[1].

إنّ النخبة السياسية الإيرانية على قناعة بأن إيران تمتلك رؤية حضارية فريدة، مثل الصين وروسيا والغرب، ومن اللافت للانتباه أن حكام إيران يعتقدون أيضًا أن نظامهم يمتلك شرعية تاريخية وحضارية، فمنذ فرض السلالة الصفوية النظام الشيعي-المذهبي فيها، اعتمدت الشرعية السياسية فيها -إلى حد كبير- على تأييد المؤسسة الدينية الشيعية في ذلك العصر، وفي عام 1979م استعادت الثورة الإيرانية الحكم الإسلامي، الذي شكّل السياسة الإيرانية والمجتمع لأكثر من 30 عامًا، ومن وجهة نظر النخبة السياسية فإن حكم الفقيه في إيران الحديثة يتوافق مع تراث المجتمع وحضارته، ويعزز ثقة النخب بتمثيل حكومتهم للشعب، إلا أن التوسع المذهبي في إطار الجيوبوليتيك الشيعي جعل الإستراتيجية الإيرانية تواجه عديدًا من التحديات في إطار هذا الجيوبوليتيك[2]، منها ما هو داخلي يخص إيران مثل التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي يواجهها النظام الإيراني، ومنها ما هو خارجي مثل تحديات العقوبات الاقتصادية والصراعات الإقليمية والعزلة الدولية.

وبمجرد الدخول إلى موقع وزارة الخارجية الإيرانية، نلحظ عبارات تزخر بتصوير مكانة إيران وعظمة حضارتها، ومدى تميز الإيرانيين وتفردهم على العالَم والحضارات الأخرى، دائمًا يعطون ولا يأخذون، عطاء دائم بلا حدود، كأنهم شريان حياة الأمم الأخرى ومصدرها الروحي، ويظهر هذا جليًّا في

(1) Maysam Behravesh, Iran's Reform Movement: The Enduring Relevance of an Alternative Discourse, Digest of Middle East Studies, Lund University, Sweden, 2014, pp.269-270.

(2) طارق عثمان، هل تحاول إيران استعادة منصب «الزعيم الإقليمي» للشرق الأوسط؟، موقع نون بوست، (24 يناير 2017م)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو 2020م، https://bit.ly/353oSMI.

مدى اعتزازهم بحضارتهم وثقافتهم، مثل: «تتبوأ إيران مكانة متميزة في الشرق الأوسط، بل في العالم أجمع»، «وزاد من أهميتها موقعها الحضاري العريق على امتداد التاريخ»، و«هذا فيض لإيران أن تزخر بتجربة حضارية راقية جعلتها مَعْلَمًا للتقدم إنسانيًا وسياسيًا وثقافيًا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي»، «الأمر الذي بوّأ لبلادَنا مكانة متقدمة سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وسياحيًا، وجعلها مَحَطّ أنظار دول الشرق الأوسط والعالَم، ورقمًا صعبًا في جميع المعادلات الإقليمية والدولية»، وحتى في مجال الأدب والشعر، فإيران تعظّم قيمة آدابها وشعرها، فنقرأ مثلًا: «إنّ الشعر الإيراني القديم منه والحديث قدّم صورًا مُشرِقة وخلاقة»، فنقرأ أيضًا أن «الشعر الفارسي حفز الإيرانيّين على سكب إبداعاتهم الشعرية في قوالب خاصة انفردوا بها»، وهم يَعُدّون أنهم «أغنوا الحضارة الإنسانية»[1].

4. مرحلة تشكيل الهوية الجيوبوليتيكية الإيرانية-الشيعية:

مع نجاح الثورة عام 1979م تمكّن الخميني من إنشاء أول نظام سياسي قائم على الثورية الشيعية في التاريخ، إذ قامت أول دولة مبنية على العقائد الدينية الشيعية، وبالتحديد على أحد الاجتهادات الدينية القائمة على مفهوم ولاية الفقيه المطلقة، واندفعت إيران بعد ذلك وراء هدف تزعُّم العالم الإسلامي، إذ إنّ طموحات الخميني لم تعجب سنّة العالم الإسلامي، وهو ما خلق حالة من الاستقطاب المذهبي، وبدأت تطرح نفسها كممثلة للهوية الشيعية ومدافعة عنها، وترجمة ذلك عن طريق تصدير الثورة إلى المجتمعات الشيعية في العالم الإسلامي[2].

كانت إيران وهي صاحبة الطموح الإمبراطوري، تسعى إلى أن تظهر كقوة إقليمية رئيسية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي، تعمل دائمًا على وضع الهوية الشيعية في سياق تنافساتها الإقليمية، لا سيما مع جوارها العربي، وأخذ هذا التنافس شكلًا صداميًا حادًا في العقود الأربعة الأخيرة، مع قيام الثورة عام 1979م، ثم الحرب العراقية-الإيرانية (1980م-1988م)، وأخيرًا احتلال العراق عام 2003م، إذ أُعيد بناء مفهوم الأمن الوطني الإيراني ببعد مذهبي إسلامي، فقد أنتج نقل الهوية الشيعية خارج فضائها الوطني حزمة من الخطابات الفكرية

(1) عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية.. دراسة نقدية مقارنة، (عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012م)، ص2.

(2) حسن عباس، الشيعية السياسية.. من ماضي المآسي إلى حاضر القوة، موقع الرصيف 22، (16 يونيو 2016م)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو 2021م، https://bit.ly/2YvXt2J.

والثقافية والسياسية، منها الجدل على هوية بعض الشيعة العرب وولائهم، ومنها أيضًا تفاعلات الشيعة العرب أنفسهم في التعامل السياسي مع هويتهم المركبة، لا سيما «الطائفية الشيعية» و«القومية العربية»، ومنها الارتباك في التعامل، ومن ثم الانخراط في تنافسات القوى الإقليمية ومحاورها[1].

إنّ انبعاث الهوية الشيعية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي أسهم في بلورته عديد من التطورات التي شهدها العالم الإسلامي اليوم، فالصراعات السياسية والعسكرية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حاليًّا، انعكست بصورة أخرى لتكون صراعات مذهبية أو طائفية، وهو ما دفع عديدًا من الحركات والجماعات المسلحة في المجتمعات الشيعية إلى الارتماء في أحضان إيران، انطلاقًا من ضرورة المحافظة على الهوية الشيعية من الاندثار، إلى جانب إعادة تأسيس نفسها ضمن حالة إقليمية عامة، ولتكون جزءًا من حالة الصراع الإقليمي المتصاعد الذي تقوده إيران، وهو ما حصل في سوريا ولبنان واليمن والعراق، إذ إنّ الشقوق الداخلية في «التحالف الشيعي» على المستوى الإقليمي لن تظهر إلا في حالة عدم وجود عدوّ مشترك، وهو ما تطمح إليه إيران لتوسيع رقعة الجيوبوليتيك الشيعي[2].

وجدت إيران في موضوع الهوية الشيعية ضرورة إستراتيجية ملحّة لإدامة فعلها الإستراتيجي في مناطق الجيوبوليتيك الشيعي، وتحديدًا في الدول التي توجد فيها مجتمعات شيعية بدأت تستشعر وجودها السياسي، بفعل السياسات المذهبية التي اعتمدتها إيران في منطقة الشرق الأوسط، والتي ازدادت حدة بعد تصاعد الصراع المسلح في الساحة السورية عام 2011م. ومن أجل إعطاء قوة دفع كبيرة لإستراتيجية الجيوبوليتيك الشيعي، وجد صانع القرار الأمني في إيران أن الهوية الشيعية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهذا الجيوبوليتيك، ولهذا خلق صانع القرار الأمني حلقة ربط بين الموضوعين، وذلك عبر إنتاج صيغ سياسية وعسكرية تخدم هذا الهدف في إطار العالم الإسلامي[3].

---

(1) حيدر سعيد، الشيعة العرب.. الهُوية والمواطَنة، مجموعة مؤلفين، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2019م)، ص 24.

(2) Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future, W. W. Norton, New York, 2006, pp. 82-85.

(3) Sirwan Kajjo, Mehdi Jedinia, Iran Forming All-Syrian Militia in Syria, Report, Voa News, Mar 2019, Accessed: Nov,27, 2019, https://bit.ly/2QnjyOZ.

ولتأكيد قيمة الهوية الشيعية وأولويتها في العالم الإسلامي، دعمت إيران حلفاءها في العراق بعد الاحتلال كتوجه إستراتيجي عامّ، وعدّت أن نجاح مسعاها في العراق سيشكل الأساس الذي تنطلق منه إلى باقي المجتمعات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط[1]، من أجل تمكينهم سياسيًّا على غرار النموذج العراقي، إذ سعت إيران إلى ترجمة الهوية الشيعية على مقارباتها السياسية لعلاقاتها مع دول العالم الإسلامي، ونجحت في تحويل عدد من الشيعة إلى جماعات مسلحة مرتبطة بها، على اعتبار أنها الحامي الأول للشيعة في العالم الإسلامي، وذلك تحت ضغط الدعاية الإيرانية وأدواتها، فضلًا عن سعيها إلى احتواء الشيعة في بعض دول الشرق الأوسط عن طريق فرض الوصاية على الأماكن الشيعية المقدسة فيها[2].

كما سعت إيران إلى تأكيد دورها المحوري في الحفاظ على الأماكن الشيعية المقدسة من خطر تنظيم داعش في العراق وسوريا، إلى جانب ترسيخ فكرة أنها هي وحدها القادرة على حماية المكتسبات التي قد يحصل عليها الشيعة في بلدانهم، ودفع المجتمعات الشيعية في العالم الإسلامي إلى النظر إليها بنظرة تتجاوز العلاقة المذهبية، والنظر إليها بمستوى أرفع وعلاقة أعمق. ولعل تصريح مستشار الرئيس الإيراني لشؤون القوميات والأقليات الدينية علي يونسي في منتدى الهوية الإيراني في طهران عام 2015م، بأن «العلاقة بين طهران وبغداد لا يوجد فيها اختلاف، ومن ثم علينا إما العيش معًا وإما الموت معًا، لأن تاريخنا وثقافتنا واحدة»، يمثل أبلغ تعبير على ما تقدم، فضلًا عن جهودها للتسويق المستمر للرموز الإيرانية، بحيث أصبح أغلبها حالة مألوفة في مختلف الشوارع والميادين الرئيسية في العراق وسوريا ولبنان. ولعل الهدف الإيراني من ذلك هو توجيه المجتمعات الشيعية نحو الاقتداء بها على حساب رموزهم الوطنية، سواء كانت دينية أو مجتمعية أو عسكرية[3].

وبالمجمل تمثل الهوية الشيعية لإيران إحدى الأدوات الرئيسية في تحقيق

(1) علي رحيم، علاقة القوى السياسية العراقية مع إيران بعد الاحتلال الأمريكي، موقع الحوار المتمدن، العدد (3691)، (07 أبريل 2012م)، ص2، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/2JEAU7O.

(2) Afshon Ostovar, Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy: When Strategy and Identity Politics Collide, Carnegi Eendowment for International Peace, Nov 2016, p.9, Accessed: Nov 27, 2021, https://bit.ly/2PRwrPc.

(3) موقع ميدل إيست، إمبراطورية علي يونسي: بغداد عاصمتها، (17 مارس 2015م)، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/2Q4oR7g.

الجيوبوليتيك الشيعي، وهي في سبيل ذلك توظف البعد الديني من أجل الوصول إلى المجتمعات الشيعية في الدول العربية والخليجية سياسيًّا وثقافيًّا، لتجعل من نفسها الدولة القائد للشيعة في العالم الإسلامي، ولهذا تبرر في دستورها التدخل للدفاع عن المستضعفين في أي مكان، متجاوزة بذلك حدود الدول وسيادتها، ولعل هذا ما يُفهم من تصريحات الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني في مارس 2016م، التي قال فيها صراحة: «إنّ إيران سوف تتدخل في أي مكان توجد به مقامات للشيعة تتعرض لتهديد من قِبل الإرهابيين»[1].

ثانيًا: إستراتيجيات ونظريات النظام الإيراني وصعود الجيوبوليتيك الشيعي

في إطار فهم الجيوبوليتيك الشيعي، برزت في إيران نظريات جيو-إستراتيجية عدة تحدد المجالات الحيوية للجيوبوليتيك الشيعي، وكيفية بناء إمبراطورية شيعية تكون إيران بمثابة المركز لها، إذ منحتها هذه النظريات صفة دولة المركز، مع صلاحيات وسلطات خارج حدودها، على اعتبار أنها دولة الإسلام الحقيقي التي تجسد نواة العالم الإسلامي[2]، إذ استغلّت موقعها الجيوبوليتيكي وجعلت من نفسها همزة وصل محوري للمجتمعات الشيعية بين شرق العالم الإسلامي وغربه. ووفق هذا المنظور فهي معنية بأن تكون نقطة الارتكاز للقلب المذهبي الذي يغذي الأطراف، هذا فضلًا عن امتلاكها موارد ضخمة دعمت عمقها الجيو-إستراتيجي، الأمر الذي جعلها مؤهلة لممارسة تأثير كبير في المجتمعات الشيعية التي تعيش في إطار الجيوبوليتيك الشيعي.

1. الإستراتيجية الإيرانية العليا:

تمتد المنطقة الجغرافية التي يقع عليها العالم الإسلامي على خط الشمال-الجنوب من القوقاز حتى شرق إفريقيا في تنزانيا، وعلى خط الشرق-الغرب من جنوب شرق آسيا حتى المغرب العربي، وبذلك تحيط الجغرافيا الإسلامية بمنطقة القلب المحورية (Heartland)، كما تشمل جميع مناطق الإطار الإستراتيجي (Rimland)، وتتحكم هذه المنطقة بجميع الطرق البرية والبحرية التي تمتد من المنطقة

---

(1) مجلة درع الوطن، البُعد الطائفي إحدى أدوات القوة الناعمة، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية، (03 أبريل 2016م)، ص3، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/2M01HwZ.

(2) نبيل العتوم، ص 145. مرجع سابق.

المحورية حتى مناطق الإطار الإستراتيجي، وهو ما تأكد بعد انضمام الدول التي استقلّت عن الاتحاد السوفييتي إلى منظمة التعاون الإسلامي، هذا فضلًا عن احتواء دول العالم الإسلامي على مصادر القوة الجيوبوليتيكية من حيث مصادر الطاقة والبناء الجيو-سياسي والعمق الحضاري، وهو ما جعلها جغرافيًّا مهمّة لكثير من القوى الإقليمية والدولية[1].

ومن هذه القوى الإقليمية إيران التي بدأت مدفوعة بتنظيرات فلسفية وإستراتيجية ترغب في السيطرة والهيمنة على العالم الإسلامي، مستغلةً بذلك مقومات قوتها الجيوبوليتيكية وتحديدًا بعد عام 1979م، إذ إنّ قيام الثورة الإيرانية أحدث تحولًا كبيرًا في إستراتيجيتها الخارجية، وذلك بالتحول من الإستراتيجية المبنية على أساس قومي إلى إستراتيجية مبنية على أساس عقائدي-مذهبي، ولما كان الأمر كذلك فإن ارتباطها بقضايا العالم الإسلامي كان أمرًا لا بد منه، ففي الثمانينيات من القرن العشرين طرح محمد جواد لاريجاني نظريته الإستراتيجية المسماة «أُمّ القرى»، وهي نظرية هدفت إلى جعل إيران بمثابة مركز العالم الإسلامي، كما أعطى موقع إيران الجيوبوليتيكي أهمية قصوى في إطار العالم الإسلامي، من أجل تحقيق الهيمنة والتوسع الإقليمي[2]، ولتحقيق هذه الأهداف كان لا بد من التحول من الجيوبوليتيك الإيراني إلى الجيوبوليتيك الشيعي، في محاولة لاستثارة الهوية السياسية الشيعية في دول العالم الإسلامي وربطها بدولة القلب المذهبي.

ولإضفاء مزيد من الشرعية على الإستراتيجية الإيرانية في العالم الإسلامي، عملت على استخدام رمزيات دينية توضح عن طريقها أنها تشكل قوة إسلامية رائدة، وذلك عبر استخدام تعبيرات «المرشد الأعلى»، «ولي أمر المسلمين»، «الجمهورية الإسلامية»، «دولة العدل الإلهي»، وغيرها. كما أسست شرعيتها الدينية على الخلافات المذهبية مع القوى الإسلامية الأخرى كالمملكة العربية السعودية، هذا إلى جانب تسخير الآلة الإعلامية للدعايات الهادفة، كالإشارة إلى أن وظيفة خامنئي بوصفه الولي الفقيه هي من أجل التمهيد لدولة الإمام المهدي، وهي

(1) أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2011م)، ص 287.

(2) علي حسن باكير، إيران والتنافس الشرق أوسطي.. التقاء وتصادم المشاريع (تركيا وإيران)، في كتاب: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، (عمان، دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، 2013م)، ص 62.

ليست كالأنظمة السياسية الأخرى التي لا تمتلك هذا الأساس الشرعي. باعتبار أن النظام السياسي في إيران له مرجعية تاريخية-دينية تعود إلى دولة الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وهو ما سمح دائمًا لصناع القرار فيها بالاختيار بين المفاهيم الأيديولوجية والبراغماتية في الإستراتيجية الإيرانية[1].

وفضلًا عما تقدم، وجدت إيران في عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001م فرصة تاريخية للتحول إلى قوة إسلامية عظمى في العالم الإسلامي، إذ بدأت إستراتيجيتها ترى أن هناك فرصة تاريخية لإعادة بعث النفوذ الإيراني في منطقة كانت تعتبر مجالًا حيويًّا لنفوذها التاريخي قبل قيام الاتحاد السوفييتي، وهي منطقة آسيا الوسطى، فهناك هدف واضح وهو السعي إلى إنشاء أو خلق منطقة نفوذ حيوي لإيران في جنوب غرب/ وسط آسيا، أمّا الهدف الثاني فهو أن إيران تسعى إلى زعامة العالم الإسلامي، إذ إنّ في سعيها لزعامة العالم الإسلامي مشكلة كبيرة، وهي أنها تعتبر نفسها دولة عظمى إسلاميًّا، لكن مشكلتها الأساسية هي أن المذهب السائد فيها، وهو المذهب الشيعي الاثنا عشري، مذهب الأقلّية الإسلامية في العالم الإسلامي، فكان ذلك دائمًا يضع قيودًا على حركتها السياسية، مما دفعها إلى طرح شعار العداء للولايات المتحدة وإسرائيل، من أجل إيجاد مداخيل نفوذ جديدة، وعبّرت عن ذلك بتبنّيها عديدًا من القضايا داخل منظمة التعاون الإسلامي، كما عملت إيران على التغلب على هذا التناقض الذي يعيق حركتها الخارجية عن طريق دبلوماسيتها الناعمة[2].

إن النظر إلى وضع إيران على الخريطة السياسية الإقليمية والدولية، وربط هذا الوضع بالقضايا السياسية المحورية المطروحة على منطقة الشرق الأوسط والعالم، سوف يسهم في فهم كثير من المسائل المطروحة في هذه الدراسة، إذ إنّ إيران لديها حلفاء أساسيون في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، كسوريا وحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، كما أن لديها حلفاءها الشيعة في العالم الإسلامي، وعلى الجانب الآخر إيران لديها عدوّان

(1) On this see Wilfried Buchta, "The Failed Pan-Islamic Program of the Islamic Republic: Views of the Liberal Reformers of the Religious 'Semi-Opposition,'" Iran and the Surrounding World: Interactions in Culture and Cultural Politics, ed. Nikki R. Keddie and Rudolph P. Matthee, Washington, 2002, pp,281-304.

(2) المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ورشة عمل بعنوان «النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية»، القاهرة، 2007م، ص 36.

رئيسيان هما الولايات المتحدة وإسرائيل، فضلًا عن أن لديها أصدقاء بدرجة أقل من درجة التحالف، مثل روسيا والصين وبعض دول العالم الإسلامي ودول عدم الانحياز، وذلك بحكم العلاقات السياسية والدبلوماسية والتجارية والاقتصادية، كما أن هناك بعض الأسئلة المهمة التي تحتاج إلى إجابة واضحة، مثل: لماذا يكون هناك تهديد إيراني عندما تسعى إيران إلى امتلاك قنبلة نووية، ولا يشعر العالم الإسلامي بأنّ هناك تهديدًا عندما تمتلك باكستان قنبلة نووية؟ إنّ هذه القضية تُثير تساؤلنا، فالمسألة هي مسألة أسئلة كثيرة تُطرح ولكن إجابتها تكون غير واضحة. أمّا بالنسبة إلى موضوع «هل القضية شيعية-سنّية أم عربية-فارسية؟» فإنّ هذه تُعَدّ قضايا إستراتيجية كبرى تحتاج إلى أدلة ملموسة، لكن هذا لا ينفي أن إيران تمثل مشكلة حقيقية للعالم العربي والإسلامي[1].

ومن أجل التحول إلى قوة عظمى في العالم الإسلامي، وضعت إيران أيضًا الخطة الإستراتيجية العشرينية «مشروع إيران 2025»، التي تهدف إلى تحول إيران إلى مصدر إلهام للعالم الإسلامي، ومن ثم فإن الهدف الإيراني يتمثل في أن تكون القوة الإسلامية التي لا يمكن إنكارها في العالم الإسلامي، ومن دونها لا يمكن معالجة أي قضية إقليمية أو دولية. وتمسّك إيران بضرورة قيامها بالدور المهيمن على العالم الإسلامي يأتي من رؤية القيادة الإيرانية ذاتها، التي ترى أن إيران تمتلك مقومات الدولة القائدة في العالم الإسلامي، التي تسعى إلى حمل الآخرين على القبول بها كقوة إقليمية متفوقة، ومفتاح الحل لكل المشكلات الإقليمية والدولية[2].

إنّ التأثير الذي تتمتع به إيران لبلوغ القوة المهيمنة على العالم الإسلامي يمكن الاستناد إليه في تطور مستوى التهديدات الإيرانية لبعض دول العالم الإسلامي، ومنها دول الخليج العربي، وذلك في محاولة منها لإبراز مجالات تأثير قوتها العسكرية ضد القوة الأمريكية، وعلى ما يبدو فإن مجاراة القوة الأمريكية في منطقة الخليج العربي تعني تحقيق الهدف الإستراتيجي لإيران المتمثل في ترسيخ

(1) فرانك غاردنر، إيران «توسع شبكة نفوذها» لمواجهة خصومها في الشرق الأوسط، موقع BBC عربي، (07 نوفمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 24 نوفمبر 2020م، https://bbc.in/2tSrCjK.
(2) عمار مرعي الحسن، التنافس التركي-الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003م، (بغداد، دار الكتب العلمية، ط1، 2014م)، ص 29.

مكانتها بعدّها القوة الصاعدة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي[1]، كما رحّبت إيران ما يُسمى بـ «ثورات الربيع العربي» واعتبرتها جزءًا من الصحوة الإسلامية التي استلهمت قوتها من إيران، في محاولة على ما يبدو لتقوية المحور الذي تقوده في منطقة الشرق الأوسط لتقوية طموحاتها في الهيمنة على العالم الإسلامي[2].

لقد رأى خامنئي أن التحركات الإسلامية الأخيرة في العالم الإسلامي «مقدمة لتحول أكبر وسيادة الإسلام»، وأن موقف أتباع أهل البيت يجب أن يكون «دعم هذه التحركات الإسلامية»[3]. ولا يمكن فهم موقف إيران من الثورات العربية بعيدًا عمّا تحاول بناءه منذ سنوات، وهي المركزية الإيرانية في العالم الإسلامي، إذ يمثل ملف العلاقة مع المملكة العربية السعودية في واحد من وجوه إشكالية الصراع على زعامة العالم الإسلامي، ولا تغادر دعوات إيران المستمرة لتدويل الإشراف على الحج هذه الإشكالية، كما يأتي موقف إيران من القضية الفلسطينية محكومًا بفكرة المركزية الإيرانية أيضًا، إذ إنّ قيمة هذه المركزية لا تساوي شيئًا دون قضية فلسطين. وفي السياق ذاته فإن دعم أكبر فصيل سنّي مقاوِم في فلسطين وهو حركة حماس يصبّ في مجال بناء هذه المركزية، ويمنح إيران شرعية كزعيمة للعالم الإسلامي لا للمسلمين الشيعة فقط، ويكمن الهدف الأساسي من هذه المركزية في تشكيل الدعائم الأساسية للهوية الإسلامية الإيرانية عمومًا، والهوية الشيعية الإيرانية على وجه الخصوص، كهوية مميزة وتحمل إضافات نوعية للهوية الإسلامية. ويتجلى ذلك عن طريق إعادة إنتاج الماضي أو إعادة روايته بالتركيز على المحورية الإيرانية، أو المحورية الإيرانية الشيعية بعدّها أساسًا وسعيًا لجعل ذلك مشرعًا للدور والقيادة، وهي بذلك تمارس نوعًا من الإقصاء للبعض في المنظومة الإسلامية والتهميش للبعض الآخر، وتدفع بهذا الآخر خارج «مجال الرؤية»، الذي تحاول إيران أن تكون مركزه الرئيس، وأن تكون الممثل الوحيد لـ«الإسلام المحمدي»، فيما الآخر يصنف

---

(1) فراس عباس، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الإستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، (عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2016م)، ص45.

(2) مارك لنج، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط، ترجمة: حسين شلوشي وآيات شحرور، مجلة حمورابي للدراسات الإستراتيجية، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2011م)، ص 170.

(3) فاطمة الصمادي، إيران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الإيرانية، تقارير، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016م)، ص3.

تابعًا لـ«الإسلام الأمريكي»، وأن تكون الجهة المتفردة بوضع معايير هذا التصنيف، وتقسيمات العالم الإسلامي ضمنه[1].

ومن خلال نظرية المركز لهالفرود ماكيندر ونظرية الأطراف لسبيكمان، من الممكن رؤية السعي الإيراني لتشكيل المركز والأطراف في العالم الإسلامي، وفي هذا التقسيم يبدو الصراع والأمن محورًا أساسيًّا في السعي الإيراني للقيادة، إذ يجري توظيف فوضى الأطراف لتحقيق أمن المركز، كما تصاغ معادلة تقول بأن أمن هذه الأطراف مشروط بدور وحضور المركز، وفي إطار بناء المركزية الإيرانية تراهن إيران على وجودها في ساحات مثل العراق وسوريا ولبنان وغيرها، وتعتبرها خطوة في سبيل تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة، وهنا تحضر مقولة تصدير الثورة كفعل لازم لهذه المركزية، وبذلك يتحقق الهدف الإيراني النهائي بتحقق مركزية التأثير الإيراني، و«جدارتها» و«أحقيتها» بقيادة العالم الإسلامي[2].

2. نظرية القومية الإسلامية:

تمثل نظرية القومية الإسلامية أُولى النظريات التي طُرحت في إطار التنظير الإستراتيجي، وقد وضعها مهدي بازركان أول رئيس حكومة إيراني بعد نجاح الثورة 1979م، وأشار في هذه النظرية إلى أن للأمة الإسلامية طموحات كبيرة بعد تشكيل الجمهورية في إيران، خصوصًا أن العالم الإسلامي يعيش عصر الغيبة الكبرى للإمام المهدي، وفي زمن الغيبة ينبغي على الجمهورية الإسلامية في إيران توجيه وتوظيف مختلف الثورات في العالم من أجل تحقيق الأهداف القومية، التي تصبّ في النهاية في خدمة إيران، ولكن ينبغي أن يحدث ذلك عن طريق الإسلام[3].

وكان مهدي بازركان، في نظريته، يهدف عن طريق الربط بين القومية والإسلام إلى إثبات الانسجام والتوافق الفكري بين العلم والدين، وكذلك محاولته الربط بين شعارات النظام القديم والنظام الجديد، وذلك من أجل خلق مصالحة بين الطرفين، كما أن القومية لم تكن هدفًا نهائيًّا له، بل كان يضع نُصب عينيه تجربة حكومة محمد مصدق، ودعوتها للحرية والديمقراطية بعيدًا عن التعالي القومي،

(1) فاطمة الصمادي، ص24. مرجع سابق.
(2) المرجع نفسه، ص 25-28.
(3) المرجع نفسه، ص 145.

الذي شكّل إستراتيجية عمل لنظام الشاه محمد رضا بهلوي، كما أنه اعتمد على بعض المفاهيم الإسلامية التي تتوافق مع المبادئ الديمقراطية، أو تعطي إشارات لذلك ولو من بعيد[1].

ومن المفاهيم الأخرى التي أشار إليها مهدي بازركان في نظريته مفهوم الحرية، إذ يعدّ مفهوم الحرية من أهم الركائز في فكره، فقد كان يؤكد أن هذا المفهوم وإن لم يرِد بمعناه المعاصر في النصوص الدينية، فإن لوازم الحرية وآثارها موجودة في القرآن الكريم والسنّة النبوية[2]، فهو يعتقد أن الحاكم مسؤول أمام المواطن، وفي المقابل المواطن يتحمل مسؤوليات أمامه. ولعل هذا ما دفع مهدي بازركان في عام 1978م لتشكيل «الجمعية الإيرانية للدفاع عن الحريات المدنية وحقوق الإنسان»، وكذلك «لجنة الدفاع عن السجناء السياسيين»، وكان لكلتا الجمعيتين دور بارز في أثناء الثورة الإيرانية عام 1979م.

شكّلت ثورة محمد مصدق الأساس الفكري الذي انطلقت منه نظرية القومية الإسلامية، إذ كانت هذه الثورة أُولى نقاط الالتقاء بين التيار الإسلامي الذي كان يقوده أبو القاسم الكاشاني، والجبهة الوطنية التي كان يقودها محمد مصدق، التي أثمرت في النهاية عن تأميم النفط الإيراني عام 1951م، وعندما حدث الانقلاب على حكومته عام 1953م دعمت غالبية الشعب الإيراني الجبهة الوطنية، ليس لأنها قومية، بل لأن علماء الدين الشيعة الذين كان يقودهم أبو القاسم الكاشاني طالب بدعمهم، انطلاقًا من العداء المشترك للاستعمار الأجنبي[3].

إنّ الهدف الرئيس من وراء طرح نظرية القومية الإسلامية هو إيجاد منافذ إستراتيجية جديدة للجمهورية الإسلامية في إطار العالم الإسلامي، إذ إنه نظرًا إلى طبيعة الشعارات الإسلامية التي رفعتها الثورة عام 1979م فإن ذلك يعني بأن الطموحات التوسعية ستبقى حبيسة المجالات الحيوية الشيعية، دون أن تمتد إلى الدول ذات البعد القومي، والحديث هنا عن دول آسيا الوسطى والقوقاز، التي تشترك مع إيران بمشتركات قومية عدة. إنّ مهدي بازركان، على الرغم من عدم

(1) محمد شفيعي فر، الأُسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة: محمد زراقط، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط4، 2014م)، ص 192.

(2) المرجع السابق، ص 193.

(3) Muhammad Sahimi, The Nationalist-Religious Movement | Part 2: The Revolutionary Era, Tehran Bureau, Mar 2012, Accessed: Nov,27, 2019, https://to.pbs.org/2QiELcM.

صمود نظريته أمام التيار المحافظ، الذي كان يريد الإطاحة به لتبنّيه أفكارًا ليبرالية من شأنها التأثير في نفوذهم، قد نجح في طرح نظريته في خضمّ المدّ الثوري الذي عاشته إيران بعد الثورة[1].

فضلًا عن ذلك، في الوقت الذي كان ينادي فيه مهدي بازركان بنظرية القومية الإسلامية، أخذت نظريات جيو-إستراتيجية أخرى تبرز على الساحة الإيرانية، وهو ما جعل تبنّي الخميني لهذه النظرية صعبًا جدًّا، خصوصًا أن هذه النظريات جاءت متوافقة مع الشعارات الثورية التي رفعتها الثورة الإيرانية، ففي الوقت الذي كانت تنادي فيه نظرية القومية الإسلامية بالحرية والديمقراطية والإسلام المعتدل، كانت الثورة ترفع شعارات تنادي بنصرة المستضعفين ومحاربة الاستكبار وتصدير الإسلام الثوري، وهو ما خلق فجوة كبيرة بين الطرفين، انتهت بمغادرة مهدي بازركان إلى خارج إيران[2].

3. مبدأ تصدير الثورة:

يرتبط مفهوم تصدير الثورة كما عرفها الخميني ارتباطًا وثيقًا بعالمية سلطة ولاية الفقيه، وولاية الفقيه كما يؤمن بها ويفسرها تفرض سلطانها على جميع الدول وتخضع لطاعتها الأمة الإسلامية، وتبسط نفوذها على الجميع، لا تلزم نفسها أي قانون دولي، ولا يعنيها حرمة جوار أو معاهدة حدود، فلا سيادة تحول دون فرض الأمر الواقع، ولا استقلال يمنع عبور الولاية إلى الدول الأخرى. ومصطلح تصدير الثورة بالنسبة إلى الخميني يقدم دلالات أخرى، فهو مرادف لكلمة «الفتح» في المفهوم الإسلامي، أي إعادة فتح بلاد الإسلام وإخضاعها بالقوة لحكم الولي الفقيه، وانطلاقًا من المهمة الإلهية المقدسة الملقاة على عاتق الولي الفقيه، فإنّ إقامة دولة الإسلام العالمية ضرورة شرعية لازمة، وهدف واقعي يتعين النهوض لتحقيقه، ومن واجب الجمهورية الإيرانية أن تضم إلى أحضانها المسلمين أينما كانوا في هذا العالم[3].

---

(1) Wilfried Buchta, Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic, The Washington Institute for Near East Policy and the Konrad Adenauer Stiftung, Washington, 2000, pp. 80-82.

(2) Ibid, p.83.

(3) عبد الستار الراوي، أبجدية تصدير الثورة الإيرانية، صحيفة نيسان الإلكترونية، (07 أغسطس 2015م)، ص2، تاريخ الاطلاع: 01 أغسطس 2020م، http://nesannews.net/?id=15489.

ويستمد مفهوم تصدير الثورة نفسه من وجهة نظر عالمية، إذ إنه وسيلة تمكّن المسلمين وغير المسلمين من تحرير أنفسهم من اضطهاد الطغاة الذين يخدمون مصالح الإمبريالية الدولية، وكان يُنظر إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقوتين إمبرياليتين تستغلان دول العالم الثالث. إنّ تجدُّد الالتزام بالإسلام، كما أثبتت تجربة إيران في الإطاحة بنظام الشاه، يسمح للدول المضطهدة بهزيمة الإمبريالية، ووفقًا لهذا المنظور، بإتباع مثال إيران، يمكن لأي دولة تحرير نفسها من السيطرة الإمبريالية[1].

إنّ أهداف الإستراتيجية الإيرانية خلال المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية تضمنت عددًا من الأسُس التي تعبّر عن تداخل المفاهيم بين الدفاع والأمن والسياسة، وعن ارتباط الإستراتيجية بالسياسة الأمنية، لذلك كان من الطبيعي أن يضع القادة الإيرانيون الحرس الثوري وتشكيلاته في خدمة الإستراتيجية، وفي مهمتين عاجلتين هما: تصدير الثورة، ودعم الأحزاب والمعارضة في العالم، إلا أنه عندما تصدى علي أكبر ولايتي، الذي شغل منصب مستشار المرشد الأعلى للشؤون الدولية، لإدارة الإستراتيجية الإيرانية، سعى لإحداث تحول في هذه الأسس، عبّر عنها محمود محمدي المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية آنذاك بقوله: «لم تكتفِ سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية خلال السنوات العشر الماضية بالاهتمام بالأمن الوطني والإقليمي فحسب، بل جعلت العالم الإسلامي كله من أولويات اهتمامها»[2].

ومن أجل إعطاء مفهوم تصدير الثورة بُعدًا يتجاوز المذهب الشيعي، ربط الخميني بين مفهوم تصدير الثورة من جهة، ومفهوم نصرة المستضعفين من جهة أخرى، فقد أشارت المادة 3 من الدستور الإيراني عام 1979م إلى أن «تنظيم السياسة الخارجية للبلاد يقوم على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه المسلمين جميعًا، والحماية الكاملة لمستضعفي الأرض»[3]، كما أشارت المادة 154 من الدستور إلى «أن جمهورية إيران الإسلامية تعدّ سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضيةً مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق

(1) Roni Cohen, Iranian Export of Revolution Doctrine and Implementation, The Interdisciplinary Center Herzliya, Institute for Policy and Strategies Project, May 2007, pp. 6-8.

(2) عبد الستار الراوي، ص3. مرجع سابق.

(3) انظر: المادة 3 من الدستور الإيراني عام 1979م.

والعدل حقًا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإنّ جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى»[1].

أثبتت الحرب العراقية-الإيرانية لقادة إيران أنهم إذا ما أرادوا حقًا حماية الثورة فإنه يتعيّن عليهم نشر أيديولوجياتها وسياساتها خارج الحدود، ولذا تبنّوا شكلًا راديكاليًا متطرفًا من الدولانية، وأطلّوا على الإستراتيجية الخارجية بكونها وسيلة لإدارة النزاعات والتهديدات الوشيكة، وليس لتوطيد التحالفات وأوجه التعاون[2]. وشملت مثل هذه المقاربة فكرة تصدير الثورة، التي قصد منها نقل سياسات الثورة وقيمها الأيديولوجية إلى الكيانات المُضطهَدة الأخرى، خصوصًا في العالم الإسلامي، ومساعدة الحركات الإسلامية وحركات التحرر الأخرى على حق تقرير المصير[3].

وقد كان الحرس الثوري الأداة الرئيسية لتحقيق هذه السياسة، إذ أشار الحرس الثوري في بيان له عام 1980م، قائلًا: «لا مناص أمامنا سوى تعبئة كل القوى المؤمنة في الجمهورية الإسلامية، وأيضًا تعبئة كل القوى في المنطقة برمتها، يجب أن نُلقي الرعب في قلوب أعدائنا حتى تهجر قلوبهم فكرة غزو وتدمير ثورتنا الإسلامية، وإذا لم يكن لدى ثورتنا رؤية عالمية وهجومية متّقدة، فسيعمد أعداء الإسلام إلى استعبادنا مجددًا ثقافيًا وسياسيًا»[4].

وقد سعت إيران في إطار مبدأ تصدير الثورة إلى إبرام شراكات مع مختلف الحركات المسلحة شيعية وسنّية وغيرها، فهي قدمت عبر الحرس الثوري المساعدات إلى معظم المنظمات الفلسطينية، كما دعمت أيضًا متشددين مسيحيين فلسطينيين كجورج حبش ومنظمته العلمانية «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وأدّى جهد مماثل إلى تنظيم مجموعات شيعية غير إيرانية لم تقبل -على عكس الفلسطينيين- الدعم الإيراني فحسب، بل تبنّت أيضًا الأيديولوجيا الخمينية، وقد كان حزب الله اللبناني النموذج الأكثر سطوعًا لنجاح الحرس الثوري في مجال صياغة علاقة

(1) انظر: المادة 154 من الدستور الإيراني عام 1979م.

(2) Fred Halliday,Three Concepts of Internationalism, International Affairs 64, No.2, 1988, pp. 98-187.

(3) Ali Alfoneh, Iran Unveiled: How the Revolutionary Guards is Turning Theocracy into Military Dictatorship, DC: AEI Press, Washington, 2013, pp. 37-204.

(4) Afshon Ostovar, Op..sit, p,12.

ولاء وثيقة مع كيان أجنبي، وفق خطوط سياسية ودينية مشتركة. أمّا قصة النجاح الأخرى، فتمثلت في الميليشيات المسلحة في العراق، التي تأسست في إيران ودرّبها الحرس الثوري إبان الحرب العراقية-الإيرانية[1]، كفيلق بدر والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق آنذاك.

وهكذا أصبح الدعم الكبير للجماعات المسلحة في الشرق الأوسط عاملًا تأسيسيًّا في إستراتيجيات إيران الخارجية في حقبة ما بعد 1979م، وعدّه قادة إيران مقاربة ضرورية لنجاح الثورة على المدى البعيد. وعلى الرغم من أن حجم النشاطات الخارجية الإيرانية ضَعُفَ طيلة فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وذلك حين عكفت البلاد على معالجة اقتصادها الممزق بعد الحرب مع العراق، فإن إيران تواصل الدعم للمنظمات الحليفة خارج حدودها، ومعه استمرّ السعي لاقتناص الفرص لتوسيع قاعدة وكلائها، كما فعلت في حرب البوسنة في التسعينيات من القرن العشرين[2].

وأصبحت هذه العلاقات مع الوقت استثمارات إستراتيجية حيوية آتت أُكلها بالنسبة إلى إيران، فمعها باتت إيران قادرة على تطوير دور غير عاديّ لها ولوكلائها في أهمّ النزاعات والقضايا السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والوجود الأمريكي في العراق، والحرب المتواصلة في سوريا، ودعم الميليشيات الحوثية في اليمن. لقد اكتشفت إيران التي استبعدها وعزلها جيرانها فوائد جمّة في إبرام الصداقات مع جماعات مسلحة غير دولتيه[3] لتحقيق غايتها الإستراتيجية العليا في تشكيل الجيوبوليتيك الشيعي.

4. نظرية أم القرى:

تشير نظرية أُمّ القرى كما صاغها محمد جواد لاريجاني، في كتابه «مقولات في الإستراتيجية الوطنية الإيرانية»، إلى أن إيران ستكون مركز العالم الإسلامي، ومن ثم فهي تمثل الدولة القائدة التي تفرز زعيمًا تكون له السلطة والولاية على الأمة الإسلامية جميعًا، على اعتبار أن الدين يقتضي تشكيل أمة إسلامية واحدة،

(1) Falah A. Jabar, The Shi ʿite Movement in Iraq, Saqi Press, London, 2003, pp. 59-235.
(2) Afshon Ostovar, Op..sit, p,13.
(3) Afshon Ostovar, Vanguard of the Imam: Religion, Politics, and Iran's Revolutionary Guards, Oxford University Press, New York, 2016, p. 118.

واختيار حكومة لتمثيل هذه الأمة، وعلى هذا الأساس ليس من مصلحة الأمة الإسلامية أن تبقى متفرقة، لأن الهدف هو الوحدة الإسلامية[1]. وهدف الوحدة الإسلامية سيتحقق حسب نظرية أُمّ القرى عن طريق جملة من المراحل، هي[2]:

المرحلة الأولى: ضرورة بروز الوعي والاهتمام بهدف إحياء الإسلام الشيعي، على اعتبار أنه السبيل الوحيدة لحياة الإنسان والجماعة.

المرحلة الثانية: السعي وبذل الجهود لإقامة الحكومات الإسلامية في الدول المختلفة، وهذا سيكون عن طريق الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وعن طريق مختلف الوسائل والطرق، (كالثورات كما حصل في إيران، والتمردات كما حصل في اليمن، والانتخابات كما حصل في العراق بدعم المكون الشيعي)، ما دام الهدف النهائي هو إقامة الحكومة الموالية لإيران.

المرحلة الثالثة: في الوقت الذي تستطيع فيه الشعوب تشكيل الحكومات الإسلامية، يجب عليها في ما بعد تشكيل حكومة إسلامية واحدة، لغرض جمع الأمة الإسلامية وتوحيدها تحت قيادة أُمّ القرى.

ومن هنا فإنّ هذه النظرية ترى أنه في حالة إقامة أُمّ القرى فإنّ إيران ستمثل دار الإسلام ومركزه، وهذا الأمر يعدّ تعزيزًا للإسلام وقوّته، لذلك يجب على الأمة الإسلامية جمعاء أن تحافظ على أُمّ القرى، على اعتبار أنها مركز للإسلام، ومن ثم فإنّ انتصار أُمّ القرى يعدّ انتصارًا للأمة الإسلامية، وأن هزيمتها أو انهيارها يعدّ انهزامًا للأمة الإسلامية، فالحفاظ على أُمّ القرى يعني الحفاظ على نظام الحكومة الإسلامية، الذي يشمل كل أراضي الدولة الإسلامية الواحدة، التي بسببها تشكلت أُمّ القرى التي ستقود هذه الأمة[3].

ولتحقيق الفكرة السابقة فإن محمد جواد لاريجاني يرى أنه بعد انتصار الثورة الإيرانية أصبحت إيران نتيجة لذلك هي بحق أُمّ القرى لجميع دول العالم الإسلامي، إذ تولى الخميني قيادتها بعد الثورة، وجسّد بدوره فكرة الحكومة الإسلامية على أرض الواقع وجعلها مثالًا للآخرين. وقد ذهب بعيدًا في تقديس أُمّ

(1) محمد جواد لاريجاني، مقولات في الإستراتيجية الوطنية «شرح نظرية أُمّ القرى الشيعية»، ترجمة: نبيل علي العتوم، (لندن، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2013م)، ص 108-109.

(2) نبيل العتوم، ص 148. مرجع سابق.

(3) نبيل العتوم، إيران ونظرية أُمّ القرى الشيعية، (عمان، دار عمار للنشر والتوزيع بالتعاون مع مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2017م)، ص 101-102.

القرى على اعتبار أنها ليست فقط مركزًا للعالم الإسلامي، بل أشار إلى ضرورة تقديم مصالحها على الآخرين، لدرجة أنه إذا تعارضت مصالح أُمّ القرى مع مصالح الدول الأخرى في العالم الإسلامي، فيجب تقديم مصالح هذه الدولة على مصالح الآخرين، على اعتبار أنها ركيزة العالم الإسلامي، ولأنها تجسد فكرة بداية وحدة الحكومة الإسلامية العالمية التي أشار إليها الخميني[1].

إنّ نظرية أُمّ القرى جاءت مع بدايات تأسيس الجمهورية الإسلامية، ولعل استعارة مصطلح أُمّ القرى يحتوي على دلالة دينية وسياسية، البُعد الديني مرتبط باعتبار أن مكة هي أُمّ القرى للمسلمين، وأن الدعوة ظهرت فيها، والبُعد السياسي يتعلق بتقديم إيران ما بعد الثورة النموذج الأصلح للأخذ به في العالم الإسلامي، فالفكرة تبدو قريبة من الفكرة الرأسمالية الغربية التي تقسّم العالم إلى مركز ومحيط، فإيران تقدم نفسها سياسيًّا كمركز، والعالم الإسلامي أشبه بالمحيط الذي يجب أن «ينهل» من تجربة إيران بعد ثورة عام 1979م[2].

ويقول لاريجاني بأن الواجب الرئيس لكل فرد مسلم في الدرجة الأولى هو المحافظة على الجمهورية الإسلامية، التي هي دون أدنى شك أُمّ القرى في العالم الإسلامي، ويجب أن تكون فوق «إستراتيجية السياسي»، فلا تتأثر بتغير السياسيين.

ويضيف: «أن هناك ثلاث قواعد أساسية تمثل المصدر لجميع القضايا المتعلقة بإستراتيجيتنا الوطنية، وهي: موقع إيران في العالم الإسلامي (إيران أُمّ القرى)، والأمن الوطني الإيراني (الدفاع المؤثر)، وتعمير إيران وتنميتها». وتعدّ هذه النظرية امتدادًا لأفكار الثورة الإيرانية التي تتلخص أهدافها في تجسيد الرؤية التوسعية عن طريق تطوير فكر تصدير الثورة إلى كل مجالات الجيوبوليتيك الشيعي في إطار العالم الإسلامي، ولهذا الهدف أسست الجمهورية الإسلامية نظريات جيو-إستراتيجية تتبنى هذه الثقافة التي تجعلها بمثابة دولة القلب وباقي دول العالم الإسلامي بمثابة الأطراف، وتمنحها سلطات خارج حدودها على اعتبار أنها دولة «الإسلام الحقيقي» التي تمثل مركزه القيادي[3].

---

(1) نبيل العتوم، الإمبراطورية الشيعية الموعودة، ص 149. مرجع سابق.

(2) محجوب الزويري، حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013م)، تاريخ الاطلاع: 02 أغسطس 2020م، https://bit.ly/2pbISgP.

(3) حامد الخليفة، نظرية أم القرى الإيرانية والطريق إلى مكة والمنامة ومخاطرها على دول الخليج العربي، موقع الراصد، (18 أكتوبر 2012م)، تاريخ الاطلاع: 02 أغسطس 2019م، https://bit.ly/2YEtMRh.

5. نظرية المهدوية العالمية:

على الرغم من قِدَم نظرية المهدوية فإنّ الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد جعلها نظرية سياسية يتحرك منها، ففي سبتمبر من عام 2005م أقام محمود أحمدي نجاد أول مؤتمر دولي بشأن «العقيدة المهدوية»، وقدم المؤتمر المهدوية كأيديولوجيا يمكن أن تشكل الأساس للسلام في العالم. وفي كلمته أمام المؤتمر قال إنّ «الجمهورية الإسلامية ونظام ولاية الفقيه ليس لهما أي مهمة أخرى سوى التحضير لإنشاء حكومة عالمية... إذ سيُدير الإمام المهدي الكون»، وكرر الفكرة نفسها لكنه عدّل لغته في المؤتمر الثاني في عام 2006م، قائلًا إنّ «تصور ورؤية المهدي هما الأسلوب الأمثل لإدارة وتوجيه العالم»[(1)].

وفي تصريحات له عقب المؤتمر، قال محمود أحمدي نجاد: «ليس لديّ شك في أن شعب الجمهورية الإسلامية يستعدّ لعودة الإمام الغائب، وبإرادة الله فإننا سنشهد ظهوره قريبًا». ويقول في أحد خطاباته: «ومسؤوليتنا أن نقيم في إيران مجتمعًا نموذجيًا يكون مقدّمة لذلك الحدث العظيم/ ظهور الإمام»[(2)].

طَوال التاريخ السياسي للإسلام الشيعي، بالكاد تتمتع النظرية المهدوية بدرجة عالية من الدعم المؤسسي، كما كانت الحال في عهد محمود أحمدي نجاد، بالتعاون مع جزء من رجال الدين، إذ وجد محمود أحمدي نجاد مؤيدين لقضية المهدوية بين بعض الأوساط المحافظة في مدينة قم، خصوصًا رجال الدين الذين تجمعوا حول معهد «المستقبل المشرق»، ومسجد «جمركان للدراسات الفقهية»، وكان أيضًا مدعومًا من قِبل بعض المؤثرين أمثال محمد تقي مصباح يزدي، ومحمد يزدي، وأحمد جنتي، وكانوا من بين مؤيديه الرئيسيين مع مجتمع الحجتية، وهي المدارس الكبيرة والمهمة بمدينة قم، وهي أيضًا مدارس علمية دينية ذات طابع تقليدي، بناها محمد الحجّة، فاشتهرت باسمه[(3)].

بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية، أعلن محمود أحمدي نجاد الثورة الثالثة في إيران، فحسب رأيه كان التحول إلى جمهورية إسلامية بنهاية الحكم الملكي في

(1) Mohebat Ahdiyyih, Ahmadinejad and the Mahdi, Middle East Quarterly, Mar 2008, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2tUPmDj.

(2) Mohammad Al-Sayyad, Mahdism and political manipulation in Iran, International Institute for Iranian Studies, Riyadh, 2017, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2ORtuD9.

(3) Aroush Ehteshami and Mahjoob Zweiri, Iran and the Rise of its neoconservatives. The Politics of Tehran's silent Revolution, I. B. Tauris, Ahdiyyih, 2008, pp. 27-36.

عام 1979م بمثابة الثورة الأولى، والسيطرة على السفارة الأمريكية في طهران الثورة الثانية، وبإعلانه الثورة الثالثة لفت محمود أحمدي نجاد الانتباه إلى الفقر والفساد والتمييز، التي لا تزال جميعها في المجتمع[1].

كانت رؤيته للحكومة الإسلامية تنطلق من أنها تمثل الأساس لدولة المهدي العالمية، التي لا بد لها من اقتناء الأسلحة النووية والقضاء على إسرائيل، وتدمير دول الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية الغربية، إلى جانب نهاية الولايات المتحدة كقوة عظمى، التي يُنظر إليها على أنها أكبر تهديد لبقاء الجمهورية الإسلامية، وأن عدم تحقيق هذه الأهداف يعني بقاءها كعقبات رئيسية أمام قيام حكومة المهدي العالمية[2].

وخلال حملته الانتخابية الأُولى انتقد الفساد والفقر في إيران، ومكّنه هذا الأمر من الحصول على أصوات المهمشين والفقراء الإيرانيين، وذلك عن طريق وعوده بتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وفي ظل دعمه لنخبة سياسية ذات خلفية عسكرية، وسعى إلى الحصول على شرعية جديدة لا ترتبط بنظام ولاية الفقيه، بل كانت موجهة مباشرة إلى الإمام المهدي، لم تعتمد فكرته على الأيديولوجيا التي طورها الخميني بقدر ما كانت تعتمد على الارتباط مباشرة بالأئمة الاثنا عشر. وسلّط نجاد الضوء على نموذج الحكم الإسلامي باعتباره «رغبة الشهداء والأنبياء والأئمة وجميع المسلمين»، التي يمكن أن تخدم العالم. وباختصار، جاء محمود أحمدي نجاد لتمثيل وجه شعبوي من التقوى والتزام المُثُل الثورية بين قدامى المحاربين والراديكاليين المحبطين من التطورات السياسية في مرحلة ما بعد الثورة[3].

مثلت نتائج الانتخابات الرئاسية عام 2005م، ونجاح نجاد في الوصول إلى سدة الحكم، نقطة تحول في نظرية المهدوية السياسية في إيران، إذ كان فوزه مصحوبًا بدعاية سياسية في قم، قوامها أن نجاحه هو تنفيذ لرغبة الإمام المهدي. وفي أثناء أدائه اليمين الدستورية أعلن محمود أحمدي نجاد أمام خامنئي أن حكمه

(1) Kasra Naji, Ahmadinejad, The Secret History of Iran's Radical Leader, University of California Press, 2008, p.209-210.

(2) Ishaan Tharoor, Iran's Ahmadinejad says the U.S. is out to get the Hidden Imam, who, uh, disappeared in the 10th century, The Washington Post, World Views, Jun 2015, Accessed: Nov,27, 2020, https://wapo.st/2t7lP9f.

(3) ZACHARY KECK, Ahmadinejad and the Politics of Mahdism in Iran, E-International Relations, Jun 2011, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2Q1tSNB.

مؤقت فقط، وإنه سيسلّم قريبًا سلطته إلى الإمام المهدي، وادّعى أن الإمام الغائب سيعود في غضون عامين، كما اختار عديدًا من وزرائه بشكل أساسي لإيمانهم بنظرية المهدوية، فخلال إحدى جلسات الحكومة الإيرانية، أخبر وزراءه بأنه «يتعين علينا تحويل إيران إلى دولة عصرية وإلهية، لتكون نموذجًا لجميع الأمم، التي ستكون أيضًا بمثابة الأساس لدولة الإمام المهدي العالمية»[1].

لقد كانت فترة رئاسته معروفة بخطابها السياسي المهدوي، التي جرى تحليلها بالفعل بدقة من قِبل عديد من الباحثين، ولذلك أودّ أن أعرض هذه المسألة بشكل مختصر في ما يأتي: في أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005م، حذّر نجاد رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أنه سيظهر «إنسان مثاليّ هو وريث جميع الأنبياء والرجال الأتقياء»، وأنهى حديثه بأن «علينا أن نصلي من أجل عودة سريعة للإمام الغائب». وبالمثل، كرر هذا الخطاب في مناسبات أخرى كما حدث في عام 2007م، في اجتماع لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمة الدوحة، وفي خطاب آخر ألقاه عام 2009م في الجمعية العامة للأمم المتحدة، طلب من الله «الإسراع بعودة المهدي»، وفي خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012م، ادّعى قرب وصول «المنقذ النهائي»، الذي هو «رجل يحب الناس ويحب العدالة المطلقة، رجل مثالي ويسمى الإمام المهدي، الرجل الذي سيأتي برفقة يسوع المسيح»[2].

ومع ذلك، من المهمّ أن نلحظ أن نظرية المهدوية خلال فترة رئاسته لم تكن تمتلك بالكامل خطابًا سياسيًّا واسعًا في إيران، فعلى سبيل المثال كانت صلاة الجمعة في طهران تمتلئ بالحديث عن دور خامنئي، كما أن الخلافات بينه وبين خامنئي بشأن قضية المهدوية معروفة أيضًا في هذا المجال، كما لم تكُن كل النخب الدينية والسياسية الإيرانية مؤيدة لنظرية المهدوية التي دعا إليها نجاد، فضلًا عن ذلك مثَّل الجزء الأخير بعض رجال الدين والمفكرين الإصلاحيين، الذين إما بقوا هادئين وإما انتقدوا علانية توجهات نجاد الطوباوية[3].

(1) Mohebat Ahdiyyih, 'Ahmadinejad and the Mahdi', Middle East Quarterly, 2008, pp. 27-36.
(2) Al Arabiya, 'Ahmadinejad hails imminent arrival of 'Ultimate Saviour, Jesus Christ', Sep 2012, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/33evdoZ.
(3) Muhammad Sahimi, ojjatiyeh, Mesbahiyeh, and Ahmadinejad, Tehran Bureau, Sep 2010, Accessed: Nov,27, 2020, https://to.pbs.org/2Q0qWAU.

إنّ صعود النظرية المهدوية خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد لا يعني انفصالًا جذريًا عن ماضي إيران الثوري، بل إنّ أسبابًا مختلفة مهدت الطريق لتعميم الإسلام الشيعي المسيّس بقوة الأيديولوجيا قبل الثورة في إيران. ويمكن وضع العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل غير مباشر في ظهور نظرية المهدوية على النحو الآتي[1]:

أ. ابتكار مفهوم المجتمع الصالح خلال فترة الانتظار، من قِبل علي شريعتي والخميني وآخرين في فترة ما قبل الثورة.

ب. أصبحت النظرية المهدوية جزءًا لا يتجزأ من شرعية النظام السياسي في إيران.

ج. خلال الثورة، حفز الخميني الجو العام في إيران عندما أعطى نفسه لقب «الإمام»، لأول مرة في تاريخ الشيعة السياسي.

د. تبنّت الأوليغارشية الدينية النظرية المهدوية بشكل صريح في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، كردّ فعل مروّع على الأجواء الليبرالية التي حدثت مع صعود دور المجتمع المدني خلال رئاسة محمد خاتمي.

هـ. أسهمت التوقعات المستقبلية أيضًا في زيادة شعبية قضية عودة الإمام المهدي.

و. ينبغي اعتبار رغبة محمود أحمدي نجاد في التمايز عن أسلافه من رؤساء الجمهورية السابقين عاملًا ذا صلة بنشوء النظرية المهدوية.

وهناك أيضًا عوامل اجتماعية وثقافية مهمة قد أسهمت في صعود نظرية المهدوية، فقد كانت بين الشعارات الثورية والتوقعات غير المحققة فجوة متزايدة، تتناقض تمامًا مع الواقع الفعلي في البلاد، علاوة على ذلك توجد فجوة بارزة بين الأجيال بين دينامية الشباب المناهض للثورة والمتعلمين من جهة، ورجال الدين المحافظين من جهة أخرى، إذ حاولت المجموعة الأخيرة التغلب على شرعية النظام السياسي في مرحلة ما بعد الخميني، عن طريق إضافة مفهوم المهدوية إلى الإسلام السياسي الشيعي[2].

بالمجمل، مثلت عقيدة المهدوية جزءً كبيرًا من رئاسة محمود أحمدي نجاد، على

(1) Asaad Haidar, 'Conflict Between Khamenei and Ahmadinejad May Indicate end of Iran Supreme Leader Role,' Middle East Online, Sep 2011, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2M2ruFO.

(2) Ayelet Savyon and Yossi Mansharof, 'The Doctrine of Mahdism in the Ideological and Political Philosophy of Mahmoud Ahmadinejad and Ayatollah Mesbah-e Yazdi', Inquiry & Analysis Series Report, 4: 357, Middle East Media Research Institute, Sep 2007, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/1eBDhQm.

العكس من سابقيه، ومع ذلك يجب ألا يفسر هذا العامل على أنه انفصال جذريّ عن الإسلام الشيعي، سواء في إطار الثورة أو ما بعد إيران الثورية أو في سياق تطورها في القرنين التاسع عشر والعشرين، عبر استخدام هذا المبدأ، إذ تمكّن محمود أحمدي نجاد من تمييز نفسه عن أسلافه السابقين، وذلك عن طريق إضفاء الشرعية على سلطته بين رجال الدين والمجتمع الريفي[1].

6. مشروع الشرق الأوسط الإسلامي-الإيراني:

شكّل مشروع الشرق الأوسط الإسلامي-الإيراني، الذي طرحته إيران بديلًا لمشروع الشرق الأوسط الأمريكي، أحدث المشاريع الجيوبوليتيكية التي تستهدف ربط المجتمعات الشيعية وباقي الحركات الإسلامية بدولة القلب المذهبي. ويمكن تعريف نظرية الشرق الأوسط الإسلامي-الإيراني بأنها «مشروع هيمنة إيراني باسم المذهب الشيعي، الهدف منه انتزاع إيران للمبادرة التاريخية أو مهامّ القيادة الإسلامية في العالم الإسلامي، وبناء إطار مقاوم باسمهم على المستوى الإقليمي الواسع، الذي تعيش فيه شعوب إسلامية، وفي هذه الحالة يكون هدف استخدام تعبير (الشرق الأوسط) للتغطية على عملية بناء مجال حيوي مذهبي، يقوم على الهيمنة أو القيادة السياسية للدولة الإيرانية»[2].

لقد دعا الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي إلى إقامة «الشرق الأوسط الإسلامي الكبير»، القائم على «الديمقراطية والتطور والتنمية واحترام كرامة شعوب المنطقة... التي تريد أن تكون بلدانها مستقلة وديمقراطية، وتسودها قيم المعنويات الدينية التي تناسب العصر»، مشيرًا إلى أن شعوب الشرق الأوسط «عانت من حكومات مستبدة تابعة للغرب، ومن حركات متطرفة تريد باسم الإسلام أن تفرض التخلف والفتن»، وأضاف أنه «لا معنى لما يقال عن عودة إيران إلى سياسة تصدير الثورة، وتصدير الثورة بالصورة التي يوحيها البعض، لم تكن قَطّ جزءًا من السياسات الأساسية للثورة، وإن علاقاتنا مع العالم الإسلامي مبدأ إستراتيجي»[3].

---

(1)Abbas Milani, Is Ahmadinejad Islamic Enough for Iran?, Argument, Foreign Policy, Apr 2011, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2Qqwh3n.

(2) محمد السيد سعيد، «الشرق الأوسط الإسلامي».. الحدود والدلالات، صحيفة الاتحاد الإماراتية، (08 نوفمبر 2006م)، تاريخ الاطلاع: 02 أغسطس 2019م، https://bit.ly/2LXGHYG.

(3) محمد نون، لا عودة الى تصدير الثورة، صحيفة الحياة، (08 مايو 2005م)https://bit.ly/2LWXw5R.

ويعتمد مشروع الشرق الأوسط الإسلامي-الإيراني على ركيزتين، الأُولى هي الأيديولوجيا، وتتمثل في إيمان النظام السياسي في إيران بحتمية قيام الحكومة الإسلامية العالمية التي يقودها الولي الفقيه، وبضرورة قيام إيران بدور قوي في التمهيد لذلك، طبقًا لما جاءت به مواد الدستور الإيراني عام 1979م. أمّا الثانية فهي الإستراتيجية، وتتصل بمحاولات إيران تكوين حزام أمني يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل، أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار[1].

وبالتوافق مع اندلاع ما يُسمى بـ«ثورات الربيع العربي»، حاولت إيران استغلال سقوط بعض الأنظمة العربية لاكتساب أرضية جديدة في الإقليم، والترويج لما يسمى بالنموذج السياسي الإيراني، وعلى ضوء ذلك اندفعت إيران إلى الحديث عن ظهور شرق أوسط جديد على أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي، الذي تبنّته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة عقب احتلال العراق عام 2003م، مثل مشروع «الشرق الأوسط الكبير» و«الشرق الأوسط الجديد»[2].

فضلًا عما تقدم، أعلنت إيران نفسها مدافعًا عن القضايا الشيعية في العالم الإسلامي؛ ولهذا ساندت باستمرار احتجاجات الشيعة في البحرين، كما أنها حاولت توظيف الشيعة في المملكة العربية السعودية، إلى جانب أن القيادة الإيرانية دعمت الحوثيين الشيعة في اليمن. وإلى جانب ما سبق، قدّم الحرس الثوري مساندة جوهرية لنظام بشار الأسد في معركته ضد فصائل المعارضة السورية المسلحة، التي يغلب عليها الطابع السني، إذ حشدت إيران المجموعات الشيعية من أرجاء منطقة الشرق الأوسط لحماية نظام بشار الأسد، فعلى سبيل المثال جندت الوكالات الأمنية الإيرانية أعدادًا كبيرة من الشيعة الأفغان والباكستانيين للقتال في سوريا، ومن ثم أضحت إيران لاعبًا رئيسيًّا في البلد الذي مزقته الحرب، ولا يتورع النموذج الإيراني عن التدخل في شؤون دول الجوار، مستخدمًا أدوات صلبة تتمثل في الأداة العسكرية والاقتصادية، هذا فضلًا عن أخرى ناعمة كالأدوات الثقافية

(1) محمد آل سعيد عبد المؤمن، هل تورطت إيران في لبنان؟، مجلة مختارات إيرانية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 73، 2006م)، ص91.

(2) محمد عباس ناجي، الربيع العربي.. إيران في شرق أوسط جديد، كراسات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 226، 2011م)، ص30.

والمذهبية[1]، ومن ثم فإنّ جوهر مشروع الشرق الأوسط الإسلامي-الإيراني يقوم بالهيمنة على دول العالم الإسلامي الشرق أوسطية، ويركز على دعم الجماعات الشيعية في المنطقة العربية. وقد أثار هذا المشروع حالة من التخوف لدى عديد من الدول العربية، التي تنظر إليه نظرة توجس وعدم ثقة، باعتباره يستهدف زعزعة الاستقرار بإثارته للأقليات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط[2]، وما يزيد هذه المخاوف هو تحول السلوك الإقليمي الإيراني منذ ما يُسمى بـ «الربيع العربي» نحو منحى أكثر طائفية، فالطائفية باتت وسيلته للدفاع عن مصالحه في صراعات الشرق الأوسط، ويبدو أن الحرس الثوري اعتنق هذا المنطق نفسه، وبيانات مسؤولي الحرس الثوري وسلوكهم تشهد على مثل هذا التحول، وتشير إلى أن أجندة الحرس الثوري في منطقة الشرق الأوسط باتت تحت سطوة النوازع الطائفية. فعلى سبيل المثال، أكد قاسم سليماني القائد السابق لقوة القدس أن موقع إيران في العالم الإسلامي لا يُشَق له غبار، مضيفًا: «على الرغم من أن عدة بلدان إسلامية تزعم أنها تقود العالم الإسلامي اليوم... فلا أحد منها قادر على تحمّل هذه المسؤولية الخطيرة سوى إيران»[3]، لكن ما الذي مكّن إيران من بلوغ مثل هذا المستوى فيما فشل عديد من الدول الإسلامية في تحقيق ذلك؟ يردّ قاسم سليماني بأنه يكمن في جهود إيران في النشاط الخارجي «عبر دعم المقاتلين الإسلاميين والثوريين، والدفاع عن المسلمين والإسلام من هجمات الأعداء»، وهذا ما سمح لإيران «بتسنُّم زمام قيادة العالم الإسلامي»[4].

يرى قاسم سليماني أن قوة إيران تنبع من مصدرين رئيسيين، هما «عظمة الثورة الإيرانية» و«تأثيرات الثورة في العقيدة الشيعية»، ويشير إلى العراق كنموذج «تمكّن فيه الشيعة من حصد حق الحكم»، للدلالة على مدى النفوذ الإيراني. ووفقًا له، لم يحدث في أي مرحلة في التاريخ أن أنتجت نضالات الشيعة أو رجال الدين الشيعة مضاعفات عالمية كهذه كما فعلت الثورة الإيرانية[5]، إذ شكلت هذه

---

(1) بشير عبد الفتاح، تركيا وإيران والأزمة السورية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 57، 2012م)، ص101.

(2) Henri Bankey, Iran and Turkey in: The Iran primer. Politics, And U.S. Policy, Ed. Robin Wright, United states institute of peace press, Washington, 2010, p.163.

(3) Afshon Ostovar, Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy, Op..sit, p,14.

(4) ibid, p,14.

(5) ibid, p,14.

البيانات الصادرة عن قادة الحرس الثوري أطرًا عامة على حقيقة المشروع الإقليمي الإيراني، التي تؤكد أحقية إيران بقيادة العالم الإسلامي، وذلك عن طريق الربط بين النفوذ الإيراني والجماعات الشيعية، وطرحها كإنجازات شيعية بدعم إيراني، وتصويرها على أنها النموذج الأمثل للتأثيرات السياسية للثورة الإيرانية.

ثالثًا: العوامل الداعمة لصعود التفكير الجيوبوليتيكي الشيعي

برز عديد من الأسباب الإستراتيجية التي دفعت إيران بتجاوز النظريات الجيو-إستراتيجية التي طرحتها سابقًا، والتحول نحو بناء الجيوبوليتيك الشيعي في إطار العالم الإسلامي، إذ لم تتمكن هذه النظريات من تحقيق هدف الإستراتيجية الإيرانية بالهيمنة والسيطرة على العالم الإسلامي، وذلك لأسباب عدة، أهمها أن هذه النظريات كانت مبنية على فهم بعيد عن الواقع الحقيقي الذي يعيشه العالم الإسلامي، وبذلك لم تنجح هذه النظريات في تحقيق الرغبة الإيرانية، إذ إنّ النظريات السابقة كلها كانت قد انطلقت من رؤية إستراتيجية تربط دول العالم الإسلامي، بمختلف مذاهبه وطوائفه، بالجمهورية الإسلامية-الشيعية، وهذا ما خلق حالة صدام مذهبي في العالم الإسلامي، وتحديدًا من قِبل الدول السنّية التي فسرت النظريات الإيرانية على أنها نظريات توسع وهيمنة مذهبية. ولعل هذا ما دفع إيران اليوم إلى التوجه نحو الجيوبوليتيك الشيعي، الذي يجعل ركيزته الأساسية هي المجتمعات الشيعية في العالم الإسلامي، عن طريق إشعارهم بهُويتهم المذهبية، وربط وجودهم بوجود دولة المركز، التي تمثل الأساس للجيوبوليتيك الشيعي.

1. مبدأ تصدير الثورة في الإستراتيجية الإيرانية:

بعد نجاح الثورة في إيران عام 1979م، استفاد الخميني آنذاك من حالة الاستياء العربي والإسلامي من العلاقات الجيدة التي كانت تربط نظام الشاه محمد رضا بهلوي بإسرائيل، إذ قطع الخميني العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، واعتبر الدول الكبرى المؤيدة لإسرائيل كالولايات المتحدة دولًا مستكبرة ظالمة للدول المستضعفة، وبدأ بتوظيف هذه الشعارات في دول الجوار القريبة المستهدفة من الثورة الإيرانية. ولكن الجهود الإيرانية اصطدمت ببعض المعوقات الإستراتيجية، ومنها الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت لمدة ثماني سنوات، وهو ما أعاق تصدير الثورة، وبدأت إيران تبحث عن حلفاء وأذرع وتنظيمات بدلًا من الدول،

تكون بمثابة مصدات دفاعية عن الجمهورية الإيرانية[1].

لكي نفهم الأساس المنطقي للإستراتيجية الإيرانية، يتعيّن ملاحظة أن ثورة 1979م كانت قبل كل شيء رفضًا للهيمنة الأجنبية على البلاد، خصوصًا النفوذ الأمريكي، فالقضايا الرئيسية التي لمت شمل المعارضة الإيرانية المتنوّعة كانت النزعة المعادية للإمبريالية والولايات المتحدة، وقد استخدم الثوريون شعارًا شعبويًّا (لا شرقية ولا غربية) لتأكيد رغبتهم في أن تشق إيران طريقًا أيديولوجيًّا وسياسيًّا مستقلًا، وتضمنت الثورة الإيرانية تيارات متعددة قومية وإسلامية، رددت أصداء فكر الفيلسوف فرانز فانون، وأرادت صياغة الإسلام السياسي الشيعي بوصفه النظام السياسي الحقيقي، وفضلًا عن ذلك كان لدى الخميني أجندة إسلامية قوية[2].

وعلى الرغم من أن الجمهورية الإيرانية هي مشروع شيعي، فإنّ الخميني حاول إسباغ النزعة الإسلامية عليها، وأطلق نداءات بشكل منتظم إلى دول العالم الإسلامي السني، داعيًا إياهم إلى الوحدة الإسلامية. وكان الخميني يؤكد دائمًا أن أعداء الثورة الإيرانية -الولايات المتحدة وإسرائيل والإمبريالية- هم بوضوح أعداء الإسلام، وبأنهم يسعون إلى إضعاف الأمة الإسلامية العالمية عبر خلق النزاعات الداخلية المذهبية، ففي بيان أذاعه عام 1980م، أكد الخميني أنّ «... الأخطر من القومية هو خلق الفُرقة بين السنّة والشيعة، ونشر الدعاوى الخبيثة بين الإخوة المسلمين.. أنا أمدّ يد الأخوّة إلى كل المسلمين المُلتزمين في العالم، وأطلب منهم أن يعتبروا الشيعة إخوة أحبّاء لهم، وبهذا نُفشِل مخططات الأعداء الشريرة»[3].

فضلًا عن دعوات الوحدة هذه، كان الخميني يريد أيضًا أن تُلهِم الصيغة الإيرانية من الحكومة الإسلامية، التي دفعت برجال الدين إلى مواقع السلطة السياسية وصنع القرار، المجتمعات الإسلامية الأخرى وتدفعها إلى تبنّي أنظمة دينية مشابهة. لقد تبنّى الخميني القضايا الإسلامية، وجعل فلسطين القضية الأعلى والأسمى على ما عداها، كي يُظهِر أن حركته ومصالح الجمهورية الإسلامية لها قاسم مشترك مع العالم الإسلامي الأوسع، وهكذا أطلّ الخميني ومعه عديد من أنصار تصدير

---

(1) محمد بن صقر السلمي وعبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، الجيوبوليتيك الشيعي.. الواقع والمستقبل، مجلة الدراسات الإيرانية، (الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد 1، 2016م)، ص 47.

(2) Afshon Ostovar, Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy, Op..sit, p,13.

(3) Ayatollah Ruhollah Khomeini, Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini 1941-1980, trans. Hamid Algar CA, Mizan Press, Berkeley, 1981, p.302.

الثورة -مثل حسين علي منتظري وعلي أكبر محتشمي- على مسألة دعم الحركة الفلسطينية بأنها أكبر اهتمامات إيران في الإستراتيجية الخارجية[1]، هذا فضلًا عن تسليم حسين علي منتظري وبالتعاون مع الحرس الثوري مهمة قيادة عمليات دعم الفلسطينيين[2]، مع تأكيد أن الدعم الإيراني كان مقتصرًا على حركتي حماس والجهاد الإسلامي فقط.

لكن هذا الدعم للفلسطينيين لم يجلب إلى الخميني دعمًا سنيًّا يُعتَدّ به، فالصبغة الشيعية الخاصة بالثورة ونظام ولاية الفقيه خفضت بشكل حادّ جاذبية النموذج السياسي للخميني في أعين القواعد الإسلامية السنية[3]. وقد حاولت إيران تحقيق اختراقات في صفوف الحركات الإسلامية السنية، من إريتريا إلى الفلبين، لكن الرسالة الخمينية بقيت عصية على الانتشار[4]. ولم يكن السنّة وحدهم من رفضوا تقبل دعوة الخميني، بل برز رجال دين شيعة خارج إيران، ورفضوا أيديولوجيا الخميني الثورية والحكومة الإسلامية، كونها انحرافًا عن الدور اللا سياسي لرجال الدين في المجتمع الشيعي[5]، كما لم تحظَ أفكاره بالترحيب بين المجتمعات الشيعية في جنوب شرق آسيا والعالم العربي[6].

إنّ النجاح الوحيد الذي حققته نظرية تصدير الثورة الإيرانية كان في أوساط الشيعة المُسيسين أصلًا في العراق ولبنان، وكان الثوريون الإيرانيون «بما في ذلك قيادات الحرس الثوري»، قد شكّلوا شبكات غير رسمية في لبنان وبين شيعة العراق قبل الثورة، كما استفادوا من روابط سابقة مع نشطاء من الشيعة العرب ونجحوا، بدعم من الدولة الإيرانية، في تحويل هذه العلاقات إلى حركات وأحزاب تابعة لإيران[7].

استفادت الجهود الإيرانية من الخلل الاجتماعي والسياسي الذي أفرزته الصراعات الإقليمية، وفي حالة حزب الله اللبناني كان الغزو الإسرائيلي للبنان

(1) Afshon Ostovar, Vanguard of the Imam, Op..sit, p.17.
(2) "Montazeri's Guidelines for the Revolution Guards", BBC Summary of World Broadcasts, May 1982.
(3) Emmanuel Sivan, "Sunni Radicalism in the Middle East and the Iranian Revolution," International Journal of Middle East Studies 21, No. 1, February 1989, p30..
(4) Afshon Ostovar, Vanguard of the Imam, Op..sit, p.7.
(5) Moojan Momen, An Introduction to Shi'i Islam, George Ronald, Oxford, 1987, p, 295.
(6) Hayder al-Khoei, "Post-Sistani Iraq, Iran, and the Future of Shia Islam," War on the Rocks, Sep 2016, Accessed: Nov,27, 2020,https://bit.ly/2cmmoTx.
(7) Afshon Ostovar, Vanguard of the Imam: Religion, Op..sit, p.18.

عـام 1982م نقطـة تحـول في السياسـات المحليـة الشـيعية، إذ سرّع الاحتـلال الإسرائيلي لجنـوب لبنـان حـالات الانقسـام داخـل حركـة أمـل، ودفعـت الأطـراف الأكـثر تشـدّدًا فيهـا حـزب اللـه اللبنـاني إلى الانتقـال إلى المعسـكر الأكـثر تقبـلًا لأيديولوجيا وسياسـات الخمينـي[1]. وفي العـراق، أدى تضييـق النظـام السـياسي العراقـي عـلى أحـزاب الإسـلام السـياسي الشـيعي، الـذي تصاعـد بعنـف بعـد الثـورة الإيرانيـة، إلى تعميـق نزعـة التطـرف لـدى الشـيعة العراقيـين، وأسـفر عـن زيـادة في أعـداد المنفيـين الشـيعة العراقيـين الذيـن اسـتقروا في إيـران. وإنّ دعـم إيـران لهـذه المجموعـات أنتـج حـزب اللـه في لبنـان ومنظـمات عراقيـة في المنفـى مثـل المجلـس الأعـلى للثـورة الإسـلامية وفيلـق بـدر، وكل هـذه الحـركات تبنّـت الإطـار العـام للأيديولوجيـا الخمينيـة.

كـما أن إيـران حققـت نجاحًـا أقـل في أماكـن أخـرى، فقـد حاولـت في الثمانينيـات من القـرن العشريـن تأطـير وكلاء متوافقـين مع أيديولوجيتها بين شـيعة أفغانسـتان والمسلمين السـنّة الطاجيـك، وجـاءت الحـرب السـوفييتية في أفغانسـتان لتفتـح لهـا منفـذًا لتقديـم دعمهـا، وعـلى الرغـم مـن أن هـذا الدعـم سـاعد عـلى تطويـر بعـض الـوكلاء الموالـين اسـميًّا لطهـران داخـل البـلاد، فـإنّ هـؤلاء لم يندمجـوا في حركـة واحـدة مُسـتدامة[2].

صحيـح أن إيـران حافظـت عـلى اتصـالات مـع جماعـات الهـزارة والطاجيـك، وواصلـت مدّهـم بالدعـم في التسـعينيات مـن القـرن العشريـن، وأوائـل القـرن الحـادي والعشريـن، بيـد أن هـذه المسـاندة لم تحقـق الأهـداف السياسـية الإيرانيـة الأوسـع كـما أرادتهـا[3]، وبالمثـل كان تدخـل الحـرس الثـوري في نـزاع البلقـان في أوائـل التسـعينيات، إذ زوّدت الميليشـيات الإسـلامية البوسـنية بالأسـلحة وأشـكال دعـم أخـرى، إلا أنهـا لم تنجـح في بنـاء حركـة راسـخة مواليـة لإيـران[4].

كان احتـلال العـراق عـام 2003م نقطـة انعطـاف كبـيرة في منطقـة الـشرق الأوسـط، فهـو شرع الأبـواب أمـام النفـوذ الإيـراني، لكـن السياسـات الداخليـة العراقيـة أثبتـت أنهـا عامـل معقّـد في علاقـات إيـران، ففـي خضـمّ سـعي كثـير مـن الأحـزاب السياسـية

(1) Augustus Richard Norton, Hezbollah: A Short History, Princeton University Press, Princeton, 2007, pp. 32-34.

(2) Niamatullah Ibrahimi, "The Failure of a Clerical Proto-State: Hazarajat, 1979-1984", Crisis States
(2) Niamatullah Ibrahimi, "The Failure of a Clerical Proto-State: Hazarajat, 1979-1984", Crisis States Research Center, London School of Economics and Political Science, London, Sep 2006, p.25.

(3) Phillip Smyth, "Should Iraq's ISCI Forces Really Be Considered 'Good Militias'?" Washington Institute for Near East Policy, Aug 2016, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2aZk6no.

(4) Afshon Ostovar, Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy, Op..sit, p,15.

الشيعية لإبعاد الانطباع عنها بأنها وكيل إيراني، خفف كثير من القيادات الدينية لهذه الأحزاب التزاماتهم السابقة إزاء الثورية الخمينية[1]، وهذا ما دفع إلى بروز انشقاقات داخلية في عديد منها[2].

بعد عام 2003م أصبحت النشاطات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط طائفية بطبيعتها، وهذا ما شكّل بدوره أحد أهم الأسباب في فشل تصدير الثورة، إذ لا شك بأن إيران منخرطة بعمق في النزاعات الراهنة في العراق وسوريا، وصحيح أن مدى النشاط الإيراني في اليمن يبدو أكثر ضبابية[3]، كما أن إيران لا تخفي دعمها للحوثيين الشيعة[4]، وحقيقة أن حلفاء إيران في هذا الصراع هم من غير أهل السنّة، الذين إما يتقاسمون مع قادتها الطبعة الشيعية نفسها كحزب الله اللبناني والميليشيات المسلحة في العراق، وإما يتماهون مع أشكال أخرى من الإسلام الشيعي كالعلوية في سوريا والزيدية في اليمن.. ليست قابلة للجدل، فهذه الروابط تضفي لونًا طائفيًّا واضحًا على الإستراتيجية الإيرانية.

إنّ إستراتيجية تصدير الثورة الإيرانية فشلت فشلًا كبيرًا لأسباب عدة، أهمها أنّ الثورة الإيرانية ذاتها لم تكن ثورة ناجحة، ولم تصبح نموذجًا جاذبًا للشعوب العربية والإسلامية المحيطة بإيران، كما أنها لم تحرر إرادة الشعب الإيراني، على أن فشل تصدير الثورة عام 1979م في تحرير إرادة الشعب الإيراني في الداخل لم يكن السبب الوحيد في فشل تصديرها إلى الجوار، بل كانت ثمة أسباب إستراتيجية خارجية أيضًا، هي الدور الغربي والإسرائيلي في إجهاض الثورة الإيرانية[5]، فضلًا عن تدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية عن طريق عديد من الأساليب والأدوات، وهو ما خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول، أدى بالنتيجة إلى إفشال مشروع تصدير الثورة الإيرانية.

---

(1) Ibid, p, 16.

(2) Jeremy Scahill, Murtaza Hussain, From the Rubble of the U.S. War in Iraq, Iran Built a New Order, the intercept, Nov 2019, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2MzfWbQ

(3) Thomas Juneau, "No, Yemen's Houthis Actually Aren't Iranian Puppets", Washington Post, May 2016, Accessed: Nov,27, 2020, https://wapo.st/24VedP

(4) "Ansar Allah Brought Down a Saudi Drone with Iran's Help" [Ansar Allah pahpad-e Saudi ra ba komak-e iran bar zamin neshanad], Basij Press, Feb 2016, Accessed: Nov,27, 2020, http://basijpress.ir/fa/news-details/70820.

(5) محمد مختار الشنقيطي، إيران من تصدير الثورة إلى استيرادها، موقع مدونات الجزيرة، (03 يناير 2018م)، تاريخ الاطلاع: 03 مايو 2021م، https://bit.ly/2LXLmty.

2. مبدأ تحويل إيران إلى «أمّ القرى» العالم الإسلامي:

إنّ فشل نظرية أُمّ القرى في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الإيرانية لتصبح مركزًا للعالم الإسلامي كان بسبب الأهداف الكبرى التي صاغتها هذه النظرية، إذ لم تتوافق مع حقيقة القدرات والإمكانات الإيرانية في تحقيقها، فهي دعت إلى أن تكون مدينة قم وطهران مركزًا للعالم الإسلامي بدلًا من مكة المكرمة والمدينة المنورة، فضلًا عن اعتمادها نهجًا براغماتيًا في تقديم مصالح أُمّ القرى على مصالح بقية دول العالم الإسلامي، مما جعل هذه النظرية حبيسة الحدود الإيرانية، دون أن يكون لها أي تأثير خارج إيران[1].

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى فشل هذه النظرية أيضًا عدم اعترافها بحدود وسيادة الدول، إذ تقول هذه النظرية إنّ مسؤولية تحقيق هدف أُمّ القرى يقع على عاتق إيران بِعَدّها الركيزة الأساسية للحكومة الإسلامية العالمية القادمة، التي بشّر بقدومها ساسة إيران ومرجعياتهم الدينية. ووفق هذه الرؤية فإن الدولة التي يقودها الولي الفقيه هي الدولة الوحيدة التي تمتلك النظام السياسي الصحيح، وهي وحدها تتمتع بولاية عامة على جميع المسلمين في العالم، وهي على هذا الأساس لا تعترف بالحدود السياسية المصطنعة، لأن الأصل هو الوحدة مع هذه الدول لتطبيق الإسلام الصحيح «الشيعي»، وفي النتيجة فإن الدولة التي تصبح أُمّ القرى بالنسبة إلى العالم الإسلامي هي الدولة الجديرة -وحدها- بزعامة العالم الإسلامي وقيادته[2].

قال عضو البرلمان الإيراني محمد جواد لاريجاني، في كتابه «مقولات في الإستراتيجية الوطنية الإيرانية» الذي سبقت الإشارة إليه: «إننا نحمل رسالة دينية ومسؤولية إسلامية بأن نحافظ على إيران بصفتها أُمّ القرى، لا أن نتنازل عن إيران لمنطقة جغرافية، وبعد ذلك نجتهد في المحافظة عليها... إذا كان لأُمّ القرى تكاليف مالية فليس هذا مهمًّا، فهذه التكاليف من مقولة الإسلام نفسه، أليس انتصارنا انتصارًا للإسلام؟ إذًا لماذا نتحدث عن التكاليف التي تُدفع من أجل الحفاظ على الجمهورية الإسلامية؟ لذلك يجب أن يُطرح موضوع الدفاع عن العالم الإسلامي في إستراتيجيتنا الوطنية كركن أساسيّ، ويجب أن يكون هدفنا

(1) محمد بن صقر السلمي وعبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، ص 48-49. مرجع سابق.
(2) نبيل العتوم، الإمبراطورية الشيعية الموعودة، ص 29. مرجع سابق.

قيادة العالم الإسلامي»[1]، وهو بهذا الطرح يلغي وجود دول العالم الإسلامي لصالح أُمّ القرى، ليضيف سببًا آخر من أسباب فشل تلك النظرية.

وفضلًا عما تقدم فإن هذه النظرية أوجدت مبررات شرعية ودستورية لإسقاط الحكومات والأنظمة السياسية للدول التي لا تَدين بولاية الفقيه، إذ تشير إلى أن الثورة في إيران تسعى إلى إزالة جميع الدكتاتوريات، وبناء دولة الحكومة الإسلامية على أساس من تعاليم الإسلام الصحيح، وعلى مبدأ الفقيه العادل الذي تعترف به كل الأمة الإسلامية، إذ أشار الدستور الإيراني عام 1979م إلى أن هدف الثورة التمهيد لهذه الوحدة، واستمرارها داخليًّا وخارجيًّا تحت رعاية الولي الفقيه، ولهذا أوكلت الثورة إلى نفسها مهمة إعادة بناء الإمبراطورية الشيعية من جديد، واستكمال استقلال إيران وسيادتها المذهبية، وتحرير المجتمعات الشيعية في بلدان العالم الإسلامي من سيطرة هذه الأنظمة[2].

إنَّ هذه النظرية لم تقتصر في تنظيرها على الصورة التي ينبغي أن يكون عليها العالم الإسلامي، ومركز إيران فيه، بل تجاوزت الحد إلى إعطاء إيران مكانة دولية تتجاوز قدراتها وإمكانياتها، فقد وصفت النظرية إيران بأنها قوة دولية صاعدة، وينبغي على القوى الدولية أن تتعاطى مع هذا الواقع، ومن ثم فقد طالب محمد جواد لاريجاني بضرورة إعادة النظر بشكل النظام الدولي، إذ لم تعُد -حسب رأيه- ضرورة لبقاء النظام الدولي الثنائي القطبية، ولا بد من الانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، وضرورة أن تتبوأ إيران فيه مركزًا يناسب قوتها وحضارتها، إذ أشار إلى أنه يجب تسمية العقد الأخير من القرن العشرين «عقد التشكل»، في هذه الفترة تتشكل أقطاب دولية جديدة، وتظهر علاقات عالمية جديدة، وأننا سنشهد في بداية القرن الحادي والعشرين بروز نظام تعدد الأقطاب، وستكون إيران أحد هذه الأقطاب، وهو ما لم يتحقق[3].

إنَّ هذه النظرية احتوت على كثير من المفاهيم والتنظيرات غير المتطابقة مع الواقع، ومن ثم فإنها وضعت نفسها أمام تساؤلات كثيرة حول مدى الرؤية الصحيحة التي تبناها محمد جواد لاريجاني في المواءمة بين قدرات إيران

(1) محمد جواد لاريجاني، ص 77. مرجع سابق.

(2) محمد جواد لاريجاني، ص24-28. مرجع سابق.

(3) Hillel Fradkin and Others, Current Trends in Islamist Ideology, Center on Islam, Democracy, and the Future of the Muslim World, hudson institute, Washington, 2011, pp. 91-95.

وطموحاتها النظرية، إذ أكدت هذه النظرية تحوّل إيران إلى مركز الإسلام العالمي، وتشكيل أمة إسلامية واحدة، باستثارة الولاء الديني للشعوب لصَهْرها وتوحيدها خارج إطار الولاء الوطني، وجمعها تحت قيادة ما يسمّونه «أُمّ القرى» -أو «إيران» بمعنى آخر-. فنظرية أُمّ القرى تعتمد على نظرية الخميني بتصدير الثورة، ولكن ليس بدعم الجماعات وإسقاط الأنظمة وتحويل مدينة قم إلى مركز إسلامي فقط، لكن بتحويل كل إيران إلى مركز الإسلام العالمي، مع إثارة النزعة الدينية للشعوب، وتقديس حكومة الولي الفقيه، وهذا إنما يؤكد أنّ مبدأ تصدير الثورة إلى كل بقاع الأرض ليس أكثر من ستار ديني يتيح للنظام التدخل في شؤون دول الشرق الأوسط وزعزعة أمنها واستقرارها عبر التحريض المذهبي، وإشعال الفتن الطائفية بين مكونات الشعب الواحد.

إنَّ إيران بموجب هذه النظرية هي بداية المشروع الإسلامي على حد قول الخميني، وهكذا فإن الإستراتيجية الإيرانية تمتد لتشمل المسلمين كافةً بهدف توحيدهم تحت راية ولاية الفقيه، وتعطي مواد الدستور الإيراني عام 1979م إيران الحق في التدخل في شؤون الدول الأخرى، وظلّت إيران على مستوى الخطاب السياسي تعلن عن نفسها باعتبارها حامية المستضعفين ضد قوى الاستكبار العالمي، وكان من أبرز مبادئ الثورة على مستوى الإستراتيجية الخارجية نُصرة الشعوب المستضعفة والمغلوبة على أمرها، ومن هذا المنطلق فإنها تشرعن تدخلاتها في عديد من دول الشرق الأوسط. لكن خبرة السنوات الماضية أظهرت أن مبدأ «نصرة المستضعفين» الذي تمسكت به إيران في إستراتيجيتها الخارجية لم يكن سوى ذريعة لتدخلها العسكري والعقائدي في شؤون كثير من الدول المجاورة لها، التي باتت مقتنعة بأن النظام الإيراني هو نظام توسعي ويشكل خطرًا وتهديدًا لأمنها[1].

3. التحولات الإستراتيجية في المنطقة الشرق أوسطية منذ عام 2003م:

تنطلق الإستراتيجية الإيرانية في تعاملها مع الجيوبوليتيك الشيعي من رؤى وخطوط عامة، تعكس بدورها الطبيعة العامة للشخصية الإيرانية، فإيران كغيرها من دول العالم يؤدي فيها عنصر التخطيط الإستراتيجي دورًا كبيرًا في تحديد الأطر والخطوط الرئيسية للحركة الإيرانية الخارجية، إذ تتمثل الغاية والهدف القومي الأعلى لإيران في بسط هيمنتها على مجمل مجالات الجيوبوليتيك الشيعي

(1) مجلة درع الوطن، السياسات التوسعية للنظام الإيراني: الانعكاسات الاقتصادية والتنموية، مرجع سابق.

ضمن مفهوم المجال الحيوي الإيراني، الذي يحتل مكانة كبيرة في تفكير العقل الإستراتيجي الإيراني، خصوصًا المجالات الحيوية المتاخمة لها سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا وأيديولوجيًّا، انطلاقًا من مفهوم عقائدي بأنها قوة إقليمية عظمى مؤهلة حضاريًّا لقيادة العالم الإسلامي، وذلك بحكم ما تملكه من قدرات جيوبوليتيكية ضخمة وحضارة فارسية قديمة[1].

شكلت الهيمنة الإيرانية على العراق بعد عام 2003م المرتكز الرئيس للتواصل الإيراني مع مجالات الجيوبوليتيك الشيعي، وعند دراسة وتحليل السياسة الإيرانية في العراق نجد أنها مثيرة للجدل بطبيعة تفاصيلها وأهدافها وركائزها، فهي شملت الميادين كلها، وتدخّلت في أبسط مجالات الساحة العراقية، وامتدت تأثيراتها إلى مختلف القطاعات الرسمية وغير الرسمية، وهذه الجدلية تنبع من الطريقة التي تعاطت بها إيران من المتغيرات المستجدة في الساحة العراقية، خصوصًا أن العراق يقع في قلب الجيوبوليتيك الشيعي، الذي يمثل الشريان الرئيس للتواصل الإيراني مع المجتمعات الشيعية في العالم العربي[2].

حظي العراق بمكانة مهمة في التفكير الإستراتيجي الإيراني، في مختلف المراحل والفترات التاريخية، وعلى الأصعدة كافةً، السياسية والعسكرية والأمنية وغيرها، ولعل الانغماس الإيراني في الشأن الداخلي العراقي بعد عام 2003م يوضح الأهمية الكبرى التي يمثلها العراق في المجال الحيوي الشيعي-الإيراني، فإيران كانت وما زالت تطمح إلى ربط العراق دولة ومؤسسات في إستراتيجيتها الإقليمية، ولأنها تعدّ نفسها قوة إقليمية مهيمنة، فقد جاءت الوثيقة التي حملت عنوان «إيران 2025» لتؤكد هذا التوجه في الإستراتيجية الإيرانية، إذ وضعت هذه الوثيقة خريطة الطريق للبعد المستقبلي للدور الإيراني في جنوب غرب آسيا، التي مثل فيها العراق نقطة الانطلاق نحو الجيوبوليتيك الشيعي[3].

استندت الرؤية الإيرانية في تعاملها مع الواقع العراقي إلى تحقيق غايتين أساسيتين، وهما: أن تكون إيران قوة متنامية تمسك بكل خيوط اللعبة السياسية

(1) Alex Vatanka, Iran's Pan-Islamic Vision, Middle East Institute, Apr 2011, Accessed: Nov 27, 2020, https://bit.ly/2SAgu50.

(2) By Tim Arango, Iran Dominates in Iraq After U.S. 'Handed the Country Over', The New York Times Company, Tehran's Turn, Jul 2017, Accessed: Nov,22, 2020, https://nyti.ms/39levqW.

(3) Kenneth M Pollack, Prospects for Increased Iranian Influence in Iraq, The Brookings Institution, Nov 2011, Accessed: Nov,27, 2020, https://brook.gs/2Sv6TfL.

والأمنية من جهة، وأن يكون العراق نقطة الانطلاق نحو المجتمعات الشيعية في المنطقة العربية من جهة أخرى. ومن أجل تحقيق ذلك رسمت الملامح الشاملة التي تشكل تفكيرها الإستراتيجي في العراق، الذي يستند إلى الحاجة إلى تأكيد دور إيران المهيمن في العراق، وفي ما هو أبعد من العراق، وكذلك الحاجة إلى تعزيز قدرات إيران في الدفاع عن نفسها في مواجهة أي عدوان عسكري خارجي. ولتحقيق ذلك سعى قادة إيران إلى جعل العراق خط الدفاع الأول عنها، عن طريق الاعتماد على الأحزاب والميليشيات المسلحة، وغيرها من الأدوات المؤثرة في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي[1].

إنّ منطقة الشرق الأوسط التي تمثل جزءًا مهمًّا من المجال الحيوي الشيعي-الإيراني، شهدت تحولات سياسية كبيرة أدت إلى إعادة تشكيلها من جديد، وتحديدًا في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، التي كان للعراق النصيب الأكبر منها. ولعل هذا ما جعل إيران تستثمر الفرصة السانحة بعد عام 2003م، بحيث شهدت هذه الفترة إعادة هندسة للأدوار الإيرانية في العراق، وذلك بانتقال مجال عملها إلى داخل العراق، وجعله ركيزة أساسية في سياسة تحقيق الجيوبوليتيك الشيعي[2].

لقد أفرزت مرحلة ما بعد عام 2003م دورًا إيرانيًّا نشيطًا في العالم الإسلامي، فقد تمكنت من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عن طريق تبنّيها للقضايا الشيعية في المنطقة العربية، وجعل إيران هي الممثل السياسي الوحيد للشيعة في العالم الإسلامي، وذلك عن طريق تبنّيها إستراتيجية دعم الميليشيات المسلحة من جهة، وتمكين أحزاب الإسلام السياسي الشيعي من الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها من جهة أخرى، ومن ثم جعل كل هذه الأدوار أساسًا لتحقيق الجيوبوليتيك الشيعي في العالم الإسلامي، عبر ربط كل الحركات المسلحة والأحزاب السياسية الشيعية بالأهداف الإيرانية في هذا المجال[3].

إنّ الإستراتيجية الإيرانية في إطار العالم الإسلامي أصبحت لها اليوم علاقات

(1) Garrett Nada, Iran's Role in Iraq, Wilson Center Home, Apr 2018, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2ZxcO5f.

(2) Jonathan Spyer, Is it Iran's Middle East Now?, FATHOM, Sep 2015, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/39nAX2E.

(3) Tamer Badawi, Osama Al-Sayyad, Mismatched Expectations: Iran and the Muslim Brotherhood After the Arab Uprisings, Carnegi Eendowment for International Peace, Mar 2019, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2ZyWqRH.

واسعة مع مختلف الحركات والأحزاب السياسية الشيعية، فضلًا عن تأثيرها الديني والثقافي والاجتماعي. والموضوع الأكثر أهمية من كل ما تقدم يتمثّل في الارتباط السياسي والعقائدي لأغلب هذه الأحزاب والحركات بنظام الجمهورية الإسلامية، والهدف من ذلك كله تسهيل الطريق نحو إقامة الجيوبوليتيك الشيعي في إطار العالم الإسلامي[1].

4. البيئة المواتية للتمدد الشيعي:

وجدت إيران في تدخلها وانغماسها في شؤون دول العالم الإسلامي سبيلًا للتحول إلى قوة كبرى، وتجسّد وثيقة تُعرف باسم «إيران 2025»، وهي تُعَدّ أهمّ وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني عام 1979م، إذ تضع التصورات المستقبلية لدورها خلال عشرين عامًا، التي تهدف إلى تحويل إيران إلى نواة مركزية ودولة قائدة في جنوب غرب آسيا، «أي المنطقة العربية تحديدًا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء»[2].

وتنص الوثيقة على أن إيران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية، ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميًّا في عام 2025م، لتحتل إيران المرتبة الأولى في جنوب غرب آسيا اقتصاديًّا وعلميًّا وتكنولوجيًّا، وتصبح نموذجًا مُلهِمًا ولاعبًا فاعلًا ومؤثرًا في العالم الإسلامي، استنادًا إلى تعاليم الخميني وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية، وهو ما يتفق مع ما جرت صياغته تحت اسم نظرية أُمّ القرى، التي ترى في إيران مركز العالم الإسلامي، وهي أساس الفكر التوسعي الناعم والصلب في الإستراتيجية الإيرانية، بناءً على معتقدات مذهبية وتاريخية. ومن أجل ترجمة هذه الإستراتيجية على أرض الواقع فإن إيران سعت إلى توظيف التطورات التي تشهدها المنطقة لصالحها، وحين اندلعت ثورات ما يُسمى بـ «الربيع العربي» نهاية عام 2010م حاولت استثمارها لصالحها، واعتبرتها تمثل امتدادًا للثورة الإيرانية وروحها، أو أنها صحوة إسلامية في المنطقة العربية كما أطلق عليها خامنئي[3].

(1) James Risen, Iran's Quds Force and the Muslim Brotherhood Considered an Alliance Against Saudi Arabia, The Intercept, Nov 2019, Accessed: Nov,27, 2019, https://bit.ly/2rz7Icc.

(2) مجلة درع الوطن، الديني والسياسي في الدور الإقليمي الإيراني، ص2، مرجع سابق.

(3) راشد صالح العريمي، الحرس الثوري: وجه إيران الحقيقي، جريدة الحياة، (06 مارس 2017م)، تاريخ الاطلاع: 04 أبريل 2021م، https://bit.ly/2YBRNbP.

في ضوء ما سبق، فإنّ رغبة إيران في تعزيز مكانتها الدولية يمكن تفسيرها في هذا الصدد بعدة عوامل، هي[1]:

أ. تعزيز المكانة والنفوذ على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصًا أن إيران تنظر إلى تميزها الحضاري واللغوي والثقافي وطموحاتها القيادية في العالم الإسلامي، كدعائم تؤهلها للاضطلاع بدور إقليمي متميز، بل إنها أصبحت تتصرف بمنطق الدولة الإمبراطورية العظمى، وتتحدث تارة أخرى بأنها دولة عظمى في العالم الإسلامي.

ب. الرغبة في أن تكون إيران مركز العالم الإسلامي، ولعل هذا يفسر عداءها للمملكة العربية السعودية، واختلاق المشكلات في المنطقة العربية، ومحاولة إظهار نفسها الدولة المدافعة عن المسلمين ضد أعداء الأمة، ومن ثم يحق لها قيادة العالم الإسلامي.

ج. بناء خريطة نفوذ جديدة في منطقة الشرق الأوسط، تتيح لها ممارسة ضغوط على دول العالم الإسلامي، وهذا يُفهَم من مشروعها الإستراتيجي الذي كشفت عنه صحيفة «الغارديان» البريطانية في أكتوبر من عام 2016م، وهو المشروع الذي ينطلق من تأمين ممرّ برّي يخترق العراق في نقطة الحدود بين البلدين، ثم شمال شرق سوريا إلى حلب وحمص، وينتهي بميناء اللاذقية على البحر الأبيض المتوسط. وهذا المشروع يفسر تدخلات إيران المتزايدة في العراق وسوريا ولبنان، ويؤكد في الوقت ذاته مُضِيَّها قُدُمًا في تنفيذ نياتها التوسعية على أرض الواقع.

ومما تقدم فإنّ الاندفاع الإستراتيجي الإيراني نحو تحقيق مكانة دولية مرموقة، انطلاقًا من منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، مثّل ركيزة أساسية في النسق العَقَدي لصانع القرار فيها، الذي طالما ظل ينظر إلى إيران في هذا الإطار. وقد وظفت إيران عديدًا من الأدوات لخدمة وتحقيق هذا المشروع، ولعل خطابها السياسي يأتي في مقدمة الأدوات المستخدمة في هذا المجال، سواء كان الخطاب الذي يصدر من المرشد الأعلى أو قيادات الحرس الثوري. فجميعها يعبّر عن حالة الاستعلاء القومي الفارسي، الممزوج بفلسفة دينية مذهبية، فحالة الافتخار الوطني المتواصل بالسيطرة على عديد من العواصم العربية، فضلًا عن طرح عديد من المبادرات والمشاريع السياسية، تشير إلى أن إيران لا تنظر إلى نفسها ضمن هذه الأطر الإقليمية الضيقة، بل إنها قوة دولية لا بد من أن تأخذ

(1) مجلة درع الوطن، الديني والسياسي في الدور الإقليمي الإيراني، ص3، مرجع سابق.

مكانها الطبيعي، وعلى القوى الدولية الإقرار لها بهذه المكانة والتأقلم معها، وإلا فستواجه مزيدًا من الفوضى والتدمير في منطقة الشرق الأوسط.

إنّ التوجهات العامة لتحول إيران إلى قوة كبرى في العالم الإسلامي كانت قد بدأت منذ اللحظات الأولى لنجاح الثورة فيها، عن طريق إعلان مبدأ تصدير الثورة، وجعلها الركيزة التي تتوكأ عليها في تحركاتها الإقليمية، وسعت من ورائها إلى إعطاء زخم إستراتيجي كبير لثورتها، إذ قسمت دول العالم إلى قسمين، مستكبرين ومستضعفين، ونظر الخميني ومن معه من قادة الثورة الجدد إلى دول الشرق الأوسط، وتحديدًا دول الخليج العربي، على أنها حليف لقوى الاستكبار العالمي، فدعا إلى تحويل مدينتَي مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى مناطق إسلامية دولية، ونظمت على أثر ذلك مؤتمرًا دوليًا في لندن عام 1988م[1].

ومن ثم فإن إيران، ولغرض فرض نفسها على العالم الإسلامي، كانت قد وظفت البعد الديني في خدمة إستراتيجيتها الإقليمية، وقد مهّدت التنظيرات السياسية والفكرية للخميني الإستراتيجية الإيرانية لدور إقليمي تدخلي تكون الغاية النهائية منه تحولها إلى مركز للعالم الإسلامي، وهو ما عكسته نظرية أُمّ القرى على أرض الواقع، فالدعم السياسي والعسكري لقوى وأحزاب الإسلام السياسي الشيعي في منطقة الشرق الأوسط استند إلى الرؤية السياسية للخميني، بحيث إنه عبر هذه الجماعات يمكن لإيران أن تَنفُذ بهدوء إلى المجتمعات الشيعية في دول العالم الإسلامي، ولتحقيق ذلك لم تكتفِ إيران بالتنظير السياسي، وإنما طوعت الجغرافيا والاقتصاد والقوة الناعمة أيضًا، فأصبحت مفردات قوتها الشاملة في خدمة الجيوبوليتيك الشيعي[2].

إنّ إيران عملت على استغلال ما خلّفه الاحتلال الأمريكي للعراق من فراغ إستراتيجي في منطقة الخليج العربي، لفرض مكانتها كقوة إقليمية، بغية تحقيق طموحاتها الأيديولوجية وأطماعها في الهيمنة، وتهديد جيرانها كهدف على المدى القريب، ثم فرض سيطرتها على العالم الإسلامي كهدف على المستوى البعيد. وترى الولايات المتحدة والغرب في هذا التوجه الإيراني تحديًا لها وفي أكثر من

(1) طلال يوسف العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (تركيا، جامعة الشرق الأوسط، 2013م)، ص 147.

(2) Sam Sasan Shoamanesh, Soft Power is Key to Iran's Success, Huff Post, Dec 2017, Accessed: Nov,27, 2020, https://bit.ly/2F1sJ2A.

موقع، لأن إيران قد تسعى إلى تدشين نفسها كقوة كبرى في العالم الإسلامي، إذا ما حدث تغيير جذري في ميزان القوة الإقليمي لصالحها[1].

نشطت الإستراتيجية الإيرانية في العالم الإسلامي بعد احتلال العراق عام 2003م، وقد تزامن ذلك مع وصول تيار سياسي شيعي إلى السلطة في العراق لأول مرة، وصمود حزب الله في حرب لبنان عام 2006م، والتدخل في الشأن الداخلي البحريني عام 2011م، وتمرد الحوثيين في اليمن عام 2014م. وقد أثارت هذه التطورات مخاوف القوى العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، انطلاقًا من شواهد تاريخية وحديثة، وهو ما دفع هذه القوى إلى اتهامها بتبني أجندة توسعية في المنطقة العربية، تسعى إلى التأثير في الدول ذات التعددية المذهبية. بُغية زعزعة استقرارها وإثارة الفتن والصراعات الطائفية، أضف إلى ذلك امتلاك إيران لخيوط اللعبة السياسية في العراق وسوريا ولبنان، ومحاولة توظيفها سياسيًّا وإستراتيجيًّا خدمة لمشروعها المذهبي، وإذا كانت إيران قد تراجعت عن هدف تصدير الثورة بالأساليب العنيفة، فإنّ دبلوماسيتها الناعمة ما زالت تعمل على تحقيق الغاية ذاتها، عن طريق تسخير الطائفة والمذهب، إذ ترمي من وراء ذلك إلى إقرار نموذج سياسي إسلامي إيراني في السياسة والحكم، للسيطرة على منطقة الخليج العربي، باعتباره السبيل الوحيد لقيام الحكومة الإسلامية العالمية[2].

وعليه فإنّ الإستراتيجية الإيرانية لا تحكمها الأطر المذهبية فقط، وإنما تحددها أيضًا المحفزات الإستراتيجية والمجالات الجيوبوليتيكية، إذ أدركت القيادة السياسية الإيرانية أنّ لتحقيق مكانة دولية مؤثرة لا بدّ من المزاوجة بين مفردات قوتها والفواعل الإقليمية، في إطار إستراتيجية شاملة ومتكاملة الأهداف والأسس، فضلًا عن استغلال الروابط التقليدية بين «شيعة إيران» و«الشيعة العرب»، وتحديدًا في العراق وسوريا، والتأثير في مواقفهم وقراراتهم، إلى جانب نفوذها الكبير في دول بها أقليات شيعية كاليمن والبحرين والمملكة العربية السعودية ولبنان والكويت[3].

عبر هذه العلاقات الإستراتيجية أظهرت إيران قدرة فعلية على فتح عدة

---

(1) سليم كاطع علي، الموقف الأمريكي من طموحات إيران الإقليمي، صراع أم تنافس؟، مجلة الفرات، العدد الرابع، (جامعة كربلاء، مركز دراسة التنمية والإستراتيجية، 2008م)، ص 9.

(2) فتحي بولعراس، السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط.. بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبوليتيكية، مجلة العلوم السياسية، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016م)، ص 276.

(3) Fabrice Balanche, From the Iranian Corridor to the Shia Crescent, Hoover Institution, Stanford University, 2018, PP. 2-6.

جبهات إقليمية في آنٍ واحد، فضلًا عن إعطاء نظامها السياسي فرصة التخلص من الضغوط الداخلية، وتحديدًا الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق إعادة ترجمة وإنتاج هذه الضغوط على شكل إستراتيجية تدخليه تخدم مشروعها التوسعي في العالم الإسلامي. وقد سعت نحو إعادة بناء دورها الدولي، مستغلةً بذلك جملة من المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، لفرض نفسها كقوة إقليمية، إذ بات واضحًا أنّ تحركها الجديد تجاه العالم الإسلامي كان بهدف الحفاظ على أمنها وبناء دورها الجديد فيه[1]، بالشكل الذي يجعل الجيوبوليتيك الشيعي جزءًا من دورها الدولي الذي تطمح إليه.

5. تراجع القوى العظمى عن مبدأ إلجام النزعة التوسعية الإيرانية:

شهد العالم في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين أحداثًا دولية وإقليمية متسارعة ومتلاحقة، أسهمت في نهاية المطاف بتحول النظام الدولي من الثنائية القطبية الذي قام خلال فترة الحرب الباردة، إلى أحادية قطبية أمريكية، فانهيار الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى في عام 1991م، وأنهى ما يقارب خمسة عقود من التوازنات الدولية الثنائية، التي تميزت بتقدم هائل في تكنولوجيا السلاح، وظهور الأسلحة النووية، وتوسع دائرة الاستقطاب في العلاقات الدولية بعد ظهور دولة العالم الثالث، وزيادة أهمية الأحلاف الدولية والإقليمية، وتميز النظام الدولي ثنائي القطبية بقيام توازن قوى بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، إذ جنّدا قدراتهما العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لخدمة أغراض وأهداف كل منهما للسيطرة على العالم، وتوسيع مناطق نفوذهما، والسعي الحثيث من جانبهما لتوسيع دائرة الأصدقاء والحلفاء والتابعين[2].

وعلى هذا الأساس شكّلت نهاية الحرب الباردة غياب الضوابط الإستراتيجية التي كانت موجودة قبل نهاية الحرب، إذ أصبحت القوى الإقليمية في الشرق الأوسط أمام مشهد دوليّ جديد، تمثل في حالة من الفوضى السياسية الدولية التي لم تكن موجودة، كما أن طبيعة الأولويات الدولية تغيرت بفعل تغير القوى الدولية المهيمنة، إلى جانب تغير خريطة الانتشار الدولي.

---

(1) فراس عباس، الرؤية الإيرانية لأهميتها الإستراتيجية ومكانتها الإقليمية، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، (19 يناير 2014م)، تاريخ الاطلاع: 04 أغسطس 2020م، http://hcrsiraq.org/313.

(2) أيمن يوسف، إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية.. من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، (كلية الآداب، المجلد 5، العدد 1، 2008م)، ص 149.

وعلى الرغم من بروز الولايات المتحدة كقوة دولية مهيمنة على النظام الدولي، فإنها هي الأخرى ذهبت باتجاه إعادة صياغة أولوياتها الإستراتيجية الدولية بالشكل الذي يتواءم مع المرحلة الجديدة، إذ أصبحت أمام مهددات دولية جديدة ومتشعبة، وبالشكل الذي دفع بها إلى إعادة النظر في طبيعة التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، بالاعتماد على قوى إقليمية تشكل بدورها هذه التوازنات تحت التأثير الأمريكي، وهو ما وجدت فيه الولايات المتحدة إستراتيجية ناجعة يمكن التعويل عليها في هذه المرحلة.

وفي هذا الإطار وجدت إيران أن البيئة الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبحت متهيئة أكثر من أي وقت مضى لملء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفييتي، فضلًا عن دور الولايات المتحدة في تحجيم العراق كقوة عسكرية موازنة للقوة الإيرانية بعد نهاية الحرب الباردة، وهو ما دفع إيران إلى العمل بصمت لإعادة تشكيل الخريطة الإقليمية بالشكل الذي يوائم إستراتيجيتها الخارجية، فراحت تعمل جاهدة نحو توطيد علاقاتها مع دول آسيا الوسطى التي نالت استقلالها مبكرًا من الاتحاد السوفييتي، كما عملت على استغلال الظرف العراقي الجديد بعد حرب الخليج الثانية، بالشكل الذي يعطيها مساحة إقليمية مؤثرة.

أسهمت هذه التطورات الدولية مجتمعةً في إعطاء إيران فرصة جديدة لإعمال إستراتيجيتها الخارجية القائمة على تصدير الثورة، فضلًا عن وصول التيار الإصلاحي الذي كان يقوده الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني ومن ثم الرئيس الأسبق محمد خاتمي، وفي هذا الإطار نجحت إيران في الإفلات من إستراتيجية الاحتواء المزدوج التي كانت تعتمدها الولايات المتحدة حيال العراق وإيران، وتحولت من ثم إلى إستراتيجية الاحتواء المتمايز المقتصرة على العراق فقط، إلى جانب إعادة تعريف دورها الحضاري الذي يتوافق مع طروحة صدام الحضارات التي أعلن عنها المفكر الأمريكي صاموئيل هنتينغتون، وبالشكل الذي يجعلها تمثل الوجه الجديد للحضارة الإسلامية المتحضرة.

أسهم عديد من المتغيرات الدولية في العمل على عدم عرقلة الطموحات الإقليمية الإيرانية، فبعض تلك المتغيرات كان جزءًا من حقبة الحرب الباردة، ومن أبرزها الواقع العسكري الذي خلفه الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، والانسحاب البريطاني من الخليج العربي، وبعضها مرتبط بطبيعة الاستحقاقات الإقليمية

التي نجمت عن أزمة الخليج في أغسطس 1990م، وعلى هذا الأساس وجدت الولايات المتحدة أن إيران قوة إقليمية لا يمكن تجاوزها في المنطقة، والأكثر من ذلك أخذت قضية البرنامج النووي الإيراني تفرض نفسها في المعادلات الإقليمية منذ تسعينيات القرن الماضي، وبالشكل الذي سمح لها بالتحرك نحو عديد من الساحات الجغرافية.

أسهمت عملية الفشل في إيجاد حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، عبر عديد من المسارات السياسية التي بدأت منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، في السماح لإيران بتوظيف القضية الفلسطينية لخدمة أجنداتها السياسية الخارجية، عبر توثيق علاقاتها مع عديد من الفصائل الفلسطينية المسلحة، كما نجحت في استمالة عديد من الحركات السياسية العربية الرافضة لعملية السلام مع إسرائيل، ما وفر بدوره فرصة لإيران لتقديم نفسها كقوة إقليمية أمام القوى العظمى، ما حجَّم بدوره من فرص تحييدها واحتوائها في المنطقة العربية.

كما أدت إيران دورًا مهمًّا في عملية احتلال العراق عام 2003م، عبر الدخول في تفاهمات مباشرة مع الولايات المتحدة، من أجل الإعداد لمرحلة ما بعد احتلال العراق، وهو توجُّه زاد من فرص إيران لتقوية نفوذها الإقليمي، على اعتبار أن العراق شكَّل البداية العملية لإستراتيجية الجيوبوليتيك الشيعي في منطقة الشرق الأوسط، إذ وجدت إيران في الوضع الجديد في العراق فرصة مهمة للولوج إلى مجالات جغرافية جديدة، وإعادة تعريفها للواقع الاجتماعي الشيعي في بلدان الشرق الأوسط على أنه واقع سياسي وأمني، وهنا يمكنُ الإشارة إلى تصريح وزير الخارجية السعودي الأسبق سعود الفيصل بأن أمريكا «قدمت العراق لإيران على طبق من فضة» [1] والأكثر من ذلك دخلت في شراكات كبرى مع القوى العظمى كروسيا والصين، من أجل إعادة تشكيل الخريطة الجيو-سياسية في الشرق الأوسط، بالشكل الذي يخدم تطلعاتها المذهبية والإستراتيجية، إذ أسهمت هذه الظروف جميعها في تراجعات كبيرة للقوى الكبرى في احتواء النزعة التوسعية الإيرانية.

وقد شهدت مرحلة ما بعد عام 2003م حالة تمدد إيراني نتيجة الإدراك الذي بنته القوى الكبرى حيال إيران، وطبيعة العلاقات المعقدة التي نسجتها مع عديد

---

(1) سي إن إن بالعربية، "أمريكا قدمت العراق لإيران على طبق من فضة».. أمير سعودي يكشف ما قاله الفيصل بعد رفض واشنطن مقترحه، (18 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 04 أغسطس 2021م، https://cnn.it/3PaMNID.

من القوى والفواعل من غير الدول، وبالإطار الذي جعل منها قوة إقليمية مؤثرة في التفاعلات الأمنية والإستراتيجية في الشرق الأوسط، ومن ثم جاءت ثورات ما يُسمى بـ «الربيع العربي» وتطوراتها الأمنية والسياسية، وحالة الانهيار السياسي الذي مرّ به عديد من الدول العربية، وبروز التنظيمات المسلحة وتأثيراتها، إفرازات سياسية تلقفتها إيران ووظفتها في خدمة إستراتيجيتها التمددية في العراق وسوريا، وأصبحت شريكًا مهمًّا في مكافحة تنظيم داعش، ورقمًا صعبًا في المعادلات الإقليمية.

خلاصة

مثّلت عملية إحياء الجيوبوليتيك الشيعي أحد أهداف قيام الجمهورية الإيرانية عام 1979م، التي تُرجمت عمليًّا في تحويل الهوية السياسية الشيعية إلى جيوبوليتيك شيعي مرتبط بدولة القلب المذهبي، وكانت عملية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، التي ترافقت مع وصول أحزاب الإسلام السياسي الشيعي إلى السلطة هناك، البداية لإعادة تشكيل الوضع الإستراتيجي من جديد في منطقة الشرق الأوسط. والذي عزز من ذلك أيضًا سيطرة عديد من الحركات والأحزاب القريبة من إيران بعد عام 2003م على مراكز القوة والسيطرة والتأثير في بلدان الشرق الأوسط الأخرى، وهو ما كان له تأثير كبير في علاقات القوة والتوازنات الإستراتيجية في العالم الإسلامي.

ومن أجل الحفاظ على المصالح الحيوية، ولتعزيز الهيمنة الإيرانية، توصلت الإستراتيجية الإيرانية إلى قناعة مفادها أن الجيوبوليتيك الشيعي يُعَدّ أهم محطة للانتقال نحو الإمبراطورية الشيعية-الإيرانية، الممزوجة بفرضيات الثورية الخمينية، وإعادة ترتيب العالم الإسلامي بما يتلاءم ومصالحها الإستراتيجية. ولأن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بموقع جيوبوليتيكي مهمّ، ودور سياسي واقتصادي فاعل على الصعيد الدولي، استثمرت إيران ظروف الفوضى الشاملة في العراق بعد عام 2003م وسعت لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في العراق والشرق الأوسط، من خلال إقامة نظام سياسي مُوالٍ لها في العراق، عن طريق الدفع بأحزاب الإسلام السياسي الشيعي للسيطرة على الحكم، وضبط إيقاع الخلافات السياسية الداخلية الشيعية-الشيعية، ودعم الفصائل المسلحة تحت اسم الحفاظ على المكتسبات التي حققها الشيعة بعد عام 2003م، وعبر هذا المدخل توجهت إيران نحو لبنان واليمن والبحرين لتكرار النموذج العراقي فيها.

تبنّت إيران نظرية تصدير الثورة إلى جانب نظريات أخرى، باعتبارها الركيزة الرئيسية لإستراتيجيتها الخارجية بعد الثورة، ووظفت عديدًا من الأدوات الجيوبوليتيكية لتحقيق هذا الهدف، باستخدام كل من القوة الصلبة والناعمة، كما سعت إلى إنشاء جمهور مؤيد لها خارج إطار المجتمع الشيعي، وفي حين أن هذه الإستراتيجيات كانت تهدف إلى التأثير في جميع المسلمين، فإن المجتمعات الشيعية كان لها بعض الاستجابة، وهو ما اتضح بصورة أكبر بعد احتلال العراق عام 2003م، وتصاعد الصراعات الطائفية والمذهبية في عديد من مسارح العالم الإسلامي.

إنّ فشل النظريات التي سوّقت لها إيران للهيمنة على العالم الإسلامي، قابله بروز عوامل أخرى أسهمت في بروز وصعود الجيوبوليتيك الشيعي، وعملت إيران على توظيف هذه العوامل بالشكل الذي يخدم إستراتيجيتها ويمنحها هامش مناورة إستراتيجية في عديد من المناطق والبلدان. وما جعل إيران تمارس أدوارًا تأثيرية في هذا الإطار هو الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بها البلدان المستهدفة من إستراتيجية الجيوبوليتيك الشيعي، فضلًا عن المخرجات والتداعيات السلبية التي أفرزتها الإستراتيجيات الدولية في الشرق الأوسط.

الفصل الخامس

الجهود الإيرانية للربط والهيمنة على الجيوبوليتيك الشيعي وتكلفة المواجهة

مقدمة

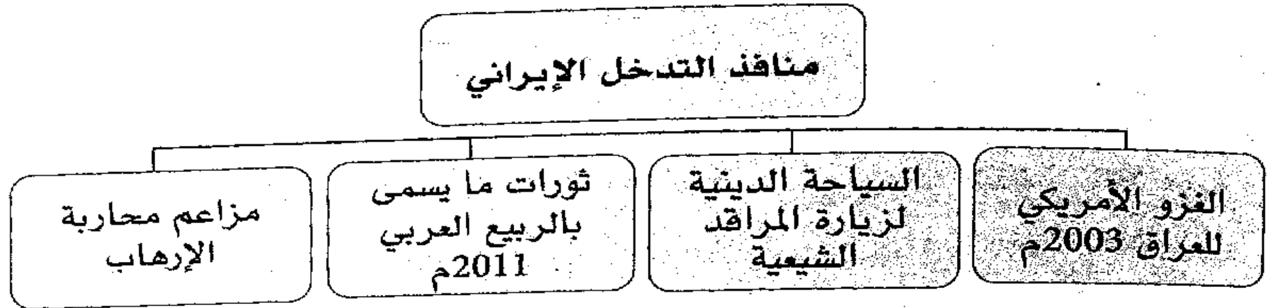
كان لا يمكن لإيران أن تمضي قُدمًا نحو تنفيذ أجندتها التوسعية في فضائها الجيو-سياسي، دون تحديدها للنوافذ والأبواب الملائمة للتدخل المؤثر والفعال (انظر الشكل 1)، وخلقها أدوات ملائمة تمكنها من إحراز هدفها الأسمى المتمثل في تحويل إيران إلى دولة كبيرة مؤثرة إقليميًّا وعالميًّا تمهيدًا لتدشين الجمهورية الإيرانية العالمية بقيادة الولي الفقيه في إيران. وترتبط أدوات التحول في الإستراتيجية الإيرانية من «تصدير الثورة» و«نظرية أُمّ القرى» إلى «الجيوبوليتيك الشيعي» بأدوات ما اصطُلح على تسميتها بـ«مراحل التمدد الإيراني»، التي تبدأ بما يسمى بـ«التشيع الناعم» (Shiism Soft) ثم «تسييس التشيع» (Politicization Shiism)، مرورًا بـ«التشيع الخشن» (Shiism Hard)، ثم «إدماج التشيع في النظم الحاكمة» (Merging Shiism)، ثم خلق نماذج مماثلة لولاية الفقيه.

وتعتمد إيران على هذه الأدوات منذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، وتستخدم كل أداة في المجالات الحيوية حسب أولوية المجال الذي توجد فيه هذه الدولة من ناحية، وحجم الشيعة في هذه الدولة من ناحية ثانية، وأولوية هذه الدولة في الأجندة الإيرانية من ناحية ثالثة. فقد تشهد دولة من الدول مرحلة واحدة كنشر التشيع مثلًا إذا ما كانت فيها جماعة شيعية ذات ثقل يمكن تسييسها للتأثير في قرارات تلك الدولة، وثانية تشهد نشر وتسييس التشيع إذا ما كانت تحظى بجماعة شيعية يمكن تسييسها واستخدامها كورقة للتأثير، وثالثة تشهد عسكرة التشيع إذا كانت فيها جماعة شيعية تحظى بثقل وتأثير سياسي قوي في قرارات تلك الدولة داخليًّا وخارجيًّا، ورابعة تشهد جميع المراحل بالتزامن نظرًا إلى مركزيتها في الإستراتيجية الإيرانية التوسعية.

تتباين الأدوات التي تستخدمها إيران في كل مرحلة من مراحل التمدد، ففي المجال الحيوي الأول القريب جغرافيًّا من إيران، الذي يحظى بجماعة شيعية كبيرة ومؤثرة في القرارات الداخلية والخارجية لدوله، تعتمد إيران على الأدوات الخشنة والناعمة على السواء، مع إيلاء الأدوات الخشنة الأولوية، بعسكرة مجموعاتها الشيعية لاعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية، من أجل البقاء طويل الأمد في هذه الدول، وتحقيق تقدم توسعي، ومدّ نطاق النفوذ بما يخدمها في تعزيز معدل

قوتها الإقليمية والدولية. أما في دول المجال الحيوي الثاني فتعتمد إيران بشكل أساسي على نشر التشيع والتسييس، إما لإيلائها المجال الحيوي الأول الأولوية، وإما لِبُعد المجال الحيوي الثاني جغرافيًّا بشكلٍ ما عن إيران مقارنة بقرب المجال الحيوي الأول. وفي المجال الحيوي الثالث تعتمد بشكل رئيس على نشر التشيع.

شكل (1): منافذ التمدد الإيراني



إعداد: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

تختلف تكلفة مواجهة المشروع الإيراني بالنسبة إلى كل مرحلة من مراحل التمدد الإيراني (انظر الجدول 1)، فبينما تقل التكلفة في المرحلة الأولى (نشر التشيع)، إذ لم يحدث بعدُ تسييس أو عسكرة المجموعات الشيعية وتحويلها إلى ميليشيات مسلحة تؤثر في قرارات الدولة بقوة السلاح، ترتفع التكلفة جدًّا في مرحلة عسكرة التشيع لعدة أسباب، أولها تقديم إيران أثمانًا مادية وبشرية هائلة تنتظر جني ثمارها، وثانيها الانتشار الميليشياوي العسكري واسع النطاق في الدولة المستهدفة بشكل يمكّن إيران من امتلاك ورقة ضغط قوية، تستطيع بها تفجير الساحة في تلك الدولة من خلال سلاح وكلائها، وثالثها أن الميليشيات ذاتها تكون قد قطعت شوطًا طويلًا في مدّ نطاق النفوذ، وحقق مكاسب هائلة في الدولة المستهدفة بشكل لا يمكنها التراجع عنه. ورابعها الاعتقاد السائد لدى الإيرانيين بأن ضعف الخطوط الأمامية في دول المجال الحيوي الأول التي تحيط بإسرائيل: مثل: سوريا ولبنان يمكّن تل أبيب من استهداف إيران، إذ إن إضعاف حلفاء إيران المحيطين بإسرائيل، يعني حضور الأخيرة بجوار الحدود الإيرانية[1].

(1) بصيرت، پايگاه بصيرت / ديدگاه/ سيد رضا صدرالحسينى، (٠١ مرداد ١٣٩٧هـ. ش)، تاريخ الاطلاع: 12 مايو 2020م، https://bit. ly/3kVD9mJ.

جدول (1): الجهود الإيرانية للربط والهيمنة على الجيوبوليتيك الشيعي وتكلفة المواجهة

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
المراحل	التشيع الناعم	تسييس التشيع	عسكرة التشيع	إدماج التشيع	خلق نماذج مماثلة لولاية الفقيه
تكلفة المواجهة	منخفضة ويمكن مواجهة إيران فيها	تبدأ التكلفة في الارتفاع مع بداية صعوبة المواجهة	التكلفة مرتفعة جدًّا، ولا يعني ذلك الوقوف وعدم التحرك للمواجهة	تزداد التكلفة ويصعب معها المواجهة لكونها تمهد للمرحلة الخامسة	اللا عودة تصل خلالها إيران إلى الهدف التكتيكي تمهيدًا للجيو-سياسي

إعداد: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

سنركّز على مراحل التمدد الإيراني وتكلفة مواجهتها في دول المجال الحيوي الأول ذات الأولوية في تنفيذ الجيوبوليتيك الشيعي، وهي العراق وسوريا ولبنان واليمن وأجزاء من دول الخليج العربي، لعدة أسباب، أوّلها: شكل ومصير هذه الدول بعد مضيّ قرابة عقدين من الزمان من الحضور العسكري الإيراني على أراضيها، خصوصًا العراق وسوريا ولبنان واليمن، للوقوف على حقيقة التدخل الإيراني كمعوَل هدم وتخريب وتفتيت. وثانيها: أن هذه الدول تشكل المجال الحيوي الأول لإيران، الذي بلغت فيه إيران مرحلة عسكرة التشيع عالية التكلفة في المواجهة، والذي دمّرت إيران بفعل تدخلاتها وميليشياتها المسلحة بعض دوله مثل سوريا والعراق واليمن ولبنان، وهددت الأمن والسلْم الإقليميين، وهددت أمن الملاحة الدولية بفعل تدخلاتها ومخططاتها التوسعية. وثالثها: أن هذه الدول تقع في

منطقة محملة بالأزمات الممتدة، وتشكل مركز جذب وتقاطع عديد من الأجندات الإقليمية والدولية.

أولًا: مرحلة نشر وجذب التشيع

أسوة بمفهوم القوة الناعمة (Soft Power) لأستاذ العلوم السياسية المفكر الأمريكي جوزيف ناي (Joseph Nye) في تسعينيات القرن العشرين، الذي يعتمد على الأدوات الثقافية في تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة الخارجية لوحدة دولية ما، فإنه يمكن تعريف التشيع الناعم على أنه نشر الفكر الشيعي الاثنا عشري في الدول المستهدفة في المجالات الحيوية الثلاثة، من خلال أدوات الاختراق الناعم الثقافية، بعيدًا عن تسليحها وعسكرتها.

ترتكز القوة الناعمة الإيرانية على ثلاثة عناصر، الأول: الثقافة الإيرانية، لا سيَّما اللغة الفارسية، التي تُعَدّ عنصرًا جوهريًّا في أدوات القوة الناعمة الإيرانية، والتي يمكنها جذب التجمعات الشيعية في بعض الدول التي تحوي تجمعات شيعية ناطقة بالفارسية. والثاني: السياحة، إذ تصنّف إيران على أنها من أهمّ الدول السياحية من حيث المواقع الأثرية والتاريخ. والثالث: القيم السياسية، المتمثلة في جوهر وطبيعة النظام الثيوقراطي تحت حكم رجال الدين، ما يشكل نقاط جذب للشعوب الشيعية ذات المذهب الشيعي في دول المجالات الحيوية. وفي ما يلي سوف نتناول أبرز أدوات التشيع الناعم الإيراني في دول المجال الحيوي الأول، خصوصًا في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وذلك على النحو التالي:

1. **السفراء والقناصل:** توظف إيران السفراء والقناصل للوصول إلى عقول التجمعات الشيعية في هذه الدول، لنشر التشيع وترسيخ الحضور الناعم، وذلك من خلال إقامة الفعاليات الثقافية، والندوات العلمية، وإنشاء الملحقيات الثقافية والمكتبات العامة المليئة بالكتب الشيعية الاثنا عشرية، ودعم الجمعيات والملتقيات والمراكز الثقافية، وحضور احتفالاتها، وتوزيع الإصدارات الشيعية الاثنا عشرية، وذلك لخلق صورة ذهنية إيجابية عن إيران.

ويتوزع الدبلوماسيون الإيرانيون إلى دبلوماسيين سياسيين وعسكريين حسب أولوية الدولة في الإستراتيجية الإيرانية التوسعية ومعدل النفوذ الإيراني فيها، إذ تجد في دول المجال الحيوي الأول الأكثر أولوية في تنفيذ الإستراتيجية الإيرانية عديدًا من الدبلوماسيين العسكريين التابعين للحرس الثوري، مثل السفير الإيراني

لـدى العـراق إيـرج مسـجدي، ولـدى سـوريا جـواد تـركي آبـادي، ولـدى ميليشـيا الحوثي في اليمـن حسـن إيرلـو، كلهـم شـخصيات عسـكرية ثوريـة. وفي المجـال الحيـوي الثـاني والثالـث تكـون الغلبـة للدبلوماسـيين ذوي الخلفيـات السياسـية والاقتصاديـة.

وكذلـك تقـوم الملحقيـات الثقافيـة الإيرانيـة بـدور خطـير في الـدول المسـتهدفة، مـن خـلال إقامـة علاقـات قويـة مـع وسـائل إعلامهـا، بدعمهـا ماليًّـا وتقنيًّـا وتدريـب صحفييهـا، وأحيانًـا تلجـأ إلى رجـال الأعمال في هذه الـدول بذريعة التعـاون في المجالات الاقتصاديـة والاسـتثمارية، مـع تكليفهـم إنشـاء قنـوات إعلاميـة تخـدم المخططـات الإيرانيـة، وهـو مـا يتيـح لإيـران الدرايـة الكاملـة بحقيقـة النسـيج الاجتماعـي لتلـك الـدول وكيفيـة اسـتقطاب مكوناتـه.

2. **المِنَح الدراسية:** تُعتبر المِنَح الدراسـية والزيـارات الأكاديميـة مـن أهـمّ أدوات القـوة الناعمـة الإيرانيـة تجـاه الـدول المسـتهدفة في مجالاتهـا الحيويـة منـذ عـام 1979م، وتعتمـد إيـران عـلى ثـلاث صـور في تقديـم المِنَح الدراسـية للمسـتهدفين في العـراق وسـوريا واليمـن ولبنـان، الأولى: تنظيـم البعثـات والمِنَح الدراسية لاسـتقبال عـشرات الآلاف مـن الدارسـين مـن الشـباب، للدراسـة في المؤسسـات التعليميـة الإيرانيـة (الحـوزات العلميـة) في مشـهد وقـم، التـي تشـمل 300 معهـد دينـي يديرهـا ويمولهـا المركـز الإسـلامي العالمـي، المـموَّل مـن وزارة الاسـتخبارات الإيرانيـة[1].

ويخضـع بعـض الطـلاب الدارسـين في الجامعـات الإيرانيـة (المصطفـى والخمينـي وآزاد) لعمليـات تشـييع واسـعة بضمّهـم إلى دورات في الفكـر الشـيعي ومنحهـم شـهادات تخـرُّج، ليكـون منهـم الدعـاة والـوكلاء للمرجعيـات الشـيعية الإيرانيـة، وكذلـك أيضًـا لإيجـاد أجيـال جديـدة مـن الدارسـين المرتبطـين بإيـران فكريًّـا وروحيًّـا، وربطهـم بدولـة القلـب المذهبـي[2].

وتعمـل إيـران عـلى تحويلهـم إلى أدوات فاعلـة ونافـذة تكـون بأيديهـا، يعملـون لصالـح المخططـات الإيرانيـة بعـد عودتهـم إلى بلادهـم، في إطـار إسـتراتيجية كـبرى لنشر التشيع، إذ تُعيدهـم إلى دولهـم ومجتمعاتهـم دعـاةً مبشّريـن وأئمـة مُوالِـين لهـا، يعملـون سـفراء لقوّتهـا الناعمـة، ويـنشرون رسـائل إيـران الثوريـة. فعـلى سـبيل المثـال

(1) [illegible]دي عبيد، قراءة في إستراتيجية نشر التشيع والدور الوظيفي لإيران في الإستراتيجية الأمريكية، [illegible] للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية- لندن، (13 مايو 2018م). تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2021م، https://bit.ly/[illegible].

(2) [illegible] الشيعة، ولي نصر، ص215.

أعلن ممثل ميليشيا جماعة الحوثيين في طهران، إبراهيم الدليمي، في سبتمبر 2020م عن تلقي جماعته نحو 750 منحة دراسية في إيران (ليسانس وبكالوريوس وماجستير ودكتوراه) في مختلِف التخصصات العلمية والتطبيقية[1]، وكشف مصدر في وزارة التعليم العالي السورية أن عدد المِنَح الدراسية للطلاب السوريين المقدمة من إيران نحو 200 منحة خلال عام 2019م[2].

كما أبرمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية في فبراير 2019م اتفاقية مع جامعة آزاد الإيرانية للتعاون العلمي والثقافي، وقد نصّ الاتفاق على تبادل الزمالات والمِنَح الدراسية بين العراق وإيران، فضلًا عن الإشراف المشترك بين أساتذة الجامعات العراقية ونظرائهم في جامعة أزاد الإيرانية على الرسائل والأطروحات العلمية، إضافة إلى منح الطلبة العراقيين زمالات دراسية في بعض التخصصات العلمية، ومنح الأساتذة العراقيين زمالات لإكمال مشاريعهم البحثية في المختبرات العلمية والمراكز البحثية في جامعة أزاد الإيرانية، علاوة على تبادل الزيارات والمشاركة في المؤتمرات وورش العمل والندوات العلمية التي تقام في كلا البلدين[3].

وقد بلغ عدد الطلبة العراقيين الذين يدرسون في إيران حتى نوفمبر 2018م نحو 4 آلاف طالب يدرسون في 48 جامعة ومركزًا للتعليم العالي في إيران، كما قال رئيس جامعة الإمام الرضا الدولية مرتضى رجوعي إنه من بين الطلبة الجامعيين العراقيين نحو 1500 منهم يدرسون في جامعات مشهد[4]. وفي سوريا أعلنت وزارة التعليم العالي في أغسطس 2016م عن 100 منحة دراسية مقدمة من إيران لطلاب المرحلة الجامعية الأولى في مختلف التخصصات، وفي أبريل من العام ذاته وقّعت إيران وسوريا اتفاقية تنص على تبادل المِنَح سنويًّا بين البلدين، فتمنح إيران 200 منحة دراسية سنويًّا مقابل 60 منحة دراسية سنويًّا من

---

(1) مشاركة على تويتر، اليمن الجمهوري، سفير الحوثيين لدى إيران يعلن عن تخصيص الحكومة الإيرانية 750 منحة دراسية لشباب يمنيين للدراسة في الجامعات الإيرانية، (04 سبتمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2021م، https://bit. ly/3l5Xy9p.

(2) سبوتنيك عربي، من بينها بلد عربي.. دول تقدم 1500 منحة دراسية مجانية للسوريين، (02 يوليو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2021م، https://bit. ly/392Q5VC.

(3) بغداد بوست، العراق وإيران يبرمان اتفاقية لتبادل الزمالات والمنح الدراسية، (13 فبراير 2019م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2021م، https://bit. ly/2Iaihuq.

(4) الفرات نيوز، الكشف عن عدد الطلبة العراقيين الدارسين في إيران، (13 نوفمبر 2018م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2021م، https://bit. ly/352Sayq.

الجانب السوري[1].

وقد كان للبعثات التعليمية السورية والعراقية في إيران دور في توسيع رقعة الاختراق والتشيع، الذي كان من أوائل نتاجه تأسيس حزب «الشباب المؤمن» في صعدة، اللبنة والنواة الأولى للحركة الحوثية، في بدايات التسعينيات من القرن المنصرم، كما كان للشيعة العراقيين الدارسين في إيران دور مركزيّ في تحقيق اختراقٍ إيرانيّ للمجتمع العراقي، وتسهيل مهمة تدريب وتكوين الميليشيات المسلحة الموالية لها في العراق.

أمّا الصورة الثانية في تقديم المِنَح الدراسية للمستهدفين في العراق وسوريا واليمن ولبنان، فتتمثل في تقديم الدعم المالي من خلال مقارّها الدبلوماسية للدارسين للمذهب الشيعي في هذه الدول. وتتمثل الصورة الثالثة في إنشاء أفرع للجامعات والمدارس والمراكز الدينية الإيرانية، وإنشاء الحوزات والحسينيات الشيعية في الدول المستهدفة، لنشر المذهب الشيعي الاثنا عشري. فقد أنشأت على سبيل المثال في اليمن مدرسة «دار العلوم العليا» بالعاصمة صنعاء، ومؤسسة «دار الزهراء» في مختلِف المحافظات اليمنية، و«المدرسة الجعفرية» بعدن، وتختص باستقطاب الشباب وإرسالهم إلى الخارج لدراسة المذهب الشيعي الإمامي في دعران وبيروت ودمشق، والجامع الكبير في العاصمة صنعاء، ومسجد النهرين، ومركز ومسجد الهادي، ومركز بدر العلمي، ومركز الدراسات الإسلامية[2].

وكانت أُولى الخطوات التي حرصت عليها إيران ووكلاؤها من أبناء المكون الشيعي العراقي في عراق ما بعد صدام حسين هو أن تكون حقيبة وزارة التربية والتعليم التعليم في يد المكون الشيعي، ويُعتبر القيادي البارز في حزب الدعوة الشيعي خضير الخزاعي -أشد المقربين لإيران، ووزير التربية والتعليم العراقي الأسبق خلال فترة حكم نوري المالكي- من أبرز الوزراء العراقيين الذين كانوا حريصين أشد الحرص على تغيير المناهج التعليمية العراقية وفق المذهب الشيعي[3].

وكشف مسؤول عراقي بوزارة التربية والتعليم، لم يعلن هويته خوفًا من استهدافه

(1) عنب بلدي، الدراسة على نفقة الطالب.. 100 منحة إيرانية للطلاب السوريين، (22 أغسطس 2016م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2021م، https://bit. ly/353Y7v4.

(2) سلمان راشد العماري، خريطة التجمّعات والمؤسسات الشيعية في اليمن، البيان، (07 أبريل 2020م)، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو 2021م، https://bit. ly/3kWDs0q.

(3) الهيثم زعفان، الشيعة ولعبة تغيير المناهج الدراسية السنية، موقع المسلم، (01 أغسطس 2009م)، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو 2021م، https://bit. ly/39aFO9R.

بالاغتيال من قِبل الميليشيات المسلحة الموالية لإيران بالعراق، في ديسمبر 2018م أن المحاولات الإيرانية لتغيير المناهج مستمرة منذ عام 2007م بموجب اتفاق بين وزارتيَ التربية العراقية والإيرانية في عهد خضير الخزاعي[1].

وتضمن الاتفاق آنذاك، إلى جانب إشراف إيران على وضع المناهج وطباعتها، فتح مدارس في غالبية المدن العراقية. وكشف المسؤول ذاته عن وجود نحو 20 مدرسة إيرانية في ربوع الدولة العراقية، يتولى التدريس فيها أساتذة إيرانيون تابعون لفيلق القدس الإيراني، وهي مدارس مرتبطة بشكل مباشر بالسفارة الإيرانية ببغداد. وتعمل المدارس الإيرانية على إعطاء الطلبة ملابس ووجبات طعام ومستلزمات دراسية توزع بشكل مجاني، إضافة إلى تخصيص مبلغ من المال لكل طالب. وتسعى إيران من خلال فتح المدارس والجامعات داخل العراق لإنشاء تعليم مُوازٍ، تمامًا مثلما فعلت في عملية إنشاء الميليشيات المسلحة الموالية لإيران كميليشيات موازية للجيش العراقي[2].

ويُعَدّ ملف التعليم إحدى أهمّ الأدوات الإيرانية في نشر المذهب الشيعي في سوريا، فقد بلغ عدد الحوزات العلمية التابعة لإيران في سوريا نحو 500 حوزة علمية وحسينية تتوزع على المدن السورية[3]، وأهمها الحوزة الزينبية، وحوزة الإمام الخميني، وحوزة المرتضى، وحوزة المصطفى، وحوزة آل البيت، وحوزة المهدي، وحوزة الإمام علي، وحوزة الإمام جواد التبريزي، وحوزة فقه الأئمة الأطهار، وحوزة الإمام الصادق، وحوزة إمام الزمان، وحوزة الإمام الأعظم، إلخ. كما بلغ عدد المدارس الإيرانية في دمشق قبل انطلاق الأزمة السورية عام 2011م نحو 40 مدرسة إيرانية، وخلال عام 2005م افتُتح أول قسم للغة الفارسية في جامعة دمشق، ثم افتُتحت أقسام مماثلة في جامعتَي حلب وحمص، مع تدريس اللغة الفارسية في جامعة تشرين وفرعها في طرطوس وجامعة الفرات في دير الزور، كما حصل عديد من المراكز التعليمية والمذهبية والكليات الإيرانية، مثل

---

(1) العين الإخبارية، مدارس إيرانية في العراق.. عقول الناشئة بسموم ولاية الفقيه، تدهور التعليم في العراق لا يجعلنا نقبل بمدارس إيرانية، (23 ديسمبر 2018م)، تاريخ الاطلاع: 28 يونيو 2021م، https://bit. ly/35RMlnY.

(2) المرجع السابق.

(3) زمان الوصل، 500 حوزة علمية وحسينية في سوريا.. المزارات الإيرانية تغزو دمشق تمهيدًا لفتح «خيمة معاوية»، (10 يناير 2012م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2021م، https://bit. ly/399kBx4.

كلية السيدة رقية لتدريس علوم الشريعة الشيعية، وكلية الفتح، على تراخيص للعمل في الجامعات السورية في عهد الرئيس بشار الأسد، نتيجة الدعم الإيراني لبقاء نظامه في سدة الحكم. ويقوم المكتب الثقافي الإيراني في دمشق بمجهود كبير لتعليم اللغة الفارسية، من خلال تقديم دورات تعليم اللغة الفارسية في مقر المكتب في دمشق، والبالغ عددها نحو 100 دورة، وفي مركز اللاذقية نحو 52 دورة، إذ تسعى إيران إلى نشر الفارسية بين السوريين لتصبح اللغة الثانية لهم. وفي عام 2014م أصدر الأسد مرسومًا بتدريس المذهب الشيعي في المدارس، بالإضافة إلى افتتاح أول مدرسة شيعية حكومية في سوريا تحمل اسم «الرسول الأعظم»، لها فروع في عدة مدن سورية[1].

وقد أكد مستشار المرشد للشؤون الدولية علي ولايتي مطلع عام 2018م موافقة الرئيس السوري بشار الأسد على إقامة فروع للجامعة الإيرانية «آزاد» في المحافظات السورية كافة، مؤكدًا أيضًا موافقة رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الدكتور همام حمودي على تأسيس أفرع للجامعة في كربلاء والنجف وبغداد والبصرة وأربيل[2] (انظر الشكل2). وبالفعل افتتحت إيران فرع جامعة المصطفى وجامعة الفارابي في سوريا. وتملك الجامعة آزاد فرعين في لبنان، وهناك أحاديث عن مشروع فرع في اليمن[3]، بالإضافة إلى إنشاء كلية الفكر الإسلامي في العاصمة دمشق، من خلال التعاون بين الأكاديمية الدولية للتقارب بين الطوائف الإيرانية ووزارة الأوقاف السورية. كما توسعت طهران في نشر المذهب الشيعي بإنشاء الحسينيات التي بلغ عددها حتى منتصف 2019م نحو 500 حسينية ونحو 69 حوزة شيعية، وتعلّم هذه المراكز أصول الفقه الشيعي. ونتيجة لهذه الأنشطة تحوّل نحو 7500 شخص من جنوب وشرق سوريا إلى المذهب الشيعي بنهاية عام 2019م[4].

---

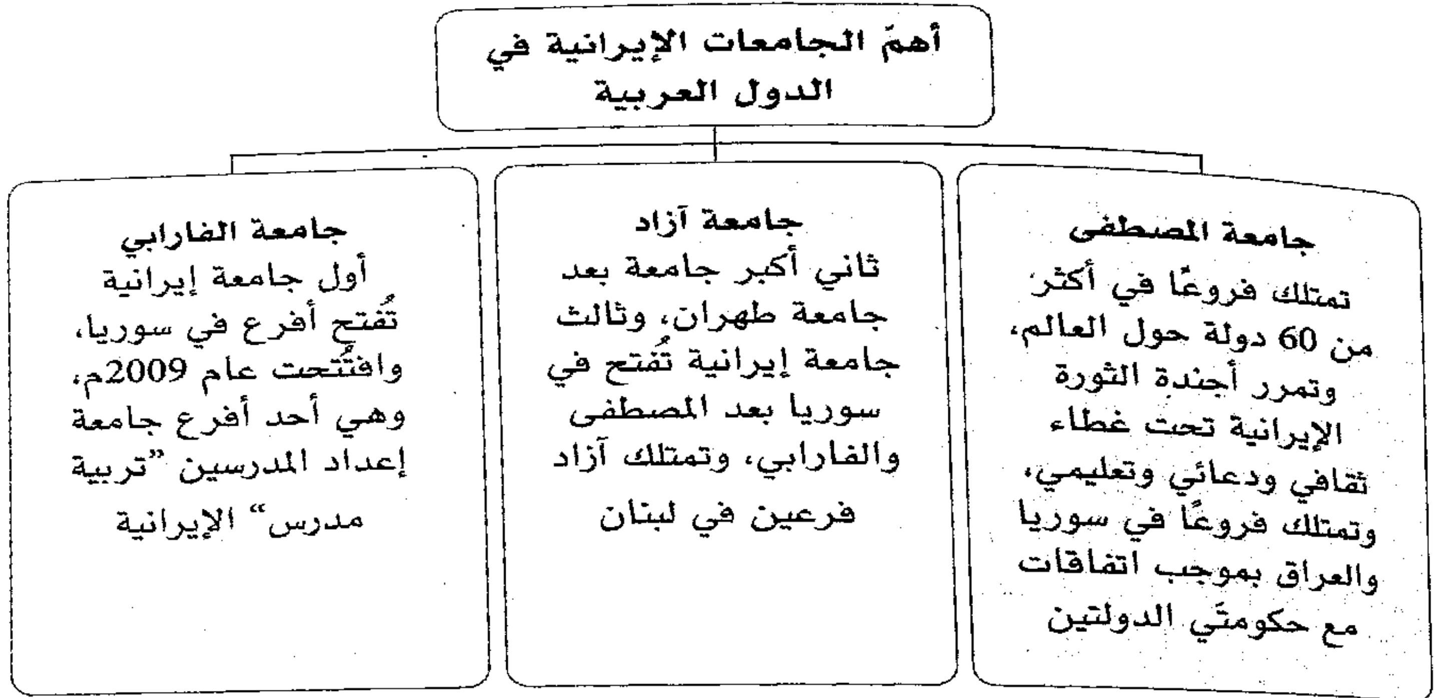
(1) الحرة، مدارس ولغة فارسية وحسينيات.. حرب ناعمة تشنها إيران في سوريا، (18 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2021م، https://arbne. ws/2woCabf.

(2) ميدل إيست أونلاين، جامعة آزاد: قوة إيران الناعمة في سوريا والعراق، (24 فبراير 2018م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2020م، http://cutt. us/Sd34Y. دنياي اقتصاد، دستور بشار اسد براى تأسيس واحدهاى دانشگاه آزاد در تمام شهرهاى سوريه، (٢٦دى ١٣٩٦هـ. ش)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2021م، http://cutt. us/pa9P.

(3) صحيفة العرب، فروع الجامعات الإيرانية في الخارج قوة ناعمة مستدامة، (20 يناير 2018م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2021م، https://bit. ly/3lcIret.

(4) الحرة، مدارس ولغة فارسية وحسينيات.. حرب ناعمة تشنها إيران في سوريا، مرجع سابق.

شكل (2): أهمّ الجامعات الإيرانية في الدول العربية



المصدر: صحيفة العرب، فروع الجامعات الإيرانية في الخارج قوة ناعمة مستدامة، (20 يناير 2018م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2021م، https://bit.ly/3lcIret.

ولا يقتصر الدور الإيراني على إنشاء المدارس والجامعات، بل تسهر بعثاتها الدبلوماسية -المكتب الثقافي- على طباعة ونشر الكتب التي تدعو إلى التشيع، وإنشاء دُور النشر والمكتبات المتخصصة لهذا الغرض، مع المشاركة الدائمة للمكتبات الشيعية في معارض الكتب الدولية التي تنظم في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتوزيع عدد كبير من الكتب الشيعية مجانًا في أثناء تنظيم هذه المعارض، وإصدار المنشورات وتنظيم عديد من الفعاليات والأنشطة الثقافية المجتمعية بصبغة شيعية، والاحتفال بالأعياد والمآتم الشيعية المختلفة في دول المنطقة برفقة ندوات ولقاءات ومحاضرات، يجري فيها شرح ما وقع في هذه المناسبة، وسبب الاحتفال بها، وسرد «المآثر» والقصص وغيرها[1].

وتُعتبر المدارس والجامعات الإيرانية المؤدلجة إحدى أهمّ الأذرع الثقافية التي تنسجم مع مبدأ «التعبئة التربوية» الذي أوصى به المرشد الإيراني السابق

(1) شريف عبد الحميد، الطلاب الدارسون في إيران.. النفوذ الناعم لنشر التشيع عبر العالم، الراصد، (22 يونيو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2021م، https://bit. ly/36spxdF.

الخميني، لخلق الظهير والحواضن الشيعية القوية لنظرية ولاية الفقيه، وهو ما يجعل إيران المستفيد الأول والأخير من مسألة تدمير الجامعات والمراكز التعليمية والثقافية المدنية في دول التمدد الإيراني، في أثناء المعارك في سوريا والعراق واليمن، إذ سيوفر ذلك لإيران فرصة لتأسيس جامعاتها ومراكزها التعليمية ذات الصبغة الشيعية بتمويل إيراني، بما يمكنها من مد نطاق نفوذها.

3. **الجمعيات الإيرانية:** أنشأت إيران كيانات تقدم مساعدات غذائية ومالية لآلاف الأسر في دول النفوذ المذهبي مقابل نشر التشيع بدعوى مساعدة الفقراء والمحتاجين، ففي العراق الذي يُعَدّ ساحة هامّة للنفوذ الإيراني منذ الغزو الأمريكي للعراق، تأتي مؤسسة «الإمام السجاد» الخيرية، ومؤسسة «دار القرآن»، ومؤسسة «الحجة»، ومؤسسة «روح الله»، ومؤسسة «الخطيب» للثقافة الإسلامية، ومؤسسة «الإمام الصادق»، ومؤسسة «الأوقاف»، ومؤسسة «أنصار فاطمة الزهراء»، ومكتب مساعدة فقراء شيعة العراق، ومؤسسة «دار التوحيد»، ومؤسسة المشاريع الخيرية، ومؤسسة «الشهيد»، ومؤسسة إغاثة أيتام العراق، ومنظمة الإغاثة الإنسانية بخانقين، ومؤسسة «الرحمة» لليتامى، ومؤسسة «يوم المستضعفين»، ومؤسسة «الإمام المهدي»، ومؤسسة «الكوثر»، ومؤسسة «الإمام» للإغاثة، ومؤسسة «النخيل»، ومؤسسة «بارسيان الخضراء»، ومستوصف إيران الخيري. وفي اليمن تأتي مؤسسة «شهيد يمن» التابعة لمؤسسة «الشهيد» الإيرانية، والمركز الطبي الإيراني بصنعاء التابعة للهلال الأحمر الإيراني. وفي لبنان تأتي مؤسسة «الشهيد» الخيرية الاجتماعية، ومؤسسة «القرض الحسن»، ومؤسسة «النية الحسنة» الخيرية.

وقد أسَّست إيران في سوريا عشرات الجمعيات، ففي دمشق وريفها أسست اللجنة الخيرية الاجتماعية، ومؤسسة «الزهراء» الخيرية، وجمعية «الرحمة» الخيرية، ومؤسسة «الإمام الساجد»، ومؤسسة «الشهيد» الاجتماعية، ومؤسسة «جهاد البناء»، ومجمع «الصراط» الثقافي. وفي حلب دشنت مركز «نور الهدى» الثقافي، و«اطلب العلم»، و«إحسان» الخيرية، ومؤسسة «الشهداء»، ومؤسسة «الثقلين» الخيرية، و«جهاد البناء»، ومجمع «المصباح» التربوي التعليمي، ومجمع «الحجة»، فيما يوجد في حمص مؤسسة «الغدير»، و«المصطفى» الخيرية، ومؤسسة «الشهداء»، وجمعية «الهادي» الخيرية، ومؤسسة «الثقلين» الخيرية. وفي اللاذقية

وحماة نجد مؤسسة «الثقلين» الخيرية، وفي دير الزور ومؤسسة «الثقلين» الخيرية، و«جهاد البناء». كما افتتحت إيران مكتبًا لنشر التشيع بمقابل ماليّ بالميادين شرقي دير الزور، وحددت الشروط المطلوبة للحصول على الراتب المالي بأن يحصل الراغب على استمارة من المكتب ليباشر بدوام التشيع براتب 200$ لمدة 6 أشهر، وبعد انتهاء 6 أشهر يخضع لدورة ثانية، وهي تعليمُ اللغة الإيرانية وزيادة الراتب إلى 400$ لمدة 6 أشهر أيضًا، وفق الشبكة السورية لحقوق الإنسان «أورينت نت»[1].

وتمثل الأعمال الخيرية والأنشطة الإغاثية إحدى أبرز الأدوات التي اعتمد عليها رجال الدين في إيران في الداخل الإيراني منذ قيام الثورة لأجل كسب الدعم الشعبي اللازم لحكمهم الثيوقراطي، وقد نجحوا في ذلك، ثم تحولت تلك الأداة إلى أهمّ أدوات السياسة الخارجية الإيرانية، فهي مدخل لتفعيل الدبلوماسية العامة ودعم العلاقات مع التجمعات الشيعية التي تعتمد عليها إيران لدعم نفوذها، بعيدًا عن العلاقات الرسمية مع الدول المستهدفة التي قد ترفض أحيانًا محاولات التدخل من قِبل إيران. وتتميز الأنشطة الخيرية الإيرانية بأنها أنشطة ليست مؤقتة كما هي الحال في الأنشطة الخيرية لكل الدول، لتحولها إلى مؤسسات دائمة بغية إيجاد موطئ قدم دائم لإيران داخل تلك الدول، التي تشكل مناطق هامة للنفوذ الإيراني الإقليمي. وتوظف إيران الأداة الخيرية والإغاثية؛ بهدف خدمة الأجندة الإيرانية في بسط ومدّ نطاق نفوذها، وذلك في نشر التشيع[2]، واستخدامها واجهة أحيانًا لإرسال وتهريب الأسلحة إلى الجماعات المسلحة الموالية لها في العراق وسوريا ولبنان واليمن وغيرها، من خلال الوحدة 190 التابعة لفيلق القدس، وعادة ما تخبَّأ الأسلحة داخل حاويات المساعدات الإغاثية[3]، وكذلك استخدامها لإيجاد موطئ قدم في مناطق غير شيعية وهامة للإستراتيجية الإيرانية، ودعم النشاط الاستخباراتي الإيراني تحت غطاء الأنشطة الخيرية والإغاثية.

4. القنوات الإعلامية: تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية جبارة موجهة إلى الداخل لأدلجة المجتمع وضمان ديمومة المبادئ الثورية، وإلى الخارج لخلق أذرع تخدم

(1) أورينت نت، تعرّف إلى أسماء وتوزع المنظمات التي أنشأتها إيران في المحافظات السورية، (26 مايو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2021م، https://bit. ly/2I3zaqC.

(2) سماح عبد الصبور، ملامح الخريطة الإغاثية الإيرانية في الشرق الأوسط، 22 نوفمبر 2016م، تاريخ الاطلاع: 16 مايو 2021م، https://bit. ly/3p2FTlt.

(3) Nadav Pollak, Rethinking U. S. Strategy for Intercepting Iranian Arms Transfers, washingtoninstitute, August 20, 2015, Accessed: Mar,20,2021, https://bit. ly/2I17VNO.

مخططـات وأهـداف المشروع الإيـراني التوسـعي. وتخضـع الإمبراطوريـة الإعلاميـة الإيرانيـة -مؤسسـة الإذاعـة والتليفزيـون الإسلامية-لسـلطة الـولي الفقيـه، وهـو مـا يُعَدّ بمثابـة عصـا غليظـة بيـد النظـام؛ لإعـادة تشـكيل أفـكار وآراء وتصـورات وسـلوك الشـعب الإيـراني وبرمجـة سـلوكه لقبـول الحكـم الثيوقراطـي مـن ناحيـة، والترويـج لمبـادئ الثـورة بخطـاب متنـوع يتناسـب مـع الـدول المسـتهدفة وانتمائهـا المذهبـي؛ لخدمـة هـدف تدشـين الجمهوريـة العالميـة بقيـادة الـولي الفقيـه، مـن ناحيـة ثانيـة.

وانسـجامًا مـع الأهـداف العليـا للسياسـة الإيرانيـة، تبنـى النظـام الثيوقراطـي سياسـة إعلاميـة (انظـر الشـكل 3) مدروسـة وممنهجـة وداعمـة لنظريـة الـولي الفقيـه في دول المجـالات الحيويـة الثلاثـة لتصديـر الثـورة، بمـا يـؤدي إلى تحقيـق الهـدف النهـائي المتمثـل في تدشـين جمهوريـة إيـران العالميـة بقيـادة الـولي الفقيـه. ولذلـك دشـنت عـشرات القنـوات الرسـمية الناطقـة باللغـة العربيـة لجـذب وشـحن الشـباب السـنّي غـير الواعـي في العـراق وسـوريا ولبنـان واليمـن مـن ناحيـة، وكذلـك موّلـت عـشرات القنـوات التليفزيونيـة في عـدد مـن الـدول العربيـة مـن ناحيـة أخـرى[1].

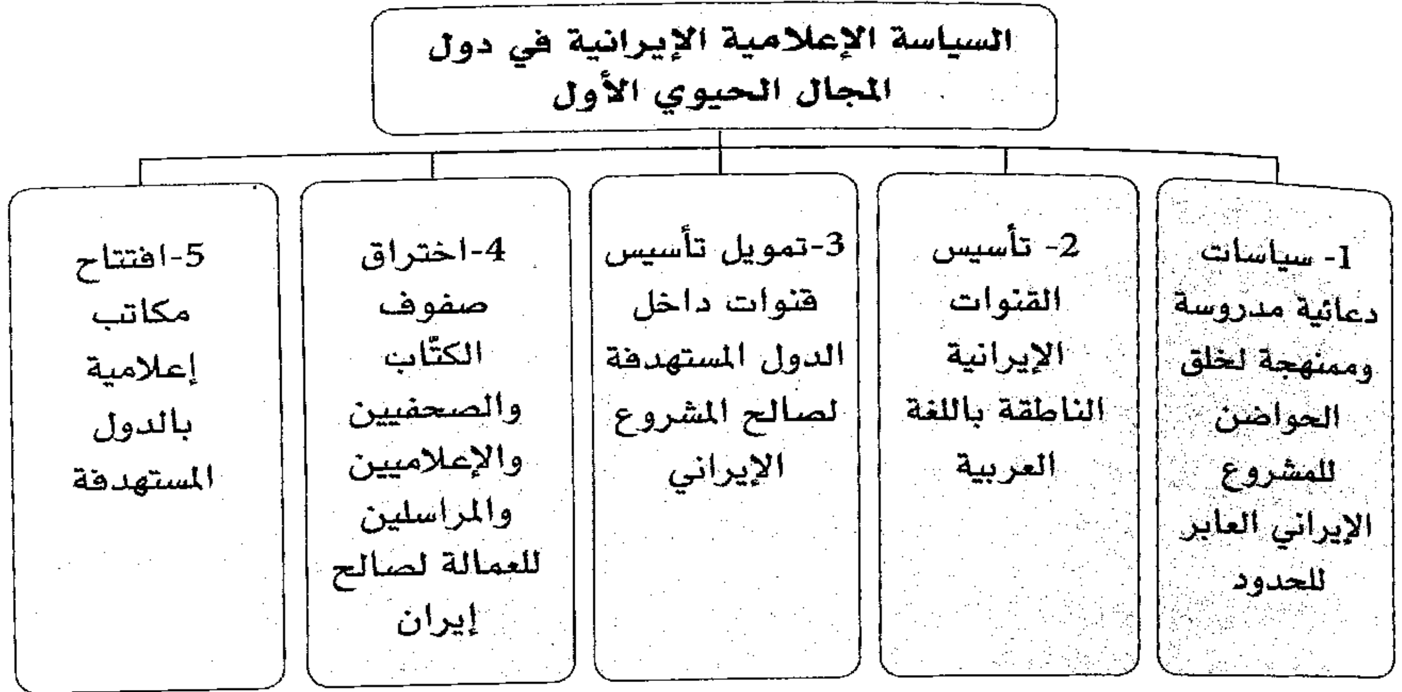
ففـي العـراق تدعـم إيـران قنـاة «الغديـر» التـي يـشرف عليهـا زعيـم ميليشـيا «بـدر» المقـرب مـن إيـران، هـادي العامـري، وقنـاة «النجبـاء» التـي يـشرف عليهـا زعيـم ميليشـيا «النجبـاء» أكـرم الكعبـي، وقنـاة «الاتجـاه» التابعـة لحـزب اللـه العراقـي، وقنـاة «العهـد» التـي يـشرف عليهـا زعيـم ميليشـيا «عصائـب أهـل الحـق» قيـس الخزعـلي، وقنـاة «آفـاق» التابعـة لحـزب الدعـوة جنـاح نـوري المالـكي بالعـراق[2]، وقنـاة «الـولاء» التابعـة لميليشـيا الخراسـاني، وقنـاة «حشـدنا» التابعـة للحشـد الشـعبي، وقنـاة «الثانيـة» التابعـة لميليشـيا «الإمـام الغائـب»، وقنـاة «الموقـف» التابعـة لميليشـيا «كتائـب سـيد الشـهداء»، وقنـوات «المنهـج» و«الطيـف» و«الشـذرات» الداعمـة لميليشـيا «سرايـا السـلام» التابعـة للتيـار الصـدري، وقنـاة «الفـرات» الداعمـة لميليشـيا «سرايـا عاشـوراء»، وقنـاة «الإبـاء» وقنـاة «الاتجـاه» التابعتـين لميليشـيا حـزب اللـه العراقـي، وقنـاة «آفـاق» التابعـة لميليشـيا الإمـام عـلي[3].

(1) د. محمـد بـن صقـر السـلمي، الماكينـات الإعلاميـة الإيرانيـة تواجـه خطـر الإغـلاق، تاريـخ الاطـلاع: 16 مايـو 2020م، تاريـخ الاطـلاع: 16 مايـو 2021م، https://bit. ly/30SkmCB.

(2) عبـد اللـه العلمـي، الأطـماع الإيرانيـة في الخليـج، مـدارك، 2017م، ص 74، تاريـخ الاطـلاع: 16 مايـو 2021م، https://bit. ly/37znSTu.

(3) بـراء الشـمري، مـا القنـوات الفضائيـة التابعـة للميليشـيات العراقيـة؟، (05 يونيـو 2017م)، تاريـخ الاطـلاع: 16 مايـو 2021م، https://bit. ly/2J278wf.

شكل (3): عناصر السياسة الإعلامية الإيرانية في الدول العربية



إعداد: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

كل هذا علاوة على عشرات القنوات المؤدلجة الأخرى الداعمة للمشروع الإيراني في العراق مثل قنوات «النجف»، و«كربلاء»، و«البصرة»، و«الولاية»، و«الثقلين»، و«الأربعينية»، و«دعاء»، و«المنهاج»، و«فدك»، و«الإمام الحسين»، و«المهدي»، و«الأنوار»، و«الرجعية»، و«الأهواز»، و«الحجة»، إلخ. ويجري تشغيل وتوجيه وإدارة محتوى هذه القنوات مباشرة بواسطة فيلق القدس الإيراني، وتتلقى الدعم الفني والكوادر من حزب الله اللبناني[1].

وفي لبنان تموّل وتدعم إيران قناتَي «المنار» و«الميادين» التابعتين لحزب الله اللبناني، وهما من الأعضاء المهمّين في اتحاد الإذاعة والتليفزيون الإيراني، وقناة «إن بي إن» التابعة لحركة «أمل»، وعديدًا من القنوات التحريضية المذهبية مثل قناة «المسيرة»، وقناة «اللؤلؤة»، وقناة «نبأ» الموجهة ضد المملكة العربية السعودية.

وفي اليمن يمتلك الحوثيون الموالون لإيران باليمن قناة «المسيرة» الفضائية وقناة «الساحات» الفضائية، وسيطرت كذلك على فضائيات يمنية في صنعاء بعد احتلالها العاصمة في سبتمبر 2014م.

(1) IRI Regime's Media Empire in the Middle East, iranpoliticsclub,Dec,20,2017, Accessed: Mar,20,2020, https://bit. ly/2I6aVIL.

وفي البحرين دعمت إيران قناة «اللؤلؤة» الفضائية، في محاولة لزعزعة أمن البحرين، منذ دعمها احتجاجات اللؤلؤة 2011م[1].

وفي فلسطين تدعم إيران عديدًا من المحطات التليفزيونية الفضائية ماليًّا، بما في ذلك تليفزيون «القدس» و«فلسطين اليوم» ومحطة «الأقصى» التليفزيونية التابعة لحركة حماس[2].

تركّز هذه القنوات في مجملها على الأخبار السياسية المغلوطة أو المعادية للدول الرافضة للمشروع الإيراني، ومنها من يحاصر المُشاهد بجرعة مكثفة من الممارسات الشيعية المدبلجة والمصحوبة بالمجسمات الصوتية والبصرية المبكية وبصور لأئمة الشيعة، ومنها من يقدم برامج تستهدف أطفال السنّة في الدول الإسلامية وفق رؤية عقدية شيعية.

وتُعَدّ هذه القنوات المؤدلجة ذات تأثير كبير للغاية في العراق وسوريا ولبنان واليمن بالنظر إلى محتواها ومضمونها القائم على التشكيك في تاريخ الإسلام السنّي؛ لتهيئة البيئة المواتية باستدراج الشباب السنّي غير الواعي للمذهب الشيعي، والادعاء بعمالة الأنظمة العربية والإسلامية لخلق الحواضن للحكم الشيعي مقابل الاستثمار في القضية الفلسطينية لصالحها، بتقديم موادّ إعلامية شكلية لدعم المقاومة في الدول العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي، لتظهر بمظهر أنها بطلة المنطقة أمام الشعوب الإسلامية السنّية، فضلًا عن تقديمها البديل ممثلًا في الحكم المذهبي الشيعي بغية الانتقال إلى الجمهورية الإيرانية العالمية، كما تمتلك هذه القنوات حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر) المتاحة بشكل كبير لدى الشباب العربي والإسلامي، وهو ما يسهّل سرعة التأثير فكريًّا في الشباب غير الواعي الذي لديه فضول للتعرف على المذهب الشيعي.

لم تكتفِ إيران بتأسيس قنوات حكومية فضائية ناطقة باللغة العربية ولا بدعمها المالي لتأسيس قنوات مسيَّسة تعمل لصالح أجندتها التوسعية في الدول العربية فحسب، وإنما كوَّنت جيشًا جرّارًا من الصحفيين المتعاونين من الخارج والصحافة الافتراضية للدفاع عن المشروع المذهبي في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتستقطبهم إيران عبر تقديم المِنَح الدراسية والرواتب المالية، وتوفير

(1) Ibid.

(2) IRI Regime's Media Empire in the Middle East, Ibid.

مكاتب مراسلة لهم مجهزة بالأدوات والأجهزة التكنولوجية الحديثة، وهو ما يوفر لإيران عملاء يمدّونها بالتطورات الواقعية والخطط لخدمة مشروعها.

وكذلك استطاعت إيران اختراق صفوف بعض الإعلاميين والمراسلين العرب في العراق وسوريا ولبنان واليمن، عبر شرائها ذممهم بالمال، فأصبحوا يروّجون لمخططاتها ويبرّرون تدخلاتها، فضلًا عن افتتاحها نقاط الاتصال (المكاتب) في الدول العربية السنّية كبوابة قانونية لتحويل الأموال لأبناء المكوّن الشيعي في هذه الدول؛ بذريعة تقديم مصروفات مالية لهذه المكاتب، دون تقديم أيّ ضمانات على عدم إنفاقها على أنشطة مذهبية، وهو ما ينبغي الالتفات إليه من جانب الحكومات.

5. الأعمال الفنية والدرامية: تُعتبر صناعة الدراما والسينما الإيرانية من مسلسلات وأفلام تاريخية تتعلق بقصص الأنبياء وسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأهل البيت مِن أهمّ الأدوات الإيرانية في غزو العقول وكسب القلوب، عبر تقديمها إلى المشاهدين المستهدفين غير المحصنين من الشبهات الشيعية، ممن تأثروا بالفكر العلماني الغربي، مادةً درامية وفيلمية مزيفة عن أحداث التاريخ الإسلامي، بتقديم مسلسلات تاريخية تجسّد صور الأنبياء والصحابة وفق الرؤية الشيعية وبما يخالف رؤية المجامع الفقهية السنّية. ويجري إخراج المسلسلات والأفلام التاريخية في قالب دراميّ مُحكَم باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية والحبكات الفنية، بما يؤثر في النهاية في الثوابت الفكرية والعقدية لدى المشاهدين؛ لكسر الحاجز النفسي وتهيئتهم لقبول مفاهيم المذهب الشيعي بسهولة ويسر[1].

ومِن أهمّ الأعمال الدرامية التي قدمتها إيران للتأثير في عقول المستهدفين من الشباب في الدول العربية مسلسل «يوسف الصديق»، الذي جسّد شخصية النبي يوسف بن يعقوب صوتًا وصورة، ومسلسل «الخليل» الذي يتناول سيرة نبي الله إبراهيم الخليل، ومسلسل «نبي الله إسماعيل»، ومسلسل «كليم الله» الذي أخرجه فرج الله سلحشو، المخرج الإيراني الذي أخرج مسلسل «يوسف الصديق». وكذلك فيلم «النبي محمد صلى الله عليه وسلم» الذي أخرجه المخرج مجيد مجيدي في أضخم إنتاج سينمائي إيراني بتكلفة بلغت 40 مليون دولار، وعُرِض

(1) د. حمدي عبيد، قراءة في إستراتيجية نشر التشيع والدور الوظيفي لإيران في الإستراتيجية الأمريكية (4-5)، (30 نوفمبر 2015م)، تاريخ الاطلاع: 31 أكتوبر 2020م، https://bit. ly/3pcnPp2.

الفيلم الذي مدّته ساعتان في 143 قاعة سينما بمختلف المحافظات الإيرانية، وفيلم «عيسى بشير أحمد» المدبلج إلى العربية، الذي يُعَدّ تكملة لمسلسل «مريم المقدسة»، ويتناول حياة سيدنا عيسى عليه السلام وعلاقته بحوارييه، وعلاقته مع بني إسرائيل.. وغيرها من الأفلام والمسلسلات الإيرانية القصيرة التي تحاصر المشاهد في الدول الإسلامية بجرعة مكثفة من الممارسات الشيعية المدبلجة والمصحوبة بالمجسمات الصوتية والبصرية المبكية وبصور لأئمة الشيعة، والتركيز على مقامات وأضرحة الشيعة بغية التبشير والتأثير في غير المحصّنين من ذوي المذهب السنّي؛ لاستقطابهم بما يخدم عملية نشر التشيع.

6. **السياحة الدينية:** توظف إيران السياحة الدينية كمدخل لنشر التشيع في سوريا والعراق واليمن، ويزور سوريا سنويًّا ما يقارب مليونًا ونصف مليون إيراني، وبخاصة في منطقة الزينبية بدمشق، مما أعطى رجال الدين الشيعة الحجة في الحضور بشكل دائم، لدرجة بلوغ حوزة الزينبية المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد قم والنجف. كما يتوافد سنويًّا إلى النجف نحو مليون ونصف مليون زائر شيعي، غير المشاركين في الزيارة الأربعينية السنوية التي تشكل أكبر تجمع شيعي يشارك فيه الملايين، 85% منهم إيرانيون[1].

تعكس الأدوات الناعمة التي تتبناها إيران في العراق وسوريا واليمن أن النظام الثيوقراطي يسعى لتطبيق التجربة التي وطدها في إيران بعد الثورة عام 1979م، لأدلجة المجتمع ومأسسة النفوذ الثقافي بما يتوافق ومبادئها، بخلق مؤسسات تعليمية وثقافية وحوزوية موازية على غرار المؤسسات العسكرية والثورية الموازية، إذ شكّل طلاب الحوزات والجامعات وقود الثورة الإيرانية الذي أشعل شوارع إيران وهزّ أركان الإمبراطورية البهلوية، وذلك لخلق أجيال جديدة في هذه الدول تؤمن بمبادئ الثورة الإيرانية وأهدافها الثورية، وذلك بهدف ربط تلك الدول بنيويًّا بالعصب العقائدي للنظام الثيوقراطي، بغضّ النظر عن التفاهمات والترتيبات والتسويات التي قد تطرأ في المستقبل على الصعيد السياسي، حتى وإن ترتب عليها إعادة تعريف النفوذ الإيراني الإقليمي من جديد في المنطقة الشرق أوسطية.

فالتوجه الإيراني لمدّ نطاق النفوذ في العراق وسوريا ولبنان واليمن لا يقتصر

---

(1) العرب، أزمة تضرب السياحة الدينية في العراق بسبب العقوبات على إيران، (18 أغسطس 2018م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2021م، https://bit. ly/3nU3umT.

على المستويين العسكري والأمني بخلق الميليشيات الرديفة الموازية التابعة للحرس الثوري، وإنما أيضًا من خلال فرض الهيمنة الثقافية واختراق النسيج الاجتماعي لهذه الدول لتأطير الوجود المذهبي والعقائدي وتأمين قاعدة اجتماعية واسعة وظهير شيعي خارجي يؤمن بالمبادئ الثورية للولي الفقيه، ويكون أداة مركزية في تمرير أجندتها التوسعية وإبقاء شعلة ثورتها قائمة.

وقد ارتكزت إيران في قوتها الإعلامية على تبنّيها إستراتيجية إعلامية تتسم بالتنويع والتناقض تجاه البلدان العربية والخليجية على نحو أدى إلى تباين التعاطي العربي والخليجي تجاه الخطر الإيراني، فهناك من يرى في إيران مهددًا إقليميًّا، وهناك من ينظر إلى إيران على أنها موازن إقليميّ، وهناك من يرى في إيران حليفًا، وهناك من يقف على الحياد. كما ارتكزت أيضًا على غياب «المشروع السنّي المضادّ»، وغياب إستراتيجية إعلامية عربية أو خليجية موحدة في التعاطي مع الخطر الإيراني، وتبني سياسات إعلامية موحدة تعمل على فك الارتباط بين إيران والشيعة العرب، ومساندة المعارضة الإيرانية المعادية لولاية الفقيه، ودعم قضايا القوميات غير الفارسية، والوقوف إلى جانب قضية الأحواز، والترويج لمخاطر بث القنوات الشيعية عبر الأقمار العربية، فضلًا عن عدم الرغبة العربية والإسلامية في التنسيق تجاه تدشين قنوات تبث باللغة الفارسية لمجابة مخاطر الإمبراطورية الإيرانية الإعلامية.

وتنخفض تكلفة مواجهة الخطر الإيراني خلال هذه المرحلة لإمكانية خلق أدوات ناعمة مماثلة للتوعية بمخاطر التشيع، خصوصًا أن عديدًا من الدول العربية يمتلك من الكفاءات والقدرات المالية الكافية لخلق تلك القنوات شريطة إعداد إستراتيجية عربية/سنّية موحدة في التعاطي مع الخطر الإيراني، كما أن المواجهة في هذه المرحلة تكون في مستوياتها الدنيا ولن تصل إلى الخيار المسلح المكلف ماديًّا وبشريًّا؛ لأن المواجهة بين قوة ناعمة بقوة ناعمة مماثلة، وكذلك تنتفي هذه المرحلة للميليشيات المسلحة التي يصعب مواجهتها بالقوة الناعمة، وإذا ما جرت مواجهتها وكبح جماحها بأذرع مذهبية سنّية مسلَّحة مماثلة فقد تندلع الاقتتالات المذهبية الضارية التي يمكن أن تتدحرج إلى دول مماثلة، ما يؤدي إلى انطلاق حروب وصراعات ممتدة لا تُحمد عقباها. كما تنخفض خلال هذه المرحلة فرص المواجهة وتقل العقبات والتحديات، ما يقلص تكلفة المواجهة ويعظم المكاسب المحتملة.

ثانيًا: مرحلة تسييس التشيع

المرحلة الثانية من مراحل التمدد الإيراني، ويُقصد به إضفاء طابع «سياسي» على المسألة الشيعية بعد خلق جماعية شيعية يُعتَدّ بها في الدول المستهدفة التي لم تشهد جيوبًا شيعية، أو لتحريك وتوجيه الأقليات الشيعية في الدول التي تشهد عددًا يُعتَدّ به لتصير مسيَّسة لخدمة أغراض وطموحات ومخططات من قام بالتسييس. لتحقيق أغراضه السياسية عبر ربط الشيعة في الدول المستهدفة بتسييس طائفتها الشيعية بدولة المركز إيران، ومن ثَمَّ يعتبر هؤلاء الشيعة الخاضعون للتسييس في الدول المستهدفة إيران هي وطنهم الأول، فيما وطنهم الأصلي يصيرون عملاء ضده لصالح وطنهم الأول إيران، يعملون لأجله ويأتمرون بأمره خدمة لأهدافه التوسعية.

بعبارة أخرى، تتبنى إيران خلال هذه المرحلة منهجًا انقلابيًّا، يقوم على تحويل الحالة الشيعية «العادية» إلى وضعية التمايز عن غيرها من السكان في الدولة المستهدفة، ثم تحويلها إلى مجموعات انعزالية في السلوك (تجاه الآخر داخل المجتمعات) وتغيير ولاءاتها وانتماءاتها (إذ نقلت انتماءها إلى إيران بدلًا من أوطانها الأصلية)، حتى تصبح تلك المجموعات والكتل السكانية الشيعية التي عملت إيران على تطييفها وأدلجتها في وضعية عدوانية جاهزة تحتكم إلى المذهب تجاه الدول والمجتمعات التي كانت جزءًا منها، أو إلى مجموعات تعادي محيطها القريب والبعيد المخالف لها في المذهب، وتعمل على تغيير عقيدته بالتبشير بعد تسييسها. وللتسييس عدة وسائل، منها:

1. تشكيل حركات وأحزاب وتحالفات سياسية موالية: لتغيير المعادلة السياسية لصالح المشروع الإيراني بدفع هذه التحالفات للحصول على مقاعد برلمانية وحقائب وزارية، تمكّنها من تنفيذ المخطط بشكل منظم، نشأ عدد لا حصر له من الحركات والأحزاب الشيعية في دول المجال الحيوي الأول. ففي العراق نشأ حزب الدعوة الشيعي -أكبر حزب شيعي في العراق- ثم تحالف دولة القانون بقيادة رئيس الحكومة العراقية الأسبق، الحليف الأهمّ لإيران، نوري المالكي، ثم تحالف الفتح بقيادة زعيم منظمة بدر، الحليف الأقرب لإيران، هادي العامري، إلخ. وهذه التحالفات تستحوذ على عدد كبير من المقاعد البرلمانية في البرلمان العراقي 2018م، وعلى عدد من الحقائب الوزارية الهامة في الحكومات المتعاقبة. وفي لبنان نشأت حركة أمل، وحزب الله، وفي البحرين حزب العمل الإسلامي

والدعوة وجمعية الوفاق الشيعية، وفي الكويت التحالف الإسلامي الوطني، وتجمع العدالة والسلام، وفي اليمن حزب الحق، والأمة، وحركة الشباب المؤمن (جماعة أنصار الله حاليًّا)، وفي فلسطين حركة الصابرين.

هذه التحالفات تسهر على تحقيق الأجندة الإيرانية بترسيخ الحضور الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن، سواء من خلال الضغط على برلماناتها وحكوماتها لتمرير مشاريع قوانين أو سياسات من شأنها تعزيز الحضور الإيراني والحفاظ على المكتسبات الإيرانية من جانب، أو من خلال ضمان تنفيذ بقية المخططات الإيرانية من جانب آخر. ففي الحالة العراقية على سبيل المثال لا الحصر، ضغطت -وما زالت حتى تاريخ صدور الكتاب- التحالفات المحسوبة على إيران في البرلمان العراقي لتمرير مشروع قانون «إخراج القوات الأجنبية من العراق» -والمقصود هنا القوات الأمريكية- وتضغط بقوة على الحكومة العراقية بكل أوراق الضغط من أجل إخراج القوات الأمريكية من العراق للانفراد بالساحة العراقية وتحويلها إلى ساحة إيرانية خالصة.

وفي الحالة اللبنانية لعب حزب الله -وما زال يلعب- دورًا مركزيًّا في تعطيل تشكيل الحكومة أو تقديم استقالتها بحكم امتلاكه عددًا من المقاعد البرلمانية والحقائب الوزارية الكفيلة بتقويض عمل أي حكومة لبنانية، فلم تتشكل أي حكومة لبنانية دون موافقة حزب الله بقرار من الولي الفقيه في إيران. وفي الحالة اليمنية وقف الحوثيون ضد المبادرة الخليجية للحل السياسي في اليمن، برفضهم تسليم السلاح للدولة والجلاء عن كل المدن والمحافظات التي احتلّوها بقوة السلاح، لا سيَّما العاصمة صنعاء، وردّها إلى الحكومة الشرعية. ومن المتوقع أن تشهد الحالة السورية خلال مرحلة ما بعد توطيد بشار الأسد أركان حكمه من جديد ولادة عديد من الحركات والأحزاب السياسية الموالية لإيران، على غرار الحالة العراقية بعد زوال حكم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين قبل نحو 17 عامًا.

2. **الاحتواء والتحالف مع باقي فرق التشيع:** وذلك لفرض الزعامة على العالم الشيعي بطوائفه وفرقه المختلفة، الاثنا عشرية والإمامية والإسماعيلية والزيدية، وكسب جغرافيا جديدة وزيادة أعداد المنتسبين أو المؤيدين للمشروع الإيراني الإقليمي، مستفيدة من وجود طوائف شيعية داخل الدول السنية، وبخاصة من تجمعهم مع الاثنا عشرية عناصر النشأة، ومصادر التلقي. ويتفق كثير من الأصول

العقدية بينهم تحت دعوى عودة الفرع العلوي إلى أصله الشيعي الجعفري. وكان للجهود التي بذلها حسن الشيرازي -اثنا عشري- في ستينيات القرن العشرين دور رئيس في تشجيع الشباب الدارسين من أبناء العلويين في سوريا على الدراسة في الحوزات العلمية في قم، وتأسيسه الحوزة الزينبية في دمشق لتكون الحوزة الثالثة من حيث الأهمية بعد حوزتي النجف وقم، وسار على نهجه كل من موسى الصدر، ومحسن الحكيم، ومحمد حسين فضل الله، على نحوٍ أدى إلى نشأة التيار الخصيبي أو النصيري في سوريا، الذي لا يرى فرقًا بين الاثنا عشرية والنصيرية إلا في الفروع، وهو ما أسفر عن إرسال نحو 500 شاب علوي للدراسة في قم[1]، وهكذا نشأ تحالف بعيد المدى بين النظام النصيري والثورة الخمينية، توثقت عراه بعد تولي الأسد الحكم ليتحول من تحالف إلى هيمنة كاملة بعد نجاح إيران في تحويل ميزان القوة لصالح الأسد وبقائه في الحكم، وإخفاق فصائل المعارضة في تحقيق أهدافهم بالإطاحة بحكم الأسد. وكذلك تقربت إيران إلى الفرقة الزيدية الأقرب إلى المذهب السني من بوابة التيار الجارودي -أحد التيارات الزيدية- القريب من المذهب الاثنا عشري.

وتبدأ تكلفة مواجهة الخطر الإيراني في الارتفاع خلال هذه المرحلة لدخول الحالة الشيعية خلالها مرحلة التنظيم والعمل من خلال القنوات القانونية المتاحة في تلك الدول، مثل تأسيس الحركات والأحزاب والتحالفات والحصول على مكاسب برلمانية ووزارية تمكّنها من تعطيل القوانين المعادية لإيران، أو الدفع بالقوانين المؤيدة للمشروع الإيراني، وهو ما يتطلب خلق أحزاب وتحالفات سياسية قوية لتحقيق توازن سياسي يحدّ من النفوذ الإيراني، أو لتعظيم مكاسب المشروعات البديلة لمواجهة المشروع الإيراني. وهذا ليس بالأمر الهين، وإنما يتطلب تقديم دعم ماليّ وسياسيّ لخلق ظهير شعبيّ يضمن تدشين أحزاب وتحالفات مماثلة. وإذا ما مضت دولة أو مجموعة من الدول في هذا المسار خلال هذه المرحلة لمواجهة الخطر، تبدأ الخلافات التي من المتوقع تطورها إلى مستويات متقدمة من مستويات الصراع، وصولًا إلى مستوى عالٍ من مستويات الصراع قد تؤدي إلى الدخول في السيناريو الكارثي الذي لا تُحمد عقباه على كل أطراف الصراع إذا ما وقع خطأ مفاجئ من

(1) د. عبدالرحمن الحاج، البعث الشيعي في سورية 1919-2007م، (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2017)، ط1، ص 58-59.

أحد الأطراف. كما تشهد هذه المرحلة تعاظمًا للتحديات أمام الدول المواجهة للخطر، مع تقلص الفرص المتاحة مقارنة بالتحرك في أثناء المرحلة الأولى.

ثالثًا: مرحلة عسكرة التشيع

المرحلة الثالثة من مراحل التمدد، ويُقصد بها «عسكرة المجموعات السكانية الشيعية في الخارج -تدريبًا وتسليحًا وتجنيدًا وتمويلًا وإرسالًا للمقاتلين العسكريين (التابعين للحرس الثوري الإيراني) وغير العسكريين (المقاتلين الذين تجلبهم إيران من الدول غير المستقرة مثل أفغانستان وباكستان والعراق ولبنان)- وتحويلها إلى وضعية قادرة على الوصول إلى الحكم في بلدانها بقوة السلاح إن تمكنت، أو تفكيك وإضعاف الدول التي تعيش فيها تلك المجموعات السكانية الشيعية، لتصبح إيران في وضع أقوى، فيما تدخل تلك الدول في وضع الجاهزية للاحتلال، عبر افتقادها القدرة على مواجهة إيران ممثلة في ميليشياتها المسلحة».

وتُعتبر العراق وسوريا ولبنان واليمن من أكثر النماذج الواقعية لعسكرة إيران للمجموعات السكانية الشيعية في الخارج لتكوين ما يسمى بالحزام المذهبي الشيعي، بحكم طبيعة التركيبة السكانية لهذه الدول، وقربها الجغرافي من إيران، وعدم استقرارها سياسيًّا وأمنيًّا، بالإضافة إلى حالة الفراغ التي تعيشها المنطقة بغياب الفواعل العربية المؤثرة القادرة على درء المخططات الإيرانية، وتراجع القوى العظمى ممثلة في الولايات المتحدة خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما عن مبدأ إلجام القوى الإقليمية ذات الأجندات التوسعية. وفي ما يلي أبرز المؤشرات على عسكرة التشيع في العراق وسوريا ولبنان واليمن:

1. الحرس الثوري وعسكرة التشيع[1]: يتولى فيلق القدس -أحد أهم فيالق الحرس الثوري الإيراني، ويصنَّف ضمن قوائم التنظيمات الإرهابية الأمريكية منذ عام 2019م- مهمة تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية التوسعية على المستوى العسكري، وذلك بعسكرة المجموعات الشيعية في دول المحيط الشيعي بحكم إيلائه دستوريًّا تنفيذ المهامّ التي تتطلب درجة عالية من الالتزام الأيديولوجي الثوري في الداخل والخارج، وامتلاكه قوات بحرية وبرية وجوية قوية مقارنة بالجيش

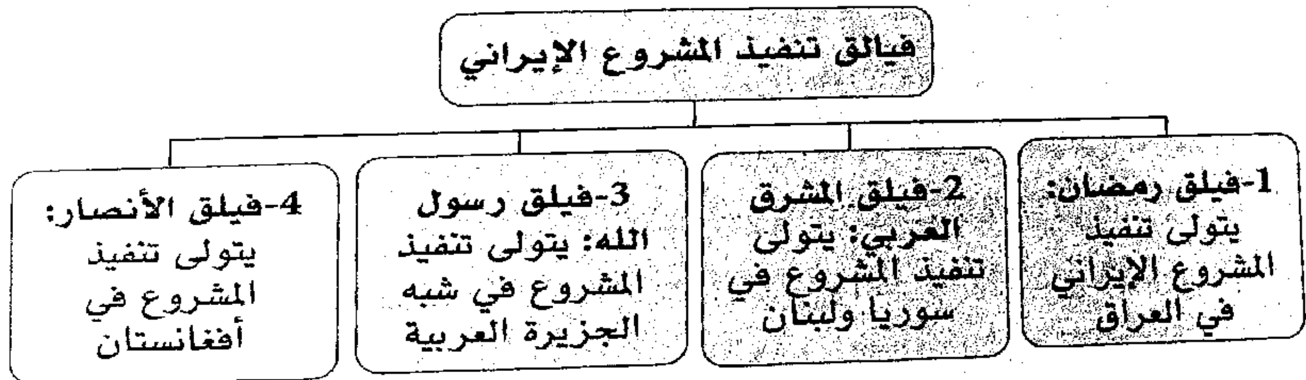
---

(1) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم عسكرة التشيع، انظر: د. محمد بن صقر السلمي، عسكرة التشيع، تحرير: محمد بن صقر السلمي وفتحي أبو بكر المراغي، المؤسسة العسكرية في إيران بين الثورة والدولة، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2017م، ط1).

الوطني لإيران، واستحواذه على ترسانة عسكرية ضخمة من الصواريخ الباليستية. وامتلاكه ميزانية مالية ضخمة مستقلة، ما يتيح له حرية الحركة في الداخل والخارج، وإدارته لعدد من الشركات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية الكبرى في إيران، كما يستحوذ المحاربون القدامى في الحرس الثوري على عدد من المناصب الوزارية والبرلمانية والاقتصادية والثقافية في النظام الإيراني.

ويشتمل فيلق القدس على عدة فروع عسكرية لتنفيذ المشروع التوسعي الإيراني، ويتولى كل فرع تنفيذ المشروع الإيراني في دولة أو عدة دول حسب وزنها وأولويتها في الإستراتيجية الإيرانية، إذ يتولى «فيلق رمضان» تنفيذ المشروع الإيراني التوسعي في العراق، ويتولى «فيلق المشرق العربي» تنفيذ المشروع في سوريا ولبنان والأردن، ويتولى «فيلق رسول الله» تنفيذ المشروع في شبه الجزيرة العربية، ويتولى «فيلق الأنصار» تنفيذ المشروع في أفغانستان[1].

شكل (4): فيالق تنفيذ المشروع الإيراني



إعداد: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

وتختص الوحدة «400» التابعة لفيلق القدس، التي تأسست عام 2011م، بالعمليات الخاصة الخارجية لتنفيذ عمليات إرهابية خارج الحدود الإيرانية، مثل الاغتيالات والتصفيات الجسدية، ويقودها حامد عبد اللهيان[2]. وكذلك تعمل الوحدة على

(1) Seth G. Jones, Containing Tehran: Understanding Iran's Power and Exploiting Its Vulnerabilities, The Centre for Strategic and International Studies (CSIS), Jan 6, 2020, Accessed: 27 Feb 2021, p. 9. https://go. aws/2v9pAwh.

(2) كان قائد الحرس الثوري في إقليم بلوشستان ذات الأغلبية السنّية، كما عمل مساعدًا لقائد فيلق القدس السابق الجنرال قاسم سليماني حين كان قائدًا لفيلق ثأر الله بإقليم كرمان، وعام 1997م عندما كلّف المرشد سليماني مهمة قيادة فيلق القدس، أصبح حامد عبد اللهيان رئيسًا لإدارة الاستخبارات في الفيلق، https://bit. ly/2ZkVn9G.

جمع المعلومات الاستخباراتية عن مواقع وشخصيات دبلوماسية وقنصلية مستهدفة، بغية تنفيذ مخططات وعمليات إرهابية وقت الحاجة في إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وقد كشفت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية أن الوحدة تأسست بأمر من قاسم سليماني[1]، الذي لقي حتفه في بغداد مطلع عام 2020م بعدما لعب بشخصه دورًا مركزيًّا في مدّ نطاق النفوذ الإيراني في العراق وسوريا واليمن ولبنان، إذ شهدت سوريا والعراق ولبنان حضورًا دائمًا لسليماني على أراضيها لإدارة دفة المعارك وتوجيه المخططات لتنفيذ الأجندة التوسعية الإيرانية (انظر الشكل 4).

وتختص الوحدة «190» التابعة لفيلق القدس بإدارة عمليات تهريب السلاح إلى وكلاء إيران المسلحين في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، الذين يخدمون النشاطات الإيرانية التوسعية. ويقدَّر عدد عناصر الوحدة بنحو 200-300 فرد، وتمتلك قدرة فائقة في التمويه في أثناء نقلها وتهريبها السلاح إلى الميليشيات لإخفاء بصمات الحرس الثوري أو أي علامات قد تشير إلى الأصول الإيرانية للشحنات، بما يجنب إيران مزيدًا من فرض العقوبات. فمثلًا تستخدم صناديق مشابهة للصناديق المستخدمة في نقل منتجات الألبان ومواد بناء وقطع غيار سيارات، إلخ.

وتُعدّ شركة «بهنام شهرياري» للتجارة من أهمّ الشركات التي تعمل مع الوحدة، وتستخدم الوحدة مسارات برية وبحرية وجوية لتهريب السلاح، وكثيرًا ما تلجأ إيران إلى طائرات مدنية تتبع الخطوط الجوية الإيرانية لنقل السلاح إلى دول النفوذ المذهبي. وتمتلك الوحدة غواصات صغيرة وقوارب سريعة تساعدها في مهمة تهريب السلاح إلى الميليشيات[2].

2. استقطاب المقاتلين: إحدى أهمّ المراحل التي تسبق مرحلة تكوين الميليشيات، ويحرص خلالها النظام الإيراني على استقطاب المقاتلين من الدول غير المستقرة سياسيًّا وأمنيًّا مثل باكستان وأفغانستان والعرق ولبنان، للقتال إلى جانب المقاتلين

---

(1) العين الإخبارية، الوحدة «400».. رأس حربة إيران الإرهابية في إفريقيا، (22 يونيو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 12 يوليو 2020م، https://bit. ly/2ZoX4mo.

(2) الشرق الأوسط، الوحدتان «400» و«190» في «الحرس» سلاح إيران بحرب الاستخبارات، (20 مايو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 12 يوليو 2020م، https://bit. ly/3kVsLeB.

المحليين الموالين لإيران في العراق وسوريا ولبنان، مقابل رواتب شهرية وإغراءات بمنح الجنسية ووحدات سكنية وتعليمية. وتختلف الرواتب المدفوعة على حسب جنسية المقاتل، إذ يتقاضى المقاتل العراقي ضمن ميليشيا «حيدريون» في سوريا 400 دولار شهريًّا، عن طريق بطاقات يمنحهم إياها الحشد الشعبي العراقي، أما المقاتلون السوريون المحليون الذين يخدمون لصالح إيران بمدنهم وقراهم فيحصلون على 100 دولار شهريًّا، ويحصل المقاتلون السوريون المحليون الذين يعملون لصالح إيران في الخطوط الأمامية على 150 دولارًا شهريًّا[1]، فيما يحصل المقاتلون الأفغان في ميليشيا «فاطميون» على نحو 500-1000 دولار شهريًّا[2].

وفي هذا السياق يأتي تصريح قائد الحرس الثوري السابق اللواء محمد علي جعفري في مارس 2019م بتشكيل إيران قوات مسلحة قوامها 100 ألف مقاتل في العراق، و100 ألف مقاتل في سوريا[3]، وكذلك اعتراف قائد الحرس الثوري العميد حسين سلامي، عندما كان نائبًا لقيادة الحرس الثوري، في أبريل 2018م، بأن إيران استقطبت مقاتلين من باكستان وأفغانستان والهند ولبنان والعراق، إضافة إلى المقاتلين الإيرانيين للقتال في سوريا[4].

3. **تدريب المقاتلين:** يلي مرحلة استقطاب المقاتلين تدريبهم على القتال في الحروب غير المتماثلة وحرب العصابات، وتصنيع الأسلحة والمتفجرات، وخطف الرهائن، وتنفيذ مخططات الاغتيالات بحق أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية التابعة للدول المستهدفة. وتمتلك إيران معسكرات تدريب للمقاتلين في الداخل الإيراني مثل معسكر «الإمام علي»، ومركز «آمل» (مخيم مالك أشتر)، ومركز «مشهد»، وثكنة «لوشان»، وثكنة «جمران»، وثكنة «بازوكي»، ومركز «سمنان»، ومركز «عبادان»، ومركز «مرصاد شيراز». وذلك للزج بهم في القتال إلى جانب وكلائها في المعارك التي شهدتها -وما زالت- سوريا والعراق واليمن لمساعدة الأذرع الإيرانية التي تسهر على خدمة المشروع الإيراني العابر للحدود، وكذلك

(1) Oula A. Alrifai, What Is Iran Up To in Deir al-Zour?, Accessed: Jul,27, 2021, https://bit. ly/393KEUs.
(2) cnn, Nick Paton Walsh, 'Afghan' in Syria: Iranians pay us to fight for Assad, Accessed: Jul,16, 2021, https://cnn. it/2CewEuO.
(3) راديو فردا، فرمانده كل سپاه: در عراق وسوريه دويست هزار نيرو را سازمان‌دهی كرده‌ايم، ٢٦ اسفنده ١٣٩٧هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 04 فبراير 2021م، https://bit. ly/2FWi1vl.
(4) وكالة تسنيم، روحاني: المنسحب من الاتفاق النووي سيندم، (08 أبريل 2018م).

تمتلك معسكرات تدريب خارج إيران في سوريا ولبنان ومقاطعة الواهيرا بالمنطقة الحدودية النائية بين فنزويلا وكولومبيا في أمريكا اللاتينية. كما أفاد العميد علي فدوي نائب القائد العام لحرس الثورة خلال عام 2016م (كان قائد القوات البحرية) بأن قواته تدرب عناصر أجنبية في جزيرة فارور قرب الجزر الإماراتية المحتلة في مياه الخليج العربي[1].

4. **تسليح المقاتلين:** لم يتوقف الأمر عند تدريب المقاتلين الموالين لإيران في العراق وسوريا واليمن ولبنان، بل وصل الأمر إلى تسليحهم، سواء من خلال تقديم شحنات السلاح مباشرة إلى الميليشيات التابعين لها، أو من خلال تقديم الأموال إلى تلك الميليشيات لشراء السلاح. ففي العراق كشف مسؤولون غربيون وعراقيون وإيرانيون في 31 أغسطس 2018م أن إيران قدمت صواريخ باليستية يتراوح مداها ما بين 200 و700 كيلومتر، مثل صواريخ «زلزال» و«فاتح 110» و«ذو الفقار»، لميليشياتها في العراق، ما يضع بعض العواصم الخليجية في مرمى هذه الصواريخ إذا ما جرى نشرها في غرب العراق أو جنوبه[2]. وفي 04 ديسمبر 2019م نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية تقريرًا أكدت فيه أن إيران استغلّت حالة الفوضى في العراق لبناء ترسانة من الصواريخ الباليستية، بما يمكّنها من امتلاك أوراق ضغط ضد الحضور الأمريكي في العراق وحلفاء الولايات المتحدة، بما في ذلك إسرائيل والسعودية[3]، وهو ما تسبب في استهداف سلاح الجو الإسرائيلي معسكرات ومخازن ميليشيات الحشد الشعبي في العراق خلال عام 2019م.

وفي سوريا، كشف موقع «إيران إنترناشيونال» أن إيران تنقل الأسلحة إلى ميليشياتها المسلحة في سوريا منذ اندلاع الأزمة السورية قبل 9 سنوات، لتغيير المعادلة في سوريا لصالح وكلائها وحلفائها وبقاء النظام السوري برئاسة الأسد حاكمًا، وأن إيران تعتمد في نقل الأسلحة إلى دمشق على النقل الجوي من خلال: شركات الطيران التابعة للحرس الثوري، خصوصًا شركة طيران «بويا إير»، وشركة «فارس إير قشم»، والطائرات التابعة للجيش الإيراني مثل طيران «بوينغ J9F-2747»، وشركات الطيران

(1) الشرق الأوسط، إيران تدرب مقاتلين أجانب قبالة الجزر الإماراتية.. وتستعد لإطلاق «حرس ثوري» عراقي، (08 يونيو 2016م)، تاريخ الاطلاع: 12 يوليو 2021م، https://bit. ly/32ly29M.

(2) Reuters. Exclusive: Iran moves missiles to Iraq in warning to enemies, Aug, 31, 2018, Accessed:Feb,26, 2021, https://reut. rs/3gRauhx.

(3) NY times, Iran Is Secretly Moving Missiles Into Iraq, U. S. Officials Say, Accessed:Feb,26, 2021, https://nyti. ms/33O0y4F.

السورية، خصوصًا طائرات النقل الضخمة «إليوشين 76 تي دي»[1]، وهو ما دفع القوات الجوية في الجيش الإسرائيلي إلى شن غارات جوية على مطار دمشق مرارًا وتكرارًا.

وكذلك يعد النقل البحري من أهمّ الطرق لإيصال السلاح إلى الميليشيات في سوريا، كبديل للنقل الجوي الذي يتعرض لغارات جوية إسرائيلية متكررة، عبر ميناء اللاذقية السوري على البحر الأبيض المتوسط. وفي مارس 2019م كشف موقع «i24news» الإسرائيلي أن إيران تستغل ميناء اللاذقية في تهريب الأسلحة لميليشياتها في سوريا[2]. وفي يوليو 2019م اتهم المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية أفيخاي أدرعي فيلق القدس الإيراني بنقل وتهريب الأسلحة إلى حزب الله اللبناني بهدف تطوير مشروع حزب الله لإنتاج الصواريخ من خلال مرفأ بيروت البحري، أو من خلال المعابر على الحدود السورية-اللبنانية، أو من خلال مطار بيروت الدولي[3].

وكذلك ذكرت شبكة «فوكس نيوز» الأمريكية في مايو 2020م نقلًا عن مصادر استخباراتية غربية أن إيران تعمل على بناء معبر في منطقتَي القائم والبوكمال الحدوديتين بين العراق وسوريا، بما يتيح طريقًا بريًّا يربط إيران ولبنان عبر العراق وسوريا لتهريب الأسلحة والنفط. وتُظهِر الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية التابعة لشركة «إيميج سات» الدولية (ISI) عمليات بناء المعبر الجديد في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشياتها على الحدود العراقية-السورية، ويربط بين العراق وسوريا ثلاثة معابر برية: القائم-البوكمال (القائم بالعراق يقابله البوكمال شرقي دير الزور)، أبو ربيعة-اليعربية (أبو ربيعة بالعراق يقابله اليعربية في محافظة الحسكة)، الوليد-التنف (معبر الوليد في العراق، والتنف شرقي حمص).

وعادة ما تخبَّأ الأسلحة المنقولة عبر الطرق البرّية أو البحرية أو الجوية داخل حاويات تضمّ سلعًا عادية مثل مواد البناء للدولة المتلقية، وقد تمرّ السفن بعدة مَوانٍ قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية، فعلى سبيل المثال عثرت نيجيريا في أكتوبر 2010م على قاذفات صواريخ وقذائف هاون وقنابل يدوية داخل حاويات

(1) إيران إنترناشيونال، النقل الجوي المكلف والخطير للأسلحة.. من إيران إلى سوريا، (17 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 12 يوليو 2021م، https://bit. ly/2YbHbiv.

(2) آي 24 نيوز، حصري: إيران تعيد إحياء طرق التهريب البحرية إلى سوريا باستخدام شركات مدنية، (13 مارس 2019م)، تاريخ الاطلاع: 04 فبراير 2021م، https://bit. ly/3gRaSwh.

(3) أفيخاي أدرعي، مشاركة على «تويتر»، المعابر على حدود سوريا ولبنان تستخدم لنقل الأسلحة الإيرانية، تاريخ الاطلاع: 04 فبراير 2021م، https://bit. ly/31XoqAj.

تحمل مواد البناء، وبإجراء السلطات النيجيرية مزيدًا من التحقيقات تبيَّن أن الأسلحة حُملت من ميناء بندر عباس الإيراني على متن سفينة تابعة لشركة فرنسية توجهت إلى الهند، قبل أن تمضي في البحر نحو لاغوس، حيث عُثر عليها قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية التي كان يُعتقد أنها دولة غامبيا[1].

ومن أهمّ الطرق الحديثة التي تستخدمها إيران في تهريب ونقل السلاح لميليشياتها هي إعادة تصدير الأسلحة المصنعة في بلدان أخرى، بُغية إزالة أيّ بصمات إيرانية، ففي مارس 2014م اعترضت السلطات الإسرائيلية سفينة في البحر الأحمر في طريقها إلى قطاع غزة، انطلقت من سوريا وكانت تتجه نحو السودان، وعلى متنها شحنة أسلحة عبارة عن صواريخ سورية من طراز «إم-302». وفي مشهد آخر أظهرت صور من اليمن استخدام المقاتلين الحوثيين المدعومين من إيران صواريخ تشبه إلى حد كبير الصواريخ التي تصنعها الميليشيات المسلحة الموالية لإيران في العراق[2].

وباتت إيران تمتلك ترسانة واسعة من الأسلحة والصواريخ ذات المدى القصير والمتوسط والطويل في سوريا، توجد بمستودعات: قاعدة الكسوة، ومطار التيفور، وقاعدة مطار الناصرية بالقلمون الشرقي، وجبال القطيفة، ومقرات اللواء 55 صواريخ أرض-أرض في جبال القطيفة الغربية، ومعسكر الطلائع قرب مدينة مصياف، وقاعدة القصير قرب مدينة حمص، وقاعدة اللجاة الواقعة بين محافظتي درعا والسويداء. ومن أبرز هذه الصواريخ: صواريخ أرض-أرض مثل صاروخ «شهاب 1» قصير المدى، ويبلغ مداه 300-500كم، وهو نسخة مطورة من الصاروخ الروسي «سكود بي». وصاروخ «شهاب 2» قصير المدى، ويبلغ مداه 500-750كم، وهو نسخة مطورة من الصاروخ الروسي «سكود سي»، ويحمل قنابل عنقودية. وصاروخ «فاتح 110»، وهو صناعة محلية إيرانية مطورة من صاروخ «زلزال 2» الإيراني الصنع، وهو صاروخ قصير المدى، يبلغ مداه 300كم. والصاروخ «زلزال» و«زلزال 3-ب» قصير المدى (200-250كم)، وصاروخ «ذو الفقار» قصير المدى (700كم) من عائلة الصاروخ «فاتح»، وصاروخ «قدر» متوسط المدى، والذي يبلغ مداه

---

(1) Nadav Pollak, Rethinking U. S. Strategy for Intercepting Iranian Arms Transfers, Washington institute, Accessed: Feb,27, 2021, https://bit. ly/3iTzzsR.
(2) Nadav Pollak, Rethinking U. S. Strategy for Intercepting Iranian Arms Transfers, Accessed: Feb,27, 2021, https://bit. ly/3iTzzsR.

2000كم، وهو صناعة محلية إيرانية ونسخة مطورة من «شهاب 3أ»، والصاروخ «قيام» متوسط المدى والذي يبلغ مداه 1800كم[1]، وصواريخ إيرانية الصنع مضادة للدبابات من نوع «دهلاوية» (ATGM)، وهي نسخ إيرانية من صواريخ «كورنيت» الروسية، إضافة إلى عديد من صواريخ أرض-جو وأرض-أرض، ومئات من قذائف الـ«آر بي جي» والبنادق، وعديد من الأسلحة المتقدمة[2].

وفي **اليمن**، بلغ عدد شحنات التسليح الإيراني المضبوطة في طريقها إلى الحوثيين المدعومين من إيران خلال الفترة من عام 2011م حتى مايو 2019م نحو 20 شحنة تسليح تقريبًا، كانت محملة بقذائف مضادة للدبابات، ومنصات إطلاق صواريخ، وقاذفات قنابل. وأصبح الحوثيون يمتلكون «بركان 1» و«بركان 2» الباليستي بعيد المدى، و«قيام 1»، وصواريخ «سي-102» و«فاتح» و«زلزال» و«قاهر»، إلخ.

وقد أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مجلس الأمن الدولي في يوليو 2020م أن الصواريخ التي هوجمت بها منشأتان نفطيتان تابعتان لشركة «أرامكو» على أراضي المملكة العربية السعودية خلال عام 2019م «أصلها إيراني»، موضحًا أنَّ «خصائص تصميم بعضها مشابهة لتلك التي أنتجها كيان تجاري في إيران، أو تحمل علامات فارسية، وأن بعضها جرى تحويله إلى إيران بين فبراير 2016م وأبريل 2018م»، مضيفًا أن «هذه القطع ربما نُقلت بطريقة لا تتسق مع قرار مجلس الأمن لعام 2015م المنصوص فيه على الاتفاق بين طهران والقوى العالمية لمنعها من تطوير أسلحة نووية»[3]. وكشف تقرير أمميّ في فبراير 2019م، أجراه خبراء الأمم المتحدة المكلفون مراقبة حظر السلاح المفروض على اليمن منذ 2015م، عن أسلحة جديدة لدى الحوثيين استحوذوا عليها في عام 2019م، من بينها قطع غيار متوفرة تجاريًا في بلدان صناعية، مثل محركات طائرات بلا طيار، ورشاشات، وقنابل، وصواريخ مضادة للدبابات، ومنظومات من صواريخ «كروز» أكثر تطورًا، جرى تسليمها إلى الحوثيين عبر مجموعة وسطاء، ويتميز

(1) خالد المطلق، القواعد العسكرية الإيرانية وبدايات تدخلها الأمني والعسكري في سوريا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (16 مايو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2021م، https://bit.ly/3nslc0T .

(2) الحرة، كانت في طريقها إلى اليمن.. بومبيو ينشر صورة للأسلحة الإيرانية المضبوطة، (10 يوليو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 20 أغسطس 2021م، https://arbne. ws/3md9BlO.

(3) France 24, Arms used against Saudi Arabia were of 'Iranian origin': UN, Accessed:Oct,27, 2020 https://bit. ly/3naLMLH.

بعضها بخصائص مشابهة لتلك المنتجة في إيران[1].

وتتضارب التقديرات حول قيمة المبالغ المالية الإيرانية المقدمة إلى النظام السوري والميليشيات المسلحة الموالية لإيران، التي تقاتل إلى جانب صفوف قوات الأسد، ففي حين قدّر تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) -حسب تقديرات عالمية- الإنفاق الإيراني في سوريا بـ 16 مليار دولار خلال الفترة من 2012م إلى 2018م[2]، فقد كشف المبعوث الأمريكي السابق الخاص بشؤون إيران براين هوك، بتاريخ 28 أغسطس 2018م، أن إيران أنفقت ما لا يقل عن 16 مليار دولار على دعم عملائها في سوريا والعراق واليمن، وقدمت ما لا يقل عن 4.6 مليار دولار في شكل خطوط ائتمان لسوريا[3]، فيما أشارت المتحدثة باسم المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا جيسي شاهين في فبراير 2020م إلى أن متوسط المبالغ المالية التي تقدمها إيران إلى سوريا منذ تدخُّلها في الأزمة بشكل رئيس قبل نحو 8 سنوات تقدر بنحو 6 مليارات دولار سنويًّا، وهو ما يعني أن إيران قدمت نحو 48 مليار دولار خلال السنوات ال8، وهو ما يعادل نحو 4 أضعاف ميزانية الدفاع الإيراني السنوية[4]. كما أظهرت الدراسة التي نشرها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) تحت عنوان «شبكات التسلل الإيرانية في الشرق الأوسط» في نوفمبر 2019م، أن إجمالي إنفاق إيران على ميليشياتها في سوريا والعراق واليمن يصل إلى نحو 16 مليار دولار سنويًّا، فيما ينفق النظام الإيراني نحو 700 مليون دولار سنويًّا على ميليشيات حزب الله اللبناني[5].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام التي تتداولها وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية أرقام تقديرية، نظرًا إلى تبنّي إيران سياسة التكتم، لإدراك صنّاع قرارها

---

(1) الحرة، تقرير أمميّ: الحوثيون تسلموا أسلحة جديدة «تشبه الإيرانية»، (01 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 01 أكتوبر 2020م، https://arbne. ws/3ncLnbw.

(2) Seth G. Jones, Containing Tehran: Understanding Iran's Power and Exploiting Its Vulnerabilities, The Center for Strategic and International Studies (CSIS), Jan 6, 2020), Accessed: Feb,27, 2020, p. 17. https://go. aws/2v9pAwh.

(3) Brian Hook, Senior Policy Advisor to the Secretary of State and Special Representative for Iran, Remarks at National Security Summit, ir. usembassy, Aug 28, 2018,Accessed:Oct,27, 2020, https:// bit. ly/2I1Vf5C.

(4) الحرة، إيران أنفقت 48 مليار دولار في الحرب السورية.. ما المكاسب التي حصلت عليها؟، (23 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 01 أكتوبر 2020م، https://arbne.ws/3mf1YO3 .

(5) Seth G. Jones, Containing Tehran: Understanding Iran's Power and Exploiting Its Vulnerabilities, The Centre for Strategic and International Studies (CSIS), Ibid.

بأن سياسة الإعلان عن النفقات المالية على الميليشيات المسلحة من شأنها تفاقم حالة السخط الشعبي، في ظل تنامي ظاهرة الاحتجاجات الشعبية ضد الوجود الإيراني في الدول العربية، ومناداة الشعب الإيراني قياداته بالاهتمام بالداخل الإيراني بدلًا من الوجود المكلف ماديًّا وبشريًّا في لبنان وسوريا واليمن والعراق، لما له من آثار سلبية في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في إيران، بخاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وعودة العمل بالعقوبات. وكانت وكالة «مهر» الإيرانية نقلت عن المساعد والمستشار العسكري للمرشد الإيراني اللواء يحيى رحيم صفوي تأكيده أن تدخلات إيران في دول المنطقة لم تكن مجانية بل تمت مقابل الحصول على الأموال خاصة في العراق وسوريا. وقال «في كل مرة كنا نساعد فيها العراقيين، حصلنا على المال بالدولارات». وأضاف: «وقعنا عقودًا مع السوريين وسنحصل على أشياء بالمقابل». وتابع: «نحن نساعد كل بلد مسلم وغير مسلم يريد ذلك، لكننا نقبض الأموال مقابل ذلك»[1].

وكذلك قدمت إيران مساعدات كبيرة لنظام الأسد من خلال المساعدة في تنظيم وتدريب وتمويل أكثر من 100 ألف من الشيعة المقاتلين في جميع المحافظات السورية، بالإضافة إلى توفير الأسلحة الخفيفة والثقيلة للنظام والميليشيات، إذ ساعد ما يصل إلى 3000 من عناصر فيلق القدس في تخطيط وتنفيذ المعارك في سوريا لصالح الأسد ضد فصائل المعارضة. وبدعم وتشجيع من فيلق القدس نشر حزب الله اللبناني ما يصل إلى 8000 مقاتل في سوريا، كما نظم فيلق القدس ما يقرب من 10 آلاف مقاتل جلبهم من أفغانستان تحت اسم «فاطميون»، ونحو 2000 مقاتل جلبهم من باكستان إلى سوريا تحت اسم «زينبيون»، كما درّب حزب الله المقاتلين والقوات الشيعية في سوريا مثل قوات «الرضا» التي تنشط في حمص، وقوات «الغالبون» التي تنشط في درعا والقنيطرة بالجنوب السوري، ولواء «الإمام الباقر» الذي ينشط في عدة محافظات بينها حلب[2].

ويتصاعد القلق في دوائر الاستخبارات الأمريكية والعراقية من تزويد إيران ميليشياتها المسلحة في العراق بصواريخ باليستية، رغم تطويرها قواعد آمنة في

(1) العربية نت، مستشار خامنئي يقر: تدخلنا في العراق وسوريا مقابل المال، (27 سبتمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 21 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3RbcYd1.

(2) Ibid.

محافظات ديالى مثل «معسكر أشرف» وصلاح الدين (معسكر سبايكر) وبغداد (جرف الصخر) وكربلاء (الرزازة) وواسط (الصويرة)، إذ زوّد فيلق القدس الميليشيات المسلحة في العراق بعشرات الصواريخ الباليستية ذات المديات المختلفة، فقد كشف تقرير وكالة «رويترز» في أغسطس 2019م أن إيران نقلت صواريخ باليستية لميليشياتها المسلحة في العراق وتعمل على تطوير القدرة لردع الهجمات على مصالحها في الشرق الأوسط ومنحها القوة الإضافية لضرب خصومها الإقليميين[1]. وحسب تقرير لـ«إندبندنت عربي» نُشر في سبتمبر 2019م، نُقلت الصواريخ عبر معبر برّي بمحافظة ديالى لإدخالها إلى الميليشيات المسلحة داخل محافظة ديالى[2]. كما كشفت وكالات استخبارات أمريكية إلى جانب وزارة الدفاع، أو ما يُعرف بـ«البنتاغون»، في ديسمبر 2019م عن نقل إيران عددًا من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى إلى العراق[3].

وقد استغلّت إيران حالة عدم الاستقرار والفوضى المستمرة في العراق لبناء ترسانة من الصواريخ الباليستية لتأكيد قوتها والدفاع عن مناطق نفوذها، وهو مؤشر على رغبة إيرانية في تنفيذ هجمات على أهداف عربية وغربية من خارج أراضيها، ونفي المسؤولية عنها. فهذه الترسانة من الأسلحة خارج حدودها تعطي إيران مزايا في أي مواجهة مسلحة مع الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين وتعزيز نظرية الردع الإيرانية. ولم يكشف مسؤولو الاستخبارات المدى الدقيق للصواريخ الباليستية التي نقلتها إيران داخل العراق، لكن حتى لو افترضنا جدلًا أنها صواريخ قصيرة المدى فهذه الصواريخ قد يصل مداها حسب الخبراء الإستراتيجيين حتى 1000 كيلومتر، مما يعني أن عواصم مثل الرياض وتل أبيب ستكون في مرمى الصواريخ الإيرانية إذا ما أُطلقت من بغداد، إذ إنّ تفويض الوكلاء بتجهيز منصات الإطلاق بالصواريخ يتيح لإيران رفع عدد الضربات ضد الأعداء بأقل مخاطر، مقارنة بإطلاقها من الأراضي الإيرانية أو باستخدام عناصر إيرانية.

---

(1) John Irish, Ahmed Rasheed, Exclusive: Iran moves missiles to Iraq in warning to enemies, reuters, Accessed:Oct,27, 2020, https://reut. rs/3n89g3W.

(2) آي 24 نيوز، تقرير: إيران تنقل عشرات الصواريخ إلى الميليشيات الشيعية في العراق، (23 سبتمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 01 يناير 2020م، https://bit. ly/2JWDAjW.

(3) سي إن إن، تقارير استخباراتية عن نقل إيران صواريخ باليستية قصيرة المدى إلى العراق، (05 ديسمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 01 يناير 2021م، https://cnn. it/35jM24M.

نقل وتهريب السلاح من إيران إلى العراق خلق ظاهرة انتشار مخازن السلاح داخل مدن سكنية مكتظة بالسكان دون إجراءات حماية، ما جعل جمع السلاح من أيادي الميليشيات المسلحة أكبر تحدٍّ أمنيّ أمام الحكومة العراقية. وكشف مسؤولون أمنيون عراقيون أنّ عناصر ميليشياوية حولوا منازلهم وسط الأحياء السكنية إلى مخازن لتخزين الأسلحة والذخيرة الحية ومدافع الهاون، وفي بعض الأحيان صواريخ الكاتيوشا التي توجَّه ضد الأهداف الأمريكية بالعراق، وهو ما يعرض الأمن العراقي للخطر نتيجة استهدافها بغارات جوية إسرائيلية متكررة، إذ شنّت إسرائيل -حسب مسؤولين أمريكيين وعراقيين- خلال يوليو وسبتمبر 2019م ما لا يقل عن 7 غارات جوية على مستودعات صواريخ وذخيرة تابعة لقوات الحشد الشعبي في غرب ووسط العراق.

وبالفعل تعرض نحو 10 مخازن سلاح تابعة لفصائل الحشد الشعبي لانفجارات خلال شهرَي مايو وأغسطس 2018م، ما دفع رئيس الوزراء آنذاك حيدر العبادي إلى الإعلان عن حملة كبرى تقود إلى إجبار هذه الفصائل على نقل مخازن سلاحها إلى خارج المدن، إذ تسبَّب أحد الانفجارات في كارثة مأساوية بعدما دمّر عشرات المنازل القريبة منه، ودفن نحو 130 جثة تحت الأنقاض. وفي 26 يونيو 2019م أُعيد فتح الملف بضرورة حصر السلاح بيد الدولة عندما اندلع حريق في موقع يبعد نحو 200 كيلومتر شمال بغداد، تسبّب في سلسلة انفجارات سمع دويّها على بُعد مسافات طويلة. وكشفت التحقيقات أن الموقع يتبع فصيلًا في الحشد الشعبي حوّله إلى مخزن سلاح[1]. وبات هذا الملف من الملفات السياسية الحساسة بامتياز، إذ لا يمكن لجهة أمنية أن تتحرك ضد مخازن سلاح تابعة للحشد الشعبي حتى وإن امتلكت معلومات دقيقة، لأن ذلك الأمر كفيل بتفجير الساحة العراقية بالنظر إلى ما وصلت إلية هذه الميليشيات المسلحة من ذروة قوتها العسكرية وانتشار واسع النطاق في ربوع الدولة العراقية، جعلها رقمًا في المعادلة لا يمكن تجاوزه.

وفي أبريل 2020م كشف مسؤول في المخابرات العراقية عن استمرار تدفق الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية إلى العراق وسوريا، مبينًا حفر الميليشيات المسلحة الموالية لإيران، وفي مقدمتها كتائب حزب الله تحت إشراف فيلق القدس، عديدًا من الأنفاق

(1) إندبندنت عربي، مخابئ أسلحة الفصائل الموالية لإيران تتوسط المدن العراقية.. وأجهزة الأمن تتجنب المواجهة، (03 يوليو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 01 يناير 2021م، https://bit. ly/2KsNVUS.

على الشريط الحدودي العراقي-السوري في منطقة القائم غرب العراق، لنقل الصواريخ إلى سوريا. وتابع أن «مسؤول تأمين مستودعات الذخيرة والأسلحة والصواريخ بفيلق القدس، المقدم يار أسرار الملقب بالحاج ميرزا، كلف مجموعة من عناصر الفيلق بقيادة ذو الفقار علي رسولي، الملقب بالحاج أمين الإيراني، حفر أنفاق. وتمكنت المجموعة وبالتعاون مع ميليشيا حزب الله العراق وعصائب أهل الحق من حفر ثلاثة أنفاق كبيرة تصل إلى قاعدة الإمام علي من خلال ربطها بمجموعة من الأنفاق التي حُفرت في وقت سابق في القاعدة وأطرافها»(1).

ومنذ ولادته بدعم إيرانيّ عام 1982م، يتلقى حزب الله اللبناني دعمًا عسكريًّا إيرانيًّا، إذ أوضح براين هوك بتاريخ 28 أغسطس 2018م أن إيران تزوّد حزب الله اللبناني سنويًّا بنحو 700 مليون دولار(2)، وكشف تقريران لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية عن تدشين الحزب، من خلال دعم ماليّ وعسكريّ إيرانيّ، مصنعين للأسلحة، الأول متخصص في صناعة الأسلحة الخفيفة، يقع في الزهراني جنوبي لبنان، والثاني متخصص في صناعة الصواريخ بعيدة المدى، يقع في منطقة الهرمل قرب بعلبك معقل الحزب(3).

وكشفَ مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بنهاية عام 2018م أن الحزب، بفضل الدعم الإيراني له، بات يمتلك ترسانة ضخمة من الصواريخ الباليستية ذات المديات المختلفة والمدفعية الصاروخية والصواريخ المضادة للطائرات والقذائف المضادة للسفن والطائرات دون طيار، موضحًا أن الحزب كان يمتلك نحو 15 ألف صاروخ حتى عام 2006م، أطلق منها نحو 4 آلاف صاروخ على إسرائيل خلال حرب 2006م، ولكن زادت قدرات الحزب الصاروخية لتصل إلى نحو 130 ألف قذيفة صاروخية(4).

وأضحى الحزب يمتلك طائرات دون طيار من نوع «مهاجر-4»، وأنواعًا عديدة من الصواريخ سواء الإيرانية الصنع أو الواردة عن طريق إيران، مثل: صواريخ

(1) العين الإخبارية، مسؤول عراقي يكشف لـ«العين الإخبارية» كيف تصل صواريخ إيران إلى سوريا، (06 أبريل 2020م)، تاريخ الاطلاع: 01 مايو 2021م، https://bit. ly/2UUkk8K.

(2) Brian Hook, Senior Policy Advisor to the Secretary of State and Special Representative for Iran, Remarks at National Security Summit, ir. usembassy, August 28, 2018, Accessed: Feb,25, 2020. https://bit. ly/2I1Vf5C.

(3) مصانع أسلحة ل«حزب الله»: صواريخ في الزهراني والهرمل وكيميائي في ريف حماة، جنوبية، (07 سبتمبر 2017م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/3fuBpzH.

(4) CSIS Briefs, Hezbollah's Missiles and Rockets, July 5, 2018, Accessed: Jun, 10,2020, https://bit. ly/3fs9796.

«زلزال» و«رعد» و«فجر 1» و«فجر 2» و«فجر 3»، و«سي-802»، و«طوفان» المضاد للدروع[1]. ويعود الفضل في عديد من جوانب التقدم في القدرات العسكرية لحزب الله في المقام الأول إلى إيران، التي تدعم منشآت إنتاج الصواريخ التابعة لحزب الله داخل لبنان، وهذه تطورات خطيرة تزيد احتمالات نشوب نزاع بين حزب الله وإسرائيل، واستمرار تقويض آفاق السلام في المنطقة الشرق أوسطية.

وعلى الرغم من النفي الإيراني الدائم لتقديم أيّ دعم عسكري للحركات الفلسطينية المسلحة، وطول المسافة الجغرافية الفاصلة بين إيران وقطاع غزة مقارنة بالقرب الجغرافي في العراق وسوريا ولبنان، والتشديد الأمني الإسرائيلي على الحدود على القطاع المحاصر منذ يونيو 2006م، فإنها نجحت في تهريب الأسلحة برًّا وبحرًا للقطاع منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لسببين، الأول: الانسحاب الإسرائيلي من الحدود بين قطاع غزة ومصر في سبتمبر 2005م، والثاني: سيطرة حماس بشكل كامل على قطاع غزة في يونيو 2006م، إذ نقلت إيران صواريخ باليستية قصيرة المدى لحماس تتناسب وقرب المسافة الجغرافية بين غزة وإسرائيل، مثل صاروخ «غراد 122 ملم»، ومداه 20 كم[2].

وفي قمة التقارب بين غزة وطهران، صرح رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس، خالد مشعل أثناء لقائه مع نجل الخميني بالقاهرة عام 2007م، بأن «حماس هي الابن الروحي للإمام الخميني». وعقب العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية 2008م-بداية 2009م أجرى مشعل زيارة لإيران لتقديم الشكر على دعمها للحركة في أثناء العدوان الإسرائيلي، قائلًا: «إيران وقفت معنا رسميًّا وشعبيًّا»[3].

وفي مارس 2011م أعلنت تل أبيب عن سيطرتها على سفينة قادمة من السواحل السورية تحمل على متنها أسلحة إيرانية الصنع في طريقها إلى قطاع غزة، وخلال عام 2012م قصفت إسرائيل -حسب تأكيد أوساط إعلامية إسرائيلية- مصنع اليرموك للذخائر جنوب العاصمة السودانية الخرطوم[4]، كان يُشتبه في

---

(1) معلومات الموساد عن أسلحة حزب الله، دنيا الوطن، (13 أكتوبر 2006م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/2QsKWvK.

(2) Eran Zohar, "The arming of non-state actors in the Gaza strip and Sinai peninsula", Australian journal of international affairs, Vol. 69, No. 4, August 2015, PP 438-461.

(3) خالد بشير، حركة حماس وإيران.. هل تقف العلاقة عند إطار التحالف؟ حفريات، (09 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م https://bit. ly/3kiC5sL.

(4) المرجع السابق.

احتوائه على أسلحة إيرانية كانت ستُنقل إلى حركة حماس. ورغم نفيها الدائم عدم تسليحها الحركات المسلحة الفلسطينية، فإنّ إيران تباهت في أثناء العدوان على غزة عام 2012م بالدعم العسكري والمالي والتكنولوجي الذي قدّمته إلى المجموعات المسلحة في القطاع، إذ تمكّنت حماس والجهاد الإسلامي -لأول مرة- من إطلاق صواريخ إيرانية الصنع ومتوسطة المدى «فجر 5» ذات المدى البالغ 75 كم على إسرائيل، ووصلت إلى تل أبيب، بجانب صواريخ متوسطة المدى (75 كم) صُنعت محليًا استنادًا إلى تكنولوجيا إيرانية.

وبوقوع العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م كانت الحركات المسلحة في القطاع تمتلك نحو 10 آلاف صاروخ قصير ومتوسط وطويل المدى، العدد الأكبر منها إيراني[1]، وكذلك كشف الجيش الإسرائيلي خلال مارس 2014م عن احتجاز سفينة «كلوس-سي» في البحر الأحمر ترفع علم بنما، على متنها عشرات الصواريخ المتطورة المصنوعة في إيران من طراز «إم 302» التي يمكنها أن تصل إلى عمق إسرائيل، كانت في طريقها من إيران إلى جماعات فلسطينية مسلحة في قطاع غزة[2]. وفي خطابه خلال عام 2014م بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتأسيس حماس، شكر الناطق باسم كتائب القسام أبو عبيدة إيران قائلًا: «جمهورية إيران أمدّتنا بالصواريخ التي دكّت المحتلّ في صولات وجولات مضت، ودعمتنا بالصواريخ النوعية المضادة للدبابات التي حطمت أسطورة الميركافا»[3].

وكذلك زوّدت إيران الجهاد وحماس بالصواريخ الباليستية وبالقدرة على إنتاجها وإصلاحها محليًا لتفادي مسألة التضييق الغربي الأوروبي والأمريكي، بما فيها صواريخ «فجر-5»، المعروفة أيضًا بصواريخ «إم-75» ومداها يصل إلى 75 كيلومترًا، وهي الصواريخ ذاتها التي تُطلَق من غزة باتجاه البلدات الإسرائيلية، وآخر هذه العمليات كان عبر إطلاق وابل من الصواريخ ذات المدى القصير على إسرائيل في 4 و5 مايو 2020م[4].

وفي السياق ذاته كشف موقع «ديبكا» الاستخباراتي الإسرائيلي أن صالح العاروري

---

(1) Eran Zohar, The Flow of Arms into the Gaza Strip, Australian Institute of International Affairs, Oct,1,2015, Accessed: Feb,25, 2021, https://bit. ly/32xc8jb.

(2) العرب، إسرائيل تحتجز سفينة تحمل صواريخ إيرانية لحماس، (05 مارس 2014م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/3kgxEPj.

(3) خالد بشير، حركة حماس وإيران.. هل تقف العلاقة عند إطار التحالف؟ حفريات، (09 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/3kiC5sL.

(4) Michael Knights and Orion, If Iran Deploys Missiles in Iraq: U. S. -Israeli Response Options, Accessed: Feb,25, 2021, https://bit. ly/35hugPG.

نائب رئيس المكتب السياسي لحماس طلب من إيران خلال زيارته لطهران في يوليو 2019م تزويد الحركة بصواريخ مطورة وراجمات «غرادBM-21» الإيرانية، التي سبق أن زوّد النظام الإيراني بها ميليشيا حزب الله في لبنان، وميليشيا الحوثي في اليمن[1].

وأقوى مؤشر على تعزيز العلاقة بين إيران وحماس، بيان الحركة المادح لقاسم سليماني والمثني على دوره في المقاومة، وتنظيم سرادق عزاء له بالقطاع، ثم زيارة وفد حمساوي كبير برئاسة هنية لطهران في يناير 2020م لتقديم واجب العزاء في مقتل قاسم سليماني، ولقائه المرشد علي خامنئي لتأكيد عمق العلاقة وتوثيقها وعودتها إلى ما كانت عليه قبل عام 2011م.

وتجدر الإشارة إلى أن سليماني لعب دورًا مركزيًّا في عودة الحركة إلى الحضن الإيراني بعد أعوام القطيعة على خلفية الارتماء في أحضان جماعة الإخوان المسلمين بعد الوصول إلى السلطة في مصر، على خلفية ما يسمى ثورات «الربيع العربي»، وبالتالي تمكنت حماس من كسب ثقة القيادة في إيران من جديد بفضل الدور الذي لعبه سليماني، الذي يعود إليه الفضل في تطوير بنيتها الصاروخية وقدراتها العسكرية، حسب عديد من الأوساط الإعلامية. لذا فإنّ وفاته شكّلت ضربة موجعة وخسارة هائلة لحماس.

وترى إيران علاقتها مع الجهاد وحماس ضمن مساعيها لامتلاك أوراق ضغط وقواعد متقدمة لكي تبقي المعركة بعيدة عن حدودها، خصوصًا أن قطاع غزة حدوديّ مع إسرائيل، وفي ذلك إيصال رسالة إلى حكومة تل أبيب بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة مرشحة لأن تكون أحد ميادين وجهات الرد الإيراني على أي هجمات إسرائيلية على إيران ونطاق نفوذها الإقليمي.

ولا توجد دلائل أقوى من الاعترافات الشهيرة للقائد السابق للحرس الثوري محمد علي جعفري في يناير 2016م بـ«وجود ما يقرب من 200 ألف مقاتل مرتبط بالحرس الثوري الإيراني في 5 دول، هي سوريا والعراق واليمن وباكستان وأفغانستان»[2]، واعتراف القائد بالحرس الثوري حسين همداني في مايو 2014م (لقي حتفه في سوريا عام 2015م) بأن بلاده مستمرة في قتالها بسوريا إلى جانب

(1) موقع 24 الإخباري، حماس طلبت من إيران صواريخ مطورة، (27 يوليو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/2JYlNZF.

(2) الشرق الأوسط، قائد الحرس الثوري الإيراني يعترف بوجود 200 ألف مقاتل في 5 دول بالمنطقة، (14 يناير 2016م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/2UiRZIQ.

صفوف قوات الأسد، كاشفًا عن استعدادات إيرانية لإرسال 130 ألف مقاتل من قوات الباسيج إلى سوريا[1]، فضلًا عن التقاط عدسات الكاميرات مئات الصور لسليماني برفقة ضباط إيرانيين كبار وهو يتجول في المحافظات العراقية والسورية، حتى لقي حتفه في الهجمات الصاروخية الأمريكية التي استهدفت موكبه بمحيط مطار بغداد الدولي في 03 يناير 2020م.

وكذلك يقول رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني: «لو لم تَسِل دماء أناس مثل تقوي (العميد حميد تقوي الذي لقى حتفه بسوريا عام 2014م) في سامراء لسالت دماؤنا في إيران»[2].

وفي فبراير 2016م أشاد المرشد الإيراني علي خامنئي بهؤلاء المقاتلين بقوله: «لقد ضحَّوا بأنفسهم هناك حتى لا يصل الأعداء إلى داخل إيران، ولولاهم لاضطُرِرْنا إلى مواجهة الأعداء في كرمانشاه وهمدان»[3]، في إشارة إلى المقاتلين الذين لقوا حتفهم في المعارك في سوريا والعراق وغيرها، والذين بلغ عددهم أكثر من 2000 قتيل حتى يونيو 2018م[4]، فقد أفادت وسائل إعلام إيرانية أن 18 ضابطًا من كبار ضباط الحرس الثوري الإيراني، وما لا يقل عن 400 «متطوع» أفغاني وإيراني لقوا حتفهم في سوريا منذ عام 2012م[5]. وجاء تشييع جنازات الضباط الكبار الذين قُتلوا في مناطق القتال بوتيرة لم نشهدها منذ الحرب الإيرانية-العراقية، لا سيَّما مهندس المشروع الإيراني الإقليمي قاسم سليماني، الذي قُتل في العراق مطلع 2020م، مع أربعة ضباط آخرين في الحرس الثوري، هم: العميد حسين جعفري نيا، والعقيد شهرود مطفري نيا، والرائد هادي طارمي، والنقيب وحيد زمانيان. وفي سوريا قُتل القيادي في فيلق القدس الجنرال حسن الشاطري في الزبداني غربي دمشق، وأرفع ضباط الحرس الثوري الجنرال عبد

(1) النهار اللبنانية، الجنرال الإيراني الذي أنقذ الأسد وأسّس «حزب الله السوري».. قُتل، جريدة النهار اللبنانية، (09 أكتوبر 2015م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/2vAtGxF.

(2) إرم نيوز، واشنطن تشيع بوجهها تاركة العراق لإيران، (02 يونيو 2016م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/3dc5Eda.

(3) خامنئي يدافع عن التدخُّل العسكري الإيراني في سوريا، (05 فبراير 2016م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/2WuwXcD.

(4) Borzou daragahi, Iran Wants to Stay in Syria Forever, Foreignpolicy, Accessed: Feb 26, 2021. https://bit.ly/2wp4vye.

(5) Hossein Bastani, 'Iran Quietly Deepens Involvement in Syria's War', BBC Persian, Oct,20, 2015, Accessed: Feb,26, 2021, https://www. bbc. com/news/world-middle-east-34572756.

الله إسكندري قُتل في حماة، والضابط في قوات الباسيج جبار دريساوي قتل بشمالي حلب، والقائد السابق لفيلق الغدير التابع للحرس الثوري الجنرال محمد علي دادي قُتل في ريف القنيطرة، وهو من أكبر الرتب العسكرية التي قُتلت في سوريا لكونه برتبة لواء. وقائد قيادة العمليات الإيرانية جنوب سوريا خلال عام 2015م الجنرال عباس عبد إلهي قُتل في منطقة «مثلث الموت» التي تصل بين أرياف دمشق ودرعا والقنيطرة.

وكذلك القيادي البارز في الحرس الثوري العميد محمد صاحب كرم أردكاني قُتل في محافظة درعا، والجنرال الأشهر والأكثر تأثيرًا في المعارك السورية المؤسس الفعلي لقوات الدفاع الوطني وأحد القادة الأوائل في الحرس الثوري القائد السابق لفرقة «27 محمد رسول الله»، الذي قُتل في ريف حماة، العميد حسين همداني. والعميد محمد الحدادي قُتل جنوب سوريا، وقائد قوات الحرس في سوريا العميد سيد جواد غفاري، واللواء هادي قجباف جنوب دمشق، والعميد رضا خفاري قرب مدينة حماة وسط سوريا، والعميد الحرسي محمد رضا فلاح زاده، والعقيد مسلم خيزاب في ريف دمشق، والقيادي في قوات الباسيج حسين جمالي، وأحد كبار ضباط الصف الأول في الحرس الثوري سجاد طاهري، فضلًا عن مقتل حميد رضا دائي تقي من أصفهان، كما قُتل قائد فرقة «فاطميون» علي رضا تافاسولي في درعا، وقائد لواء «صابرين» في الحرس الثوري الإيراني فرشاد حسوني زاده، وقائد كتيبة عمار المنضوية في لواء «فاطميون» مصطفى صدر زاده في ريف حلب الجنوبي.

وخلال عام 2020م قُتل القيادي البارز في الحرس الثوري من المدافعين عن المراقد أبو الفضل سرلك في مدينة خناصر شرقي حلب، والقيادي الحرسي المسؤول عن بلدية منطقة السيدة زينب والقائد العسكري السابق بمدينة تدمر فرهاد دبيريان، المقرب من زعيم حزب الله اللبناني حسن نصرالله، قُتل بمنطقة ضريح السيدة زينب في دمشق، ومقتل أحد القادة الكبار في فيلق القدس أصغر باشبور، الذي كان مقربًا من سليماني، قُتل في مدينة حلب.

5. **تكوين الميليشيات المسلحة:** يعقب تدريب وأدلجة وشحن المقاتلين مذهبيًا وتسليحهم عسكريًا مرحلة تكوين الميليشيات والأذرع العسكرية الموالية في دول المجالات الحيوية لإيران، بذريعة نصرة المستضعفين حسب المزاعم الإيرانية. ومن هذه الدول:

أ. العراق: يبلغ عدد الميليشيات المسلحة التي شكلتها إيران في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003م حتى يوليو 2018م، حسب التقديرات الأمريكية، نحو 67 ميليشيا مسلحة[1]. ويقول الخبير العراقي الراحل هشام الهاشمي في دراسة له بعنوان «الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي»، نُشرت على موقع مركز صنع السياسات مطلع يوليو 2020م، إنّ «الحشد الشعبي من حيث الرايات والتسميات ونسبته إلى المكون الشيعي في بدايات تأسيسه وحتى عام 2018م يتكون من 67 فصيلًا شيعيًّا و43 فصيلًا سنيًّا و9 فصائل تتبع الأقليات في مناطق جنوب إقليم كردستان»، موضحًا أن «الـ67 فصيلًا شيعيًّا يمكن تقسيمها من حيث تقليدها الفقهي المذهبي إلى 44 فصيلًا مقلدًا للسيد خامنئي، و17 فصيلًا مقلدًا للسيد السيستاني، و6 فصائل مقلدة لمرجعيات شيعية أخرى من داخل وخارج العراق»[2]، وهو ما يعني أن النسبة الأكبر من هذه الميليشيات المسلحة تتبع مرجعية قم أيديولوجيًّا بنسبة 60% من إجمالي 67 ميليشيا مسلحة، فيما تتبع النسبة الأقل مرجعية النجف بعدد 16 ميليشيا بنسبة 23% من إجمالي 67 ميليشيا مسلحة. ويرأس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، فيما يُعَدّ قائد منظمة «بدر» هادي العامري نائب رئيس الحشد الشعبي، وثامر التميمي معاون رئيس هيئة الحشد، وأحمد الأسدي الناطق باسم هيئة الحشد، وكريم النوري المتحدث العسكري للحشد.

وقد اندمج عديد من تلك الميليشيات في كيان عسكريّ واحد يسمى «هيئة الحشد الشعبي» (PMU) عام 2014م، ومقره المنطقة الخضراء بالعاصمة بغداد. وقد أُدمجت في نوفمبر 2017م ضمن الجيش العراقي تنفيذًا لأوامر الولي الفقيه كـ«جيش مُوازٍ» للجيش العراقي على غرار النموذج الإيراني، ولاستنساخ حزب الله جديد في العراق أسوة بحزب الله اللبناني، لاستكمال حلقات القوة الصلدة الموالية لإيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

وبينما لا توجد إحصائية رسمية حول عدد مقاتلي الحشد، أشار المتحدث العسكري للحشد كريم النوري إلى أن العدد يتجاوز 130 ألف مقاتل[3]، فيما كشف

(1) Dinardaily,Washington demands Baghdad to freeze 67 armed factions and wait for the response of Abdul Mahdi, Accessed: 27/2/2021, https://bit. ly/2UmcNil.

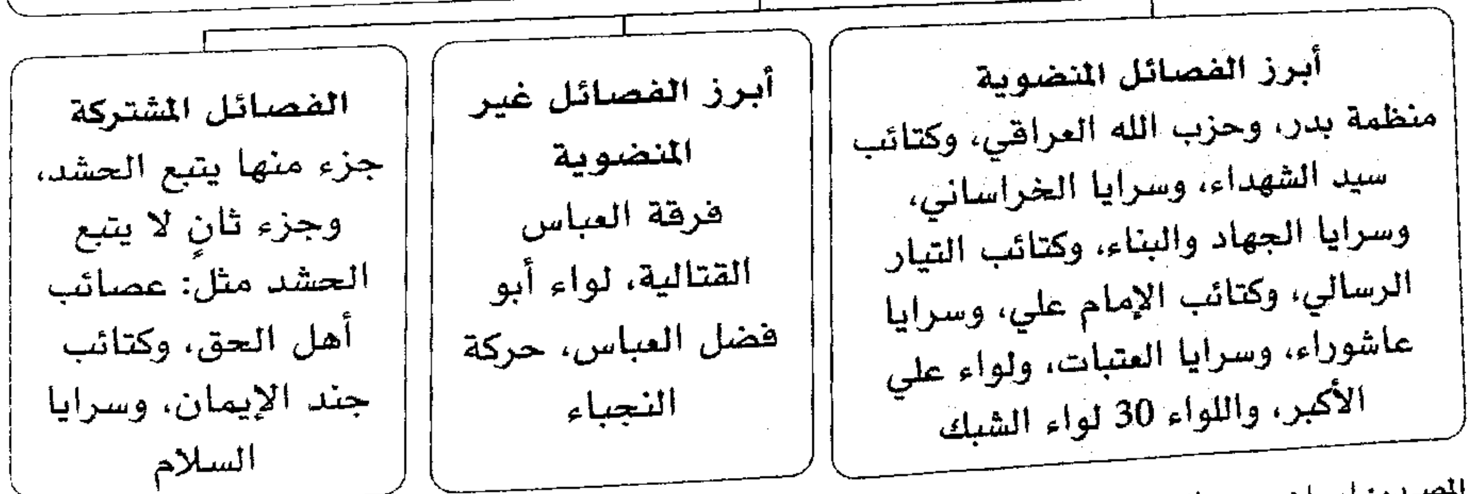
(2) هشام الهاشمي، الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي، مركز صنع السياسات، (01 يوليو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 05 أكتوبر 2020م، https://bit. ly/3ltjpbm.

(3) هيئة الإذاعة البريطانية، الحشد الشعبي في العراق: من فصائل غير نظامية إلى تشكيل قتالي رسمي، (23 فبراير 2017م)، تاريخ الاطلاع: 12 فبراير 2021م، https://bbc. in/3a5RPev.

الهاشمي في دراسته أن «عديد الموارد البشرية لكل قوات هيئة الحشد الشعبي 164 ألف منتسب وعنصر قتالي ولوجستي، إذ إنّ عديد الموارد البشرية التابعة للمكون الشيعي نحو 110 آلاف عنصر، وللمكون السني نحو 45 ألف عنصر، ولمكونات الأقليات نحو 10 آلاف عنصر، والموارد البشرية للحشد الـلائي نحو 70 ألف عنصر، وحشد المرجعيات الأخرى نحو 40 ألف عنصر»[1]. ويدار الحشد الشعبي حسب دراسة الهاشمي بنسبة 80% من خلال قيادات تنتمي إلى مرجعية الحشد الموالي لإيران، في حين أن الحشود المرجعية وحشود السنّة والأقليات ليس لديهم مناصب قيادية عليا أو وُسطى داخل الهيكل التنظيمي لهيئة الحشد.

انضمّ أغلب الميليشيات المسلحة إلى هيئة الحشد الشعبي، فيما رفض عدد من الميليشيات الانضمام إلى هذا التشكيل. ومن ضمن الميليشيات قوات مشتركة. قسم من قواتها مسجل رسميًّا تحت لواء الحشد الشعبي، وقسم ثانٍ غير مسجل مع الحشد (انظر الشكل 5)، ولذلك تدفع الحكومة العراقية رواتب المسجلين رسميًّا بالحشد التابع للمؤسسة العسكرية العراقية، بينما تدفع إيران راتبًا شهريًّا للمقاتلين غير المسجلين رسميًّا للحشد، يدور في فلك 500-1000 دولار[2].

شكل (5): الفصائل المسلحة الموالية لإيران بالحشد الشعبي



المصدر: إيران وير بالعربي، خريطة انتشار الميليشيات الإيرانية في سوريا والعراق، (08 مايو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2021م، https://iranwirearabic.com/archives/4061.

---

(1) هشام الهاشمي، الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي، مركز صنع السياسات، مرجع سابق.

(2) «واشنطن تايمز» تكشف بالأرقام حجم الدعم المالي الإيراني لنظام الأسد، (06 سبتمبر 2015م)، تاريخ الاطلاع: 12 فبراير 2021م، https://bit. ly/3a4TEbp.

وقد ظهر عدد منها قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، مثل منظمة بدر. أقوى ميليشيات الحشد، بعدد 10 آلاف مقاتل، وتنتشر في أطراف بغداد ومناطق حزام بغداد، ومقرها معسكر أشرف، ويتبعها نحو 10 ألوية تنتشر في غالبية المحافظات العراقية.

والعدد الأكبر من هذه الميليشيات ظهر بعد سقوط العراق عام 2003م، مثل حزب الله العراقي الذي كان يرأسه أبو مهدي المهندس الذي قُتل في غارة أمريكية مطلع 2020م، ويبلغ عدد مقاتليه نحو 7 آلاف مقاتل ينتشرون في مدينة جرف الصخر بمحافظة بابل، وهو أكثر الميليشيات تجهيزًا ويمتلك صواريخ باليستية حصل عليها من إيران، ويتبعه اللواء 45 الذي يتمركز على بُعد 15 كيلومترًا من الحدود العراقية-السورية بقيادة أبو فداك المحمداوي. ثم عصائب أهل الحقّ بقيادة قيس الخزعلي، وهي حركة منشقة عن جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر وتنتشر في مناطق الأنبار والفلوجة والكرمة وديالى، ويتراوح عدد مقاتليها المسجلين رسميًّا بين 7-10 آلاف مقاتل، فيما يصل العدد إلى نحو 15 ألف مقاتل بغير المسجلين رسميًّا. وحركة النجباء بقيادة أكرم الكعبي، هي حركة منشقة عن عصائب أهل الحق، وتشكلت من لواء عمار بن ياسر، ولواء الإمام الحسن المجتبى، وتتكون من نحو 6 آلاف مقاتل، ولها مقرات على الشريط الحدودي بين العراق وسوريا[1]، فضلًا عن جيش المختار بقيادة واثق البطاط، ولواء أبو الفضل العباس بقيادة أوس الخفاجي، وكتائب الإمام علي بقيادة شبل الزيدي، وسرايا الخراساني، وفرقة العباس بقيادة ميثم الزيدي، ومؤخرًا حركة ربع الله وحركة عهد الله، وغيرها من الميليشيات.

وبعد مقتل سليماني في يناير 2020م، أنشأت إيران عدة ميليشيات جديدة مثل «أصحاب الكهف» و«قبضة المهدي» و«عصبة الثائرين» و«سرايا ثورة العشرين الثانية»، و«قوات ذو الفقار»، و«سرايا المنتقم»، و«أولياء الدم»، و«قاصم الجبارين»، و«الغاشية»، و«ربع الله» و«عهد الله» في خضمّ المواجهات مع الولايات المتحدة على الساحة العراقية، برفعها شعار الثأر من القوات الأمريكية (لأخذ الثأر لسليماني والمهندس) لترتبط ماليًّا وتنظيميًّا وتسليحيًّا بالحرس الثوري الإيراني

(1) إيران وير بالعربي، خريطة انتشار الميليشيات الإيرانية في سوريا والعراق، (08 مايو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2020م، https://bit. ly/35o3yVU.

بعيدًا عن الحشد الشعبي المنضوي تحت مظلة الجيش العراقي كتكتيك جديد في المواجهة مع الولايات المتحدة، بتوجيه مزيد من الهجمات على الأهداف الأمريكية بقصد إحداث الفوضى من جديد، لتكرار سيناريو الفوضى الذي أحدثته إيران في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وكذلك رفع الحرج والمسؤولية عن الحشد الشعبي المنضوي تحت المؤسسة العسكرية العراقية من خلال تنفيذ عمليات ضد الأهداف الأمريكية بتنظيمات جديدة. ويشكل ذلك اختبار قوة لأي حكومة عراقية في مواجهة تلك التنظيمات وحصر السلاح بيد الدولة، إذ ليست هي الوحيدة المحتكرة للسلاح، ما يشكل مأزقًا كبيرًا أمام قدرتها على تحقيق برنامجها السياسي من ناحية، ويطرح تناقضات القيادة الإيرانية من ناحية أخرى، فالنظام الذي يواجه ضغوطًا اقتصادية قاسية جعلته يطلب إلغاء العقوبات وطلب قرض من صندوق النقد الدولي، ويواجه أزمة صحية تهدد الأمن الإنساني بتفشي فيروس كورونا، ولديه فائض ماليّ يذهب لصالح تأسيس ميليشيات جديدة بدلًا من تقديمه لصالح النظام الصحي الإيراني لمواجهة الجائحة، بيد أن هذه الميليشيات الجديدة ليست وهمية، إنما ترتبط بفصائل مسلحة تابعة للحشد الشعبي، لا سيَّما كتائب حزب الله وحركة النجباء وعصائب أهل الحق، وتعمل بأوامر قادة تلك الميليشيات برعاية فيلق القدس.

وتعززت الهوية المستقلة للحشد بإصدار رئيس الحكومة العراقية الأسبق حيدر العبادي مرسومًا في مارس 2018م منح أعضاء الحشد بموجبه عديدًا من الحقوق كتلك التي يتمتع بها أفراد الجيش العراقي، وسيمنح الأعضاء شبه العسكريين رواتب مكافئة للجيش تحت سيطرة وزارة الدفاع العراقية، كما أنهم سيخضعون لقوانين الخدمة العسكرية وسيحصلون على إمكانية القبول في المعاهد والكليات العسكرية[1].

ولا يمكن إغفال دور ميليشيا «مدافعو الحرم»[2] كأهمّ الميليشيات المسلحة التابعة لإيران في العراق وسوريا، شكّلتها إيران من قوات الحرس الثوري والباسيج والقوات الدينية الداعمة لخامنئي، وذلك بذريعة الدفاع عن المراقد والمزارات الشيعية في سوريا والعراق[3]. وتعتبر «قاعدة الإمام الحسين المركزية» التابعة

(1) Reuters Staff, Iraq's Shi'ite militias formally inducted into security forces, Reuters, Dec,9,2018, Accessed: Aug,18,2020, https://bit. ly/36lfozg.

(2) يقصد الإيرانيون بالحرم مراقد أهل البيت في العراق وسوريا، حسب عقيدة الشيعة.

(3) هيراد طلوعي، مدافعان حرم از كجا مى‌آيند؟، راديو زمانه، (٥ مهر ١٣٩٥هـ. ش)، تاريخ الاطلاع: 12

للحرس الثوري المركز الرئيسي المسؤول عن توجيه القوات المدافعة عن الحرم في العراق وسوريا، وقد اعترف العميد همداني قبل مقتله بأن الحرس الثوري حشد نحو 70 ألف مقاتل في سوريا للدفاع عن العتبات المقدسة، فضلًا عن تدريبها نحو 130 ألف باسيجي خلال عام 2015م لإرسالهم إلى سوريا، إضافة إلى الـ70 ألف مقاتل السابقين للسبب ذاته[1].

وكذلك ساوى سليماني في الدفاع عن حرم «الإمام الحسين» بالدفاع عن المراقد الشيعية بقوله: «قَسَمًا بالله، الدفاع عن مقام السيدة زينب في دمشق كالدفاع عن حرم «الإمام الحسين» في كربلاء والدفاع عن مقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في النجف والإمام الرضا في إيران»، مستطردًا: «قَسَمًا بالله، لو سقطت سوريا بيد هؤلاء التكفيريين فإنهم سيدمرون كل مقدسات أتباع أهل البيت»[2]. أمّا ممثل الولي الفقيه في لرستان إمام جمعة خرم آباد، أحمدي مير عمادي، فقد قال: «المدافعون عن الحرم ذهبوا بدافع إلهيّ إلى خارج الحدود دفاعًا عن إيران والعالم الإسلامي»[3].

ب. **سوريا:** بفعل التدخل الإيراني تنتشر في سوريا ميليشيات محلية موالية لإيران، إذ جنّدت ودرّبت وموّلت إيران ما يُعرف بـ«**قوات الدفاع الشعبي**» (**NDF**)، وهي تماثل الحشد الشعبي في العراق، وعددهم نحو 100 ألف مقاتل شيعي[4]، جلبتهم من أفغانستان والعراق وباكستان ولبنان إضافة إلى قواتها، ويعملون تحت إشراف القوات الإيرانية منذ النشأة عام 2012م على يد قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني. وتشير التقديرات إلى أن عدد المقاتلين العسكريين (التابعين للحرس الثوري) وغير العسكريين (من الذين جلبتهم إيران من الدول غير المستقرة من أفغانستان وباكستان والعراق وغيرها) بلغ نحو 20 ألف مقاتل، بينهم نحو 2000 إيراني ما بين ضابط وجندي، ونحو 7500 عنصر من حزب الله[5]، فيما قدرت

فبراير 2021م، https://bit. ly/3bbxZi8.

(1) راديو فردا، ۱۵ گروهى كه «به نيابت از ايران» در سوريه و عراق مى‌جنگند، (۱۰ دى ١٣٩٦ه. ش)، تاريخ الاطلاع: 12 فبراير 2021م، http://cutt. us/uNuPR.

(2) هيراد طلوعي، مرجع سابق.

(3) وكالة إيرنا، ممثل الولي الفقيه في لرستان وإمام جمعة خرم آباد، سيد أحمدي مير عمادي، (١٥ بهمن ١٣٩٥ه. ش)، تاريخ الاطلاع: 12 فبراير 2021م، https://bit. ly/2WukR3o.

(4) Seth G. Jones, War by Proxy: Iran's Growing Footprint in the Middle East, CSIS, Accessed: Jun, 10,2021, https://bit. ly/2zljOK3.

(5) חדשות מדיני ביטחוני, הצמרת הביטחונית דוחפת לקו התקפי מול איראן בסוריה, הארץ، 9/4/2018، تاريخ الاطلاع: ◄

منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عددهم بنحو 70 ألف مقاتل، بينهم 20 ألفًا من الميليشيات العراقية، ومثلهم من الأفغان، إلى جانب 7 آلاف من باكستان، ونحو 10 آلاف مسلح من ميليشيات حزب الله[1].

وكذلك لعبت إيران دورًا في تشكيل «قوات الدفاع المحلية» من مجندين تابعين للجيش السوري من محافظات حلب ودير الزور والرقة، ويقدَّر عدد مقاتليها بأكثر من 50 ألف مقاتل، وتشتمل على كتائب النيرب ولواء الباقر ولواء نبل والزهراء وقوات القاطرجي[2]. وكذلك شكّلت الميليشيات الشيعية السورية من الشيعة شمال حلب والرقة، ويقدَّر عدد مقاتليها بنحو 5-8 آلاف إلى مقاتل، وتضم «جنود المهدي»، و«فرع إدلب من فيلق الوعد الصادق»، و«جيش المهدي في نبل والزهراء»، و«لواء زين العابدين»، و«فرع دمشق للواء رقية»، و«فرع حمص لقوات الإمام الرضا»، و«فرع دير الزور من اللواء 313 بمدينة بصرى الشام في درعا»، و«اللواء المختار الثقفي باللاذقية وحماة»[3].

لم تكتفِ إيران بتشكيل ميليشيات محلية في سوريا، بل كونت ميليشيات أجنبية تحت اسم «الجيش الشيعي الحر»[4]، وهي قوات شيعية أجنبية عابرة للحدود، شكّلتها إيران في أغسطس 2016م من عدة تشكيلات وألوية أجنبية تحت قيادة قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني، أبرزها على النحو التالي:

(1) **الميليشيات العراقية:** توجهت إلى سوريا منذ 2012م، ومن أبرزها لواء عصائب أهل الحق، ولواء أبو فضل العباس، وكتيبة ذو الفقار، ولواء أسعد الله الغالب، ولواء أبو الفضل عباس، ولواء الإمام علي.

(2) **ميليشيا «حيدريون»:** تتبع الحشد الشعبي العراقي، وتتألف من الشيعة العراقيين، وتتخذ من منطقتَي الهجانة وحيّ الكتف مقرات لها، وتنتشر في المنطقة الحدودية السورية-العراقية، كما تنشط في ريف دير الزور الشرقي ومدينة

---

11 سبتمبر 2020م، goo. gl/VaUZj3.

(1) شبكة شام، منظمة إيرانية تكشف وجود 70 ألف مقاتل من الميليشيات الإيرانية في سوريا، (12 أكتوبر 2017م)، تاريخ الاطلاع: 10 فبراير 2021م، https://bit. ly/2XR3Lv1.

(2) Navvar Saban, Factbox: Iranian influence and presence in Syria, Nov 5, 2020, Accessed: Jun, 10, 2021, https://bit. ly/3lp2iai.

(3) Navvar Saban, Factbox: Iranian influence and presence in Syria, Nov 5, 2020, Accessed: Jun, 10, 2021, https://bit. ly/3lp2iai.

(4) إيران تعلن رسميًا عن تشكيل «الجيش الشيعي الحر» العابر للحدود بقيادة الجنرال قاسم سليماني، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/3b9fk6n.

البوكمال ومدينة حلب وريف دمشق، ويقدَّر عدد مقاتليها بنحو 1500 مقاتل[1].

(3) **ميليشيا «فاطميون»:** وهم من الشيعة الأفغان اللاجئين في إيران، من الهزارة الأفغان الذين فروا من أفغانستان إلى إيران لتجنب الاضطهاد الديني في بلادهم التي مزقتها الحرب، والذين جندتهم إيران عام 2013م للقتال بجانب قوات الأسد نظير مرتبات مالية شهرية تبلغ نحو 450 دولارًا للمقاتل، بالإضافة إلى منحهم هجرة مؤقتة لعائلاتهم بإيران وتحسين مستوى معيشتهم. وبينما تتداول أوساط إعلامية عديدة أن أعدادهم تتراوح ما بين 3-4 آلاف مقاتل، زعم نائب قائد لواء «فاطميون» سيد حسن حسيني أن أعدادهم تصل إلى نحو 14000 مقاتل، ويتوزعون على ثلاث كتائب في دمشق وحماة وحلب، ويختص الحرس الثوري بتدريبهم على القتال في معسكرات التدريب في إيران وأفغانستان قبل وصولهم إلى سوريا، وفي بعض الحالات يدرّب حزب الله اللبناني أعضاء الوحدة[2]. وقد فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في يناير 2019م عقوبات على «فاطميون» لتبعيتها لفيلق القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني المصنَّف أمريكيًّا ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية.

(4) **ميليشيا «زينبيون»:** شكلتها إيران عام 2013م، وتضم شيعة باكستان، ويتراوح أعداد مقاتليها من 1000-5000 مقاتل ينتشرون في محافظات دمشق وحلب ودرعا وحماة[3].

(5) **الميليشيات اللبنانية:** جاءت إلى سوريا منذ 2013م، ويقدَّر عدد مقاتليها بنحو 5-8 آلاف يتركزون في الجنوب السوري وفي محيط دير الزور والبوكمال والقصير وريف دمشق والبادية السورية وحلب ومطار القامشلي. وقد أعلن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في يوليو 2019م عن تقليص عدد القوات التابعة للحزب في سوريا نتيجة انخفاض حدة القتال، وكشفت مصادر لقناة «العربية» في 03 سبتمبر 2020م أن حزب الله سحب نحو 2500 مقاتل وخبراء وقادة عسكريين من عدد مقاتليها في سوريا، وتحديدًا من الجبهات الجنوبية والشرقية الجنوبية[4]،

---

(1) كريم شفيق، «حيدريون».. ميليشيا إيرانية تخطط لتغييرات ديمغرافية في سوريا، (07 يونيو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2021م، https://bit. ly/2IwU6Xx.

(2) Farzin Nadimi, Iran's Afghan and Pakistani Proxies: In Syria and Beyond?, Accessed: Jun, 10, 2021, https://bit. ly/3lu4z4c.

(3) Navvar Saban, Factbox: Iranian influence and presence in Syria, Nov 5, 2020, Accessed: Jun, 10,2020, https://bit. ly/3lp2iai و https://bit. ly/3eTerSx.

(4) العربية، حزب الله يسحب أكثر من 2500 عنصر من سوريا.. ماذا يجري؟، (21 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 11 أكتوبر 2020م، https://bit. ly/2IytFAi.

وتولى حزب الله في سوريا مهمة تدريب القوات القتالية النظامية وغير النظامية، وتقديم الاستشارات العسكرية للمقاتلين بحكم خبرته الطويلة في عمليات القتال في ساحات المعارك السورية.

ج. **اليمن:** دعمت إيران تشكيل جماعة أنصار الله الشيعية المسلحة (الحوثيين) تحت قيادة حسين الحوثي خلال ثمانينيات القرن العشرين، وتولى القيادة بعد مقتله خلال حرب صعدة الأولى عام 2004م والده بدر الدين الحوثي لمدة عامين، ثم تولى رئاستها من 2006م حتى تاريخ نشر الكتاب أخوه عبد الملك بدر الدين الحوثي. وهذه القيادات زارت وعاشت في إيران خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين وتأثرت بالمذهب الشيعي الاثنا عشري لانتمائها إلى الجارودية الأقرب إلى الاثنا عشرية[1].

د. **لبنان:** ساعدت إيران على ولادة حزب الله عام 1982م كحزب مسلح في إطار إستراتيجيتها التوسعية، وأضحى حزب الله أقوى ذراع عسكرية موالية لإيران خارج الحدود الإيرانية بالنظر إلى تكوينه من 55 ألف مقاتل (25 ألف مقاتل عامل و30 ألفًا احتياط)، وهو عدد يكاد يقترب من عدد قوات الجيش اللبناني البالغ 75 ألف جندي نظامي[2]. وتشير التقديرات إلى امتلاكه ميزانية تقدر سنويًّا بمليار دولار، كما أنه يُعَدّ القوة غير النظامية الأكثر تسليحًا في العالم، ويتميز بكفاءة مقاتليه العالية على خوض الحروب غير المتماثلة، ورغم ذلك يواجه الحزب حصارًا دوليًّا نتيجة اتساع دائرة خصومه على الصعيد الدولي بتصنيف عديد من الدول الحزب بشقَّيه السياسي والعسكري ضمن قوائمها الإرهابية، مثل الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وإسرائيل وكندا وهولندا والبارغواي والأرجنتين وليتوانيا وإستونيا والتشيك وغواتيمالا والإمارات والسعودية والبحرين وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

وقد ساندت إيران الحزب في استنساخ أحزاب مماثلة في الدول الخليجية واليمن والعراق وسوريا، ونفذت هذه الأحزاب المستنسخة سلسلة من العمليات الإرهابية التي هددت الأمن والاستقرار في الخليج العربي، إذ ساعدت في انطلاق حزب

(1) جمال الدين إسماعيل أبو حسين، تنظيم أنصار الله (الحوثيون).. تكوينه المذهبي ومعاركه السياسية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للتوزيع والنشر، أغسطس 2014م)، ص 62.

(2) طوني بولس، الجيش اللبناني و«حزب الله» ثنائية عسكرية على «حد السكين»، إندبندنت عربي، (01 أغسطس 2020م)، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2020م، https://bit. ly/2UXqRzJ.

الله الحجاز عام 1987م من رحم «منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية». التي أسسها رجل الدين الشيعي حسن الصفار من دمشق مطلع ثمانينيات القرن العشرين بدعم إيراني[1].

وكان الحزب بمثابة الجناح العسكري للحركة التي كانت تهدف إلى تصدير الثورة إلى المملكة العربية السعودية، وقد نفذ الحزب عديدًا من العمليات الإرهابية بالمملكة، لذلك أدرجته المملكة عام 2014م ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية. فعلى سبيل المثال أضرم الحزب النيران في ميناء الجعيمة برأس تنورة عام 1987م، وتفجير منشآت شركة «صدف» البتروكيماوية في الجبيل عام 1988م، وتفجير مبنى للحرس الوطني السعودي عام 1995م، وتفجيرات الخبر عام 1996م، ومع اندلاع ما يسمى «ثورات الربيع العربي» عام 2011م وقعت أحداث العوامية بمحافظة القطيف شرقي السعودية، التي على خلفيتها أعدمت المملكة نمر باقر النمر بتهمة التحريض لخلق الفتن الطائفية ونشر الإرهاب بالمملكة، الأمر الذي ترتب عليه تحطيم محتجّين إيرانيين المقارَّ الدبلوماسية السعودية بمشهد وطهران عام 2016م، وردًّا على ذلك قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.

وفي مملكة البحرين حاولت إيران استنساخ حزب الله، إذ تُعتبر الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي أنشأها هادي المدرسي بدعم إيران عام 1980م هي النواة الأولى لحزب الله البحريني، وقد تلا ذلك ظهور منظمات شيعية عديدة بالبحرين، مثل جمعية الوفاق، وحركة أحرار البحرين، ومنظمة الوطن السليب، وجميعها يتبع حزب الله اللبناني فكرًا وتمويلًا وسلوكًا. وفي منتصف ثمانينيات القرن العشرين أنشأت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين «حزب الله-البحرين» بحضور عناصر استخباراتية إيرانية تحت زعامة عبد الأمير الجمري، ويخلفه الآن زعيم جمعية الوفاق الشيعية بالبحرين علي سلمان.

ورغم سياسته المحايدة لم يسلم الكويت من الأذى الإيراني، إذ ساندت إيران ولادة حزب الله ممثلًا في خلية العبدلي التابعة لحزب الله اللبناني، وتُعدّ طريقة هروب المتورطين في الخلية إلى إيران، وعددهم 26 فردًا أحدهم إيراني والآخرون كويتيون، خلال عام 2017م، مؤشرًا قويًّا على علاقة إيران بخلية العبدلي

(1) ميدل إيست أونلاين، حزب الله الحجاز.. ورقة سوريا للانتقام من السعودية، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2020م، https://bit.ly/2U6LsC9.

الإرهابيـة[1]. وقـد وجّهـت السـلطات الكويتيـة إلى أعضـاء الخليـة اتهامـات، منهـا التخابـر مـع إيـران وحـزب اللـه. وكان ردّ الفعـل الكويتـي علـى هـروب أعضـاء الخلية إصـدار الخارجيـة الكويتيـة في يوليـو 2017م قـرارًا بتخفيـض عـدد البعثـة الدبلوماسية الإيرانيـة إلى أربعـة أعضـاء، وإمهـال الدبلوماسـيين الإيرانيـين 45 يومًـا لمغـادرة الكويـت، مـع إغـلاق مكتـب الملحقيـة الثقافيـة الإيرانيـة ومكتـب الملحقيـة العسـكرية، علـى إثـر مسـاعدة إيـران المدانـين علـى الهـروب إلى الأراضي الإيرانيـة[2]، مـع تسـليم لبنـان مذكـرة احتجـاج رسـميّ علـى ممارسـات حـزب اللـه وتورطـه في تهديـد الأمـن والاسـتقرار الكويتـي.

6. تدشين القواعد العسكرية: بعـد أن رسـخت وجودهـا الثقـافي والعسـكري بتكويـن الميليشـيات المسـلحة لتنفيـذ مخططاتهـا التوسـعية، دشـنت إيـران القواعـد العسـكرية في سـوريا (انظـر الجـدول 2)، مشـتركة مـع قـوات الأسـد في البدايـة ثـم سرعـان مـا اسـتقلّت وحوّلـت هـذه القواعـد إلى مقـارّ لأعمالهـا القتاليـة والاسـتخباراتية، وذلـك لضـمان حضورهـا العسـكري طويـل الأمـد في سـوريا وتحقيـق هدفهـا في اسـتقلالية العمـل العسـكري لتنفيـذ مخططاتهـا بعيـدًا عـن الجيـش السـوري. وتعمـل هـذه القواعـد تحـت إمـرة الحـرس الثـوري، وحولـت إيـران مطـار دمشـق الـدولي إلى مركـز قيـادة رئيـسي لحضورهـا في سـوريا، وذلـك لأن مطـار دمشـق يسـهل للحـرس الثـوري مهمـة اسـتقبال الدعـم العسـكري واللوجسـتي القـادم مـن إيـران تحـت غطـاء مسـاعدات الهـلال الأحمـر الإيـراني، ويسـهل تحـرك القـادة والمقاتلـين العسـكريين وغـير العسـكريين الإيرانيـين بحرّيـة مـن وإلى سـوريا، والموقـع الجغـرافي للمطـار سـاعد القـوات الإيرانيـة في عـزل العاصمـة وفـرض الحصـار علـى المناطـق الخارجـة عـن سـيطرة الأسـد وتجويعهـا بالسـيطرة علـى المـوارد القادمـة جـوًّا إلى سـوريا، فالهـدف الرئيـس الـذي سـعت إليـه إيـران لمنـع سـقوط الأسـد هـو تحصـين وتأمـين دمشـق تطبيقًـا للمبـدأ المتعـارف عليـه دوليًـا أن الطـرف المسـيطر علـى العاصمـة هـو الطـرف المسـيطر علـى الدولـة والمعـترف بـه دوليًـا.

(1) جريدة العرب، تورُّط السفارة الإيرانية في «خلية العبدلي» الإرهابية، (21 يوليو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 12 فبراير 2021م، https://bit. ly/33wrzqW.

(2) كونا، الكويت تخفض عدد الدبلوماسيين بسفارة إيران وتغلق مكاتبها الفنية وتجمد اللجان المشتركة، (20 يوليو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 12 فبراير 2020م، https://bit. ly/3b8sr7W.

جدول (2): القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا

المنطقة	القواعد	المهام
منطقة دمشق وريفها	1- قاعدة مطار دمشق الدولي (البيت الزجاجي)	قيادة الأعمال القتالية واللوجستية للقوات الإيرانية والميليشيات الولائية، ثم استقبال المقاتلين، ونقل الأسلحة من إيران إلى الميليشيات كخط إمداد مركزيّ، وتحصين دمشق وريفها من خطر الفصائل المعارضة. ويدير القاعدة كل من قائد القوات الإيرانية في سوريا حسين جعفري أسدي، وقائد قوات فيلق القدس في سوريا سيد الرازي موسوي، والمستشار العسكري للمرشد يحيى رحيم صفوي
	2- قاعدة مطار السين (السيكال)	مسؤولة عن قيادة الميليشيات الأجنبية (حزب الله اللبناني، سيد الشهداء، ميليشيات الباقر، كتائب أبي الفضل العباس العراقية، لواء «فاطميون»، القوة الجعفرية) المتمركزة في البادية السورية، لا سيَّما في السبع بيار وجليغم وظاظا والشحمي قرب الحدود السورية-العراقية، وكذلك تُعدّ القاعدة مركز استقبال للمقاتلين والأسلحة القادمين من إيران، وهي من أهم القواعد العسكرية الإيرانية في المنطقة الجنوبية بحكم موقعها الإستراتيجي بين دمشق والحدود العراقية، وتقترب من الطريق الدولي الرابط بين دمشق وبغداد
	3- قاعدة الكسوة	المقر الرئيسي لقيادة الأعمال القتالية للقوات والميليشيات الإيرانية جنوبي دمشق، ومركز رئيسي لتخزين الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، وتمتلك ثلاثة مواقع، يضم الأول مستودعات صواريخ «ميلسون» المطورة لصاروخ «زلزال» الإيراني، ويهتم الثاني بتركيب قطع الصواريخ المصنعة في إيران مثل صاروخ «ذو الفقار» وصاروخ «قيام»، ويجري نقلها إلى سوريا أجزاء متفرقة في شاحنات تحمل دعمًا لوجستيًّا ومواد استهلاكية. ويحتوي الثالث على قطع صواريخ ومخازن لتخزين الصواريخ. وتمتاز هذه القاعدة بقربها من الحدود مع الجولان المحتل

منطقة دمشق وريفها	4- قاعدة جبل زين العابدين	تحظى هذه القاعدة بأهمية إستراتيجية بقربها من جبل زين العابدين شمال حماة، ذلك الجبل الذي يطل على أغلب محافظة حماة وسهل الغاب، ولذلك استغلّته إيران في نشر المدفعية والراجمات. ويحتوي المقر على قاعدة استطلاع ورادارات لقيادة الأعمال القتالية للطائرات في مطار حماة العسكري وقيادة عمليات اللواء 99 دفاع جوي، وغرفة عمليات تابعة للحرس الثوري الإيراني
	5- قاعدة مصياف	أهم القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا لاحتوائها على مركز لتصنيع وتطوير الأسلحة التقليدية مثل البراميل المتفجرة، وغير التقليدية كالأسلحة الكيمياوية الجرثومية، وتقع بمنطقة الشيخ غضبان غرب حماة
	6- قاعدة اللواء 47 (الإمام السجاد)	قاعدة عسكرية إيرانية خالصة تقع جنوبي حماة بمقر قيادة اللواء 47، وتحتوي على عدة طائرات وأجهزة ومعدّات تعمل بالطاقة الكهربائية. وأشارت أوساط إعلامية إلى أن هذه الأجهزة تشبه الأجهزة المطلوبة لتجهيز مفاعل نووي، كما يحتوي المقر على مستودعات ومركز تجنيد من أبناء الطائفة الشيعيّة، ومركز للتدريب
المنطقة الشمالية	1- قاعدة جبل عزان	ثالث أكبر قاعدة عسكرية إيرانية في سوريا، موقعها ريف حلب الجنوبي، ويشرف عليها ضباط من الحرس الثوري الإيراني، وتحتوي على ميليشيا حزب لله اللبناني، وحركة النجباء العراقية، ولواء «فاطميون»، ولواء القدس، ويتفرع منها عدد من التكنات الصغيرة مثل ثكنة جعارة والعدنانية والأربعين وعبطين شرقي وجنوبي وشرقي، وكذلك تتمركز الميليشيات والقوات الإيرانية في حلب بمطار النيرب العسكري قرب مطار حلب الدولي، وفي مطار كويرس ومدرسة المشاة بمحيط حلب، وتتوزع الميليشيات في مناطق عديدة بحلب، منها منطقة الحيديرية والمشهد وباشكوي والشعار والمرجة والصاخور

المنطقة الشمالية	2- قاعدة الإمام علي	ضمن أكبر وأهمّ القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا بحكم وقوعها قرب الحدود السورية-العراقية بالقرب من معبر القائم الحدودي الذي يُعَدّ نقطة إستراتيجية في نقل الأسلحة والصواريخ إلى سوريا ولبنان وقرب قاعدة التنف الأمريكية على الحدود العراقية-السورية، وبذلك تستطيع إيران توظيفها لخدمة أهداف في سوريا والعراق، خصوصًا أنها تحتوي على 15 نقطة عسكرية، بينها 10 نقاط تحوي عددًا من مخازن السلاح، وساحات لتدريب المقاتلين، بالإضافة إلى خمس نقاط أخرى تحوي منصات إطلاق صواريخ متطورة
	3- قاعدة حقل الورد النفطي	تقع في محيط البوكمال بدير الزور، وتضم مقاتلين من ميليشيا حركة النجباء ومقاتلي الحشد الشعبي العراقيين، ويديرها ضباط من فيلق القدس الإيراني
	4- مجمع المقار العسكرية	عبارة عن مجموعة من المقار والثكنات العسكرية الإيرانية في منطقة الجلاء بمدينة البوكمال، وتختص الميليشيات المسلحة بالمجمع بتنفيذ دوريات مستمرة في مدن الريف الشرقي لمحافظة دير الزور
	5- معسكرا الصاعقة والطلائع	هي أكبر تجمع للميليشيات المسلحة بالقرب من محافظة دير الزور، وتحتوي على معسكرات تدريب وتجميع لمقاتلي الميليشيات المسلحة، ومنطلق رئيسي تجاه المنطقة الوسطى
	6- قاعدة عين علي	مركز رئيسي لتجمع الحجاج القادمين من إيران والعراق باتجاه سوريا لزيارة المراقد والمزارات الشيعية، وتقع في بادية مدينة القورية في الريف الشرقي لدمشق، وقد أقامت ميليشيا «فاطميون» فيها مزارًا دينيًا
	7- قاعدة تي 2 أو قاعدة الكم	تقع بالقرب من القواعد الأمريكية في المنطقة من البادية المقابلة لمدينة البوكمال، وتحتوي على مقاتلين من مختلف الميليشيات المسلحة، ويديرها فيلق القدس الإيراني
المنطقة الشرقية	1- قاعدة مطار دير الزور	قاعدة مشتركة بين الميليشيات المسلحة السورية والأجنبية المدعومة ماليًا وعسكريًا من إيران، وعلى رأسها ميليشيا حزب الله

المصدر: خالد المطلق، القواعد العسكرية الإيرانية وبدايات تدخلها الأمني والعسكري في سوريا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (16 مايو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2021م، https://bit.ly/3nslc0T.

وفي العراق، كشف ضابط كبير بوزارة الدفاع العراقية في أغسطس 2020م أن إيران لديها نحو 35 ثكنة عسكرية في العراق تابعة للحرس الثوري الإيراني[1]، ويعمل بها مقاتلون تابعون لإيران ويدينون بالولاء للولي الفقيه. وبنهاية أغسطس 2020م، كشفت مصادر تابعة للمعارضة الكردية-الإيرانية (فضلت عدم الكشف عن هويتها لدواعٍ أمنية) أن إيران أنهت إنشاء قاعدة عسكرية بجبال سورين الواقعة على الحدود العراقية-الإيرانية والمطلة على مدينة سيد صادق التابعة لمحافظة السليمانية في كردستان العراق، إذ يقع القسم الأكبر من القاعدة في الأراضي العراقية، وتضم القاعدة منصات إطلاق صواريخ بعيدة المدى، وكذلك تحتوي على مدفعية ثقيلة وأسلحة متنوعة وصواريخ مثل «سومار» و«عاشوراء» و«سجيل» و«قدر1»[2].

يعكس هذا الحجم الهائل من القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا والعراق، وتزويدها بأحدث أنواع الأسلحة الصاروخية الباليستية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، المخطط الإيراني التوسعي للبقاء طويل الأمد في سوريا والعراق والتغيير الديمغرافي لابتلاع سوريا والعراق والسيطرة على مقدراتهما وخيراتهما بالقوة المسلحة، ضمن المخطط الإيراني الكبير لتدشين الهلال الشيعي الذي يربط طهران بالبحر المتوسط عبر العراق وسوريا. وتهدف إيران من وجود القواعد العسكرية في سوريا والعراق إلى:

أ- البقاء طويل الأمد.

ب- حماية مناطق النفوذ.

ج- مراقبة تحركات الخصوم.

د- تحقيق أمن الحلفاء.

هـ- حرية التحرك المستقل.

ولا يمكننا تجاهل استخدام إيران للأدوات الاقتصادية ضمن القوة الصلبة لتنفيذ المشروع العابر للحدود، خصوصًا في دول المجال الحيوي الأول، إذ استنسخت إيران أفرعًا اقتصادية لشركاتها الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية الكبرى في العراق وسوريا وغيرهما، مثل شركة «خاتم الأنبياء»، وشركة «بونياد المستضعفين»، ولجنة

(1) بغداد بوست، ضابط يكشف مفاجأة مدوية عن وجود 35 قاعدة عسكرية إيرانية في العراق، أغلبها تابع للحرس الثوري الإرهابي، (15 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2021م، https://bit. ly/2K4WhBX.

(2) العين الإخبارية، إيران تنشئ قاعدة عسكرية بالعراق مجهزة بصواريخ بعيدة المدى، (15 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2021م، https://bit. ly/3kEBi5P.

إعمار العتبات المقدسة، وشركة «منابع ثروات الجنوب» للتجارة العامة، وشركة «مبنا»، وشركة الاتصالات الإيرانية، إلخ. وذلك بهدف خلق موارد مالية بالسيطرة على القطاع الخاص في هذه الدول لضمان استمرارية مشاريعها التوسعية من ناحية، والمساهمة في الالتفاف على العقوبات الاقتصادية من ناحية ثانية.

تكلفة مواجهة الخطر الإيراني في هذه المرحلة تكون مرتفعة للغاية لبلوغ الحالة الشيعية مرحلة اللا عودة بترسيخ حضورها العسكري بحكم انتشارها المسلح واسع النطاق في ربوع الدولة، وحملها السلاح، وامتلاكها الأسلحة الباليستية القادرة على تدمير أهداف الخصوم والمنافسين، وقدرتها على الدخول في مواجهات مسلحة للحفاظ على المصالح والمخططات الإيرانية، وضمان تنفيذ بقية المخططات التوسعية. ولذا فمواجهة إيران في هذ المرحلة ستكون مكلفة للغاية، إذ تتطلب مواجهتها في هذه المرحلة القدرة على خلق ميليشيات سنّية مسلّحة لمواجهة الميليشيات المسلّحة الموالية لإيران، وهو ليس بالأمر الهين لأنه يقتضي القدرة على التعبئة والتجنيد والتسليح والتمويل، وهذا يتطلب ميزانيات مالية ضخمة من ناحية، مع إمكانية الدخول في مواجهات واقتتالات مسلحة مذهبية تدمّر الدولة برمّتها من ناحية أخرى. كما تشهد هذه المرحلة تعاظمًا للتحديدات أمام الدول المواجهة للخطر الإيراني مع شبه انتفاء الفرص المتاحة مقارنة بالتحرك في أثناء المرحلتين الأولى والثانية.

رابعًا: إدماج وتمكين التشيع

يلي مرحلة العسكرة مرحلة إدماج الميليشيات في أنظمة الحكم القائمة لإضفاء طابع قانوني وغطاء رسمي على تحركاتها لتنفيذ أوامر الولي الفقيه. وتوجد حالتان لوصول الميليشيات المسلحة الموالية لإيران إلى مؤسسات الحكم في دول المجال الحيوي الأول، هما لبنان والعراق، ففي الحالة اللبنانية يُعَدّ حزب الله شريكًا في الحكم كونه يستحوذ على عدد من الحقائب الوزارية في الحكومة اللبنانية وعدد من المقاعد البرلمانية، بما يمكنه من تمرير المخططات الإيرانية في لبنان وسوريا. أما في الحالة العراقية فقد تمكنت إيران من الضغط على الحكومة العراقية للمضي قُدمًا نحو إدماج ميليشيات الحشد الشعبي في الجيش العراقي، وهو ما دفع رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي إلى إصدار قرار رسمي يوم 26 يوليو 2016م بضمّ قوات «الحشد الشعبي الشيعي» إلى الجيش

العراقي، ودفع مجلس النواب العراقي يوم 26 نوفمبر 2016م إلى إقرار «قانون هيئة الحشد الشعبي»، ليصبح الحشد الشعبي بذلك جزءًا من القوات المسلحة العراقية، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

وينطوي إدماج الميليشيات المسلحة الموالية لإيران في مؤسسات الحكم في لبنان والعراق على تداعيات سلبية على الداخل والخارج اللبناني والعراقي، لأن الإدماج يضفي مظلة قانونية وغطاءً رسميًّا على مغامرات الميليشيات، على اعتبار أن الميليشيات أصبحت جزءًا من مؤسسات الحكم في لبنان والعراق، وأصبح عملها يجري وفق سند قانوني، وهو ما يسمح لأعضاء الميليشيات بالتدرج في الحصول على الرتب العسكرية، كما سيسهم في زيادة إضعاف الجيوش الوطنية في الدولتين العراقية واللبنانية، كما سيؤدي ذلك إلى تأجيج الصراعات الإقليمية في المنطقة، إذ إنّ تقنين النفوذ الإيراني بالعراق ولبنان وإدماجه رسميًّا في مؤسسات الحكم، لا سيَّما العسكرية، قد يمكّن الميليشيات من الانتقال إلى الأراضي السورية بحجة ملاحقة عناصر داعش، وهو الأمر الذي سيدفع أطرافًا إقليمية عدة إلى اعتبارها ميليشيا عابرة للحدود تخوض حروبًا بالوكالة لصالح طهران، وهو ما سيسهم في تصاعد الطائفية في المنطقة، ويفاقم تكلفة مواجهة الخطر الإيراني في هذه المرحلة التي تنتفي فيها الفرص وتتعاظم التحديات.

خامسًا: خلق نماذج مماثلة لولاية الفقيه

تهدف إيران خلال هذه المرحلة إلى خلق أنظمة حكم مماثلة لنظام الولي الفقيه في إيران بعد إدماج وتمكين ميليشياتها المسلحة ضمن أنظمة الحكم السائدة في الدول في مجالاتها الحيوية، تمهيدًا لإدماجها مع دولة القلب المذهبي، دولة المركز، إيران. ولكن الانتقال من المرحلة الرابعة (إدماج وتمكين التشيع) إلى المرحلة الخامسة (خلق نماذج مماثلة لولاية الفقيه) مسألة معقدة للغاية وتتطلب وقتًا طويلًا وتكلفة هائلة وقدرات سياسية وعسكرية واقتصادية كبيرة، ومن الصعوبة أن تنجح إيران في الانتقال إلى مرحلة خلق نماذج مماثلة لولاية الفقيه، لكونها تواجه تحديات داخلية تتمثل في تردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاحتقانات الشعبية والاحتجاجات المتوالية ضد التدخلات الإيرانية في العراق وسوريا ولبنان واليمن، والرفض الإقليمي والدولي لنفوذ إيران الإقليمي.

تواجه إيران في العراق رفضًا شعبيًّا واسعًا حتى من الحواضن الشيعية في

المحافظات الجنوبية، وفي سوريا تواجه رفضًا إسرائيليًا (غارات جوية متكررة بشكل شبه أسبوعي) ورفضًا روسيًا (اشتباكات مسلحة متوالية بين الميليشيات الإيرانية والقوات الموالية لروسيا) ورفضًا أمريكيًا (مطالب بخروج الميليشيات من سوريا ودعم إسرائيل ضد الميليشيات الإيرانية)، وفي اليمن تواجه رفضًا سعوديًا قويًا (ضربات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن ضد التمركزات الحوثية)، وفي لبنان تواجه إيران رفضًا شعبيًا عارمًا (احتجاجات أكتوبر 2019م)، إضافة إلى الأزمات البنيوية في الداخل والمنافسة القوية في إطار العالم الإسلامي مع قوى سنّية قوية، فضلًا عن تحديات النظام الدولي.

خلاصة

تختلف الأدوات الإيرانية لتنفيذ المخطط التوسعي حسب أولوية المجال الحيوي لإيران، إذ تُعلي إيران من الأدوات الصلدة في دول المجال الحيوي الأول لإيران، بخلاف المجالين الثاني والثالث اللذين تُعلي فيهما من الأدوات الناعمة لاعتبارات الجغرافيا والمذهب والسياسة والاقتصاد، كما ترى إيران في استخدام الأدوات العسكرية أولوية في المجال الحيوي الأول؛ لكونها تحقق مكاسب سياسية وتخلق مساحات نفوذ بشكل أسرع من القوة الناعمة إذا ما استخدمت في المجال الحيوي الأول، خصوصًا في الدول التي تشهد حالات صراع مثل سوريا والعراق واليمن.

فرغم توظيفها أدوات القوة الناعمة في دول المحيط الشيعي (المجال الحيوي الأول) بهدف سيادة الهوية والثقافة الشيعية وطغيان الأيديولوجيا على علاقة الدولة بالمجتمع، أسوةً بما جرى في إيران بعد سيطرة رجال الدين على الحكم نهاية سبعينيات القرن العشرين، فإنها ترتكز بشكل أكبر على أدوات القوة الصلبة بسبب تجاوز مشروعها التوسعي في دول المحيط الشيعي لمرحلتّي نشر وتسييس التشيع بحكم توافر المكون المذهبي أصلًا في هذا المحيط، وذلك بهدف عسكرة مجموعاتها السكانية الشيعية وتحويلها إلى تجمعات مسلحة قادرة على الوصول إلى مواقع الحكم أو التأثير في قرارات الدول الكائنة فيها بقوة السلاح، أو للعمل على بقاء تلك الدول ضعيفة مهترئة لتصبح في وضع الجاهزية للسيطرة والهيمنة الإيرانية، أو لتظل تلك الدول في طور التبعية والدوران في الفَلَك الإيراني بما يخدم المخططات والمشروعات الإيرانية التوسعية.

باتت إيران تمتلك نفوذًا عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا واسعًا في منطقة الشرق الأوسط، ومِن ثَمَّ تختلف تكلفة مواجهة المشروع الإيراني بالنسبة إلى كل مرحلة من مراحل التمدد الإيراني، فبينما تقلّ التكلفة في مرحلة نشر التشيع، ترتفع التكلفة في مرحلة عسكرة التشيع، لتقديم إيران أثمانًا مادية وبشرية هائلة تنتظر جني ثمارها، والانتشار الميليشياوي العسكري واسع النطاق في الدولة المستهدفة بشكل يمكّن إيران من امتلاك ورقة ضغط قوية تستطيع بها تفجير الساحة في تلك الدولة من خلال سلاح وكلائها.

الفصل السادس

التعقيدات الداخلية والخارجية أمام ربط إيران للجيوبوليتيك الشيعي

مقدمة

إنَّ الفهم الجيو-سياسي لإيران يؤسّس لتصوُّر واضح حول طبيعة السلوك الإيراني في إطار الجيوبوليتيك الشيعي، ففي مقابل السعي الإيراني لترسيخ الجيوبوليتيك الشيعي، شهدت عملية توظيف هذا الجيوبوليتيك كمقدمة للهيمنة الإيرانية على العالم الإسلامي، عبر فرض نموذجها السياسي والديني والعسكري، تحدياتٍ داخليةً معقدة، فضلًا عن ردود فعل كبيرة من قِبل القوى الكبرى في العالم الإسلامي، مما ولَّد منافسة جيوبوليتيكية انعكست سلبًا على طموحات إيران الجيو-سياسية، وفي مقدمة هذه القوى المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان ومصر، وذلك عبر مقتربات شرعية وتاريخية ونووية وحضارية، مما جعل إيران تواجه استحقاقات جيوبوليتيكية جديدة مثّلت تحديًا كبيرًا للجيوبوليتيك الشيعي في العالم الإسلامي.

وفي إطار ما تقدَّم، شكَّلت التحديات التي واجهت إستراتيجية الجيوبوليتيك الشيعي قيودًا جيو-سياسية عقّدت حركة إيران الإستراتيجية، فالسلوكيات الإيرانية المتمثلة في تأجيج الصراعات المذهبية داخل العالم الإسلامي، والتي ولّدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلًا عن تحدي القيادة داخل العالم الشيعي، إلى جانب الإستراتيجية الأمريكية في مناطق الجيوبوليتيك الشيعي، كلّها شكّلت عقبات أمام الجيوبوليتيك الشيعي.

أفرزت هذه التحديات فجوة كبيرة بين طموحات إيران الجيوبوليتيكية وواقعها الإستراتيجي المعقد، إذ لم تتمكن مقدراتها القومية وطبيعة الظروف الإقليمية والدولية من تهيئة بيئة جيوبوليتيكية مواتية لإيران، وهذا الواقع دفع إيران إلى ممارسة أدوار إقليمية مثيرة، خلقت بدورها حالة عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط.

إنّ محاولة فهم ما إذا كانت العوامل الجيو-سياسية الشيعية ستستمر في لعب دور فعّال في نشر أيديولوجيا الثورة الإيرانية في العالم الإسلامي، يشير إلى أن فرضية تأثير المكونات الجيو-سياسية الشيعية بأبعاد مختلفة سياسيًّا واقتصاديًّا تثير بدورها مسألة الدور الذي يمكن تؤديه إيران في مواجهة التحديات التي تعتري الجيوبوليتيك الشيعي، وتستمر هذه العوامل في توفير السياق المناسب لإدامة التأثير والاستمرارية، إذ تمكنت أيديولوجيا الثورة الإيرانية من إحراز تقدم في بعض المجالات، رغم عديد من التحديات والضغوط الإقليمية والدولية.

أولًا: الأزمات البنيوية المرتبطة بإيران

إنّ التحديات الكبرى التي تقف أمام الجيوبوليتيك الشيعي لا تقل أهمية عن تلك التي تواجهها إيران اليوم، سواء كان ذلك على مستوى النظام السياسي أو الإستراتيجية، فلا يمكن تناول الحالة الإيرانية بصورة مجزأة، على اعتبار أن في طريقة التحرك الخارجي تكاملًا إستراتيجيًا. وعلى مستوى الجيوبوليتيك الشيعي عملت الإستراتيجية الإيرانية على استخدام كثير من نقاط قوتها في سبيل ترسيخ هذا الجيوبوليتيك فكرًا وتطبيقًا، وذلك بالاعتماد على مجموعة من ركائز القوة الجيوبوليتيكية، كالموقع الجغرافي والنظام السياسي والقدرة الاقتصادية والعسكرية والكثافة السكانية، إلا أن هذه الركائز جميعها لم تمكنها من تجاوز تحديات أخرى هي خارج إطار قدرتها على التعاطي معها، ومن أبرز هذه التحديات الصراعات المستمرة ذات الطبيعة الطائفية والمذهبية، فضلًا عن صراع القيادة داخل العالم الشيعي، وهو ما أدى إلى بروز حالة من الصدمة الجيوبوليتيكية التي بدأت تعيشها، خصوصًا أن بعض دول الجيوبوليتيك الشيعي بدأ يؤسس لهويات شيعية وطنية، بعيدًا عن الأممية الشيعية المرتبطة بدولة القلب المذهبي التي تحاول التأسيس لها في إطار العالم الإسلامي، ومن ثم يمكن القول إنّ الجيوبوليتيك الشيعي يواجه اليوم تحديات عديدة داخلية-إقليمية-دولية، انعكست سلبًا على الإستراتيجية الإيرانية وأهدافها.

1. الأزمات الداخلية:

تؤثر البيئة الداخلية للدول في طبيعة سلوكها الخارجي، أو غالبًا ما تكون سببًا في ذلك السلوك، وإيران لا تشذ عن هذه القاعدة، فبعد أن بيّنا طبيعة الأُطر العامة للجيوبوليتيك الشيعي، فإنه لا بد من الحديث عن الأزمات الداخلية الموجودة في البيئة الداخلية الإيرانية، التي تؤثر بصورة مباشرة في فاعلية هذا الجيوبوليتيك. ومن أبرز هذه الأزمات الموجودة في البيئة الداخلية الإيرانية ما يأتي:

أ. الأزمات السياسية:

احتلّت الإستراتيجية الإيرانية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي مساحة كبيرة من النقاش في مواقع متعددة من العالم، ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة قد لعبت دورًا في طرح كثير من التساؤلات حول الإستراتيجية الإيرانية، وإن كانت الإستراتيجية الإيرانية وتأثيراتها موضوعًا بارزًا للجدل السياسي

حتى قبل ظهور الجمهورية الإسلامية في إيران في عام 1979م، فالنظام الملكي الذي قاد إيران نحو ستة عقود كان محورًا لذلك الجدل والتساؤلات، لا سيَّما حول ماهية ما تريده إيران من المنطقة، والدور الذي تريده لنفسها في الإقليم[1].
وبعد عام 1979م عاشت إيران في ظل نظام سياسي له خصوصيته، اصطُلح على تسميته «الديمقراطية الدينية»، وبالتحديد منذ تأسيس نظام الجمهورية الإيرانية، وهو أنموذج حرص أصحابه على أن يحقق التوافق بين تثبيت الحكم الإسلامي، وفق مبادئ لها علاقة مباشرة بالخصوصية الشيعية، وبالذات مبدأ ولاية الفقيه الذي يجسد المعاني السياسية للفقه الإمامي الاثنا عشري، وبخاصة إعطاء الولي الفقيه الحاكمية، وبين مبادئ الحكم الديمقراطي وفي مقدمها تداول السلطة وتعميق المشاركة السياسية واحترام الحريات الاجتماعية للمواطنين، وأن تكون الإرادة الشعبية التي تعبر عن نفسها في عمليات الانتخابات والاقتراعات والاستفتاءات هي صاحبة الحاكمية، أي هي التي تحدد الخيارات الوطنية[2].

إنّ الإستراتيجية الإيرانية هي حصيلة رؤيتها الأيديولوجية المُتمثِّلة بحماية الحكم الإيراني من التهديدات الخارجية، هذه السياسة قد تبدو تارةً هجومية وطورًا براغماتية، لكن ثمة زاوية طائفية أيضًا، فبسبب عزلتها عن جيرانها منذ ثورة 1979م، انتهجت إيران إستراتيجية تقوم على نسج علاقات مع كيانات غير دولية لمساعدتها على ترقية مصالحها الإستراتيجية، ورغم أنها تدعم جماعات سنية كحركتي الجهاد وحماس الفلسطينيتين فإنّ مساندتها للمنظمات الشيعية أثارت حنقًا شديدًا لدى جيرانها، وقد درّ هذا التوجه، المترافق غالبًا مع السياسة غير المعلنة المتعلقة بتصدير الثورة، على إيران مكاسب إستراتيجية، لكنه أسفر أيضًا عن تعميق التصورات حول تحيّزاتها الطائفية.

لقد أفرزت التوجهات الخارجية للخميني أولًا ومن ثَمّ لخامنئي ثانيًا، إلى جانب التيار المحافظ، حالة صراع داخل البيئة السياسية في إيران. هذا الصراع يبدو غير طافٍ على السطح وغير ظاهر للعيان، إذ إنّ تآكل جيل الثورة، الذي كان وقودها وسبب تماسكها، سواء بالوفاة أو بعامل الزمن وتقادم السنّ، أو بتغير المعطيات

(1) محجوب الزويري، حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر، مركز الجزيرة للدراسات، (16 أبريل 2013م)، تاريخ الاطلاع: 05 يوليو 2021م، https: //bit.ly/3iYnAuA.
(2) ستار جبار علاي، الأحزاب والتيارات السياسية في جمهورية إيران الإسلامية.. اتجاهاتها وتأثيرها في الحياة السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 455، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017م)، ص 131.

على الساحة السياسية والصراع بين أجنحة النظام، ولّد حالة من حالات خلخلة النظام نفسه، فجيل الإصلاح الذي عبرّ عنه محمد خاتمي تراجع مع مقولات أحمدي نجاد حول الإصلاح من الداخل، من داخل أيديولوجيا الثورة الإيرانية. لذا فنجاد رغم غيابه عن سدة الرئاسة فإنه مثّل حالة زخم شعبوي، فالمستقبل خلال السنوات القادمة لا شك أنه سيكون مختلفًا في إيران، إذ إنّ طول أمد الحروب والصراعات التي خاضتها إيران منذ الثمانينيات من القرن العشرين أدى إلى رفض الأجيال الجديدة فكرة الحرب لمجرد نشر النفوذ المذهبي أو السياسي، دون عائد على مستواه الاقتصادي[1].

وإلى جانب حالة الصراع السياسي بين ما يسمى بـ«التيارين الإصلاحي والمحافظ»، تبرز صور الصراع السياسي الأخرى بالأشكال الآتية:

(1) الصراع بين أجنحة النظام السياسي حول توجهات السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية.

(2) الصراع بين النظام السياسي ومطالب صيانة حقوق الإنسان والحريات العامة.

(3) الصراع بين هوية النظام السياسي، المتمثلة بالقومية الفارسية، والهويات القومية الأخرى.

(4) عدم السماح بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، مما دفع كثيرًا من مكونات الشعب الإيراني ومنهم السنّة إلى الاحتجاج لعدم السماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية كاملة.

(5) معارضة السياسات الانفتاحية على العالم الخارجي، على اعتبار أن أي تقارب مع الغرب سيكون على حساب المبادئ الثورية الخمينية.

(6) تصاعد حدّة الصراع بين أقطاب التيار المحافظ للإعداد لمرحلة ما بعد خامنئي، خصوصًا بعد غياب هاشمي رفسنجاني عن المشهد السياسي الإيراني، إلى جانب بروز صراعات أخرى بين مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء حول الرؤية المستقبلية لمنصب المرشد الأعلى، إذ تتراوح الآراء ما بين الإبقاء على المنصب بشكله الحالي، أو تحويله إلى منصب فخري، أو الاستعاضة عنه بمجلس قيادة. وأخيرًا تغير طريقة تولي المنصب من التعيين إلى الانتخاب المباشر من الشعب.

---

(1) خالد عزب، الصراع السياسي في إيران ومستقبله، الإسكندرية 24، (15 يونيو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 06 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2ZlYa2o.

(7) التضييق على الحركات السياسية من خلال الاعتقالات المستمرة لقوى المعارضة، التي واجه كثير منها عقوبة الإقامة الجبرية، ومن ذلك ما يتعرض له مرشح الرئاسة السابق مير حسين موسوي ومهدي كروبي، بسبب اتهامهما بالتحريض والمشاركة بالحركة الخضراء التي قوّضت كثيرًا من شرعية النظام السياسي في إيران.

(8) احتواء الدور الفاعل الذي تقوم به قوى المعارضة السياسية كمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية والحركات اليسارية، من خلال منع المظاهرات أو قطع طرق التواصل بين معارضة الداخل والخارج.

فالساحة السياسية الإيرانية اليوم تعطي مثالًا واضحًا على هيمنة التيار المحافظ على مجمل العملية السياسية في إيران. وجاءت هذه الهيمنة بعد الفوز الذي حققه التيار في الانتخابات العامة في فبراير 2020م، والانتخابات الرئاسية في يونيو 2021م، ومن شأن هذه الهيمنة أن تعيد تشكيل الواقع السياسي الإيراني في المرحلة المقبلة، وتحديدًا على صعيد السياسة الخارجية، التي ستكون أكثر تطرفًا وعدوانية في التعاطي مع الملفات الخارجية، خصوصًا مع الولايات المتحدة. ويتضح مما تقدم أن البيئة السياسية الإيرانية تؤثر بشكل كبير في طبيعة الإستراتيجية الإيرانية في الجيوبوليتيك الشيعي، فقد أسهم التأطير الديني للسياسات الإيرانية، إلى جانب أفكار الولي الفقيه، والصراع المستمر بين التيارات السياسية الإيرانية، المستقوية بدوائر سياسية وعسكرية واقتصادية، مدفوعة بفكرة الهيمنة الإيرانية على مجمل الشرق الأوسط، إلى تبني الطائفية السياسية الممزوجة بالبراغماتية المصلحية كوجه عام للإستراتيجية الإيرانية، وهو ما أثر في الصورة الإيرانية في الإقليم والعالم، وجعل إيران بإستراتيجيتها الإقليمية تعيش ضغوطًا إقليمية ودولية، نتيجة دورها السلبي في عديد من الملفات السياسية في المنطقة، فإيران وجدت بسياساتها الطائفية الحصن الذي يمكن من خلاله الحفاظ على استمرارية نظامها السياسي، إلا أنها بالمقابل حجمت كثيرًا من أدوارها الخارجية بسبب الصورة النمطية التي ارتبطت بالسلوكيات الإيرانية الخارجية، وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والدينية والإعلامية لتوسيع نفوذها، وبالتالي ترسيخ مكانتها كقوة خارجية تسعى لإعادة تشكيل المنطقة وفق مقتربات الجيوبوليتيك الشيعي.

ب. الأزمات الاجتماعية:

تُعدّ إيران من الدول ذات الخصوصية الديمغرافية، فـ45% من سكانها هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 20 عامًا، وقد شهدت إيران تحولات اجتماعية وسياسية عديدة، مثل نجاح الثورة، والحرب مع العراق، والعقوبات الاقتصادية، والصدامات السياسية الداخلية. والمجتمع الإيراني متعدد المذاهب والأعراق واللغات، وكغيره من المجتمعات يواجه المجتمع الإيراني مجموعة من المشكلات والأمراض الاجتماعية، لكنّ أصواتًا عديدة بدأت تحذر منها وتصنفها كمخاطر تهدد الأمن الوطني، فيما يرى آخرون أنها نتيجة تدل على فشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي حكمت الجمهورية الإسلامية لأكثر من أربعة عقود، وأن ذلك يقتضي العمل على تغيير هذه السياسات[1].

وإلى جانب ما تقدم تعاني البيئة الاجتماعية الإيرانية من ظواهر اجتماعية أخرى، أثرت كثيرًا في تماسك وفاعلية المجتمع، ومنها تدني مخرجات التربية والتعليم، والنسق التصاعدي في تنفيذ عمليات الإعدام، إذ تأتي إيران في المرتبة الثانية بعد الصين من حيث أكثر الدول تنفيذًا لحكم الإعدام، إلى جانب انتشار الفقر والبطالة، مما كان سببًا رئيسيًّا في تصاعد حدة الاحتجاجات الشعبية منذ ديسمبر 2017م وحتى الآن، وتصاعد نسبة الإدمان والمخدرات مع تزايد الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة، وارتفاع عدد المدمنين، كنوع من العلاج الوهمي للتهرب من مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن سياسة النظام المتسببة في التدهور الاقتصادي في المجتمع[2]، لتأتي أزمة فيروس كورونا وتضيف مزيدًا من التعقيدات الاجتماعية على حياة المواطنين الإيرانيين، الذين يعانون اليوم من مشكلات صحية صعبة.

ومن كل ما تقدّم، تمثّل البيئة الاجتماعية محورًا حاسمًا في إستراتيجية إيران، فلطالما مثلت المنطلقات الاجتماعية إحدى توجهاتها الرئيسية من خلال استهداف الطبقات الاجتماعية المسحوقة والمظلومة في البلدان الأخرى، بل إنّ الخطابات السياسية للنظام في إيران هي اجتماعية بالأساس، وهي ما عرضت هذا النظام

(1) فاطمة الصمادي، إيران مجتمع ينوء بثقل مشكلاته، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012م)، ص2.
(2) مهرة الحديثي، إيران عاصمة المخدرات في العالم.. تكشف خفايا جمهورية خامنئي «الساقطة»، بغداد بوست، (17 مايو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 07 يوليو 2021م، https: //bit.ly/3fmfPg5.

في نفس الوقت لكثير من التناقضات السياسية والمجتمعية، ففي الوقت الذي تنادي فيه الخطابات الإيرانية بنصرة الطبقات الاجتماعية المستضعفة في الأرض، ما زال المجتمع الإيراني يعاني من تناقضات اجتماعية حادّة، وصلت إلى حدّ الغليان الاجتماعي، فالمظاهرات المستمرة التي تشهدها المدن الإيرانية ما هي إلا تعبير عن حالة التناقض والتأزم المجتمعي الذي يعيشه النظام السياسي في إيران، إلى جانب الصورة السلبية التي ارتبطت بالإستراتيجية الإيرانية، بحيث أفرغت السياسات الإيرانية من محتواها الحقيقي، بكونها سياسة تستهدف تخليص المجتمعات الإسلامية من حالة التهميش والإقصاء التي تعيشها.

ج. الأزمات الاقتصادية:

حققت إيران بعض الإنجازات الاقتصادية بعد اتفاقها النووي مع الغرب عام 2015م، وهي إنجازات حضرت بالنقاش خلال الانتخابات الرئاسية الماضية، أهمها تصاعد صادراتها النفطية وإعادة الانتعاش لاقتصادها، ورغم هذه المنجزات فإنها تعاني اليوم من تحديات اقتصادية كثيرة، أهمها التداعيات الاجتماعية لهذه التحديات، وتصاعد معدلات البطالة، والعقوبات الأمريكية التي أثقلت الاقتصاد، والتي تسببت بانهيارات تاريخية للعملة الإيرانية، إذ إنه على الرغم من الجهود التي بذلتها إيران لإعادة إنعاش اقتصادها المتهالك بسبب سياسة العقوبات القصوى التي فرضتها الإدارة الأمريكية، فإنها لم تنجح في هذا المسعى، ما أدى بدوره إلى تصاعد حدة الاحتجاجات الشعبية فيها، وذلك يقلص من قدرة إيران على تقديم الدعم المالي والتسليحي للمليشيات المسلحة الموالية لها في ساحات النفوذ مقارنةً بالفترة التي رفعت خلالها الولايات المتحدة العقوبات عن إيران، والتي استطاعت خلالها طهران تقديم الدعم بكافة أشكاله لهذه الميليشيات.

ويمكن القول إنه إلى جانب التحديات الاقتصادية المذكورة، توجد تحديات أخرى تتعلق بظاهرة الفساد المالي والإداري الذي يعاني منه الاقتصاد الإيراني، فقد لعبت ظروف العزلة الدولية التي عانت منها إيران الفترة الماضية، إلى جانب التداخل الكبير ما بين قيادات الحرس الثوري الإيراني وقيادات مرتبطة بالنظام السياسي في إيران وبالاقتصاد الإيراني، دورًا في استشراء هذه الظاهرة[1]، إذ يُعَدّ

(1) اقتصاد إيران على وشك الانهيار.. اعتقال شقيق روحاني وسجنه بتهم «فساد»، النشرة، (16 يوليو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 08 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2OlNHNW.

الفساد ثاني أكبر معوقات تحسن الاقتصاد الإيراني بعد الركود، ويرجع الخبراء الاقتصاديون سبب تفشي الفساد إلى عدم الانضباط المالي، وسيطرة الحرس الثوري الإيراني على أغلب القطاعات الاقتصادية في إيران، وعدم تبني رؤية جادة في مكافحة الفساد، إلى جانب ضلوع عدد كبير من قيادات الدولة بملفات فساد كبيرة، إضافة إلى أن الفساد المالي والإداري تحوّل إلى أداة بيد النظام الإيراني لشراء الولاءات، كما أنه أصبح ثقافة عامة في إيران، لذا أصبح من الصعب السيطرة عليه، إذ وصل إلى درجة أن بعض المتابعين حذروا من خطورة سيطرته على مجمل النظام السياسي[1].

يضاف إلى ما تقدم عوامل متعددة أخرى أسهمت في تصاعد التحديات الاقتصادية في البلاد، بدءًا باهتراء البنى التحتية، وعدم الاستقرار السياسي، والمخاطر العديدة المترتبة على الاستثمار، وعدم ثبات القوانين، وإلى جانب كل ذلك يبرز موضوع تمويل الجماعات المسلحة في الشرق الأوسط الذي يجري تأمينه من إيران، ورغم أنه لم تُنشر معلومات رسمية عن نفقات الجماعات المسلحة فإنّ قائمة هذه المجموعات تدل بشكل واضح على النفقات الباهظة التي تكلف الاقتصاد الإيراني[2].

ويتضح مما تقدّم أنّ الاقتصاد الإيراني تأثر بشكل كبير نتيجة غياب السياسات الاقتصادية الصحيحة، ومن ثم حصول ركود في الاقتصاد، وظهور الأزمات كأزمة البطالة وارتفاع الضرائب والفساد والعقوبات الأمريكية وغيرها، مما أدى إلى تراجعه، وصولًا إلى تأثر التخصيصات المالية للأزمة المستندة إلى الإستراتيجية الإيرانية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي. وما الأزمات المالية التي تمرّ بها الجماعات المسلحة في العراق، وحزب الله في لبنان، إلا مثال على ذلك.

د. الأزمات العسكرية والأمنية:

لقد كانت وما زالت القوة العسكرية الإيرانية من أهمّ محددات إستراتيجية إيران التي أهّلتها لتصبح قوة إقليمية مؤثرة، وذلك على اعتبار أن إيران ليست قوة صاعدة في النظام الإقليمي، فمن المعروف أن إيران هي وريثة الإمبراطورية

(1) الفساد في إيران.. أسباب وتداعيات، مركز المزماة للدراسات والبحوث، (24 أبريل 2017م)، تاريخ الاطلاع: 08 يوليو 2021م، https: //bit.ly/3gQg0jP.

(2) الميليشيات في الشرق الأوسط تتلقى دعمها من عوائد إيران الاقتصادية، يمن توك، (18 أبريل 2017م)، تاريخ الاطلاع: 08 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2ZVH4aw.

الفارسية القديمة، وظلّت عبر العصور المختلفة تسعى للحفاظ على كيانها كقوة ذات شأن، خصوصًا في القرن الماضي، وعندما صارت في ظل نظام الشاه تمثل القوى الإقليمية الأبرز في منطقة الخليج، كانت تطمح إلى بناء قوة عسكرية تؤهلها للسيطرة على المنطقة، خصوصًا بعد الانسحاب البريطاني منها، واستمرت هذه الطموحات الإيرانية حتى الوقت الحاضر، ومن هنا فقد سعت إيران لبناء قوة عسكرية توفر لها الهيمنة على مضيق هرمز وعلى الملاحة الدولية. ولا يقتصر اهتمام إيران على تطوير قدراتها العسكرية التقليدية فحسب، بل تعداه إلى تطوير قدراتها النووية[1].

وإلى جانب التطور الذي أصاب الآلة العسكرية الإيرانية، ذهب صُناع القرار العسكري والإستراتيجي في إيران إلى إدخال تحديثات ميدانية إلى العقيدة العسكرية الإيرانية، من أجل تجاوز إشكالية الحروب غير المتماثلة، والتطور الكبير في منظومة الدفاع الجوي لدول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. ومن أبرز هذه التحديثات[2]:

(1) الإغراق الصاروخي، خصوصًا أن صواريخ إيران غير دقيقة فتعتمد على الكم.

(2) اعتماد إيران على هجوم أسراب الزوارق السريعة بعد أن خسرت سفنها الكبيرة.

(3) تطوير قدرات حروب الوكالة في المنطقة.

كما لعبت الدعاية العسكرية الإيرانية دورًا كبيرًا في تضخيم القوة العسكرية الإيرانية، فقد أشار كثير من الخبراء العسكريين الدوليين إلى أن كثيرًا من الأسلحة المتطورة التي يعرضها الإعلام الإيراني هي خيالية وليست لها حقيقة في الواقع[3]. فعلى الرغم من التطور الكبير الذي حصل في القوة العسكرية الإيرانية، فإنّ دراسة الوضع الحقيقي لإيران ومقارنته مع القوى الإقليمية الأخرى كباكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية، التي تمتلك قوة جوية وبحرية وبرية متمكنة بعتاد عسكري متقدم، وكذلك من حيث التكتيك الحربي ومهارة القيادة العسكرية ونوعية الأسلحة، والقدرات الهجومية والدفاعية، فضلًا عن العقيدة العسكرية

(1) عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني في الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (الأردن، جامعة مؤتة، 2007م)، ص45.

(2) صفوق الشمري، القوة العسكرية الإيرانية بين الواقع والخيال، جريدة الرياض، (05 مارس 2013م). تاريخ الاطلاع: 08 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2ZVH4aw.

(3) إيران: تصنيع أول محرك للطائرات الحربية، وإنتاج عسكري متميز، موقع الأمن والدفاع العربي، (20 أغسطس 2016م). تاريخ الاطلاع: 08 يوليو 2021م، https: //bit.ly/3ftknBq.

والانتماء والوطني والولاء للقيادة، تبيّن أن القوات المسلحة الإيرانية والمكونة من الحرس الثوري ومؤسساته، إلى جانب الجيش الإيراني، تعاني من نقاط الضعف الآتية[1]:

(1) ضعف التكتيك والتخطيط الحربي بين القيادات.

(2) على الرغم من الدور الكبير الذي تقوم به الصناعات الدفاعية في إيران، في إعادة تدوير كثير من الأسلحة التقليدية الإيرانية، إلى جانب استمرارية العقوبات الدولية، فإنها لم تستطِع مواكبة التطور الكبير في الصناعات العسكرية على مستوى العالم.

(3) تصاعد حدة الخلاف بين الحرس الثوري الإيراني والجيش الإيراني، وهو ما انعكس سلبًا على قيادة المؤسستين، بحيث أصبح موضوع تغيير القيادات العسكرية الإيرانية عادة متبعة من قِبل النظام الإيراني.

(4) ضعف البرامج والدورات التدريبية والتثقيفية، فهي بمجملها برامج محلية، ولا تمتلك أي برامج تدريب دولية، مما أفقد المؤسسة العسكرية الإيرانية قدرة الاحتكاك بقوى كبرى أو حتى إقليمية، فحتى المناورات العسكرية التي تقيمها تكاد تكون منفردة في الغالب، أو بمشاركة روسية متواضعة في بعض الأحيان، كما تكتفي بدوراتها التثقيفية لتأكيد زرع روح الانتماء والدفاع عن النظام والشحن بالعاطفة الدينية.

(5) الخلافات المستمرة في موضوع الإستراتيجية الإيرانية من حيث أهدافها وتدخلاتها، وهو ما أدى إلى تغيير وإقصاء كثير من القيادات العسكرية الإيرانية، بسبب انتقادهم للسياسات التدخلية في شؤون الدول الأخرى.

(6) تضخيم دور الحرس الثوري على حساب دور الجيش في المديين الداخلي والخارجي، وهو ما انعكس سلبًا على أداء الأخير، لاعتقاده بأنه أصبح مجرد هيكل فارغ من محتواه ضمن المؤسسة العسكرية الإيرانية.

(7) الامتيازات الكبيرة التي يتلقاها قادة الحرس الثوري، وهو ما لا يتمتع به قادة الجيش[2].

---

(1) هل إيران قوة عسكرية؟، مركز المزماة للدراسات والبحوث، (18 سبتمبر 2016م)، ص1. تاريخ الاطلاع: 08 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2ZkcVCM.

(2) مسعود الزاهد، مفاجأة صادمة.. قادة الحرس الثوري يتقاضون رواتب «فلكية»، العربية نت، (14 يوليو 2016م)، تاريخ الاطلاع: 08 يوليو 2021م، https: //bit.ly/301zQSH.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إنه على الرغم من القوة العسكرية التي تمتلكها إيران، وتميزها عن باقي دول المنطقة من حيث تعدد الأنماط القتالية والبرامج التسليحية وغيرها، فإنها بالمقابل تعاني من مشكلات كبيرة على مستوى تطوير وتحديث الفاعلية القتالية والفنية، وإلى جانب ذلك أيضًا تبرز المشكلات الهيكلية التي تعتري المؤسسة العسكرية الإيرانية بكل صنوفها ومؤسساتها، من حيث الصراعات السياسية، والمشكلات التنظيمية، والارتباطات الولائية والأيديولوجية وما إلى ذلك، وهو ما طرح كثيرًا من علامات الاستفهام حول الدور المأمول من هذه المؤسسة. ولعل الدور التدميري لهذه المؤسسة من خلال الأدوار التي تلعبها في عديد من بلدان المنطقة قد يأتي محاولة من النظام الإيراني لتصدير المشكلات التي تعاني منها هذه المؤسسة إلى خارج إيران، وهو ما بات يثقل الأعباء ويفقد المبررات والتأييد اللازم لدور إيران في العراق على الأقل، بحيث أصبح هذا الدور أحد أكثر الموضوعات التي تؤرق المؤسسة العسكرية والأمنية الإيرانية.

2. تحدي ديمومة النظام الثوري الثيوقراطي في مرحلة ما بعد خامنئي:

أدت المخاوف بشأن خليفة الخميني إلى اتخاذ نُخَب النظام قرارًا ندمت عليه لاحقًا، وهو عدم تعيين وريث في الوقت الذي كان فيه المرشد الأعلى لا يزال على قيد الحياة، ولذا سيحاول النظام على الأرجح ضمان بقاء أي محاولة للتخطيط لفترة ما بعد خامنئي وراء الأبواب المغلقة، وذلك بجعل هذا الوريث غير واضح. ويمكن لقادة النظام أيضًا أن يحاولوا تكرار التاريخ بتغيير الدستور، إذا كان سيحمي مصالحهم في أثناء الفترة الانتقالية. وقد استجاب النظام لأزمة الخلافة في عام 1989م بتغيير القانون الإيراني، مما سمح لرجال الدين من المرتبة الأدنى بالتأهل لمنصب المرشد الأعلى، وإلغاء منصب رئيس الوزراء، وتركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية. وقد يبدو أن هناك توجهات لاتباع نهج مشابه للخلافة القادمة[1].

فالمسألة لا تتعلق بالمرشد وحده، بل بالحرس الثوري أيضًا، الذي يبدو أنه هو الآخر يعاني من مشكلة شرعية تاريخية يكافح من أجل الحفاظ عليها، وأن هذه الشرعية لا يمكن أن تبقى دون بقاء منصب المرشد الأعلى، إذ إنه وبموجب الدستور

(1) مهدي خلجي، الخلافة العليا: من سيقود إيران في مرحلة ما بعد خامنئي؟، المجهر السياسي 117، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، (15 فبراير 2012م)، تاريخ الاطلاع: 07 يونيو 2021م، https: //bit.ly/3foyc45.

الإيراني، وتحديدًا في المادة 150 منه، «تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة راسخةً ثابتةً من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكتسباتها»[1]، وعليه فإنّ الدستور الإيراني حدد بوضوح المهامّ العَقَدية للحرس الثوري، التي يأتي على رأسها الحفاظ على النظام الجمهوري الإسلامي، الذي يُعَدّ أبرز مكتسبات الثورة الإيرانية عام 1979م، بالإضافة إلى أن الأيديولوجيا السياسية التي ينطلق منها الحرس الثوري هي الأخرى تعاني من مشكلة كبيرة، كشفت عنها المظاهرات الاحتجاجية المستمرة، ففي الوقت الذي يشير فيه الدستور الإيراني في مقدمته إلى أنه «لا تلتزم القوات المسلحة بمسؤولية حماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضًا أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والجهاد من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم»، فضلًا عن تأكيد «أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشًا إسلاميًا، من خلال كونه جيشًا عَقَديًا وشعبيًا، وأن يضم أفرادًا لائقين مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية، ومضحّين بأنفسهم من أجل تحقيقها»، وفي الوقت الذي يؤمن فيه الحرس الثوري وذراعه الخارجية، قوة فيلق القدس، بأنّ مهامّه تتوقف عند آخر نقطة يوجد فيها مستضعفون في العالم، تعالت صيحات المتظاهرين في الداخل الإيراني، رافعين شعار «إيران أهمّ من سوريا وغزة»، في نقد واضح للحرس الثوري والعقيدة العسكرية التي يقوم عليها.

المشكلة اليوم هي مشكلة نظام سياسي ثوري غير قادر على إنتاج بديل جديد يقنع به المجتمع الإيراني المتهالك اقتصاديًّا واجتماعيًّا. وعلى الرغم من دعوة مرشد الجمهورية، في الذكرى 41 لقيام الثورة في إيران، إلى ضرورة الشروع بإجراء تغييرات هيكلية في بنية النظام السياسي خلال الفترة المقبلة، فإنه من غير المتوقع أن تأتي هذه التغييرات، كونها ستصطدم بعقبة منصب الفقيه والأيديولوجيا الثورية وموقع الحرس الثوري في هرم النظام السياسي، وهي بمجملها مطالب شعبية إيرانية بضرورة إعادة النظر فيها جيدًا.

لا يختلف أحد على أن المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي هو بيضة القبان التي يقوم عليها النظام السياسي في إيران، ولكن كيف الحال في حالة غيابه عن الساحة السياسية الإيرانية؟ فإنّ كثيرًا من الغموض يلفّ المستقبل الذي

(1) انظر المادة 150 من الدستور الإيراني عام 1979م.

ينتظر موقع المرشد الأعلى، مع التأكيد أن الدستور الإيراني عالج مسألة خلوّ منصب المرشد من خلال عديد من المواد الدستورية، كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية هي الأخرى قد تلعب دورًا في اختيار المرشد القادم، بحيث لا يحمل أيديولوجيا المواجهة والصدام التي يحملها خامنئي حاليًّا، وقد يكون الحرس الثوري هو الآخر متقبلًا لهذه الفكرة، خصوصًا إذا ما وجد أنه هو الآخر معرض لخطر الزوال.

يمكن القول إنّ النظام السياسي في إيران يمرّ اليوم بمرحلة تاريخية صعبة، خصوصًا أن الطبيعة الأيديولوجية للنظام تجعله غير قادر على إجراء أي عملية تغيير داخلية، فالإصلاحات السياسية ستكون على حساب المرشد، والإصلاحات الاقتصادية ستكون هي الأخرى على حساب الاقتصاد المقاوم، والمسخَّر لخدمة الآلة العسكرية الإيرانية وحلفائها، والإصلاحات الاجتماعية ستكون على حساب الطابع الديني للدولة. إذًا فخيارات إيران كدولة ونظام سياسي لمواجهة مستقبل معقد سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا تبدو محفوفة بالمخاطر الكبرى، التي قد تعصف بالجمهورية الإسلامية وأركانها ومؤسساتها ورجالاتها، وإذا ما قرر النظام السياسي في إيران عدم الانصياع للتحديات الداخلية والدولية فإننا قد نكون أمام سيناريو مشابه لسيناريو الاتحاد السوفييتي من حيث التفكك والانهيار، أو حالة مشابهة للوضع في فنزويلا، وقد يبدأ أول ملامح هذا الانهيار مع غياب خامنئي عن الساحة السياسية الإيرانية، كونه يمثل الآن الحد الفاصل بين البقاء والانهيار.

إنّ التطورات الأمنية والسياسية التي تمرّ بها إيران منذ مطلع عام 2020م، والتي يتمثل أبرزها في غياب قائد قوة القدس قاسم سليماني، وتصاعد تأثيرات فيروس كورونا، جعلت إمكانية سيطرة الحرس الثوري على زمام الأمور في إيران في مرحلة ما بعد خامنئي هي السيناريو الأكثر ترجيحًا[1].

3. تحدي صراع إثبات الهوية داخل الجمهورية الإيرانية:

يُعَدّ الإسلام على المذهب الشيعي الاثنا عشري بمثابة الغِرَاء الذي يجمّع صف الوحدة القومية الإيرانية، ولقد عملت الجمهورية الإسلامية على إرساء شرعيتها على شكل من أشكال القيادة الثقافية من ناحية، وعلى القومية الإيرانية من ناحية أخرى، مستخدمة في ذلك التجانس الذي يعززه النفوذ العَقَدي لتجاوز

(1) هل يكون المرشد القادم من الحرس الثوري الإيراني؟ صحيفة العرب، (29 يونيو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 06 يوليو 2021م، https: //bit.ly/3eceOpa.

الولاءات العرقية والقبلية. ومنذ قدوم الثورة الإسلامية فإنّ التعريف بالهوية الإيرانية ارتكز في الأساس على عقيدة مشتركة هي الشيعية، بالإضافة إلى ثقافة مشتركة وتاريخ مشترك. وهذه التركيبة المنصبّة على العقيدة للشخصية الإيرانية كانت لها أكبر الفائدة بالنسبة إلى نظام الحكم الإيراني حينما كانت الولاءات الفرعية تتجه نحو تحدي سلطتها، وفي مثل هذه الأحوال فإنّ عالمية الإسلام يمكن من ثَم استخدامها لدحض شرعية المطالب الناشئة من المخاوف الداخلية. كما حدث لرد الفعل بالنسبة إلى الاضطرابات التي أثارها الأكراد في أوائل الثمانينيات، فقد كان رد فعل الخميني عنيفًا تجاه تلك الاضطرابات، حين قال بعالمية الإسلام بما يتجاوز حقوق الأقلّيات العرقية، فقد قال آنذاك بأنه «في ما يتعلق بالإسلام، فلا مجال للقول بحقوق للأكراد، أو البلوش أو العرب، أو اللور أو التركمان... فلكل امرئ الحق في التمتع بحماية الإسلام»، حتى إنّ النظام نشر قوات الحرس الثوري بإيران لإخماد هذه الاضطرابات[1].

غير أن تأكيد «الشيعية» أو «المذهبية» يساعد في الوقت ذاته على التفرقة، فالبهائيون في إيران والمسلمون من أهل السنّة قد واجهوا درجات متفاوتة من القمع في بدايات الثورة، فالثورة تَعُدّ البهائيين فرعًا إصلاحيًّا من الشيعة، ويعدّونهم نوعًا من المنشقّين، واختصّتهم بقدر من المعاملة القاسية. ورغم أن جماعة البهائيين في إيران ليست كبيرة العدد، ولا تشكل تهديدًا بالنسبة إلى النظام، فإنّ الحكومة حاكمت نحو 200 عنصر من البهائيين، وسجنت نحو 600 آخرين منهم في الثمانينيات، لمجرد انتمائهم وتمسكهم بمعتقداتهم. إنّ الشقاق في سياسة الهوية في إيران له تاريخ عميق في إيران، ومن المحتمل أن تبقى من التحديات القائمة بالنسبة إلى الجمهورية الإيرانية. فحينما وصل رضا خان إلى السلطة في عام 1925م، كان جانب كبير من إيران خارج سيطرة الحكومة المركزية، ولذلك فإنّ الثورة الدستورية (1905م-1909م) نادت باللامركزية. وواجهت محاولات رضا خان لدعم الدولة الإيرانية مجموعة من المصاعب، بما في ذلك الاختلافات اللغوية، وانخفاض مستويات القراءة والكتابة، وضعف السيطرة الإدارية، ومجتمع ريفيّ غير مستقر. وباستخدامه قدرًا من الضغط الشديد نجح رضا خان مؤقتًا في نزع السلطة من مراكز القوة المتنافسة، وكان من

---

(1) تكوين إيران العرقي، شبكة الراصد المتخصصة بمواضيع الفرق من منظور أهل السنّة، العدد 67، في 2009م، ص3. تاريخ الاطلاع: 6 يوليو 2021م، https: //bit.ly/3enbkR9.

بينهم رجال الدين زعماء القبائل. وكانت سياسة الشاه شديدة التسلط، وغالبًا ما كانت شديدة القسوة، بما في ذلك إجبار النساء على خلع الحجاب، وإهمال أو قهر الأقليات، وتركيز السلطة في طهران[1].

سعت الجمهورية الإيرانية وبصورة كبيرة إلى إبراز الهوية الشيعية على حساب الهويات الفرعية الأخرى، وعملت على ترسيخ فكرة أنها تُعَدّ امتدادًا للدولة التي أرسى أُسُسَها الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومن ثَمّ هي الدولة الأكثر شرعية في العالم الإسلامي، إذ تسعى دائمًا إلى إبراز الوجه الشيعي المرتبط بخلافة الإمام علي عن طريق الأئمة الاثنا عشر، عبر نظرية الإمامة الشيعية، بل تأكيد ذلك في مواد الدستور الإيراني، أو في الشروط الخاصة بالولي الفقيه، أو حتى في العقائد والنظريات الدينية المتمثلة في «عقيدة انتظار المهدي»، وتوظيفها كمقتربات حاكمة في الإستراتيجية الإيرانية، من أجل تحقيق الجيوبوليتيك الشيعي في إطار العالم الإسلامي[2].

ومن ناحية أخرى، أصبحت النزعة القومية الفارسية السمة الطاغية للنظام الإيراني، إلى جانب البعد المذهبي، وأصبح تقديم العرق الفارسي وتفضيله على بقية الأعراق الموجودة على الأرض الإيرانية ظاهرَين بجلاء على المستوى الثقافي والاجتماعي والأدبي على حدٍّ سواء، كما أن المذهب الشيعي الاثنا عشري، والإيمان بولاية الفقيه المطلقة، مُقدَّمان على كل المكونات الدينية والمذهبية الأخرى. فاليوم تعاني الأعراق غير الفارسية من نظرة دونية واضحة من قِبل العِرق الفارسي المهيمن على النظام الإيراني، على الرغم من أنهم يشكلون نحو50% من المجتمع الإيراني، ويُمنَعون من دراسة لغتهم الأم، كما يُجبرَون على تعلُّم اللغة الفارسية، ويحظر عليهم إطلاق بعض الأسماء على مواليدهم، ناهيك باستبعادهم من المناصب والمراكز الرسمية المرموقة في البلاد. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتجاوزه إلى احتقار هذه الشعوب غير الفارسية من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والأفلام والمسلسلات، التي يجري إنتاجها وبثها عبر القنوات التليفزيونية الرسمية في إيران، التي يشاهدها ويقرؤها بطبيعة الحال كل مكونات

(1) المرجع السابق، ص4.

(2) Oula Kadhum, The Transnational Politics of Iraq's Shia Diaspora, Carnegi Eendowment for International Peace, Mar 2018. https: //bit.ly/36BoneJ. (Accessed on 1 Mar 2021).

المجتمع الإيراني وشرائحه، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مشاعر تلك المكونات التي يجري تصويرها بشكل سلبي جدًّا، وهي تحمل الجنسية الإيرانية وتُحسَب رسميًّا على إيران[1].

تؤكد الثقافة الإيرانية دائمًا أنّ إيران تمثل دولة العدل الإلهي، وأنها تسعى إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي وقع على أبناء الإمام علي عن طريق نظرية الإمامة، فهي تجد في نفسها قائدًا لعالم الخير في وجه عالم الشر وقواه، كما أنها مركز للعالم الإسلامي بعدّها نموذجًا فريدًا وقادرًا على الاندماج مع جميع الفرق والحركات الإسلامية، وأنها المركز الرئيس لدول العالم الثالث، عبر مقارعتها للقوى الإمبريالية والاستعمارية، فهي كلها شعارات تسوقها من أجل تسويق نموذجها الجيو-ثقافي، وإضفاء مزيد من الشرعية الدينية والتاريخية لثورتها الإسلامية ونظامها السياسي[2].

وعلى هذا الأساس، يمثل تحدّي صراع الهوية في إيران أحد أبرز التحديات التي تواجهها الدولة الإيرانية، فهي حتى اليوم لم تتمكن من صهر الهويات الفرعية الأخرى في بوتقة الهوية الوطنية الإيرانية، إذ يتمثل أبرز التحديات في هذا المجال بالمطالبات المستمرة من قِبل الهويات الأخرى في إيران (والحديث هنا عن الأحوازيين والبلوش والأكراد والأذربيين الأتراك) بترسيخ حقوقهم الثقافية والسياسية في البلاد. وأصبحت هذه المطالبات أكثر جرأةً في الآونة الأخيرة، من خلال المطالبة بالحكم الذاتي وحتى الانفصال عن إيران، وهو ما ظهر جليًّا في الشعارات التي رفعتها المظاهرات الاحتجاجية التي تشهدها المدن الإيرانية منذ عام 2017م.

4. تحدي القيادة داخل العالم الشيعي:

لم تستطِع الجمهورية الإسلامية في إيران منذ تأسيسها وحتى اليوم أن تقيم علاقة مستقرة وطيّبة مع الحوزة العلمية الشيعية في النجف، فهناك قلق إيراني يظهر بين حين وآخر على السطح؛ بسبب امتناع حوزة النجف عن تغيير رأيها التقليدي في موضوع ولاية الفقيه، الذي يُعَدّ رأيًا جديدًا في الفقه الشيعي طرَحه الخميني لتهيئة قاعدة لحُكمِه المطلَق على البلاد، مما جعل النظام الإيراني في

---

(1) محمد بن صقر السلمي، إيران.. قنبلة التنوع العرقي والمذهبي، هل هي على وشك الانفجار؟، موقع أورينت، (13 أغسطس 2014م)، تاريخ الاطلاع: 08 يوليو 2021م، https: //bit.ly/3iXgxSY.

(2) Tarek Osman, Iran's Play for Middle Eastern Leadership... Where It Comes From and Why It Can't Last, Foreign Affairs, Jan 2017. https: //fam.ag/2sRQlUL. (Accessed on: 2 Mar 2021).

حالة توجس من الحوزة بشكل مستمر، هذا فضلًا عن خلافات أخرى في أساليب إدارة الحكم بين المراجع والنظام السياسي، مما أدى إلى سعي النظام الإيراني إلى فرض إقامة جبرية على عدد من المراجع، ومنعهم من التصريح بآرائهم وأفكارهم، والاستمرار بأعمالهم التدريسية والدينية. وكان موقف النظام الإيراني منذ بدء تأسيسه موقفًا نافيًا لمركزية النجف، معتبرًا إياها الممثل للإسلام المتخلّف غير الثوري والمتهاون، وترجع أسباب ذلك إلى خلفية الصراع بين المنهج الثوري للخميني والمنهج النجفي القائل بفصل الدين عن السياسة، وصل هذا الموقف إلى ذروته بعد وصول علي السيستاني إلى رأس مرجعية النجف بعد وفاة أبو القاسم الخوئي، إذ وصف أحمد جنتي خطيب صلاة الجمعة في طهران آنذاك السيستاني بالمرجع الإنجليزي، وقد حذّر جنتي أيضًا مما سماه بخروج المرجعية من إيران، وخطورة ذلك على النظام الإسلامي في إيران. وفي المرحلة الثانية وبعدما استطاع السيستاني أن يثبت مرجعيته بشكل واسع النطاق في العالم الشيعي بأكمله، بما فيها إيران وحوزة قم، انتهى النظام الإيراني إلى خيار التعامل مع الظاهرة بشكل إيجابي، ومحاولة احتضان ممثلي حوزة النجف في قم بمن فيهم الممثل الرسمي للسيستاني جواد الشهرستاني، الذي أثرى حوزة قم بمؤسساته العلمية والبحثية ودُور النشر وغيرها من الفعاليات والنشاطات الحوزوية، خصوصًا أن حوزة النجف كانت آنذاك في أضعف فترات حياتها، مما يفسر لنا سبب عدم بروز صراع بينها والنظام الإيراني في ذلك الوقت[1].

وبعد التدخل الإيراني القوي في الشأن العراقي عام 2003م، ظهرت الخلافات بين النجف وطهران بعدما كانت سرّية وبعيدة عن الأنظار، وتجري ضمن حوارات بشأن قضايا دينية وعَقَدية وسياسية بعيدة عن الإعلام بين مؤيدي السيستاني ومؤيدي خامنئي. ودارت الخلافات بين قم والنجف في العراق حول طبيعة النظام السياسي في العراق بشكل أساسي، وعديد من المجالات التي تحاول إيران استغلالها للتأثير في المرجعية الشيعية في النجف، كما هي الحال في المواقف المتباينة من الأحزاب أو التيارات، أو حتى القضايا والمسائل التي تخص الشأن الداخلي العراقي، التي أظهر كثير منها فروقًا كبيرة بين الطرفين. وهذه الخلافات مؤهلة للتصاعد

(1) Ali Mamouri, Iran on Quest to Legitimize Velayat-e Faqih in Iraqi Seminaries, al-monitor, Aug 2013. https: //bit.ly/2pG3bTZ. (Accessed on: 7 Jun 2021).

مستقبلًا، مما قد ينعكس سلبًا على جغرافيا الجيوبوليتيك الشيعي.

ومع اكتساب إيران النفوذ في جميع أنحاء الشرق الأوسط، سعت طهران إلى المطالبة بالقيادة الأخلاقية لأكثر من 200 مليون شيعي حول العالم. ومع وصول السيستاني إلى التسعين من العمر، يرى خامنئي وحلفاؤه أن في ذلك فرصة للسيطرة على النجف، العاصمة الروحية للعالم الشيعي، إذ إنّ نتيجة هذا الصدام بين شخصيتين مهيمنتين على السلطة الشيعية أنتجت عواقب وخيمة، سواء بالنسبة إلى مستقبل سيطرة رجال الدين داخل إيران، أو بالنسبة إلى إمكانية استمرار قدرتهم على ممارسة النفوذ على الشيعة في جميع أنحاء العالم، لكن تأثيره الفوري سيكون محسوسًا في قدرة العراق على مواصلة رسم طريقه السياسي في ظل الثيوقراطية الإسلامية المجاورة[1].

تمارس الشخصيتان أدوارًا مختلفة بعضها عن بعض، ففي الوقت الذي يقود فيه خامنئي الجمهورية الإيرانية، ويقوم بتعيينات عامّة مهمّة، ويتولى قيادة القوات المسلحة الإيرانية، نجد أن السيستاني قد حصر أدواره في الشؤون الدينية والفقهية، وتجنّب ممارسة أي دور سياسيّ مباشر في العراق، كما أنّ للخلاف بينهما بُعدًا دوليًّا أيضًا، إذ إنّ أتباع السيستاني يتجاوزون العراق، فغالبية الشيعة -على الأقل خارج إيران- يتبعون السيستاني كرجل دين غير سياسيّ، فحتى لو كان لدى المجتمعات الشيعية في مختلف دول العالم أئمة محليون فإنه عند سؤالهم عمن يتبعون سيقولون السيستاني، وبشكل عامّ فإنّ عديدًا من رجال الدين الشيعة المحليين في العالَمين العربي والإسلامي يدعمون السيستاني، في مقابل آخرين يدعمون خامنئي. وفي الوقت الذي كانت فيه مكانة خامنئي الدينية متنازَعًا عليها داخل إيران، وهو ما اتضح في عام 1994م عندما صدر بيان عن جمعية معلّمي الحوزة في قم، مفاده أنه ينبغي عدم اعتباره مرجعًا دينيًّا، مما دفع خامنئي إلى التخلي عن هذا الدور داخل إيران، إلا أنه لم يتخلَّ عنه خارج إيران، وهو ما يبرز جليًّا في ما يسمى بمحور المقاومة الذي يشمل حزب الله اللبناني وسوريا والجماعات العراقية والأفغانية والباكستانية، فضلًا عن الفصائل الفلسطينية وبعض

---

(1) Ali Mamouri, Khamenei, Sistani, and the fight for the soul of Shiite Islam, Al-Monitor, Apr 2018. https: //bit.ly/2PHNVzt. (Accessed on: 7 Mar 2021).

الحركات السياسية الشيعية في منطقة الخليج العربي[1]، ما قد يشير إلى مدى المخاطر الإستراتيجية الناجمة عن سيطرة إيران على مرجعية النجف في مرحلة ما بعد السيستاني، من أنها ستجعل إيران منفردة في قيادة العالم الشيعي.

إنّ الصراع على قيادة العالم الشيعي ليس وليد اللحظة، بل تعود بوادره إلى اللحظة التي وصل فيها الخميني إلى السلطة عام 1979م، وربما أبعد من هذا التاريخ أيضًا، إلا أنّ ملامح وخطوط الصراع أصبحت أكثر وضوحًا بعد هذا التاريخ، فبعد أن أصبح الخميني قائد الثورة الإيرانية والحاكم المطلق لإيران، لم يرسل المرجع الأعلى الشيعي في العراق أبو القاسم الخوئي رسالة تهنئة إلى الخميني بمناسبة قيام الجمهورية الإسلامية، ولم يشارك في الحرب العراقية-الإيرانية، إذ ظل الخوئي المكرس للإسلام غير السياسي عالِمًا دينيًّا، ونقل هذا التقليد إلى السيستاني. وبمعنى آخر، اختلفت قم والنجف في نظرتهما إلى الإسلام، فقد كانت ولا تزال النجف غير سياسية، في حين تغير الأمر مع قم بعد عام 1979م، إذ لم يكتفِ الخميني بقيادة الجمهورية الإسلامية، بل أصبح قائدًا للقوات المسلحة الإيرانية، وهو أمر لم يُسمح به من قبلُ لرجال الدين الشيعة، إلا أنه مع مجيء الخميني ظهر التشيع السياسي بصورته الكاملة، كنسخة من جماعة الإخوان المسلمين السنية. وليس من قَبيل المصادفة أن يترجم خامنئي كتابين لقيادات في جماعة الإخوان المسلمين إلى الفارسية، عندما كان رجل الدين شابًّا. ومن المثير للاهتمام أيضًا أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر رحّبت بقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، في حين لم يفعل ذلك عديد من رجال الدين الشيعة في العالم الإسلامي[2].

وفي الوقت الحاضر، برز الخلاف أيضًا بين الحوزات العلمية والنخب الدينية الشيعية إزاء الانتفاضتين اللتين نشبتا في العراق ولبنان في أكتوبر 2019م. والحقيقة أن مواقف النخب الدينية الشيعية تجاه تلك المظاهرات لها دلالات عميقة متعلقة بالخلاف التاريخي بين مرجعيتَي النجف وقم، وبين الإصلاحيين والتقليديين. ومن اللافت للنظر أن الانتفاضات المتصاعدة في العواصم المركزية للتشيع ضد

(1) Gareth Smyth, Shia leadership struggle ahead after Khamenei and Sistani, The Arab Weekly, Feb 2017. https: //bit.ly/35fGsyd. (Accessed on: 9 Feb 2021).
(2) Hossein Alizadeh, Why Khamenei and Al-Sistani Did Not Exchange Greetings? Radio Farda, Mar 2019. https: //bit.ly/2qPvKiU. (Accessed on: 7 Feb 2021).

الهيمنة الإيرانية وأذرعها المحلية تشكّل أول تحدٍّ لولاية الفقيه الإيرانية من داخل الحواضن الشيعية، وهو ما قد يشكل ضربة قوية لإستراتيجية الهيمنة الإيرانية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي[1].

5. تحدي الصورة النمطية عن إيران:

تمثل الصورة النمطية للدولة الإطار العام المأخوذ عنها من قِبل الدول الأخرى في إطار المجتمع الدولي، بمعنى أن لكل دولة صورة تميزها عن غيرها، فهناك الدول العدائية، وهناك الدول التي تعمل من أجل تحقيق السلام، والدولة التي تقوم بدور الوساطة، وغيرها من الصور، وهي صورة راسخة عن الدولة في عقول الحكام والشعوب للدول الأخرى، ومِن ثَمَّ، لها تأثير كبير للغاية على صورة وشكل السلوك الرسمي والشعبي للدول تجاه هذه الدولة، وإيران بدورها لا تخرج عن هذه القاعدة. وفي إطار العلاقات الدولية تُعرف الصور النمطية للدول ضمن ثلاثة مسارات أساسية، منها: صور العلاقات، وصور الثقافات، وصور الأدوار. ومن ثَم فإنّ لكل دولة ثلاثية تميزها في إطار تعاملاتها الإقليمية والدولية، فصور العلاقات تندرج ضمن تسميات «التحالف» و«الصراع» و«الاعتمادية» و«الحياد»، أمّا صور الثقافات فهي الأخرى تندرج ضمن إطار «العدوانية» و«السلام» و«الانفتاح» و«الانعزال»، في حين تتوزع صور الأدوار بين إقليمية أو دولية. وبالمجمل فإنّ الصورة هي الانطباع الذي يسوق الدولة للمجتمعات والدول الأخرى[2].

وعند الحديث عن العلاقات والثقافات والأدوار الخاصة بإيران، يشير أغلبها إلى أن الصورة النمطية المأخوذة عنها هي أنها دولة أقامت علاقاتها على أُسُس مذهبية-صراعية، فهي تؤدي دورًا فاعلًا ومؤثرًا في صراعات الشرق الأوسط، كما أنها قدمت الدعم العسكري واللوجستي لأغلب الميليشيات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط على اختلاف ألوانها وانتماءاتها المذهبية والأيديولوجية، ولم يقتصر هذا الدعم على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وإنما امتدّ ليشمل الصواريخ ومنصات إطلاقها. ولنا في الصواريخ التي تطلقها ميليشيات الحوثي على المملكة العربية السعودية بصورة مستمرة مثال على ذلك. هذا ولم تقتصر خيوط الدعم الإيراني على الميليشيات

(1) محمد السيد الصياد، أزمة البيت الشيعي.. موقف النخب الدينية من احتجاجات العراق ولبنان، (الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019م)، ص 39-44.

(2) بلخيرات حوسين، كيف نفهم سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط؟، موقع نون بوست، (02 أغسطس 2016م)، ص3، تاريخ الاطلاع: 07 يوليو 2021م، https: //bit.ly/34dDwAy.

المسلحة ذات التوجُّه الطائفي-الشيعي فقط، وإنما نسجت إيران بصورة أخرى علاقات مع جماعات مسلحة سنّية أيضًا. وعلى الرغم من السعي الإيراني لاستغلال علاقاتها مع القوى السنية من أجل إبعاد المسحة الطائفية عنها، فإنّ الثابت هو أن الصورة المأخوذة عنها أنها لاعب طائفيّ إقليميّ بامتياز، أخذت تفرض وجودها الطائفي-المذهبي بمختلف مسارح الصراع الإقليمي، مع ضرورة التذكير بأن العلاقات الخارجية التي نسجتها إيران لم تكُن على مستوى واحد، فالعلاقات على مستوى الخارجية الإيرانية «دولة ودولة» هي مهمة تضطلع بها الحكومة الإيرانية، أما النموذج الثاني للعلاقات «دولة وفاعلون من غير الدول» فهو النموذج الأخطر، وهذه مهمة يضطلع بها الحرس الثوري، علمًا بأن النموذج الثاني هو الأكثر فاعلية في الإستراتيجية الإيرانية، كما أنه الركيزة الرئيسية التي تعول عليها إيران في تفاعلاتها الخارجية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي[1].

وبالحديث عن موضوع الهوية في إيران، وهو ما يستدعي منا التوقف على طبيعة العلاقات الداخلية فيها، فهو الآخر يفرض نفسه على طبيعة الصورة المأخوذة عنها، فعلى الرغم من سعيها المستمر لفرض الطابع الإسلامي على تفاعلاتها الداخلية، وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف، من أهمها الحفاظ على شرعية النظام السياسي من جهة، وكبح جماح الحركات الانفصالية التي تطرح نفسها ضمن تسميات قومية أو إثنية من جهة أخرى.. فإنه بالمقابل ما زالت القومية الفارسية تمارس حالة من الشمولية والدكتاتورية على القوميات الأخرى الموجودة فيها. أضِف إلى ذلك أن الدستور الإيراني عام 1979م يمنع أي شخص غير معتنق للمذهب الشيعي الاثنا عشري أو غير المؤمن بولاية الفقيه من الترشح للمناصب السيادية في الدولة. ومن ثَم فإنه على الرغم من كل الشعارات التي تطرحها إيران من قَبيل الوحدة الإسلامية وغيرها، فإنها تسقط أمام الممارسات التي تقوم بها داخليًّا قبل الخارج.

وفضلًا عمّا تقدّم، فإنه على الرغم من أن إيران تطرح نفسها ضمن إطار قوميّ حيال المجتمع الدولي، فإنها بالمقابل تتمسك بهويتها الطائفية في ما يخصّ علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، ومن ثَم فإنّ تمسّكها بهذه الهوية الطائفية أوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في معظم دول العالم الإسلامي،

(1) Afshon Ostovar, Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy, Op…sit, p.4.

وهو ما يفرض صورة أخرى على إيران بأنها عنصر مثير لحالة عدم الاستقرار، إذ إنّ المشكلة الرئيسة هي أنها لا تسوّق نفسها طائفيًّا عن طريق الشعارات أو الخطاب السياسي أو حتى على مستوى التمايز الثقافي فحسب، بل إنّ الأكثر من ذلك هو أن نموذجها الطائفي تعكسه على شكل جماعات مسلحة في الدول الأخرى، وهو ما أثار حفيظة كثير من القوى الإقليمية والدولية، عن طريق التفاعل الكثيف والحذر مع هذه المشكلة المعقدة، فضلًا عن أنها في الوقت الذي تعُدّ نفسها فيه الحامي الشرعي للشيعة في العالم الإسلامي، وتسعى عن طريق هذه المسوغات لشرعنة تدخلاتها الطائفية، تنكر في المقابل هذا الحق على غيرها من الدول، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، في الدفاع عن حقوق السنة في إيران[1].

إنّ المرتكَز المذهبي واضح جدًّا في العمل الخارجي الإيراني، وهو ما تشير إليه السياسات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، إذ شملت الصورة الطائفية لإيران مختلف جوانب الحالة العربية، فما بين السياسي والثقافي أخذت الصورة الطائفية لإيران تبرز في إطار العمل العسكري أيضًا، إذ تعمل أدوات إيران الطائفية على تحقيق أهدافها في دوائر النفوذ التي تسعى للهيمنة عليها في إطار الجيوبوليتيك الشيعي، ولنا في حالة حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، والحوثيين في اليمن، أمثلة واضحة على أدوارها الإقليمية، بل إنّ نظام بشار الأسد هو الآخر أخذ يفرض نفسه في إطار المعادلة الطائفية الإيرانية في العالم الإسلامي، إذ جيَّشت إيران وفي سبيل الدفاع عن هذا النظام وحمايته من السقوط، الميليشيات المسلحة الخاضعة لسيطرتها. وتكفي الإشارة إلى أن إيران أسَّست مجموعة «مدافعي الحرم» للوقوف بوجه أي محاولة تنال من أُسُس هذا النظام، بل إنها فضلًا عمّا تقدّم سوّقت حربها في سوريا على أنها جزء من صراع تاريخيّ ومذهبيّ، من أجل عدم تكرار المظالم التي تعرض لها الشيعة عبر التاريخ، فهي تعُدّ حربها في سوريا حربًا مصيرية لا تقبل الخسارة أبدًا.

وتبقى الإشارة إلى أن إيران تمارس إستراتيجيتها الخارجية عبر عقليتين، «عقلية الدولة» و«عقلية الثورة»[2]. ففي الوقت الذي تستخدم فيه العقلية الأولى

---

(1) معمر فيصل خولي، البُعد الطائفي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي، مركز الروابط للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (19 يناير 2016م)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2PzOJX1.

(2) فراس إلياس، مقولات في الصورة النمطية الإيرانية وجدلية الترابط بين عقلية الدولة وعقلية الثورة، مركز العراق الجديد، (28 يناير 2019م)، تاريخ الاطلاع: 11 يوليو 2021م، https: //bit.ly/34chrSU.

في تعاملها مع الدول والحكومات، فإنها تستخدم العقلية الثانية في علاقاتها مع الميليشيات المسلحة، وهو ما جعل صورتها تمتاز بحالة من التعقيد الشديد، فهي عملت على المزواجة ما بين العقليتين من أجل الوصول إلى هدف واحد، وهي الذات الإيرانية ببُعدَيها القومي والمذهبي[1].

إنّ التعقيد الشديد الذي تميزت به الصورة النمطية لإيران جعلها محط اهتمام عديد من الباحثين والمفكرين، فهي ومنذ عام 1979م عملت على نسج خيوط فكرية ما بين المرتكزات القومية والمذهبية لإستراتيجيتها الخارجية[2]، بحيث بدأت صورتها تأخذ أبعادًا محددة، فحتى وإن كانت تطمح إلى تسويق صورتها الخارجية ضمن البعد القومي أو الوطني، فإنها بالمقابل تدرك جيدًا مدى خطورة ذلك على حواضنها الاجتماعية في المجتمعات العربية والإسلامية، فالتمسك بالبعد المذهبي والطائفي هو ما حقق لها هذا التغول في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر، كما أنها أصبحت لا تجد نفسها إلا ضمن هذه الصورة، فاللعب على المسارات الطائفية حالة تجيدها إيران بالفعل، فنجاحها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ليس سببه ضعف خصومها أو عدم قدرتهم على مجاراتها، بل يعود السبب في ذلك إلى امتناع خصومها من استخدام الورقة الطائفية في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة يحكمها كثير من التقاطعات الطائفية والمذهبية، التي أدخلتها بصورة أخرى في حالة من عدم الاستقرار في السياسة والأمن، وهو الأمر الذي يشير إليه كثير من الدراسات والبحوث الصادرة عن مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية الإقليمية والدولية، التي تؤكد بمجملها طبيعة الأدوار الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، إذ إنّ العقوبات الدولية المفروضة على إيران هي في جزء كبير منها تأتي نتيجة رعايتها لعديد من الميليشيات المسلحة في العالم الإسلامي، التي وجدت فيها استثمارًا إستراتيجيًّا مربحًا في ظل تصاعد الضغوط الدولية عليها، فرعايتها للجماعات المسلحة (سُنّية وشيعية) أدخل العالم الإسلامي في صراع طائفيّ محموم، وحالة عدم الاستقرار السياسي في لبنان والبحرين والعراق، والحرب الدائرة في اليمن، والفوضى في مجمل الشرق

---

(1) أحمد عزيز، إيران ودعم الميليشيا الطائفية.. قوى ناعمة تحركها أوهام تصدير الثورة، موقع نون بوست، (19 أكتوبر 2016م)، تاريخ الاطلاع: 12 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2E9yVFa.

(2) Firas Elias, Statism and Authoritarianism in Iran, International Institute for Iranian Studies, Nov 2017. https: //bit.ly/2RNSqee. (Accessed on: 22 Feb 2021).

الأوسط، تسهِم إيران بنسبة كبيرة في أسبابها وتداعياتها، وهو ما يعطي بدوره صورة واضحة عن الصورة النمطية لإيران[1].

إنّ الصورة النمطية التي ارتبطت بالإستراتيجية الإيرانية في إطار العالم الإسلامي هي أنها لاعب طائفيّ في مجمل ملفات الشرق الأوسط، كما أنها وظّفت هذه الطائفية في إطار براغماتيّ مصلحيّ لم يقتصر على التيار الشيعي فحسب، وإنما امتد ليشمل تيارات سُنّية أيضًا، ضمن إطار وحدة العدوّ والتهديد المشترك.

بالتأكيد إيران تدرك جيدًا أن كل أدوارها الإقليمية تُقابَل بالشك وعدم الثقة، وهذا ما جعل القوى الدولية تنظر إليها ضمن نفس المنظور، وعليه فإنّ التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بحجة حماية ونصرة المستضعفين، كانت قد ارتدّت بصورة سلبية عليها وعلى أدوارها الإقليمية، فاليوم الصورة المأخوذة عنها ضمن إطار المجتمع الدولي هي أنها دولة راعية للإرهاب ومنتهكة لحقوق الإنسان، دولة مهدِّدة للأمن والسلْم الدوليين وتنتهج سياسات طائفية في إطار العالم الإسلامي، إذ تحوّلت إيران اليوم إلى «منبوذ إقليمي»، كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى جنوب إفريقيا في تسعينيات القرن العشرين، أو حتى إسرائيل. ولعل تدخلاتها غير المبررة في شؤون دول الشرق الأوسط هي التي أدّت إلى هذه النتيجة، وبالمجمل أصبحت محددًا رئيسيًّا يؤثر في فاعلية إستراتيجيتها الإقليمية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي.

6. تحدي الصراعات الطائفية العابرة للحدود الوطنية:

أسّست الثورة الإيرانية عام 1979م أول سلطة دينية في التاريخ الحديث للشرق الأوسط، فعلى الرغم من وجود الدين كإحدى قنوات التأثير في الحياة العامة، فإنه لم يكن عاملًا رئيسيًّا في السياسة والدولة في منطقة الشرق الأوسط قبل عام 1979م. وقد لفت المستشرق الأمريكي برنارد لويس الانتباه إلى صعود الإسلام السياسي قبل عدة سنوات من قيام الثورة الإيرانية كإحدى نتائج الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1967م[2]، إذ أسهمت بالفعل في صعود الإسلام السياسي نتيجة فشل وانهيار الوحدة العربية، إلا أن حركات الإسلام السياسي لم تكن قريبة من كسب السلطة في أي مكان في منطقة الشرق الأوسط قبل الثورة الإيرانية، ومن ثم

---

(1) التجاني دلال، إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (25 يناير 2018م)، تاريخ الاطلاع: 12 أبريل 2021م، https: //bit.ly/36nbtAi.

(2) Bernard Lewis, "The Return of Islam", Commentary, Vol. 61, No. 1, Jan 1974, pp. 39-49.

فإن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران لم يشكل حدثًا محوريًا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل أثار أيضًا التوترات الطائفية في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وذلك نتيجة لدعوتها بتصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية السنية المجاورة لها[1].

وكجزء من خطابها الثوريّ دعت إيران أيضًا المجتمعات الشيعية في دول الخليج العربي إلى الوقوف ضد حكامها، وفي مقابل ذلك دعمت دول الخليج العربية العراق في حرب استمرّت ثماني سنوات مع إيران، إذ ضخت دول الخليج العربي مليارات الدولارات في الاقتصاد العراقي، وفسرت إيران دعم دول الخليج العربي للعراق على أنه عمل عدائيّ، ونتيجة لذلك قامت بعديد من الأنشطة المزعزعة للاستقرار في دول الخليج، لا سيَّما الكويت. ولمواجهة هذا التهديد الإيراني، التقى زعماء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض في مايو عام 1981م، وأعلنوا تأسيس منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظرت إيران إلى هذا التكتل الإقليمي على أنه تكتل سُنّي مُعادٍ لها[2].

إنّ إيران التي فُرضت عليها عزلة دولية في تسعينيات القرن العشرين، وتراجعت عن تطلعاتها بسبب فشلها في تصدير ثورتها أو السيطرة على المجتمعات الشيعية في دول الخليج العربي ذات الأغلبية السنية، عادت إلى الداخل لترميم اقتصادها ومؤسساتها التي دمرتها حربها الطاحنة على العراق، إلا أنّ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وما نتج عنه من حلّ لمنظومة الدولة العراقية ومؤسساتها الأمنية، أزال معقلًا رئيسيًّا وحاجزًا إستراتيجيًّا ضد الطموحات التوسعية الإيرانية، وفتح نافذة جديدة لإيران لاستئناف جهودها لإنشاء جيوبوليتيك شيعي يمتدّ عبر العراق وسوريا ولبنان على شواطئ البحر الأبيض المتوسط[3].

تسببت جهود الإحياء الشيعي في العالم الإسلامي بعد عام 2003م، وتصاعد السياسة الطائفية في العراق ثم سوريا في سياق ما يُسمى بـ «الربيع العربي»، في قلقٍ بالِغ بين الدول العربية ذات الغالبية السنّية، كما أدى إلى ظهور ما يسمى

(1) Marwan J. Kabalan, Middle East Sectarianism: A Symptom to a Cause, Arab Center Washington, Jun 2019. https: //bit.ly/2Ed2pSn. (Accessed on: 14 Mar 2021).

(2) عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي.. دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية، مركز الجزيرة للدراسات، في 15 يناير 2015م. تاريخ الاطلاع: 13 يونيو 2021م، https: //bit.ly/2ROuibv.

(3) Waleed Hazbun, Regional Powers and The Production of Insecurity in The Middle East, Menara Working Papers, Middle East and North Africa Regional Architecture, Sep 2018. https: //bit.ly/38x-iDnD. (Accessed on: 16 Mar 2021).

بتنظيم داعش وتنظيمات سُنّية متطرفة، قدّمت نفسها كجماعات سُنّية مسلّحة تعارض صعود القوة الشيعية وسياسات إيران التوسعية. ولمواجهة تنظيم داعش وما تعدّه تمردات سنّية في سوريا والعراق، أنشأت إيران جماعات شيعية مسلحة. ومع تحوّل الساحة السورية إلى مجال رئيسيّ للصراعات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط، أشاعت الجماعات الشيعية والسنية الفوضى في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وكانت بمثابة تعبير نهائيّ عن فشل بناء الدولة في المنطقة العربية.

أعطت الثورة الإيرانية عام 1979م الخميني فرصة تطبيق رؤيته السياسية لحكومة إسلامية ذات قيم شيعية، إذ اعتقد الخميني وكثير من رجال الدين الشيعة أن الحكومة يجب أن يقودها الولي الفقيه، في حين أنّ هذه الفكرة أثارت الجدل بين عديد من رجال الدين السنّة في العالم الإسلامي. وفي هذا الإطار جادل الخميني بأن رجال الدين يجب أن يكونوا في السلطة لتفعيل وظيفتهم في تطبيق الإسلام بشكل صحيح، وبغضّ النظر عمّا استُخدِم ركيزة لجذب الدعم المحلي الإيراني، أدت الثورة الإيرانية وما أعقبها دورًا رئيسيًّا في رسم مسارات العلاقة بين إيران ومحيطها الخارجي، لا سيَّما بالنظر إلى الصعود المثير لشخصية دينية شيعية على رأس النظام السياسي الثيوقراطي في إيران، وما أعقبه بعد ذلك من تنافس دخلت فيه إيران مع غيرها من القوى الإسلامية الكبرى[1].

وفي هذا السياق، نجد أنّ سعي النموذج السياسي الإيراني إلى إنشاء الجيوبوليتيك الشيعي قد قدّم خدمة كبيرة لقوى إسلامية أخرى ذات مشاريع سياسية مشابهة ومنها تركيا، ففي الوقت الذي تطرح فيه الدولتان نفسيهما بأنهما تمتلكان مشروعًا سياسيًّا إسلاميًّا (شيعي ثوري-إسلامي صوفي)، نجد أن نجاح المشروع السياسي التركي جاء على حساب إخفاقات المشروع السياسي الإيراني، فالصورة الطائفية التي قدمت بها إيران نفسها لعديد من المجتمعات العربية أدت إلى عزلها إقليميًّا وزيادة عدم الاستقرار داخليًّا، ومن ثَم فإنّ ذلك سمح لتركيا بأن تدخل هذه المجتمعات من الباب الواسع، لتطرح نفسها بأنها البديل السياسي الناجح والقادر على تبني القضايا الإسلامية والعربية[2].

(1) Ana Belén Soage, Islamism in the Middle East Sectarian Conflict, Middle East Institute, Aug 2017. https: //bit.ly/2PGdBws. (Accessed on: 14 Mar 2021).
(2) Firas Elias, Iran's High-Strategic Value for Turkey, Fikra Forum, The Washington Institute for Near East Policy, Jul 2019. https: //bit.ly/2qQigU7. (Accessed on: 10 Mar 2021).

يعتقد عديد من الدول العربية بأن التاريخ الحديث تمخّض بالفعل عن صراع طائفيّ بدأ بعد احتلال العراق عام 2003م، وهو الأصل الذي نتجت عنه سلسلة من النزاعات الطائفية في سوريا واليمن والبحرين. وكل اللائمة هنا تتحملها إيران، باعتبار أن الأزمات الراهنة في العالم الإسلامي هي النتيجة المباشرة لطموحات إيران الهادفة إلى السيطرة على المنطقة العربية، عبر نشر أسباب الشقاقات الطائفية وتشكيل فرق شيعية مسلحة في عدد من دول المنطقة[1].

لقد رحّبت إيران في البداية بالاحتجاجات الشعبية التي انتشرت في مختلِف أرجاء العالم العربي في أواخر عام 2010م ومطلع عام 2011م، وكانت مفارقة أن تُبدي مثل هذه الحماسة بعد التخبط الذي عانته هي لدى اندلاع اضطرابات حاشدة في إيران، إبان النزاع الذي أثارته إعادة انتخاب الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد لولاية ثانية في عام 2009م، فعلى الرغم من التنديد الدولي لم تتوانَ القوى الأمنية الإيرانية آنذاك في قمع المظاهرات بعنفٍ شديد، ضاربةً عرض الحائط بالتظلمات المشروعة للمواطنين الإيرانيين، ومندِّدةً بالأحداث بكونها مؤامرة خارجية هدفها الإطاحة بالنظام السياسي، لكن حين عمّت الاحتجاجات البحرين ومصر، اندفع القادة الإيرانيون لدعمها، وقالوا إنها مُحِقة ومشروعة، وكانت للمسؤولين الإيرانيين تصريحات قوية النبرة بشكل خاص في الملف البحريني، إذ دعوا الأسرة الحاكمة في البحرين إلى احترام الديمقراطية الشعبية، والنزول عند رغبة الشعب، فيما أنكروا هذا الحق على الشعب السوري[2].

بذلت إيران قصارى جهدها لنفي أي أجندة طائفية على دورها في الساحة السورية، والتشديد بدلًا من ذلك على أن حربها ليست ضد السنّة، بل ضد الإرهابيين والتكفيريين (وهذا التعبير الأخير مستخدَم على نطاق واسع لوصف أيديولوجيا الجماعات الجهادية مثل جبهة النصرة وتنظيم داعش)، الذين يعتبرون غيرهم من المسلمين الذين لا يشاطرونهم معتقداتهم كفارًا، ومن ثم لا يحظون بحماية الشريعة الإسلامية. لكن النزعة التكفيرية بالنسبة إلى المسؤولين الإيرانيين مترادفة مع الصيغة الوهابية من المذهب السنّي، في إشارة إلى المملكة العربية

---

(1) Afshon Ostovar, And for the Middle East, a Cold War of its Own, Foreign Policy Essay, the Lawfare Institute in Cooperation, Jan 2016. https: //bit.ly/2YIlu8H. (Accessed on: 18 Mar 2021).

(2) Kevin Dupont, Religion or Politics? An Analysis of Sectarian Relations Between Iran and Saudi Arabia, The Cornell Policy Review, Aug 2019. https: //bit.ly/2LPv6t6. (Accessed on: 15 Mar 2021).

السعودية. فعلى سبيل المثال، أشار علي أكبر ولايتي إلى المملكة العربية السعودية على أنها «أصل ومصدر» النزعة التكفيرية، مضيفًا: «الوهابية هي تفسير متطرف ومخطئ للإسلام، وصادراته هي داعش والنصرة والقاعدة... ولذا وجود السعوديين في سوريا يرتبط على نحو وثيق بالجماعات الإرهابية التكفيرية»[1].

تحوَّل السلوك الإقليمي الإيراني منذ ما يُسمى بـ «الربيع العربي» نحو منحى أكثر طائفية، فالطائفية باتت وسيلة للهيمنة الإيرانية على العالم الإسلامي، كما أن الحرس الثوري اعتنق هذا المنطق نفسه وبات ينظر إلى نفسه وإلى ساحة المعركة السياسية الإقليمية ككل من منظور طائفيّ، وما يدلل على ذلك هو البيانات الرسمية لمسؤولي الحرس الثوري وسلوكياتهم، كما أن أجندة الحرس الثوري في منطقة الشرق الأوسط باتت تحت سطوة النوازع الطائفية، وهو ما شكّل تحديًا كبيرًا أمام نجاح إستراتيجية الجيوبوليتيك الشيعي في العالم الإسلامي[2].

ثانيًا: المنافسة في إطار العالم الإسلامي

دخلت إيران في عصر المنافسة الجيوبوليتيكية التي يعيشها العالم الإسلامي منذ نجاح الثورة فيها عام 1979م، بحثًا عن ملامح عالم إسلامي تقوده بعيدًا عن أي قوة إسلامية أخرى. وفي ظل وجود قوى إسلامية تقليدية كالمملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان ومصر، سعت إيران في خضمّ النزاعات التي يشهدها العالم الإسلامي إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية، عن طريق استخدام عديد من الأدوات والوسائل، وهو ما أتاح لها قدرة على إعادة توجيه النظام الإقليمي لصالحها بشكل مبدئي، فالنتيجة الجيو-سياسية التي تسعى للحصول عليها هي الأكثر أهمية في إطار المنافسة الجيوبوليتيكية. وعلى الرغم من أنه لا يقف وراء اندلاع المنافسة الجيوبوليتيكية قوة عظمى أو تنافس بين قوى خارجية، لأنها مدفوعة في الغالب بعوامل محلية، فإنها قد تستمرّ في كثير من الأحيان متأثرة بالمنافسة الإقليمية والعالمية. وفي إطار هذه البيئة من المنافسة الجيوبوليتيكية بين إيران والأقطاب الأخرى في العالم الإسلامي، فإنها ساعدت في بناء فهم واسع للواقع الجيوبوليتيكي في العالم الإسلامي اليوم، ونجحت

(1) "Velayati: Daesh, al-Qaeda Are 'Exports' of Wahhabism", Tehran Times, May 2016. https: //bit.ly/2stHlV5. (Accessed on: 19 Mar 2021).

(2) "No Country but Iran Is Capable of Leading the Muslim World", Fars News Agency, Feb 2014. https: //bit.ly/2YKYgyv. (Accessed on: 20 Mar 2021).

في إثبات حقائق جديدة للديناميات الداخلية والخارجية التي تشكل التطورات الإقليمية وتداعياتها على العالم الإسلامي.

1. المنافسة الجيوبوليتيكية مع المملكة العربية السعودية (الشرعية الدينية-الإسلامية):

كانت علاقات المملكة العربية السعودية مع إيران في فترة نظام الشاه محمد رضا بهلوي تتّسم بالتوتر تارةً، وتكون علاقات وثيقة تارةً أخرى، ولكن منذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، وقيام النظام الأيديولوجي الذي يتمحور حول ولاية الفقيه وأيديولوجياته الدينية، أخذت العلاقات بين إيران والعالم بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بوجه خاص، تتأرجح بين الشدّ والجذب، بين توتر في العلاقات وانفراجات وقتية، إذ رحّبت دول الشرق الأوسط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بالنظام الجديد في إيران بعد الثورة، لا سيَّما أنه رفع شعار الوحدة الإسلامية، والتعاطي البنّاء مع دول الجوار، والتقارب المذهبي وتجاوز الخلافات، إلا أن هذه الشعارات سرعان ما تبددت أمام سياسات تصدير الثورة، إذ شهدت منطقة الشرق الأوسط حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، وقد انعكست هذه الحرب أيضًا على طبيعة العلاقات بين ضفتي الخليج العربي، وأصبح استدعاء التاريخ وبخاصة من الجانب الإيراني جزءًا من الخطاب الإعلامي والسياسي والأيديولوجي، مما أثار حفيظة المملكة العربية السعودية من طبيعة الأدوار الإيرانية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط[1].

ركزت الرواية السعودية منذ عام 1979م على فهم محدد للطموحات الإيرانية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، إذ تمحور المنظور السعودي للمنافسة الجيوبوليتيكية مع إيران على أنها مسؤولة عن الدفاع عن الوضع الراهن ضد الثيوقراطية-الشيعية-الثورية-التوسعية، ومن هنا فإنّ المملكة العربية السعودية اقتنعت بضرورة الحفاظ على النظام الإقليمي في «الخليج العربي والشرق الأوسط» ضد أي عملية تغيير تُقدِم عليها إيران، ودعم نموذج الدولة الوطنية ومؤسسات الدولة، في حين سعت إيران إلى تصدير ثورتها إلى أغلب دول الشرق الأوسط ودعم نموذج الدولة التابعة الهشّة والفواعل من غير الدول لخلق دول عربية فاشلة من حولها بما يمكنها من تمرير سياساتها ومخططاتها التوسعية.

(1) محمد بن صقر السلمي، مستقبل العلاقات السعودية-الإيرانية، مجلة الفيصل، (05 يوليو 2016م)، تاريخ الاطلاع: 30 يونيو 2021م، https: //bit.ly/34PZ3AG.

ومع ذلك، يمكن القول إنّ الطموحات الإيرانية للهيمنة الجيوبوليتيكية تسبق الثورة عام 1979م، وهو ما تحدّث عنه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في أثناء لقائه مع شاه إيران محمد رضا بهلوي، المشار إليه في كتاب أندرو سكوت كوبر بعنوان «ملوك النفط.. كيف قلبت الولايات المتحدة وإيران والسعودية موازين القوى في الشرق الأوسط؟»، بإمكانية أن تكون إيران بمثابة الحليف الأمريكي الرئيسي في منطقة الخليج العربي، والقوة العسكرية الإقليمية البارزة في السيطرة على حقول النفط السعودية والكويتية[1].

إنّ النظام السياسي الإيراني متحمس جدًّا للهيمنة الإقليمية انطلاقًا من هذه الذاكرة التاريخية والعداء العميق للمملكة العربية السعودية، إذ عرفت النخبة السياسية السعودية إيران تهديدًا وجوديًّا، لأن طموحات إيران الإمبريالية تنطوي على قلب أنظمة الحكم في منطقة الخليج العربي، ومن ثَم فإنّ التحركات الحالية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان هي لمواجهة ما يراه تهديدًا مستقبليًّا، إذ يجادل صانعو الإستراتيجية السعودية بأن التدخلات الإيرانية في العراق واليمن والبحرين وسوريا ولبنان تعبّر عن طموحات جيوبوليتيكية إيرانية لاحتواء القوة السعودية، وعدم السماح لها بالتضييق على المشاريع الإقليمية الإيرانية، إذ ترى المملكة العربية السعودية أن إيران تستخدم الحوثيين في اليمن عسكريًّا واستخباريًّا لبناء جسر أمنيّ وجيو-سياسي شمال اليمن، وتكرار نموذج حزب الله اللبناني على حدود المملكة العربية السعودية[2].

تشكّلت البيئة الجيو-سياسية للتنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية بشكل واضح بعد عام 2003م، إذ أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق بيئة أمنية جديدة بتفاعلاتها وعناصرها، وترسخ ذلك بصورة أكثر وضوحًا بعد عام 2011م، إذ أسهمت التطورات السياسية والأمنية بعد هذا التاريخ في تغير نسق تحالفات البلدين وهياكل هذه التحالفات، وانهيار منظومة الدولة، خصوصًا في العراق وسوريا، بعد بروز تنظيم داعش عام 2014م، إلى جانب التراجع النسبي للقوة الأمريكية، خصوصًا في سوريا، ودخول روسيا القويّ على خط الأزمات الإقليمية،

---

(1) أندرو سكوت كوبر، ملوك النفط.. كيف قلبت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والسعودية موازين القوى في الشرق الأوسط؟، ترجمة: أحمد حسن المعيني، (بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2017م)، ص 24.

(2) Middle East Centre, Saudi Arabia and Iran Beyond Conflict and Coexistence?, Lse Middle East Centre Report, Aug 2018, p.6.

خصوصًا في سوريا. وفي هذا الإطار سارعت إيران نحو ملء الفراغ الذي تركته الدول الفاشلة في العراق وسوريا واليمن بالوسائل السياسية والعسكرية، كما أنشأت هياكل عسكرية شبه موازية للدولة هناك[1].

عمقت عملية التقارب بين إيران والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي بلغت ذروتها في أعقاب الاتفاق النووي الذي جرى توقيعه في يوليو 2015م، قلق المملكة العربية السعودية الإستراتيجي من أن هذه الاتفاقية ساعدت إيران لإعادة تأهيل الساحة الإقليمية بالشكل الذي يخدم طموحاتها الجيوبوليتيكية، خصوصًا أن هذه الاتفاقية ترافقت مع توسع النفوذ الإستراتيجي الإيراني، خصوصًا في سوريا والعراق، إذ إنه خلال الحرب الباردة شكّلت إيران والمملكة العربية السعودية سياسة العمودين للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن هذا الأمر تغيَّر فجأة مع الثورة الإيرانية عام 1979م، ومنذ ذلك الحين اتبعت إيران إستراتيجية خارجية مستقلة عن الغرب، والولايات المتحدة بشكل خاص، وهو ما أثَّر بشكل كبير في التوازنات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط[2].

وخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، انخرط الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني في عملية انفراج ثنائية مع المملكة العربية السعودية، واتخذت خلال فترة رئاسة محمد خاتمي شكل التقارب، قبل أن تعود إلى التنافس الإستراتيجي تحت إدارة محمود أحمدي نجاد، إذ تحوّلت العلاقات الثنائية من حالة «الودّ النسبي» إلى حالة «العداوة والتنافس»، التي يمكن أن ترجع إلى التغييرات في هوية الدولة الإيرانية وصعود التيار المتشدد المدفوع بأحلام الهيمنة على العالم الإسلامي وإقامة دولة المهدي العالمية، إذ مهّدت عملية تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003م الطريق أمام صعود إيران في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا بعد سقوط المشروع القومي الذي كان يتبناه العراق قبل عام 2003م، فغياب مشروع المواجهة الإستراتيجية مع إيران جعل إيران تتصرف بدرجة من الغطرسة الإقليمية، لا سيَّما في العراق وسوريا[3].

---

(1) نهى خالد، كيف أصبحت إيران دولة الميليشيات الأولى؟، موقع الجزيرة- ميدان، (17 يناير 2017م)، تاريخ الاطلاع: 21 يونيو 2021م، https: //bit.ly/36od3lg.

(2) بكر البدور، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية، مجلة رؤية تركية، العدد (2)، السنة (8)، (إسطنبول، مؤسسة سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2019م)، ص 106-111.

(3) نوح فسيفس، المتغيّر الإيراني في سياق السياسة الخارجية الروسية، مركز باحث للدراسات الفلسطينية

شكّل البُعد الطائفي للتنافس الجيوبوليتيكي، إحدى أدوات الفعل الإيراني، فإلى جانب خطاب تصدير الثورة الذي تبنّته إيران، والذي كان له جاذبية طائفية[1] في تأليب مشاعر كثير من المجتمعات والحركات الشيعية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، فإنّ المملكة العربية السعودية وجدت في هذا الخطاب دعوة ضمنية لتغيير النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ولا تزال إيران تتبنى مثل هذا الخطاب، خصوصًا بعد تصاعد الضغط الدولي عليها، فضلًا عن النفوذ السعودي في عديد من الساحات، وهو ما جرى تأكيده في حوار المنامة الذي أجراه المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية عام 2016م، إذ أصرّ وزير الخارجية البحريني السابق خالد بن أحمد آل خليفة على أنّ الحوار مع إيران يستلزم الثقة، خصوصًا أن إيران تسعى إلى ربط المجتمعات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط بطهران بدلًا من بلدانهم الأصلية[2].

كان أوّل محاولة من المملكة العربية السعودية لكبح تمدد إيران الخمينية في البحرين عام 2011م تنفيذًا لبنود وثيقة الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي، حيث دخلت قوات «درع الجزيرة» بقيادة المملكة العربية السعودية إلى المنامة عام 2011م، وذلك لدعم النظام السياسي في البحرين ضد التدخلات الإيرانية، وبعد ذلك تنسيق عمل قوى المعارضة السورية التي كانت تقاتل ضد نظام بشار الأسد المدعوم إيرانيًا، ومن ثَم البدء بعملية «عاصفة الحزم» لدعم الشرعية في اليمن عام 2015م، بعد استيلاء الحوثيين المدعومين من إيران على السلطة في صنعاء، وأخيرًا مجابهة إيران إستراتيجيًا واقتصاديًا في العراق بعد إعادة فتح السفارة السعودية في بغداد عام 2016م، فضلًا عن تصنيف المملكة العربية السعودية لحزب الله اللبناني منظمة إرهابية في مارس 2016م[3]. كل ذلك عبّر عن رؤية جيو-سياسية سعودية بضرورة إقامة كوابح إستراتيجية ضدّ تمدّد إيران الجيو-سياسي، وذلك لحماية الأمن الوطني السعودي من جهة، وكبح جماح طموحات الهيمنة الإيرانية على العالم الإسلامي من جهة أخرى.

والإستراتيجية، (04 مايو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 22 يونيو 2021م، https://bit.ly/2qhpUq6.

(1) جينيف عبده، الطائفية الجديدة: الانتفاضات العربية وإحياء الانقسام الشيعي-السني، نيويورك، 2017م، ص 147.

(2) Ali Fathollah-Nejad, "Briefers Manama [Letter from Manama, impressions from the IISS (International Institute for Strategic Studies) Manama Dialogue 2016]," WeltTrends: Das außenpolitische Journal 125, Mar 2017, pp. 19–21.

(3) موقع الجزيرة، السعودية تؤكد تصنيف حزب الله منظمة إرهابية، (07 مارس 2016م)، تاريخ الاطلاع: 25 يونيو 2021م، https://bit.ly/2sJd057.

ومـن خـلال كل مـا تقـدّم، نجـد أن مقتربـات المنافسـة الجيوبوليتيكيـة بـين إيـران والمملكـة العربيـة السـعودية تتحـدد في ثلاثـة مسـارات رئيسـية، هـي[1]:

أ. **قيـادة العـالم الإسـلامي:** إذ عملـت إيـران ومنـذ ثمانينيـات القـرن العشريـن عـلى تشـكيل نـواة «أُمّ القـرى» للعـالم الإسـلامي، كـما عملـت عـلى إعطـاء رمزيـات دينيـة للمرشـد الأعـلى كـ«أمـير المؤمنـين والـولي الفقيـه». هـدَفَ النظـامُ الإيـراني مـن ذلـك إلى منافسـة الزعامـة الإسـلامية للمملكـة العربيـة السـعودية وريادتهـا التاريخيـة التـي تشـكّلت عـبر عقـود بسـبب وجـود مكـة المكرمـة وارتبـاط ذلـك بالركـن الخامـس مـن الإسـلام (الحـج)، والمدينـة المنـورة التـي تضـمّ مسـجد وقـبر رسـول الإسـلام صـلى اللـه عليـه وسـلم. ومـما يُغضِـب الإيرانيـين أن يُلَّقـبَ ملـكُ المملكـة العربيـة السـعودية بخـادم الحرمـين الشريفـين.

ب. **قيـادة منطقـة الخليـج العـربي:** تشـكّل منطقـة الخليـج العـربي منطقـة تجمعـات عسـكرية هامّـة، إذ تشـكّل إيـران ودول مجلـس التعـاون الخليجـي والولايـات المتحـدة الثقـل الإسـتراتيجي في هـذه المنطقـة، وإلى جانـب ذلـك فإنـه خـلال السـنوات القليلـة الماضيـة أنشـأت بريطانيـا وفرنسـا أيضًـا قواعـد عسـكرية هنـاك، إذ لا يـزال الوضـع الأمنـي في منطقـة الخليـج العـربي -حيـث يمـرّ 40% مـن صـادرات النفـط العالميـة عـبر مضيـق هرمـز الخاضـع للسـيطرة الإيرانيـة- متقلبًـا للغايـة. وفي مقابـل الترسـانة العسـكرية الضخمـة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي عـلى الشـاطئ الجنـوبي للخليـج، فـإنّ إيـران عـلى الشـاطئ الشـمالي مـن الخليـج، التـي تخضـع لحظـر الأسـلحة الغربيـة عمليًـا منـذ ثـورة 1979م، بـدأت في تطويـر صناعاتهـا العسـكرية محليًـا بمسـاعدة بعـض الـدول مثـل كوريـا الشـمالية، مـع توسـيع ترسـانة الصواريـخ الباليسـتية، ومـن ثَـم مواصلـة دورة العسـكرة بـدلًا مـن الانخـراط في الجهـود الأمنيـة المشـتركة. تسـتغلّ إيـران بعـض التناقضـات داخـل منظومـة العمـل الخليجـي مـما يعطيهـا فرصـة لزيـادة تأثـير فعلهـا الإقليمـي هنـاك، وفي هـذا الإطـار تـرى النخبـة السياسـية في إيـران أن منطقـة الخليـج العـربي هـي امتـداد طبيعـيّ لإيـران ومنطقـةُ نفـوذٍ مسـتقبلية، مـما يدعـو القـوى الغربيـة إلى التخـلي عـن وجودهـا العسـكري هنـاك[2]. وهـو مـا جعـل

(1) Ali Fathollah-Nejad, The Iranian–Saudi Hegemonic Rivalry, DGAP, German Council On Foreign Relations, Oct 2017. https: //bit.ly/365Cate. (Accessed on: 23 Mar 2021).
(2) Javad Heiran-Nia, "A New Security Order Needed in the Persian Gulf", LobeLog, Feb 2017. https: //bit.ly/2PbPtl0. (Accessed on: 24 Mar 2021).

المملكة العربية السعودية ترى في ذلك وجهًا آخر لطموحات الهيمنة الإقليمية، مما دفعها إلى تبني إستراتيجية التصدّي الإستراتيجي لمواجهة الطموحات الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

ج. **الواقعية الدفاعية مقابل الواقعية الهجومية:** تتباين الخيارات الجيو-إستراتيجية التي تتبناها المملكة العربية السعودية عن تلك التي تعتمدها إيران، والتي تتراوح ما بين المواجهة والتكيف. وعندما يتعلق الأمر بالسياسات الإقليمية لإيران يمكن التمييز بين الواقعية الدفاعية والهجومية[1]، إذ شكّلت عملية توصل إيران إلى اتفاق نووي مع القوى الكبرى «واقعية دفاعية»، ومن ناحية أخرى شكّلت عملية الاندفاع الإيراني لملء الفراغ الأمني الناشئ في العراق بعد عام 2003م «واقعية هجومية»، خصوصًا بعد سيطرة الأحزاب الشيعية القريبة منها على السلطة في البلاد[2]. أمّا المملكة العربية السعودية فنجد أن ضروراتهما الأمنية نحو إعادة التوازن في الساحة اليمنية حتّم عليها اعتماد «الواقعية الدفاعية»، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن في منطقة الخليج العربي، في حين يشكل دورها في البحرين «واقعية دفاعية» على اعتبار أن الدور الإيراني هناك يشكل تحديًا للأمن الإقليمي، الذي يجب مواجهته على أساس معادلة صفرية[3].

وفي إطار هذه الديناميكيات الإقليمية المستمرة، ورغم أهميتها في حد ذاتها، لا يبدوا أنها ستؤدي إلى نجاح إيران في المنافسة الجيوبوليتيكية. وعلى الرغم من أن إيران استفادت من الأزمة مع قطر وتستفيد حاليًا من العراق ما بعد داعش وسوريا، فإنّ المملكة العربية السعودية أحدثت تحولًا نوعيًا في المنافسة الجيوبوليتيكية في ظل عدم امتلاكها أية أطماع توسعية في المنطقة الشرق أوسطية، وهدفها تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وإنقاذ الدول الوطنية القائمة من التمزق والانهيار، إذ أقامت علاقات أوثق مع كل من العراق وروسيا والصين، من أجل احتواء مكانة إيران في غرب آسيا، حيث لوحظ مسرح الصراع الأخير

(1) Farideh Farhi and Saideh Lotfian, "Iran's Post-Revolution Foreign Policy Puzzle," in Worldviews of Aspiring Powers: Domestic Foreign Policy Debates in China, India, Iran, Japan, and Russia, eds. Henry R. Nau and Deepa M. Ollapally, New York, 2012, pp. 114–145.

(2) Ali Fathollah-Nejad, "German–Iranian Relations after the Nuclear Deal: Geopolitical and Economic Dimensions", Insight Turkey 18, No. 1, 2016, pp. 59–75.

(3) Continuing cooperation with Persian Gulf neighbours one of Iran's basic policies/We call for atmosphere of moderation, rationality among countries, President Rouhani's official website, May 2017, https: //bit.ly/2DNcx46. (Accessed on: 25 Mar 2021).

بـروز خلافـات إيرانية-روسـية في مـا يتعلـق بالفـوز بحصـة إعـادة إعـمار سـوريا بعـد الحـرب، وعـلاوةً عـلى ذلـك فإنـه في حالـة الانهيـار المحتمـل للاتفـاق النـووي فـإن ذلـك سيشـكل ضربـة كبـيرة للمصالـح الجيوبوليتيكيـة الإيرانيـة، كـما أن حربًـا جديـدة ضـد حـزب اللـه اللبنـاني سـتؤدي إلى تداعيـات غـير متوقعـة للمشروع الجيوبوليتيكي الإيـراني بأكملـه[1].

مـن غـير المتوقـع أن تنتهـي الأزمـة السـعودية-الإيرانية خـلال الفـترة المقبلـة، لأنّ قواهـا الدافعـة، خصوصًـا تلـك المتعلقـة بالطموحـات الجيو-سياسـية الإيرانيـة، لايمكـن أن تتوقـف في المـدى القصـير. قـد تتوقـف الطموحـات السياسـية الإيرانيـة فقـط عندمـا تشـعر طهـران بـأن العائـد مـن هـذه المشـاريع الجيو-سياسـية أقـل بكثـير مـن التكلفـة، وهـذا مـا بـدأ يظهـر للواقـع ويشـعر بـه كثـير مـن الإيرانيـين، بـأن إيـران تـزداد تكلفتهـا يوميًـا في مشـاريع خارجيـة مقابـل خسـائر كبـيرة في الداخـل الإيـراني وتراجـع لمسـتويات الرفـاه الشـعبي.

2. المنافسة الجيوبوليتيكية مع باكستان:

شـكّلت العلاقـات بـين باكسـتان وإيـران منـذ عـام 1947م إحـدى حـالات عـدم الاسـتقرار في منطقـة جنـوب شرق آسـيا، وذلـك بفعـل عديـد مـن المتغـيرات الداخليـة والإقليميـة والدوليـة، وهـو مـا أنتـج حالـة عـدم ثقـة بـين البلديـن، انعكسـت عـلى طبيعة تعاطيهـما مـع قضايـا أمنيـة وجيوبوليتيكيـة عـدة[2]. فـإلى جانـب المتغـير الأمريـكي، تطـرح متغـيرات أخـرى نفسـها عـلى مسـار العلاقـات الباكسـتانية-الإيرانية، وأهمهـا الـصراع المذهبـي، وحركـة طالبـان، والعلاقـة مـع المملكـة العربيـة السـعودية، والوضـع الأمنـي في أفغانسـتان. وقـد حـددت كل مـن إيـران وباكسـتان أمنهـما مـن حيـث التغلـب عـلى مَواطـن الضعـف الاجتماعـي والسـياسي والعسـكري[3]، إذ إنّ للتفاعـل بـين الجغرافيـا والسياسـة تأثـيرًا واسـعًا وعميقًـا عـلى التصـورات الأمنيـة لـكل منهـما في صياغـة إسـتراتيجياته الأمنيـة.

تكمُـن المصالـح الأمنيـة الرئيسـية لإيـران في منطقـة الخليـج العـربي، في حـين أن

(1) Joseph Daher, "Militias and Crony Capitalism to Hamper Syria Reconstruction," open Democracy, Sep 2017. https: //bit.ly/366WSZN. (Accessed on: 27 Mar 2021).

(2) فاطمـة الصـمادي، باكسـتان وإيـران: مصالـح متشـابكة وعلاقـات متعـثرة، تقاريـر، (الدوحـة، مركـز الجزيـرة للدراسـات، 2015م)، ص 3.

(3) Barry Buzan, "Security of the States, the New World Order and Beyond" in Ronnie D. Lipschutz, ed., On Security, Columbia University Press, New York,1995, p. 188.

المخاوف الأمنية الرئيسية لباكستان تدور حول الهند وأفغانستان[1]. فأي تطور أمني في منطقة الخليج العربي أو جنوب شرق آسيا سيؤثر في كلا البلدين بسبب التواصل الإقليمي، إذ تؤدي الترتيبات الأمنية دورًا مهمًّا في التكوينات والتحالفات الإقليمية، ففي الوقت الذي لا تثق فيه إيران بعلاقات باكستان مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، تنظر باكستان أيضًا بعين الشك إلى علاقات إيران مع الصين والهند، وهو ما يشكل عناصر حاسمة في صياغة إستراتيجية المنافسة الجيوبوليتيكية بينهما.

وفي هذا الإطار حدث تطوران رئيسيان، هما: قيام الثورة في إيران في فبراير عام 1979م، والتدخل السوفييتي في أفغانستان في ديسمبر 1979م، اللذان غيّرا تمامًا الجغرافيا السياسية للمنطقة، وبدأت لعبة جيوبوليتيكية جديدة بين البلدين، إذ خسرت الولايات المتحدة إيران، وربح الاتحاد السوفييتي أفغانستان. وأحدث هذان التطوران تغييرات جوهرية في العلاقات الإيرانية-الباكستانية، إذ برزت إيران-الدولة الثورية منافسًا جيو-سياسيًّا رئيسيًّا للوضع الأمني في منطقة الخليج العربي، في حين برزت باكستان وبمساعدة الولايات المتحدة دولة مواجهة في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد التدخل السوفييتي في أفغانستان[2]، إذ رأت الولايات المتحدة أن الطموح السوفييتي كان لزيادة نفوذها عبر أفغانستان على طول الطرق السريعة التي بناها الاتحاد السوفييتي لتحقيق الطموح التاريخي في إقامة قواعد بحرية كبيرة على المحيط الهندي[3].

وعلى الرغم من الاستقرار الذي شهدته العلاقات الإيرانية-الباكستانية خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين، فإنها لم تخلُ من كثير من المعضلات الأمنية خلال فترة التسعينيات، إذ أصبح الوجود المتزايد للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، والعلاقات العدائية بين إيران والولايات المتحدة، من العوامل الرئيسة في تحديد موقف الإستراتيجية الخارجية والأمنية لإيران، فمنذ سبتمبر 2001م ازداد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل أكبر، إذ امتدَّ إلى باكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى، كما أن سياسة الاحتواء المزدوج لإدارة

---

(1) Barry Buzan, People, States, and Fear, 2nd ed. Lynne Rienner: Boulder, Colo, 1991, pp. 193-200.
(2) Thomas T. Hamond, Red Flag Over Afghanistan, Westview Press, Boulder,1984, p. 138.
(3) A.Z. Hilali, "The Soviet Decision-Making for Intervention in Afghanistan and its Motives," Journal of Slavic Military Studies, Jun 2003, p. 127.

بيل كلينتون التي شملت العراق وإيران، ومن ثم إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش إيران كجزء مما سمي بـ«محور الشر» في يناير 2002م، والحرب ضد «الإرهاب الإسلامي»، شكّلت مصدر قلق كبيرًا لإيران، كما شكّل دعم باكستان للسياسات الأمريكية بشأن أفغانستان، ووجود القوات الأمريكية على الأراضي الباكستانية، حالة قلق بالنسبة إلى إيران حول آفاق علاقاتها مع باكستان[1].

وقد أثار العمل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة في أفغانستان عام 2001م توترات جديدة بين إيران وباكستان، إذ رأت إيران أن دعم باكستان للعملية العسكرية الأمريكية يسهل وجود القوات الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا. وفي السنوات اللاحقة اجتمعت باكستان وإيران وأفغانستان لمعالجة مجالات النزاع المحتمل، لكن مؤتمرات القمة الثلاثية فشلت في تحقيق التقارب بين أطراف المصالحة[2]، إذ واصلت باكستان الدعوة لإدراج حركة طالبان في أي عملية سياسية خاصة بمستقبل أفغانستان، كما أدت دورًا رئيسيًّا في جلب حركة طالبان إلى منتديات الحوار.

يشار إلى أن الحكومة الباكستانية كانت توسطت للجولة الأولى من المحادثات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان في إسلام آباد عام 2015م، إلا أن العملية انهارت بعد إعلان طالبان مقتل زعيمها الملا عمر، ما أثار نزاعًا مريرًا على السلطة داخل الحركة[3].

فالسعي الباكستاني لإشراك حركة طالبان في أي عملية سياسية في أفغانستان قُوبل برفض إيرانيّ باعتباره محاولة باكستانية للحفاظ على مجال نفوذها في جنوب شرق آسيا[4]، وهو ما تحقق بعد اتفاق السلام الذي عُقد بين حركة طالبان والولايات المتحدة في فبراير 2020م، إذ نص على انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان مقابل انخراط حركة طالبان في العملية السياسية في أفغانستان وإلقاء السلاح.

(1) Larry P. Goodson, Afghanistan: Crossroads of A Troubled Region, Middle East Program, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, Spring 2005, pp.8-10.

(2) There were three rounds of the trilateral Afghanistan-Pakistan–Iran dialogues: (1) May 2009 in Tehran; (2) June 2011 in Tehran; and (3), Feb 2012 in Islamabad.

(3) "Pakistan Hosts a Meeting to Facilitate Peace and Reconciliation in Afghanistan," Ministry of Foreign Affairs, Government of Pakistan, 2015. https: //bit.ly/2YkatKD. (Accessed on: 22 Mar 2021).

(4) Harsh V. Pant, "Pakistan and Iran: A Relationship in Search of Meaning in Pakistan", The U.S, Geopolitics and Grand Strategies, eds. Usama Butt and Julia Schofield, Pluto Press, London, 2012, p. 221.

علاوة على ذلك، كانت باكستان دائمًا قلقة بشأن إستراتيجية الهند الطويلة الأجل لتطويقها، وينعكس هذا القلق على طبيعة العلاقات غير المستقرة بين إيران وباكستان، إذ عملت الهند على استخدم غطاء الروابط الاقتصادية مع إيران لتنشيط عملياتها الاستخبارية السرية لاستهداف باكستان. وفي هذا الصدد تؤدي القنصلية الهندية في زاهدان، وهي مدينة في بلوشستان على الحدود الإيرانية مع باكستان، دورًا استخباريًّا كبيرًا في كشف منظومات الأمن الباكستاني عبر إيران. وخير مثال على ذلك القضية المعروفة باسم Kulbhushan Jadhav، وهو جاسوس هنديّ قبضت عليه السلطات الباكستانية في بلوشستان[1].

وعلى الحافة الشرقية لبحر العرب، حيث يوجد عدد من الموانى البحرية في قلب صراع متعدد الأوجه من أجل السلطة بين القوى الإقليمية في جنوب شرق آسيا، زاد ميناء جوادر -الذي تموّله الصين في باكستان- من مخاوف الهند بشأن تعرّضها للحصار في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية. وقد دفع هذا الأمر بالهند إلى تأمين مشاريع البنية التحتية الخاصة بها عبر المحيط الهندي، بما في ذلك ميناء تشابهار الإيراني. وفي الوقت ذاته يغذي الوجود المتزايد للهند في إيران مخاوف باكستان الخاصة بشأن الحصار الجيوبوليتيكي، إذ طرحت إيران التي تعُدّ الهند والصين شركاء لها فكرة ربط الميناءين، إلا أنه من غير المرجح أن يتحقّق مثل هذا المخطّط بسبب الإستراتيجيات العالمية المتنافسة[2].

وفي إطار المنافسة الجيوبوليتيكية الباكستانية-الإيرانية أيضًا، شكّلت باكستان مصدّة إستراتيجية للتوجه الإيراني نحو دول جنوب شرق آسيا، وذلك عن طريق تحجيم النشاطات الدعوية الإيرانية هناك، وتحديدًا في ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا. ولأن باكستان دولة ذات أغلبية سنّية، فقد وجدت في هذه النشاطات الإيرانية تأثيرًا مباشرًا في أمنها القومي، وليس هذا فحسب، بل عملت إيران أيضًا على توظيف السفارة الإيرانية في إسلام آباد لتقوية علاقاتها مع الأقلية الشيعية في باكستان، وذلك عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي، إلى الحد الذي وصل إلى تشكيل إيران للواء «زينبيون» الباكستاني، الذي يقاتل إلى جانب عديد من الميليشيات المسلحة في سوريا

(1) Indrani Bagchil, "Fair's Likely Appointment as India Pointperson Raises Eyebrows", Times of India, 2009. https: //bit.ly/38b2UtV. (Accessed on: 28 Mar 2021).
(2) In the Arabian Sea, Competing Ports in Iran and Pakistan Fuel Ambition and Mistrust, Stratfor Enterprises, Jun 2019. https: //bit.ly/2Yictms. (Accessed on: 23 Mar 2021).

تحت قيادة الحرس الثوري، وهو ما تعُدّه باكستان تهديدًا لنسيجها الاجتماعي، خصوصًا أن إيران نجحت في تنظيم الأقلية الشيعية في باكستان سياسيًّا وعسكريًّا، وهذا يعني امتلاك إيران ورقة تأثير كبيرة داخل باكستان[1].

وفي هذا الإطار يبرز الصراع في إقليم بلوشستان، تلك المنطقة التي تغطي إقليم بلوشستان في جنوب غرب باكستان، ومقاطعة سيستان وبلوشستان في جنوب شرق إيران، ومنطقة بلوشستان في جنوب أفغانستان، إذ شهد هذا الإقليم حرب عصابات يشنّها القوميون البلوش ضد حكومات باكستان وإيران في منطقة بلوشستان، واكتسب هذا التمرّد قوّة جنبًا إلى جنب مع تدهور القانون في أفغانستان، وفي عام 2005م بدأ تمرد البلوش ضد إيران على مدى منطقة البلوش الإيرانية على الحدود مع باكستان، وهو ما أنتج أزمات متلاحقة على مستوى العلاقات بين البلدين[2].

ففي 26 أبريل 2019م، نجح «جيش العدل» في بلوشستان الإيرانية في اغتيال 10 عسكريين من الحرس الثوري، وعبر المهاجمون الحدود عائدين إلى باكستان. وقد حمّلت إيران باكستان مسؤولية الهجوم، وكررت التهديد بإعلان الحرب عليها واجتياحها عسكريًّا. وكانت الشكوك قد زادت بين إيران وباكستان منذ انضمام الأخيرة إلى التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي أعلنته المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2015م، والذي ضم 41 دولة. وقد فاقم التوتر بين البلدين تولي القائد السابق للجيش الباكستاني الجنرال رحيل شريف القيادة العسكرية للتحالف رغم التحفظات الإيرانية، إذ تنظر إيران إلى أن التحالف أُنشئ بالأساس لمواجهتها[3].

كما تشكّل القوة النووية الباكستانية أيضًا أحد محفزات المنافسة الإيرانية، فكون باكستان القوة النووية الوحيدة في العالم الإسلامي من جهة، وتقاربها مع المملكة العربية السعودية وثقلها السني من جهة أخرى، فقد أثار هذا حفيظة إيران الإستراتيجية، إذ تنظر إيران إلى القوة النووية الباكستانية على أنها إحدى حالات الخلل في التوازن الإستراتيجي في العالم الإسلامي الذي لا بد من تصحيحه.

(1) Bruce Riedel, "Why Do Saudi Arabia and Iran Compete for Pakistani Support?", The Brookings Institution, 2016. https: //brook.gs/33OvEVZ. (Accessed on: 25 Mar 2021).

(2) نجاح سليمان، بلوشستان صراع جيوسياسي إيراني.. بين ضعف الاستخبارات الباكستانية والدعم الخارجي، موقع الميادين، (24 فبراير 2019م)، تاريخ الاطلاع: 11 يونيو 2021م، https: //bit.ly/34UOdcK.

(3) إسلام المنسي، المهمة الباكستانية المستحيلة في مواجهة الاختبار الإيراني، موقع إضاءات، (23 مايو 2017م)، تاريخ الاطلاع: 13 يونيو 2021م، https: //bit.ly/2Rov8LU.

وعلى الرغم من شروع إيران بالبرنامج النووي فإنّ طموحاتها النووية تبدو بعيدة المنال في ظل الضغوط الدولية الراهنة، التي أوقعتها في مشكلات اقتصادية وسياسية وأمنية مع المجتمع الدولي، ومن ثَم فإنّ الثقل النووي الباكستاني أعطى باكستان هامش مناورة إستراتيجية في منطقتَي جنوب شرق آسيا والخليج العربي، وكان ذلك على حساب الطموحات الأمنية الإيرانية[1].

إنّ التنافس الجيوبوليتيكي بين باكستان وإيران هو نتاج علاقات باكستان مع جوارها الإقليمي، خصوصًا الهند من جهة، والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، إذ أثرت مجموعة من العوامل الخارجية على علاقة باكستان بإيران، أضِف إلى ذلك أن الخيارات الإستراتيجية لباكستان تخضع أيضًا لعوامل محلية «سياسية واجتماعية وثقافية هامة»، تستمر في دفع باكستان إلى مسار تنافسيّ مع إيران، إذ إنّ باكستان في النهاية محكومة بطبيعة الصراع المذهبي الموجود داخل العالم الإسلامي، وعادةً ما تقيم باكستان هويتها الوطنية على أُسُس طائفية في سياق التنافس الإيراني-السعودي. ولما كانت الرؤية السعودية تصف إيران بأنها تهديد إقليميّ، أصبحت هذه النظرة الإستراتيجية مقبولة بشكل متزايد لكثير من صُنّاع الرأي في باكستان، وقد تعززت هذه النظرة السلبية لإيران عبر حالات النزاع الحدودي على طول حدود بلوشستان، والمخاوف الباكستانية من أن إيران تتبع إستراتيجية التعدي الثقافي والأيديولوجي عليها، عن طريق شبكة مراكزها الثقافية وتمويلها للجماعات الشيعية هناك.

كما يغذّي تقييم التهديد الإيراني هذا قلق باكستان منذ فترة طويلة بشأن الهند، إذ يجري تفسير الصفقات التجارية واستثمارات الهند في ميناء تشابهار الإيراني دليلًا على تحالف إيران الإقليمي مع الهند من أجل احتواء باكستان جيوبوليتيكيًّا. وهذا الإدراك الباكستاني دفعها إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي والدفاعي مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، كما أدى إلى إهمال الأولويات الأمنية الإيرانية في إستراتيجيتها الخارجية، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه نظرًا إلى تعاون باكستان الإستراتيجي مع المملكة العربية السعودية[2].

---

(1) Hossein Aghaie Joobani, Iran and Pakistan: Between Tactical and Strategic Entente?, Wikistar, Apr 2018. https: //bit.ly/2YhZUHX. (Accessed on: 23 Apr 2021).

(2) Zahid Shahab and Shahram Akbarzadeh, Understanding Pakistan's Relationship with Iran, Middle East Policy Council, Vol. XXV, No. 4, Winter 2018, p.97.

3. المنافسة الجيوبوليتيكية مع تركيا:

شهدت العلاقات بين تركيا والعالم الإسلامي في القرن العشرين سلسلة من التموجات الإستراتيجية الخطيرة، تسببت فيها التحولات السياسية في كل من تركيا والعالم الإسلامي، فمما لا شك فيه أنّ الدولة العثمانية كانت تمثل الوحدة السياسية والمعنوية للعالم الإسلامي، وقد عانت من مشكلة إحداث توازن بين الإمكانيات المتاحة والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، والأهم من ذلك كله تحقيق التوازن بين التيارات العثمانية والقومية التركية والهوية الإسلامية[1].

سعت الجمهورية التركية الحديثة بقيادة المؤسّس مصطفى كمال أتاتورك إلى توجيه دفة تركيا نحو الغرب، والابتعاد عن روابطها التقليدية مع العالم الإسلامي، وهو ذات التوجه الذي استمرّت عليه الحكومات التركية لسنوات طويلة، كما تعززت روابط تركيا مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، نظرًا إلى حاجة الولايات المتحدة إلى موقع تركيا الإستراتيجي في ظل صراعها مع الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي مكّن تركيا من الحصول على عضوية حلف شمال الأطلسي، لتصبح الدولة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة في هذا الحلف.

لكنّ دور تركيا في العالم الإسلامي عاد للظهور بقوة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002م، إذ تبنّى قادة ومفكّرو الحزب منهجًا يقوم على ضرورة إحياء دور تركيا الإسلامي الذي تعرّض للتجاهل، فقد تحرك حزب العدالة والتنمية بدافع إعادة إحياء التاريخ والجغرافيا والموروث الثقافي وَفْق منظور «العثمانية الجديدة»، لاستعادة دور تركيا في العالم الإسلامي[2]، كما اتضح ذلك في كتاب «العمق الإستراتيجي» لرئيس الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو.

إنّ إعادة إحياء الدور التركي في العالم الإسلامي بعد عام 2002م واجه تحديات إستراتيجية كبيرة، وتحديدًا عندما يتعلق الأمر بإيران، إذ شكّلت المنافسة الجيوبوليتيكية إحدى نقاط الصراع بين البلدين، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالمناطق الجغرافية المتمثلة في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وبعض مناطق الشرق الأوسط، فقد شكّلت ثنائية العثماني-الصفوي في الأساس تنافسًا بين سلالتين

---

(1) أحمد داوود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص 289-290.

(2) محمود القصاص، نفوذ تركيا في المنطقة.. قوة للبناء أم للهدم؟، موقع BBC عربي، (20 أكتوبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 16 يونيو 2021م، https: //bbc.in/34S6c3n.

تركيتين كانتا تحملان على التوالي لافتات الإسلام السني والصوفية الشيعية، وفي الوقت الحاضر أخذ التنافس الجيوبوليتيكي بين تركيا وإيران في العالم الإسلامي مسارًا مشابهًا، ولذلك تبنّت إيران الأيديولوجيا الثورية ذات النبرة المعادية للغرب، والهدف من ذلك كله تأسيس شرعية دينية داخل جغرافيا العالم الإسلامي[1].

حاولت إيران بعد الثورة الإيرانية عام 1979م استخدام مقاربة إسلامية للتغلب على عزلتها الشيعية التقليدية في العالم الإسلامي، ودون وجود روابط عضوية مع العالم السني. ورغم فشل الدعوة الحضارية الإيرانية للثورة في عودة إيران إلى منطقة الشرق الأوسط، فإنها مهّدت الطريق لقيادة إيرانية محدودة في معظم العالم الشيعي. وبالمثل استجابت تركيا لأزمة الهوية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بنهج متعدّد الأبعاد ركّز على الانفتاح الإستراتيجي، وبناء علاقات مع مناطق النفوذ التقليدية من البلقان إلى القوقاز ومن ثَم آسيا الوسطى، وهكذا بشكل عامّ تنافست تركيا وإيران في حقبة ما بعد الحرب الباردة جيوبوليتيكيًّا، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط ولكن أيضًا في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وحتى في جنوب شرق آسيا[2].

وفّر الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م لحظة فاصلة لتقييم سياسات تركيا وإيران في العالم الإسلامي، إذ عارض كلا البلدين الغزو الأمريكي، وذلك بسبب أنّ هذا الغزو قد يقيّد مجال المناورة في مجال نفوذهما التاريخي، وثانيًا لأنهما كانتا مشككتين في أن الولايات المتحدة ستدعم القومية الكردية في شمال العراق، وكانتا حذرتين من التأثير الأوسع للغزو الأمريكي في التوازن السني-الشيعي في العالم الإسلامي، إذ إنّ تركيا لم تكُن ترغب في رؤية العراق ينهار في حالة من الانقسام المذهبي، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على الصعيدين المحلي والإقليمي، وثالثًا كان من الممكن تقويض مصالحها الوطنية على نطاق واسع إذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق دون وضع نظام سياسيّ جديد يمكن أن يضمن التعايش الشيعي والسنّي والكردي المستدام. وفي هذا الإطار وضعت

---

(1) Hurriyet Daily News, Why Turkey Will Emerge as the Leader of the Muslim World, Policy Analysis, Articles & Op-Eds, The Washington Institute for Near East Policy, Nov 2010. https: //bit.ly/34Ukcd2. (Accessed on: 23 Mar 2021).

(2) Arshin Adib-Moghaddam, After The Middle East: Turkey and Iran in A New Region, Jetro-Ide Me-Review Vol.6 (2018-2019). https: //bit.ly/2DTcfc7. (Accessed on: 24 Mar 2021).

الولايات المتحدة نفسها في موقف متناقض، تطلب فيه تعاون إيران من أجل تحقيق الاستقرار في العراق. وبالنظر إلى الروابط الوثيقة بين إيران والأحزاب السياسية الشيعية، وجدت تركيا في الدور الإيراني بالعراق أحد محددات التأثير المباشر في أمنها القومي[1].

وعلى الرغم من محاولة تركيا احتواء الضغوط الأمريكية على إيران من جهة، واستيعاب الارتدادات السلبية للأزمة السورية عن طريق الدخول في مسارات أستانة برعاية روسيا من جهة أخرى، فإنّ مظاهر التنافس الجيوبوليتيكي بين تركيا وإيران ما زالت حاضرة وبقوة، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بمناطق شمال العراق وشمال سوريا. وفضلًا عمّا تقدّم، فضّلت تركيا عدم التورط مباشرة في الأزمة السورية، وفي هذا الإطار قدّمت الدعم العسكري واللوجستي للجيش السوري الحرّ، في حين استخدمت إيران عديدًا من الميليشيات المسلحة كحزب الله اللبناني والجماعات العراقية والأفغانية والباكستانية، لمنع سقوط نظام بشار الأسد، الذي تتخذ منه تركيا موقفًا مغايرًا للموقف الإيراني[2].

وبينما كانت إيران تسعى بقوة إلى تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في سوريا، عن طريق تأكيد الكفاح المسلح ضد ما تعتبره تطرفًا سنيًّا، دفعَ تهميش الفصائل السنية الموالية لتركيا في سوريا أنقرة إلى الوقوف ضد التوسعية المذهبية الإيرانية، بسبب انعدام رغبة الولايات المتحدة في التدخل بشكل حاسم في سوريا، إذ صعّدت تركيا دعمها العسكري الحاسم لقوى المعارضة السورية، وهو الدعم الذي دفع بدوره إلى التدخل العسكري الروسي في سوريا لإنقاذ نظام الأسد الذي بدأ في سبتمبر 2015م، ووضع تركيا وروسيا على مسار تصادميّ في سوريا، تُوّج بإسقاط طائرة روسية بعد أن ضلّت طريقها في المجال الجوي التركي في نوفمبر 2015م. لذلك، فإنّ النهج الإيراني تجاه سوريا أضرّ بمصالح تركيا الجيوبوليتيكية، لكن الدعم التركي للمعارضة السورية منع إيران من الاستفادة من الفرص الدبلوماسية التي أتاحها الاتفاق

(1) Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolutions in the Islamic Republic of Iran (International Atomic Energy Agency Board of Governors, Nov 2011 https: //bit.ly/2LtSsnD. (Accessed on: 23 Mar 2021). and J. M Lindsay and R. Takeyh, "After Iran Gets the Bomb", Foreign Affairs, Vol. 89, No. 2, 2010, pp. 33–49.

(2) Firas Elias, Why Does Iran Fear Turkey's Military Operation in Afrin?, The Washington Institute for Near East Policy, Fikra Forum, Feb 2018. https: //bit.ly/36cAmhQ. (Accessed on: 24 Mar 2021).

النووي عام 2015م، الذي أبرمته مع القوى الغربية والصين وروسيا[1].

إنّ التفاعل بين الطائفية التي أشعلتها العناصر السنّية والعناصر الشيعية المنخرطة في الحرب الأهلية السورية من جهة، وتصاعد المواجهات الصدامية الإيرانية-العربية والتركية-الكردية من جهة أخرى، هزّ أُسُس النظام الإقليمي، وقوّض الأمن والاستقرار في العالم الإسلامي، إذ استخدمت إيران الورقة الطائفية بنجاح كجزء من دفاعها الخارجي، وذلك في سوريا ولبنان والعراق واليمن، لكن إيران في النهاية محاطة بالدول ذات الغالبية السنّية كباكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية، ولا يمكنها إلا أن تحقق أهدافها المحلية والإقليمية بالتعاون -أو على الأقل بالتعايش- مع بقية الجوار الإقليمي. وبالنسبة إلى تركيا فإنّ خطابها الرسمي ضد الطائفية لا يغيّر حقيقة أنه يُنظر إليها الآن بصفتها قوة إقليمية مؤيدة للسنّة، مما أدى بدوره إلى عزل الجماعات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما قد ينعكس سلبًا على أهداف تركيا بعيدة المدى المتمثلة في التكامل الإقليمي، كما يهدد دينامياتها الداخلية بالنظر إلى أعداد كبيرة من العلويين والأكراد الموجودين فيها، الذين يشعرون بالتهديد من الهوية الإسلامية لتركيا، والبقاء مشككين في تقاربها المتزايد مع قضايا العالم الإسلامي السني[2].

ومن الواضح أنه لا يمكن لإيران ولا تركيا القضاء على التوترات الطائفية التي انطلقت بعد ثورات ما يسمى «الربيع العربي»، وفضلًا عن ذلك ترى الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية أنه لا يمكن السكوت عن حالة التعدي الإيراني في العراق وسوريا واليمن وما وراءها، وكردّ فعل على ذلك تعتمد الدول العربية اليوم على حشد عسكريّ كـ«التحالف العربي والتحالف الإسلامي» من جهة، وقوة العقيدة الدينية السنّية من جهة أخرى، للمساعدة في ردع ودحر التسلل الإيراني إلى المجال الحيوي العربي السنّي.

وبهذا المزيج من التنافس الجيوبوليتيكي مع الطائفية والتضامن القومي، تهدف القوى العربية إلى الوقوف بوجه المطالبين غير العرب -تركيا وإيران- بقيادة العالم الإسلامي، مما قد يخلق بيئة إقليمية متقلبة لا تُفضي إلى جهود تحقيق

(1) Payam Mohsenı, Hassan Ahmadıan, What Iran Really Wants in Syria, Argument, Foreign Policy, May 2018. https: //bit.ly/2sNmXOY. (Accessed on: 27 Mar 2021).

(2) Tolga Demiryol, The Limits to Cooperation Between Rivals: Turkish-Iranian Relations Since 2002, Ortadoğu Etütleri, Volume 4, No 2, Jan 2013, pp.111-115.

الاستقرار الإقليمي، وهذا يعني أن الرفض العربي لإيران يمكن أن ينطبق على تركيا أيضًا، خصوصًا أن صراعات القيادة داخل العالم الإسلامي اليوم بدأت تأخذ منحى «قوميًّا-إسلاميًّا»[1].

وبعيدًا عن جهود الشراكة الإسلامية التي تجمع تركيا وإيران في العالم الإسلامي، وحالات تبادل المصالح في عدد من الملفات الإقليمية، فإنّ إيران ما زالت تعتبر تركيا دولة عدوّة ومنافِسة على الزعامة في العالم الإسلامي[2]. أضِف إلى ذلك تزايد وصف إيران لتركيا بأنها وكيل للمصالح الأمريكية والأوروبية في العالم الإسلامي، لا سيَّما بعد اندلاع ثورات ما يُسمى بـ «الربيع العربي»، فقد دأب كبار المسؤولين الإيرانيين على وصف إسلام الدولة التركية بأنه إسلام «ليبرالي» أو «أمريكي»، وهو وصف بعيد كل البعد عما كان الإيرانيون يصفون به حزب العدالة والتنمية، بأنه حزب إسلامي. ومن هؤلاء هاشمي شاهردوري رئيس السلطة القضائية السابق، إذ أشار إلى أنّ الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط يفيد «الإسلام الليبرالي» في مواجهة «الإسلام الحق» الذي تعمل إيران على نشره[3].

إنّ الترويج في الداخل التركي لفكرة قيادة تركيا للعالم الإسلامي يجري على كل المستويات، بداية من الأعمال الدرامية مثل مسلسل «قيامة أرطغرل» ومسلسل «السلطان عبد الحميد الثاني»، وصولًا إلى إقامة مسجد ضخم في مقرّ الحكم في المجمع الرئاسي يحمل اسم «الأُمّة»، في خطوة أعادت إلى الأذهان أيام الدولة العثمانية، عندما كان سلاطينها يبنون مساجد ضخمة بجانب قصورهم. كما أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صرّح في أكثر من مرة بطموح تركيا لقيادة العالم الإسلامي، ففي كلمة له خلال لقائه بمفتي الولايات التركية في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة في أكتوبر 2018م، قال إنّ «تركيا الدولة الوحيدة القادرة على ريادة العالم الإسلامي بأسره، بإرثها التاريخي وموقعها الجغرافي وثرائها الثقافي»[4].

(1) نبيل عودة، الصراع من أجل النفوذ.. تركيا وإيران في الشرق الأوسط، موقع مدار اليوم، (13 أغسطس 2018م)، تاريخ الاطلاع: 12 يونيو 2021م، https: //bit.ly/2DRgipj.
(2) فراس إلياس، فرضية العدوّ في العقيدة العسكرية الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (12 أبريل 2018م)، تاريخ الاطلاع: 13 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2lGdkhq.
(3) إف ستيفاني لاربي وعلي رضا نادر، العلاقات التركية-الإيرانية في شرق أوسط متغير، (سانتا مونيكا، مؤسسة راند، 2013م)، ص9.
(4) أردوغان.. تركيا الدولة الوحيدة القادرة على ريادة العالم الإسلامي، صحيفة يني شفق التركية، (15 أكتوبر 2018م)، تاريخ الاطلاع: 18 يوليو 2021م، https: //bit.ly/36bcgEu.

وفضلًا عمّا، تقدّم يؤكد الرئيس التركي أردوغان دائمًا ضرورة حصول دولة مسلمة على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، كما يؤكد دائمًا في خطاباته السياسية ضرورة مكافحة قضية «الإسلاموفوبيا» في كل مناسبة دولية[1]. كما عملت تركيا على تسخير عمل عدد من المؤسسات الدينية والإنسانية التركية في إطار العالم الإسلامي، كمؤسسة الديانة التركية ومؤسسة التعاون والتنسيق التركية، وتشمل نشاطاتهما أغلب دول العالم. وعادةً ما تحاول هذه المؤسسات التركيز على المسؤولية التركية عن الأراضي العثمانية القديمة، ودورها كقائد للحضارة الإسلامية[2]. وتركيا بذلك تقدّم نفسها على أنها الأخ الأكبر لدول العالم الإسلامي، كما أنها لديها مشروعها في المنطقة العربية من خلال استدعاء التاريخ والعطفة الدينية الإسلامية كأداة وهي بذلك لا تختلف كثيرًا عن طموحات إيران، وهو ما يشكل تحديًا جيوبوليتيكيًّا كبيرًا لإيران التي تحاول أن تؤسّس حكومة إسلامية عالمية يقودها الولي الفقيه، إذ إنّ الدور التركي يشهد نشاطًا كبيرًا في عديد من الأقاليم ضمن الجغرافيا الإسلامية. ونظرًا إلى تصاعد حدّة النظرة السلبية التي تواجه إيران في بعض المجتمعات الإسلامية اليوم، فإنّ هذا شكّل بدوره أحد عوامل القوة للأدوار التركية في العالم الإسلامي على حساب الأدوار الإيرانية.

4. المنافسة الجيوبوليتيكية مع مصر:

شكّلت العَلاقات المصرية-الإيرانية إحدى أبرز حالات التنافس الجيوبوليتيكي في إطار العالم الإسلامي، ولعلّ ما يميز هذا التنافس أنه مبنيّ على أبعاد ومجالات متعددة، جعلت مصر أحد أبرز المعوقات الإستراتيجية في وجه إستراتيجية إيران في العالم الإسلامي، فإلى جانب البُعد القومي والتاريخي، والمركزية الدينية-الأزهرية، تبرز الكاريزما السياسية والثقل العسكري لمصر كمحددات إستراتيجية في مسارات العلاقات التنافسية المصرية-الإيرانية في جيوبوليتيك العالم الإسلامي، فمنذ عهد الأسرة البهلوية وحتى الوقت الحاضر استقرّت العلاقات المصرية-الإيرانية على خاصية عدم الاستقرار، بسبب ارتباط هذه العلاقات بديناميات داخلية وخارجية متعددة، انعكست سلبًا وإيجابًا على مستقبل هذه العلاقات وتفاعلاتها[3].

(1) دوريان جونز، تركيا: طموحات كبيرة لقيادة العالم الإسلامي، ترجمة: ابتسام فوزي، موقع DW عربي، (04 مايو 2015م)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2DPhGsD.

(2) Gonul Tol, Turkey's Bid for Religious Leadership: How the AKP Uses Islamic Soft Power, Current Issue, Foreign Affairs, Jan 2019. https: //fam.ag/2RvxHvI. (Accessed on: 23 Mar 2021).

(3) Shahram Chubin, Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated, Gulf Research Center, GRC

وفي هـذا الإطـار لا بـدّ مـن القـول إنّ قيـام الثـورة الإيرانيـة عـام 1979م أدخـل العلاقـات التنافسـية بـين مـصر وإيـران في عهـد جديـد، فبعـد هـذه الثـورة جـرى تعديـل النظـرة الرومانسـية إلى المـاضي الإيـراني عـن طريـق إيجـاد حـل وسـط، جـرى التوصـل إليـه بـين الأبعـاد الوطنيـة والدينيـة للهويـة الإيرانيـة. وفي الواقـع إنّ القوميـة الدينيـة هـي نسـخة معدلـة ومتوازنـة مـن الهويـة الإيرانيـة، بحيـث يجـري الحفـاظ عـلى قوميتهـا ولكـن مـع إضافـة مسـحة إسـلامية عليهـا. وعـلى الرغـم مـن ذلـك فـإنّ القوميـة الإيرانية الجديـدة لم تخـلُ مـن كل المشـاعر السـلبية تجـاه القوميـة العربيـة، وهـو توجُّـه إيـرانيّ لترسيخ فكـرة أنّ إيـران تشـتهر بمكانتهـا في الحضـارة الإسـلامية، وليـس بمجـدِ مـا قبـل الإسـلام، ومـع ذلـك فهـذه المـرة يوجـد عامـلان مهـمّان للإيرانيـين للتحـرك داخـل العـالم الإسـلامي، هـما: المسـاهمة الكبـيرة في الحضـارة الإسـلامية، وعـدم اعترافهـا بالحضـارة العربيـة، أي عـدم اختـزال الحضـارة الإسـلامية في الحضـارة العربيـة؛ وهـو مـا ينعـش التناقضـات بـين أن تكـون إيرانيًّـا وأن تكـون عربيًّـا. ومـن هنـا وجـدت إيـران بوصلـة تنافسـها الجيوبوليتيـكي مـع مـصر، فمـصر باعتبارهـا قلـب العـالم العـربي أصبحـت الموضـوع الرئيـس لمثـل هـذه المشـاعر الإيرانيـة. وعـلى الرغـم مـن أن مصر لديهـا حضارة قديمـة، وأسَّسَـت دولـة ونظامًـا اجتماعيًّـا يعـود تاريخـه إلى عـصر مـا قبـل الإسـلام، فإنها كانـت مركـزًا للتطـورات الفكريـة والاجتماعيـة في العـالم العـربي. والحقيقـة أن عـددًا من الاتجاهـات السياسـية في العـالم العـربي، مـن القوميـة العربيـة إلى الإسـلامية، ظهـر لأول مـرة في مـصر، وجعـل هـذا البلـد دولـة ذات حضـارة عربيـة في نظـر الإيرانيـين، وعليـه فـإنّ حقيقـة أنّ القوميـة العربيـة وُلـدت وازدهـرت في مـصر قـد وضعـت هـذا البلـد في بـؤرة الـصراع الحضـاري-الجيوبوليتيـكي مـع إيـران[1].

إنّ سـيكولوجيا المظلوميـة أخـذت حيـزًا مهـمًّا في المذهـب الشـيعي، كـما شـكّلت عنـصرًا آخـر في هويـة الدولـة الإيرانيـة، إلا أنّ هـذا ليـس معنـاه أنـه يشـكّل توجهًـا للعلاقـات بـين مـصر وإيـران، إذ إنّ تاريـخ الإسـلام الشـيعي مـليء بمشـاعر المظلوميـة، وهـذا الشـعور هـو جـزء لا يتجـزأ مـن خطـاب الاسـتقلال باعتبـاره الخطـاب السـائد في إيـران، إذ يـرى الشـيعة في تاريخهـم اسـتمرارًا مريـرًا لسياسـة القمـع مـن قِبـل الحكّام

Gulf Papers, Sep 2012. https: //bit.ly/2LzQIcQ. (Accessed on: 21 Apr 2021).

(1) Elizabeth Iskander, Arab-Iranian Relations: Discourses of Conflict and Cooperation, London School of Economics and Political Science, L S E International Relations, Conference Briefing Paper, Nov 2011. https: //bit.ly/38jufKF. (Accessed on: 27 Mar 2021).

الظالمين والمغتصبين. وتبدأ رواية القمع هذه من حوادث الأيام الأولى بعد وفاة النبي محمد، وتمرّ عبر الأسرة الأُموية والسلالة العباسية، والسلالات المحلّية في مصر والأراضي الإسلامية الأخرى، وتنتهي بالظروف الشيعية الحالية في بعض الدول العربية، التي تنصّ على إنكار حقوق الشيعة أو قمعها.

وفي ضوء هذه التجربة التاريخية، تضيف الظروف الشيعية الحالية في مصر عاطفة الألم إلى الفخر والاستياء اللذين كانا موجودين سابقًا بسبب القومية الإيرانية، مما يعمّق الإدراك السلبي لإيران تجاه مصر، إذ كانت الديانة الشيعية جزءًا من تاريخ مصر، واشتهرت بها الدولة الفاطمية خلال الفترة من 909م إلى 1171م في مصر، وعلى الرغم من هذه الملاحظات التاريخية فقد أصبح الشيعة الآن أقلّية في مصر، وهو ما يضيف إلى المنافسة الجيوبوليتيكية بين البلدين بُعدًا طائفيًا ومذهبيًا، انعكس على طبيعة الرؤية الإستراتيجية لدور كل منهما في إطار العالم الإسلامي[1].

وفضلًا عمّا تقدَّم، تشكّل العَلاقة بين مصر والقوى الكبرى الحكاية الثالثة التي تعمل أساسًا لتشكيل الهوية الإيرانية تجاه مصر، إذ مارست القوى الكبرى عدة اعتداءات عسكرية ضد إيران، أدت إلى فقدان الأراضي (على غرار ما فعلته روسيا في بداية القرن التاسع عشر)، والتدخلات السياسية (بما في ذلك النفوذ الروسي والبريطاني في إيران في القرن التاسع عشر والعشرين)، هذا إلى جانب عمليات التأثير الثقافي خلال حقبة الشاه محمد رضا بهلوي، وهو ما يعتبره المحافظون الإيرانيون بمثابة غزو ثقافي غربي، إذ تحتوي هذه الحكاية أيضًا على بعض المشاعر التي تشكّل الهويتين الإيرانية والمصرية بعضهما تجاه بعض، ونظرًا إلى أن القوى الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة وبريطانيا، لها علاقات خاصة مع مصر، فهي تخلق رابطة بينهما في الأذهان الإيرانية، بحيث يُترجَم الاستياء ضد الغرب إلى الاستياء من مصر كحليف في منطقة الشرق الأوسط[2].

كما تدرك إيران أيضًا أن المنافسة الجيوبوليتيكية مع مصر لا تقتصر على العلاقة مع القوى الكبرى فحسب، بل ترى أن مصر لم تمِلْ فقط إلى الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين وما بعده، بل أصبحت أيضًا دولة تتصالح

(1) Zeinab El-Gundy, The Shias: Egypt's forgotten Muslim minority, Ahram Online, Mar 2013. https://bit.ly/2PlVEmo. (Accessed on: 21 May 2021).
(2) M. Behravesh, The Formative Years of Anglo-Iranian Relations 1907-1953, Colonial Scramble for Iran and Its Political Legacy, Digest of Middle East Studies, 21(2), 2012, pp. 386-400.

مع أهمّ حليف للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وهي إسرائيل، إذ كانت المكانة الخاصة التي تحتلّها إسرائيل في الإستراتيجية الخارجية المصرية في أعقاب اتفاقات كامب ديفيد فعّالة إلى حدٍّ ما في توجيه التصور الإيراني-المصري بعضه لبعض[1]. وهنا حافظت الهوية الإيرانية الساعية إلى الاستقلال والمعادية للغرب، التي ترتبط ارتباطا وثيقًا بمشاعر الاستياء من الغرب وإسرائيل وحلفائها العرب في منطقة الشرق الأوسط، دائمًا على صورة مشوهة لمصر في أذهان النخبة الإيرانية الحاكمة، كدولة تعتمد على الغرب وتتعاون مع إسرائيل، لذلك فإنّ ما تعُدّه إيران علاقة غير متكافئة بين مصر والولايات المتحدة، والتوفيق بين مصر وإسرائيل، يكشف الموقف الإيراني السلبي تجاه مصر، الذي أُنشئ في البداية عن طريق عروبتها، وعززتها سياساتها المعادية لإيران وحلفائها في العالم الإسلامي.

إنّ القومية العربية بوصفها حجر الزاوية لهوية الدولة المصرية تجاوزت ذروتها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، فخلال هذين العقدين ومع صعود جمال عبد الناصر إلى السلطة كانت هوية الدولة المصرية تميل نحو ارتباطها بالدول العربية، وقدمت مصر نفسها زعيمةً للعالم العربي، وفي هذا الوقت اتخذت المواجهات السياسية الإيرانية-المصرية شكل المواجهة بين القوميين العرب وإيران. وعلى الرغم من أن القومية العربية فقدت زخمها كمرجع وحيد لهوية الدولة بعد عبد الناصر، فإنّ مقاربة الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات برفع شعار «مصر أولًا» في ما بعدُ لم تَعْنِ أنّ هوية الدولة المصرية ستدفعها إلى المصالحة مع إيران، بل على النقيض من ذلك، دفعت الأولوية الممنوحة للمصالح المصرية السادات إلى العمل مع الغرب وإسرائيل، وهذا هو الموقف الراسخ لمصر ضد إيران بعد الثورة في عام 1979م، ومنذ ذلك الوقت طغت مشاعر التعاطف مع الفلسطينيين والاستياء من الغرب وإسرائيل على النظرة الإيرانية إلى مصر، واستمر هذا الأمر طَوال فترة رئاسة محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك، وحتى ظهور الإسلاميين في عهد الرئيس السابق محمد مرسي الذي لم يدُم طويلًا، ولم يحدث تغيير كبير في ذلك بعد وصول الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي إلى السلطة[2].

(1) Salih Gamsız ve Ali Gürson, Büyük Güçlerin iran Planı, 1. Baskı, Detay Yayıncılık, Ankara, 2019, ss.227-228.

(2) Michele Dunne, Egypt's Nationalists Dominate in A Politics-Free Zone, Carnegi Eendowment for International Peace, Apr 2015. https: //bit.ly/2rhXo8x. (Accessed on: 28 Mar 2021).

وفضلًا عمّا تقدّم، لم تكُن التطورات السياسية في مصر بعد ثورة يناير 2011م بمثابة تحوُّل في هوية الدولة المصرية من القومية العربية إلى القومية الإسلامية، كما كان مفترضًا في بداية صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر[1]. ففي حقبة ما بعد محمد حسني مبارك اكتسب القوميون بشعبيتهم وميلهم إلى العسكرة أهمية مرة أخرى، وأدّوا دورًا في توجيه مسار الثورة، ومن ثَم فإنّ انتقال السلطة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي في ما بعد أظهر أنّ المصريين لا يرحّبون بالخطاب الإيراني، الذي حاول الإخوان المسلمون التماهي معه في أثناء عهد مرسي، سواء على مستوى العلاقات المصرية-الإيرانية، أو على مستوى موقف الإخوان المسلمين من السياسات الإيرانية في المنطقة[2].

وفي هذا يقول عمرو موسى، وزير الخارجية المصري الأسبق، إنه لا يمكن إغفال قضية أمن الخليج العربي وحساسيات دول مجلس التعاون الخليجي التي تربطها بمصر علاقات إستراتيجية وروابط خاصة، إزاء الجار الفارسي الذي يحبّ أن يعُدّ نفسه صاحب النفوذ الحصري في هذه المنطقة ذات الأغلبية العربية، ولذلك بات أمن الخليج العربي، ودعم استقرار دوله، من المحددات المهمة والرئيسية التي تحكم الحركة المصرية في التعاطي مع إيران. كل هذا مع أهمية تأكيد أن شيعية إيران وسنّية مصر لم تكونا قط جزءًا من التفكير السياسي المصري، إذ كانت الخلافات إستراتيجية. وللتبسيط يمكن القول إنّ الخلافات كانت ذات لون فارسي-عربي، وليست ذات جوهر شيعي-سني[3].

إنّ الثقل الجيوبوليتكي لمصر في إطار العالم الإسلامي لم يتأتَّ من قوة عمقها العربي وتاريخها السياسي فقط، بل شكّلت مؤسسة الأزهر هي الأخرى أحد محفزات المواجهة الجيوبوليتيكية بين مصر وإيران، فمصر بلد الأزهر وإحدى ركائز الإسلام السني في العالم العربي بعد المملكة العربية السعودية، وإيران أكبر

(1) Dina Esfandiyari, Iran and Egypt: A Complicated Tango? The European Union Institute for Security Studies, Oct 2012. https: //bit.ly/347bFlE. (Accessed on: 20 Apr 2021).

(2) Mohamed Maher, Understanding Egypt's Limited Involvement in the Campaign Against Iran, The Washington Institute for Near East Policy, Fıkra Forum, Mar 2019. https: //bit.ly/2PtnX2A. (Accessed on: 22 May 2021).

(3) محمد السيد الصياد، قراءة في نظرة الدبلوماسية المصرية تجاه إيران من خلال مذكرات عمرو موسى، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (29 نوفمبر 2017م)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2DWe1ct

دولة شيعية في العالم الإسلامي[1]. وهذا ما جعل خاصية المنافسة الجيوبوليتيكية تأخذ مستويات أكثر تطرفًا، فإيران في النهاية تسعى إلى تحقيق المصلحة القومية تحت غطاء استخدام المذهب أو الإسلام، وهو ما ترفضه مصر وتعتبره جزءًا من سياسة توسعية تقودها إيران في العالم العربي، باعتبارها المستهدف الأول من الإستراتيجية الإيرانية، إذ أدّت مؤسسة الأزهر دورًا كبيرًا في مواجهة الأدوار الإيرانية في المنطقة العربية وإفريقيا، وذلك في مواجهة أنشطة التشيع والدعوة في هذه الدول[2].

إنّ حالة المنافسة الجيوبوليتيكية وضعف العلاقات السياسية بين إيران ومصر التي استمرت لفترة طويلة، أدّت إلى تصاعد الاعتبارات المتعلقة بالأمن والمصالح الوطنية في وجهات النظر الإيرانية والمصرية بعضها لبعض، ونتيجة لذلك فإنّ إيران ومصر تعيشان حالة من الاغتراب الجيوبوليتيكي غير المتعلق بأي التزام تفرضه الضرورات الأمنية أو الاقتصادية لاستئناف العلاقات بينهما، وعلى هذا الأساس تشكلت الهويات الإيرانية والمصرية استجابة للخلافات التاريخية بين الإيرانيين والعرب من جهة، وإيران والقوى الغربية من جهة أخرى، إذ خلقت كل هذه التقاطعات مشاعر معينة للبلدين، أثّرت في الطريقة التي ينظر بها كلا الطرفين إلى الآخر وسياساتهما، ففي الوقت الذي تنظر فيه مصر إلى الإستراتيجية الإيرانية في العالم العربي بأنها سياسة هيمنة وتوسع، تنظر كذلك إيران إلى مصر بأنها قوة عربية شكلت حائط صد بوجه الطموحات الإيرانية.

ثالثًا: تحدي النظام الدولي أحادي القطبية

شهد العالم الإسلامي بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م أحداثًا مهمّة أدّت دورًا أساسيًا في إبراز الجيوبوليتيك الشيعي، ومن أهمّ هذه الأحداث، الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، والحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006م، التي شكّلت بدورها أيضًا المصدر الرئيس لحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وذلك كون الحدث الأول مهّد لإبراز الهوية السياسية للشيعة، والثاني أبرز القوة العسكرية لهم، مما شكّل حافزًا للمجتمعات الشيعية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط على المطالبة بالحقوق الاقتصادية والثقافية والسياسية، وجعل الجيوبوليتيك الشيعي ذا

---

(1) حسين عمارة، أحمدي نجاد في القاهرة في أول زيارة لرئيس إيراني منذ عقود لبحث تطبيع العلاقات، موقع فرانس 24، (05 فبراير 2013م)، تاريخ الاطلاع: 12 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2E0RsUc.

(2) للمزيد حول هذا الموضوع مراجعة: توفيق شومان وآخرون، إيران-مصر.. مقاربات مستقبلية، ط (1)، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009م.

أهمية إستراتيجية في إستراتيجية إيران الإقليمية[1].

وهذا بدوره أسهم في تشكل القطبية المذهبية الشيعية-السنّية في العالم الإسلامي، وفي هذا الإطار سعت إيران إلى تشكيل محور المقاومة ضد إسرائيل من جهة، وضد المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى ذات أغلبية سنّية من جهة أخرى، وهذا بدوره أدى إلى تصاعد الأزمة الطائفية في منطقة الشرق الأوسط، وهنا يمكن القول إنّ الولايات المتحدة أدّت دورًا كبيرًا في «تحرير» القوة الشيعية في العراق عن طريق إسقاط نظام صدام حسين، وفي هذا السياق أسهمت إيران في عملية إعادة صياغة التوازنات المذهبية في العالم الإسلامي، بالشكل الذي يخدم الطموحات الإيرانية في خلق جيوبوليتيك شيعي يشمل العالم الإسلامي[2].

وفي سياق التداعيات الإستراتيجية غير المتوقعة من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وجدت إدارة جورج بوش آنذاك بأنّ إيران تعمل على التمدد من أجل تحقيق أهدافها الإقليمية، ولذلك كان الجيوبوليتيك الشيعي مقبولًا ولو جزئيًا لدى الولايات المتحدة آنذاك أمام صعود ظاهرة الصحوة الإسلامية السنية وحركات الإسلام السياسي السني، ولذلك عمدت إلى طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004م، ومن ثَم خريطة الطريق عام 2005م، التي تقوم على مبدأ الترويج للديمقراطية وتغيير الأنظمة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط، اللذين مثّلا حلًّا لوقف الصعود المذهبي-الإستراتيجي الإيراني في العالم الإسلامي، كما أن مفهوم «الهلال الشيعي» الذي أطلقه الملك الأردني عبد الله الثاني في ديسمبر 2004م شكّل خريطة عمل راحت دوائر صُنع القرار الأمريكي تعمل بموجبه في مواجهة الطموحات الإقليمية الإيرانية، وعلى إثر ذلك ظهر مفهوم «هلال الأزمات» في يناير عام 2006م، الذي تبنّاه كل من إيفو دالدر وفيليب غوردن ونيكول نيسوتو، في كتاب بعنوان «هلال الأزمات (الإستراتيجية الأمريكية والأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير)»، أشاروا فيه إلى أن هناك منطقة خطر داهم تمتدّ من باكستان وأفغانستان، وتمرّ عبر إيران والعراق وسوريا ولبنان، وصولًا إلى منطقة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وتتراوح المسائل المطروحة بين الإرهاب والانتشار النووي،

---

(1) Kamran Bokhari, Sunni and Shiite Nations?, Geopolitical Futures, Jun 2017. https: //bit.ly/2YKv-VIT. (Accessed on: 23 May 2021).

(2) Samuel Helfont, The Geopolitics of the Sunni-Shi'i Divide in the Middle East, Foreign Policy Research Institute, Dec 2013. https: //bit.ly/35xWIdK. (Accessed on: 26 May 2021).

وبين الأصولية والافتقار إلى الديمقراطية، وعلى هذا الأساس وجدت الإدارة الأمريكية أن محورًا شيعيًّا من إيران والعراق وسوريا وحزب الله اللبناني سيغير ميزان القوى التقليدي في منطقة الشرق الأوسط، وسيعرض المصالح الإستراتيجية الأمريكية للخطر بناءً على الرؤية المعادية للغرب التي تحملها أيديولوجيا الثورة في إيران[1].

تعتقد الولايات المتحدة أن إيران من جهة، وتنظيم القاعدة ومن ثَم تنظيم داعش من جهة أخرى، يشكلون تهديدات رئيسية للمصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط، لذلك يجب زيادة الضغط على النظام السياسي في إيران من أجل تحجيم دوره في دعم الميليشيات المسلحة ماليًّا وعسكريًّا خارج حدود الدولة الإيرانية، وهو ما دفع الإستراتيجية الأمريكية نحو مواجهة واسعة النطاق مع إيران، لم تقتصر على ميادين الصراع الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل انسحبت من الاتفاق النووي الموقَّع مع إيران عام 2015م، لتخضع إيران لعقوبات أمريكية مشددة حجّمت كثيرًا تحركاتها الإقليمية[2]. والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة وجّهت ضربة قوية إلى المشروع الإيراني في العالم الإسلامي، بعد اغتيالها قائد قوة القدس قاسم سليماني برفقة عدد من الضباط في الحرس الثوري في مطار بغداد الدولي في يناير 2020م، وهو ما شكّل تأثيرًا كبيرًا في إستراتيجية إيران في إطار الجيوبوليتيك الشيعي.

تشير وجهة النظر الإيرانية إلى أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط أصبح اليوم أكثر وضوحًا، وأنه جاء نتيجة للاحتلال الأمريكي للعراق. وعلى عكس توقعات الإدارة الأمريكية فإن القضاء على أعداء إيران لم يسهم في إضعاف إيران، بل إلى زيادة نفوذها الإقليمي، لذلك تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ومصر للسيطرة على قوة إيران الإقليمية، وذلك عبر بناء توافق في السياسات والتوجهات غير المعلنة لإجهاض الجيوبوليتيك الشيعي، وهذا هو أهم أهداف الحد من خطر إيران. وتُعتبر تفاهمات ما سمي بالشرق الأوسط الجديد التي أعلنت عنها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب هي المدخل العملي

(1) Ivo Daalder, Nicole Gnesotto and Philip Gordon, America, Europe and the Crescent of Crisis, The European Union Institute for Security Studies (EUISS), Jan 2006. https: //bit.ly/35hHfP0. (Accessed on: 28 May 2021).

(2) Kenneth Katzman, Kathleen J. McInnis and Clayton Thomas, U.S.-Iran Tensions and Implications for U.S. Policy, Congressional Research Service, Dec 2019. https: //bit.ly/2LUdqwu. (Accessed on: 27 May 2021).

الذي تراه الإستراتيجية الأمريكية، من أجل حماية إسرائيل، والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، وتأمين تدفق النفط من الخليج العربي[1].

شهدت فترة رئاسة باراك أوباما جدلًا واسعًا حول سياسته في التعامل مع الملفات الإقليمية الشائكة، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بإيران، ويمكن القول إنّ سياسة أوباما تغاضت عن تدخلات إيران الإقليمية، وتجاهلت وجود قضايا خلافية جذرية بين إسرائيل ودول الخليج العربي من جهة، وإيران ووكلائها من جهة أخرى، تؤثر في أمن دول الخليج العربي والنظام الإقليمي برمّته. فضلًا عن اعتراف ضمنيّ من الإدارة الأمريكية بدور إقليميّ لإيران، وهو ما كرّسته تصريحات أوباما عشية توقيع الاتفاق النووي، من أن لإيران دورًا مهمًّا في إنهاء الحرب الدامية في سوريا. وبينما أغفلت إدارة أوباما النشاط الإقليمي لإيران بعد الاتفاق النووي، اشترطت إدارة ترامب عدة مطالب بشأن الاستمرار بالاتفاق النووي، مثل إجراء تعديلات جوهرية على هذا الاتفاق، وإنهاء دعم الجماعات المسلحة والإرهابية، وسحب قواتها من سوريا والعراق، ووقف سلوكها المهدد لجيرانها، بما في ذلك التهديدات اللفظية ضد إسرائيل، ووقف الهجمات الإلكترونية والتهديدات لحركة الشحن الدولي، والإفراج عن جميع المواطنين الأمريكيين المسجونين، وهي شروط حددها وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو في 21 مايو 2018م، لبدء مفاوضات جديدة مع إيران بشأن برنامجها النووي ونفوذها الإقليمي[2].

لدى الولايات المتحدة حلفاء إستراتيجيون يتفقون معها من أجل الوصول إلى هدف تعديل سلوك النِّظام الإيراني في إطار الجيوبوليتيك الشيعي، بل يمكن القول إنّ هؤلاء الحلفاء وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية قد أدَّوا دورًا مهمًّا في عملية إعادة تقييم إدارة ترامب لدور إيران في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي، وقد وفّر هؤلاء الحلفاء -وتحديدًا المملكة العربية السعودية- المناخ وقوة الدفع لنجاح إستراتيجية ترامب، فقد كان خطر إيران كلمة مفتاحية في فهم توجهات الإستراتيجية الخارجية والدفاعية للمملكة العربية السعودية. ولا شك أن

---

(1) Ilan Goldenberg, Kaleigh Thomas, Trump's Iran Policy Is a Failure, Shadow Government, Foreign Policy, Sep 2019. https: //bit.ly/35nMGMl. (Accessed on: 28 May 2021)., Keith Johnson, Iran-Saudi Crisis Resurrects an Old Question: Does the U.S. Need to Be There at All? REPORT, Foreign Policy, Sep 2019. https: //bit.ly/38FN0YL. (Accessed on: 28 May 2021).

(2) المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهدَي أوباما وترامب (دراسة مقارنة)، (07 يونيو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2021م، https: //bit.ly/2rzxEEN.

هـذه التوجهـات بـرزت في مواجهـة السـياق الإقليمـي الضاغـط، والتفكـير في إعـادة التموضـع الإقليمـي لمواجهـة تداعيـات عـدم الاسـتقرار التـي صاحبـت توسـع نفـوذ إيـران، وقـد مهّـدَت التوجهـات السـعودية لإعـادة ترتيـب التحالفـات الإسـتراتيجية في منطقـة الـشرق الأوسـط، واسـتعادة دفء العلاقـات الأمريكية-الخليجيـة تحـت شـعار «مواجهـة خطـر إيـران»[1].

وفي النهايـة، إنّ التعهـد الأمريـكي بضـمان أمـن إسرائيـل ودعـم موقعهـا الإقليمـي يعنـي أنّ أيّ تهديـد خطـير لإسرائيـل مـن إيـران سـوف يشـكّل بدايـة لمواجهـة مفتوحـة مـع الولايـات المتحـدة، وبشـكل عـامّ فـإنّ الولايـات المتحـدة بنـت رؤيتهـا الإسـتراتيجية في إطـار المواجهـة مـع إيـران في مختلِـف منـاطـق الجيوبوليتيـك الشـيعي، بـدءًا مـن جنـوب شرق آسـيا حتـى شـمال إفريقيـا، وبالشـكل الـذي حجّـم كثـيرًا مـن طموحـات إيـران التوسـعية، وذلـك عـن طريـق إيجـاد علاقـات تحالفيـة وأمنيـة مـع عديـد مـن الـدول والجماعـات المسـلحة التـي تتعـارض مـع السياسـات الإيرانيـة، كـما أن تقـارب إيـران مـع عديـد مـن الـدول والجماعـات غـير الشـيعية في إطـار الجيوبوليتيك الشـيعي لم يكـن يتـماشى مـع مبـادئ وإسـتراتيجيات إيـران بالكامـل، مـا دام الهـدف الرئيـس للإسـتراتيجية الإيرانيــة كان دائمًــا تعزيــز القــوة السياســية والعسـكرية للجماعـات الشـيعية، مـن أجـل تمكينهـا سياسـيًّا لتحقيـق الحكومـة الإسـلامية العالميـة التـي يقودهـا الـولي الفقيـه في إيـران.

خلاصة

كأيّ دور إسـتراتيجي تقـوم بـه دولـة معينـة مـن أجـل تحقيـق أهدافهـا الخارجيـة، سـتواجه هـذه الدولـة تحديـات داخليـة وخارجيـة، وبالشـكل الـذي يعرقـل مـن فاعليـة الإسـتراتيجية التـي تتبعهـا في البيئـة الإقليميـة. وإيـران بدورهـا جـزء من هـذه القاعدة، إذ واجهـت إسـتراتيجية الجيوبوليتيـك الشـيعي عديـدًا مـن التحديـات الداخليـة المتمثلة في الأزمـات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والأمنيـة، التـي مارسـت بدورهـا عديـدًا مـن الضغـوط عـلى الحركـة الإيرانيـة الإقليميـة، وبالشـكل الـذي حجّـم كثـيرًا مـن الطموحـات الإيرانيـة.

(1) Mahmoud Hamdy Abo El-Kasem, Factors of Strength and Weakness of US Strategy Towards Iran, International Institute for Iranian Studies, Dec 2018. https: //bit.ly/2LUTo4P.

وعلى صعيد البيئة الخارجية أيضًا واجهت إيران تحديات كبيرة، تمثلت في بروز حالة من المنافسة الجيوبوليتيكية من قِبل عديد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر وباكستان، وفي الإطار الذي قيَّد فاعلية الجيوبوليتيك الشيعي. ويتمثل عنصر المنافسة الأبرز في هذا الإطار بين الشرعية التي تحاول أن تؤسِّسها إيران، والشرعيات التي تمتلكها القوى المنافسة، وهو توجه ما زالت إيران عاجزة عن مواجهته، خصوصًا عندما تتداخل مسافات المواجهة الجيوبوليتيكية بينها وبين القوى المنافسة.

والأكثر من ذلك، مثَّل التأثير الذي تمارسه الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، بوصفها الميدان الرئيس للجيوبوليتيك الشيعي، أحد أكثر التحديات التي تواجهها إيران اليوم، بحيث أخذت الأطراف الإستراتيجية التي تشكل الجيوبوليتيك الشيعي، خصوصًا في العراق واليمن ولبنان، تعاني من تحديات إستراتيجية كبيرة، وتحديدًا بعد عملية قتل مهندس المشروع الإقليمي الإيراني قاسم سليماني.

تواجه إيران اليوم تحديات حقيقية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي، بحيث أصبح كثير من أوصال هذا الجيوبوليتيك هشًّا إستراتيجيًّا وغير قادر على ضبط الفعل المؤثر للإستراتيجية الإيرانية، ما يضع بدوره عديدًا من علامات الاستفهام حول المستقبل الذي ينتظر الجيوبوليتيك الشيعي، بناءً على المعطيات الإستراتيجية الراهنة.

إنّ النظرة الإيرانية لمشروع الجيوبوليتيك الشيعي تحتاج وقبل كل شيء إلى إعادة إنتاج فهم جديد للعمق الجيو-إستراتيجي الإيراني، إذ أنتج الجيوبوليتيك الشيعي سيكولوجيا اجتماعية معقدة في الداخل والخارج الإيراني. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها إيران في مجالات إستراتيجية معينة، فإنها بالمقابل فشلت في مجالات إستراتيجية أخرى، وعلى هذا الأساس فإنّ السعي الإيراني إلى تحويل المجتمعات الشيعية إلى مجتمعات هشة، وذلك عبر ضرب النسيج الاجتماعي لدول الجيوبوليتيك الشيعي، سينتج تحليلًا إستراتيجيًّا واحتمال التلاشي لهذه المجتمعات، خصوصًا أن النظام السياسي في إيران يواجه اليوم مصيرًا معقدًا جدًّا جرّاء الاحتقانات الداخلية، وسياسات المواجهة والعقوبات خارج إيران، ومن ثَم فإنّ عدم قدرة القيادة الإيرانية على فهم تاريخها وجغرافيتها بالشكل الذي يحفظ الأمّة وسيادة الدول الأخرى، سيجعل الجيوبوليتيك الشيعي يدخل في مرحلة ما وراء التاريخ والجغرافيا.

الفصل السابع

انعكاسات المخطط الجيو-سياسي الإيراني على الأمن الإقليمي

مقدمة

تُشير التجارِب التاريخية إلى أنّ التفكير الجيو-سياسي للقادة السياسيين لعب الدور الأكبر في اندلاع الصراعات والحروب الدولية على مَرّ العصور، التي خلّفت ملايين القتلى والجرحى والمشرَّدين في مختلِف دول العالم، وقسّمت الدول ودمّرت المجتمعات وفجّرت المؤسَّسات وقوّضت الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي معًا، وأهدرت الموارد والطاقات والثروات، ما ألقى بظلاله الكارثية على حياة الشعوب، مع تفشي حالات الفقر والشُحّ والعوَز واستشراء الأوبئة والأمراض المدمرة للشعوب، وذلك لارتكاز التفكير الجيو-سياسي على نزعات توسعية استعمارية ثابتة خارج الحدود الجغرافية للوحدة الدولية، بغضّ الطرف عن العواقب الوخيمة التي تصيب الدول والمجتمعات والبشر.

على خلفية التفكير الجيو-سياسي العدواني لهتلر النازي بضمّ بولونيا والنمسا والتشيك وسلوفاكيا -كما سبق ذكره في الفصل الأول- في إطار ما عُرف بالمجال الحيوي لألمانيا خلال حقبة ثلاثينيات حتى منتصف أربعينيات القرن العشرين، كان العالم على موعد مع اندلاع حرب عالمية ثانية هي الأوسع في التاريخ، بمشاركة أكثر من 30 دولة من دول المحور والحلفاء، ووصولها إلى كل بقاع العالم المختلفة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وبعدد قوات مشاركة تجاوزت 100 مليون جندي مقاتل من عشرات الدول من مختلِف قارات العالم، وبعدد القتلى الذين تجاوزوا الملايين من المقاتلين والمدنيين من البشر، ما جعلها الحرب العسكرية الأكثر دموية في تاريخ البشرية.

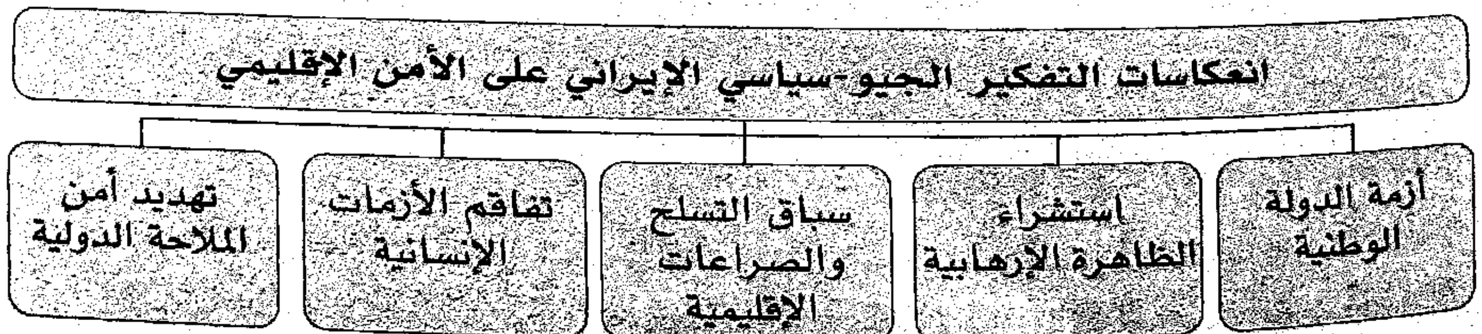
غير أنّ هذه السياسة العدوانية للرايخ الألماني لتأمين البقاء والوجود لألمانيا النازية وضمان رخائها الاقتصادي، ووصول هتلر إلى قلب القارة الأوروبية تطبيقًا لمقولات النظريات الجيوبوليتيكية، حملت بذور فنائه بسقوط حكم الرايخ الأعظم وزوال الاحتلال الألماني عن كل الدول التي احتلّها هتلر وحلفاؤه من دول الحلفاء بالقوة المسلحة (معظم قارة أوروبا ما عدا بريطانيا، ومناطق كثيرة في إفريقيا، ودول جنوب وشرق آسيا، وعديد من الدول المطلة على المحيط الهادي، ونحو ثلث الرقعة الجغرافية للاتحاد السوفييتي) بوفاة هتلر النازي عام 1945م، وذلك نتيجة تجاوز الطموحات التوسعية لألمانيا للنازية حجمَ الموارد والمقدرات القومية لألمانيا، ولذلك انتصر الحلفاء وسقطت عصبة الأمم لسيادة منطق القوة في العلاقات

الدولية وعدم احترام مبادئ الأمن الجماعي.

ورغم بزوغ فجر عهد جديد بولادة منظمة الأمم المتحدة عام 1945م، التي وضعت حدًّا للنظريات الجيوبوليتيكية التوسعية بتحريمها اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وبنصها على ضرورة احترام الدول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فقد قفزت إيران على هذه المبادئ السامية منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، بإحياء صنّاع قرارها الفكر الجيبوليتيكي من جديد برسمهم إستراتيجية عدوانية توسعية في دول المجالات الحيوية لإيران، بدأت في تمريرها منذ عام 2003م بسقوط نظام صدام حسين.

ورغم أن إيران تمكّنت من تعظيم نطاق نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وامتلكت أوراق ضغط قوية يمكن توظيفها في التفاوض مع الغرب حول الملفات العالقة، فإنها قوّضت حالة السلّم والأمن في الإقليم الشرق أوسطي، وتسببت في ظهور الدول الفاشلة والممزقة والمهترئة، واستشراء الظاهرة الإرهابية في الدول العربية، وتفاقم الأزمات الإنسانية بازدياد معدلات النزوح الجماعي غير المنظم من الدول العربية إلى مختلف دول العالم، وارتفاع معدلات الصراعات الإقليمية بين الدول متقاربة القوة في الإقليم، وبروز ظاهرة سباق التسلح بين الفواعل الإقليمية، ولا سيَّما الخليجية، لمواجهة التهديدات الإيرانية المحتملة، فضلًا عن تهديد حركة الملاحة الدولية بتوالي التهديدات المستمرة مِن قِبَل إيران وأذرعها المسلحة في الدول العربية لإعاقة تصدير النفط كورقة ضغط ضد المستوردين والمصدّرين، بما يؤدي -حسب الفكر الإيراني- إلى تخفيف الضغط الأمريكي على إيران. وفي ما يلي نتطرق إلى أبرز الظواهر التي خلّفها التفكير الجيو-سياسي لقادة إيران تجاه المنطقة الشرق أوسطية:

شكل (1): انعكاسات التفكير الجيو-سياسي الإيراني على الأمن الإقليمي



إعداد: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

أوّلًا: انهيار الدولة الوطنية

لعبت إيران الدور الأكبر في خلق وتغذية الصراعات المذهبية في الدول العربية منذ عام 2003م، وتعاظمت باندلاع ما يسمى بـ«ثورات الربيع العربي» مطلع 2011م، وذلك بتدريبها المقاتلين الشيعية سواء من داخل الدول العربية أو خارجها، وتسليحهم وشحنهم طائفيًا، سواء في معسكرات التدريب في الداخل الإيراني أو في الأراضي العربية في سوريا والعراق وغيرهما، لتكوين الأذرع الشيعية المسلحة كوكلاء إقليميين لها، لتمرير مخططاتها التوسعية في المنطقة العربية بقوة السلاح. ولذلك تُعَدّ إيران أحد أخطر العوامل التي أدت إلى ظهور «أزمة الدولة الوطنية» التي تحتضن خليطًا من التجمعات البشرية على أساس مفهوم «المواطَنة»، بغضّ النظر عن الاختلافات العرقية أو الدينية أو اللغوية. وقد كان مصير بعض الدول العربية التي طالها الأذى الإيراني برعاية الوكلاء الإيرانيين في مَلْمَحَين رئيسيَّين، على النحو التالي:

1. الانضمام إلى قائمة الدولة الفاشلة:

تبوّأت غالبية الدول المستهدفة بالتدخل الإيراني في دول المجال الحيوي الأول لإيران، وخصوصًا اليمن وسوريا والعراق، مراتب متقدمة على مؤشر الدول الهشّة (مؤشر الدول الفاشلة سابقًا) لعام 2019م، إذ جاءت الدول الثلاث ضمن الفئة الرابعة عالية الإنذار والخطورة (عالية جدًّا) والأكثر فشلًا والأقل أمنًا واستقرارًا، بتبوُّؤ اليمن المرتبة الأولى عربيًّا وعالميًّا من حيث الفشل بحصوله على 6,5 فقط من أصل 120 درجة. وسوريا في المرتبة الثالثة عربيًّا وعالميًّا بحصولها على 8,5، والعراق في المرتبة الخامسة عربيًّا والثالثة عشر عالميًّا بحصوله على 20,9 فقط، وذلك من إجمالي 178 دولة حول العالم في المؤشر لعام 2019[1] (انظر الجدول 1).

جدول (1): اليمن وسوريا والعراق ولبنان في مؤشر الدول الهشّة 2019م

درجة التحذير (عالٍ جدًّا)	الدولة	المؤشر	الترتيب عربيًّا	الترتيب عالميًّا
الدول الأكثر فشلًا وضعفًا والأقل أمنًا واستقرارًا	اليمن	113.5	1	1
	الصومال	112.5	2	2

(1) Fund for Peace (FFP), fragile states index 2019, Accessed: Jul 12, 2021, https://bit.ly/3aLJNrj.

الدول الأكثر فشلًا وضعفًا والأقل أمنًا واستقرارًا	سوريا	111.5	3	4
	السودان	108	4	8
	العراق	99.1	5	13
	ليبيا	99.2	6	28
	موريتانيا	90.1	7	31
	جيبوتي	85.1	9	43
	لبنان	85	10	44

Source: Fund for Peace (FFP), fragile states index 2019, Accessed: Jul 5, 2021, https://bit.ly/3aLJNrj.

إنَّ نظرةً ولو سريعة على أوضاع اليمن وسوريا والعراق ولبنان في مؤشر الدول الفاشلة لعام 2019م، تُبيِّن أن الدول العربية التي طالها التدخل الإيراني منذ عام 2003م ضمن التفكير الجيو-سياسي العدواني التوسعي تبوّأت المراتب الأولى في الهشاشة والفشل حسب مؤشرات ومعايير المؤسسات الدولية، وباتت إما دولًا تعاني من الانهيار الكلّي مثل اليمن وسوريا والعراق، وإما دولًا تعاني من الانسداد السياسي مثل لبنان. وفي ما يلي مؤشرات فشل الدول العربية المستهدفة بالتدخل الإيراني:

المؤشر الأول: العجز عن القيام بالوظائف الأساسية للدولة

بعد مضيّ قرابة نحو عقدين من الزمان على التدخل الإيراني المباشر في العراق، ونحو قرابة عقد على التدخل المباشر في سوريا، إضافة إلى التدخل في لبنان واليمن، باتت الدول الأربع غير قادرة على القيام بوظائفها الرئيسية، بالنظر إلى:

أ. **فقدان السيطرة على مواجهة العنف والاضطرابات الأمنية:** بات انتشار العنف السمة الغالبة على الأوضاع في سوريا والعراق واليمن ولبنان، نتيجة اندلاع صراع المصالح والنفوذ بين مكونات الدولة السياسية، واندلاع حالات الاقتتال الطائفي والصراع المذهبي بين المكونين السنّي والشيعي في العراق وسوريا واليمن، بدعم إيران للمكون الشيعي ماليًّا وعسكريًّا وسياسيًّا ضد المكون السني، وباتت الأنظمة السياسية في الدول الثلاث عاجزة عن مواجهة موجات العنف والإرهاب، إما لكونها باتت طرفًا أصيلًا في الصراعات القائمة، وإما لامتلاك المنافسين قدرات

تسليح وعتاد حربيّ هائل بدعم إيرانيّ، وإما نتيجة للتدخلات الإقليمية والدولية بسبب ضعف الدولة وتفككها. ولذلك جاءت اليمن وسوريا والعراق ولبنان ضمن قائمة الدول الأسوأ أمنًا في مؤشر السلام العالمي لعام 2019م، إذ تبوّأت لبنان المرتبة رقم 147، واليمن المرتبة 158، والعراق المرتبة 159، وسوريا المرتبة 160، من إجمالي 163 دولة شملها المؤشر الذي يصدره سنويًّا معهد الاقتصاد والسلام (LEP)[1].

ب. غياب الخدمات الأساسية: نظرًا إلى إهدار الموارد والمقدرات في الصراعات السياسية والمذهبية نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا والعراق واليمن ولبنان، خصوصًا التدخل الإيراني لصالح المكون الشيعي بما يضمن لإيران تنفيذ الأجندة التوسعية في الدول الأربع، غابت الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية مثل الكهرباء ومياه الشرب للمواطنين في الدول الأربع. وقد تسبب غياب الخدمات الأساسية في الدول المستهدفة بالتدخل الإيراني في انطلاق احتجاجات شعبية حادة وواسعة احتجاجًا على سوء الخدمات الأساسية.

ففي العراق اندلعت احتجاجات مرتين عام 2018م، الأولى في يوليو والثانية في سبتمبر، فضلًا عن انطلاق موجة من الاحتجاجات الواسعة منذ بداية أكتوبر 2019م، دامت حتى بلوغ جائحة كورونا منطقة الشرق الأوسط مطلع مارس 2020م، على تدني الخدمات الأساسية ولا سيّما أزمة الكهرباء، إذ يعاني العراق من أزمة كهرباء مزمنة بازدياد عدد ساعات انقطاع الكهرباء في العراق، لتصل في بعض الأيام إلى 20 ساعة يوميًّا في فصل الصيف، بيد أنّ اعتماد العراق على إيران في استيراد الكهرباء لعب الدور الأساسي في الأزمة، إذ أتاح لإيران ورقة ضغط على العراقيين استخدمتها خلال عام 2018م وعام 2021م، بالامتناع عن تصدير الكهرباء إلى العراق لحين الحصول على مستحقاتها المالية، وهو ما دفع الجنوبيين إلى الاحتجاج، إذ تزوّد إيرانُ العراقَ بنحو 40% من احتياجاته الكهربائية[2]، باستيراده 1200 ميغاوات من الكهرباء يوميًّا، و28 مليون متر مكعب من الغاز يوميًّا لإنتاج الكهرباء، إضافة إلى نحو مليون نازح عراقيّ بلا مأوى،

---

(1) Global Peace Index 2019, Institute for Economics and Peace, Accessed: Jul 13, 2021, https://bit.ly/3b0ylIJ.

(2) دولة الأحواز العربية، العبادي يقر بالهيمنة الإيرانية على العراق، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https://bit.ly/36L4CB3.

ويحتاج نحو 6.7 مليون عراقي إلى معونة إنسانية رغم أنه ثاني أكبر مُنتِج للنفط في منظمة «أوبك» بعد السعودية، وتبوُّئِه مرتبة رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم[1].

وفي لبنان يبلغ معدل انقطاع الكهرباء في بيروت ثلاث ساعات يوميًّا، فيما يصل إلى ما يقارب 20 ساعة يوميًّا في مناطق لبنانية بالشمال والجنوب، ما دفع المواطنين اللبنانيين إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية غالية الثمن لمعالجة جزء من الأزمة. ويمثل حجم الديون اللبنانية لقطاع الكهرباء نحو 40% من إجمالي ديون لبنان، حسب أرقام صندوق النقد الدولي لعام 2016م[2]. وفي اليمن يبلغ معدل انقطاع الكهرباء 10 ساعات يوميًّا في كل المحافظات اليمنية منذ اندلاع الحرب في اليمن على خلفية العدوان المسلح للحوثي على المحافظات اليمنية، والسيطرة على العاصمة صنعاء بالقوة المسلحة منذ 2015م، ومن ثَم تذبذب وصول الوقود اللازم إلى محطات توليد الكهرباء بفعل الحرب التي فرضها الحوثيون[3]. وقد شهدت سنوات الحرب في سوريا خروج عشرات محطات توليد الطاقة من الخدمة، إذ كشفت وزارة الكهرباء خلال 2019م أن 70% من محطات التحويل وخطوط نقل الوقود متوقفة بفعل الحرب[4].

ج. **تدمير المؤسسات:** باتت المؤسسات الخدمية الطبية والتعليمية والكهربائية والنقل إما معطلة وإما مدمرة بسبب الاقتتال الطائفي والحرب ضد التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا، إذ قدرت وزارة التخطيط العراقية في نوفمبر 2018م تكلفة إعادة الإعمار في العراق بنحو 88.2 مليار دولار[5]، وأعلنت الأمم المتحدة في أبريل 2020م أن تكلفة إعادة إعمار سوريا تصل إلى 400 مليار دولار، ويلزمها وقت من 10 إلى 15 عامًا لإعمارها[6]. وسبَق أن ذكر الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو

---

(1) هيئة الإذاعة البريطانية، مظاهرات العراق: الداخلية تنفي استهداف المتظاهرين والحكومة تستجيب لمطالب المحتجين بحزمة إصلاحات، (06 أكتوبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2021م، https://bbc.in/3fJjJAJ.

(2) مونت كارلو الدولية، أزمة الكهرباء في لبنان: معاناة المواطن بسبب «مافيا المولّدات» وتقصير الدولة، (31 مارس 2019م)، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2021م، https://bit.ly/3aZEEfq.

(3) وكالة أنباء الأناضول، اليمن.. محطات كهرباء عدن مهددة بالتوقف بداية من الأحد، (01 يناير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 13 يوليو 2021م، https://bit.ly/3b2ZgDz.

(4) روسيا اليوم، 4 مليارات دولار خسائر قطاع الكهرباء في سوريا، (11 نوفمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 11 يوليو 2021م، https://bit.ly/2XtJFsI.

(5) هيئة الإذاعة البريطانية، تكلفة إعادة إعمار العراق تتجاوز 88 مليار دولار، (12 فبراير 2018م)، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2021م، https://bbc.in/363rj5N.

(6) عنب بلدي، أرقام أممية جديدة بشأن إعادة الإعمار في سوريا، (09 أغسطس 2018م)، تاريخ الاطلاع: 12 يوليو 2021م، https://bit.ly/2ww7nJQ.

الغيط في 2017م أن مفوّضة الاتحاد الأوروبي الساميَة للسياسية الخارجية وشؤون الأمن فيديريكا موغيريني أبلغته أن تكلفة إعادة إعمار سوريا تصل إلى 900 مليار دولار، فيما قدّرت الحكومة اليمنية إعادة إعمار اليمن بنحو 100 مليار دولار وتحتاج إلى 10 سنوات لإنجازها[1].

هذه المليارات من الدولارات مطلوبة لإعادة إعمار ما دمّرته الحروب والصراعات في تلك الدول لعودتها إلى مرحلة ما قبل تدميرها، لا لتنميتها أو تطويرها لكي تصل إلى مصاف الدول المتقدمة، أو لانتقالها من مربّع الدول النامية إلى الدول المتطورة، وهو ما يؤكد أن الأذى الإيراني من شأنه تفكيك الدول وتدميرها لتظل في طورها البدائي، وتظل في حالة تبعية للدولة الإيرانية، وهو هدف إيرانيّ أصيل.

د. عدم القدرة على مدّ سيادة الدولة على كامل الرقعة الجغرافية: باتت الأنظمة السياسية في العراق وسوريا واليمن ولبنان عاجزة عن مدّ سيادتها وسلطتها على كامل الرقعة الجغرافية بشكل مباشر أو غير مباشر، بفعل الدعم الخارجي لوكلاء محليين ضد الأنظمة الحاكمة ضمن مخططات التقسيم، خصوصًا لجوء إيران في الدول الأربع إلى خلق وكلاء محليين مسلّحين لتنفيذ أجندتها التوسعية.

ففي العراق مثلًا تقلّ سلطة الدولة إلى حدٍّ ما بشكل غير مباشر على المحافظات الشيعية الجنوبية النفطية، لعلوّ صوت الميليشيات المسلحة وهيمنتها على القرارات السياسية بالمحافظات الجنوبية، كما ظلّت الدولة العراقية عاجزة عن مدّ سلطتها وسيادتها على المحافظات السنّية التي سيطر عليها تنظيم داعش منذ 2014م قبل محاربته وعودة المحافظات السنّية تحت سيطرة الحكومة العراقية.

وفي لبنان، تفتقر الدولة إلى مدّ سلطانها على الجنوب اللبناني؛ نتيجة لاحتلاله من قِبل حزب الله -أكبر وأهمّ ذراع عسكرية لإيران خارج الحدود الإيرانية- منذ نشأته بدعم إيرانيّ عام 1982م، حتى باتت قدرات الحزب العسكرية تفوق قدرات الجيش اللبناني.

ويفتقر النظام السوري إلى مدّ سلطته وسيادته على كامل الأراضي السورية بسيطرة الميليشيات الشيعية المسلحة على عديد من مناطق النفوذ في سوريا، فضلًا عن سيطرتها على الحدود الإيرانية-العراقية والحدود العراقية-السورية والحدود

(1) العين الإخبارية، 100 مليار دولار تقديرات لإعادة إعمار ما دمرته الحرب في اليمن، (13 فبراير 2019م)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https://bit.ly/34sqxgl.

السورية-اللبنانية، وامتلاكها عشرات القواعد العسكرية في العراق وسوريا غير الخاضعة للأنظمة الحاكمة في بغداد ودمشق.

وفي اليمن يفتقر النظام إلى مدّ سيادته على كامل الأراضي اليمنية بسيطرة الحوثيين على محافظة صعدة، ثم تمددهم بقوة السلاح وسيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م والعديد من المحافظات اليمنية. وما زال الحوثيون يسيطرون على العاصمة صنعاء وعمران وذمار وإب بقوة السلاح.

هـ- استباحة الحدود: مِن أهمّ المؤشرات على عجز الدولة عن أداء وظائفها عدم قدرتها على حماية حدودها من ناحية، واستباحة تلك الحدود من قِبل دول الجوار أو ميليشيات مسلحة من ناحية ثانية. فالحدود الإيرانية-العراقية تهيمن عليها الميليشيات المسلحة بدعم إيرانيّ مع ضآلة السيطرة العراقية على الحدود من الناحية العراقية. وكذلك الحدود العراقية-السورية والحدود السورية-اللبنانية تسيطر عليها الميليشيات المسلحة الموالية لإيران في العراق وسوريا لتسهيل تنفيذ المخطط الإيراني في العراق وسوريا ولبنان، وتسهيل مهمة نقل وتهريب السلاح إلى الميليشيات المسلحة في سوريا، وإلى حزب الله في لبنان، لتعزيز قوتها في سوريا ولبنان بما يجعلها رقمًا صعبًا في المعادلتين السورية واللبنانية لا يمكن تجاوزه من ناحية، ويضمن تحقيق الأهداف الإيرانية في المنطقة العربية من ناحية ثانية.

المؤشر الثاني: تمزق الدولة وانشطارها إلى أقاليم جغرافية تخضع لسيطرة جماعات مسلحة

لم تسلم دولة عربية من الدول التي أصابها الأذى الإيراني، إذ تعاني تلك الدول من حالة تمزق وانشطار وانقسام بين جماعات مسلحة، كل منها يُعَدّ الدولة المركزية هي وطنه الثاني، والدولة الداعمة بالمال والسلاح هي وطنه الأول، فيلبي طلباتها ويأتمر بأمرها. فإذا ما نظرنا إلى سوريا على خلفية التدخلات الإقليمية والدولية، خصوصًا التدخل الإيراني الطائفي، لوجدناها مقسمة ما بين مناطق تخضع لسيطرة الرئيس بشار الأسد، ومناطق ثانية تخضع لسيطرة فصائل المعارضة، وثالثة تخضع لطهران، ورابعة تخضع لموسكو، وخامسة تخضع لأنقرة، وسادسة تخضع لواشنطن، فضلًا عن انتشار المناطق الآمنة، وسيطرة تنظيم داعش على بعض الجيوب الصغيرة المتفرقة في الأراضي السورية[1].

(1) Financial Times, Syria's shattered health service left exposed as coronavirus spreads, Accessed: Jul 15, 2021, https://on.ft.com/3lZrRiF.

وإذا ما نظرنا إلى اليمن بعد مضيّ أكثر من ثلاثة عقود من التدخل غير المباشر، وخمس سنوات من التدخل المباشر لإيران في اليمن، بتقديم الدعم العسكري للحوثيين (شحنات التسلح)، فسنجده مقسمًا إلى مناطق خاضعة لسيطرة قوات الشرعية اليمنية، المدعومة من التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وهي الرقعة الأكبر باحتوائها على عدن والضالع ومهرة وحضرموت وشبوة ولحج وسقطرى ومأرب. ومناطق سيطرة الحوثيين بقيادة عبد الملك الحوثي، وهي الأقل مساحة مقارنة بمساحة الشرعية، وتتكون من صعدة وصنعاء وعمران وإب وذمار. ومناطق خاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي مثل أبين ومديريات من عدن. وتوجد مناطق اشتباك وتقاسم سيطرة بين قوات الشرعية والحوثيين مثل تعز والبيضاء والحديدة والجوف[1].

لم يكُن العراق بعيدًا عن التمزق والانشطار والانقسام نتيجة التغوّل الإيراني ممثلًا في الميليشيات الشيعية المسلحة التي كوّنتها إيران في العراق، ويبلغ عددها حسب التقديرات الأمريكية 67 ميليشيا مسلحة[2]، والنسبة الأكبر منها تتبع مرجعية قم أيديولوجيًّا، منها 40 ميليشيا مثل «عصائب أهل الحقّ» بقيادة قيس الخزعلي، و«حركة النجباء» بقيادة أكرم الكعبي، و«كتائب حزب الله» العراقي، و«جيش المختار» بقيادة واثق البطاط، و«لواء أبو الفضل العباس» بقيادة أوس الخفاجي، و«كتائب الإمام علي» بقيادة شبل الزيدي، و«سرايا الخراساني» بقيادة علي الياسري، و«فرقة العباس» بقيادة ميثم الزيدي.. تحظى بنفوذ وانتشار واسع في ربوع الدولة العراقية، وتحظى بثقل وتأثير كبيرين في المعادلة العراقية. ولا يمكننا تجاهل سيطرة داعش على عديد من المحافظات والمدن السنية خلال الفترة من 2014م حتى نهاية 2017م.

أمّا في لبنان، فلا نغالي إذا ما قُلنا إنّ «حزب الله» حزب إيرانيّ يحتل الجنوب اللبناني منذ تأسيسه في الثمانينيات بدعم إيراني، ليصبح الذراع العسكرية الأهم في المنطقة لإيران. وبات الحزب بمثابة دولة داخل الدولة اللبنانية بممارسته مغامرات خارجية في المنطقة العربية، لا سيما في سوريا والعراق وفي القارة

(1) شبكة المحيط الإخبارية، اليمن: خريطة السيطرة في اليمن 2019م، (04 نوفمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https://bit.ly/2xqzBGr.

(2) Dinardaily,Washington demands Baghdad to freeze 67 armed factions and wait for the response of Abdul Mahdi, Jan,15,2019, Accessed: Jul 15, 2021, https://bit.ly/2UmcNiI.

الإفريقية وأوروبا وحتى في أمريكيا اللاتينية، متجاوزًا سلطات الدولة اللبنانية. ويمتلك شبكة مصالح اقتصادية عملاقة على الصعيد العالمي.

يتضح مما سبق أن إيران لم تفلح في تقديم دولة نموذج تُحتذى في المنطقة، إنما كل الدول العربية التي أصابها الغزو الطائفي الإيراني باتت دولًا ممزقة مهترئة، حتى تظل هذه الدول ضعيفة غير قادرة على الانفكاك عن الأجندة الإيرانية، ومن ثَم تظل تدور في الفلك الإيراني بما يمكّن إيران من تمرير مخططاتها وتنفيذ مشروعاتها التوسعية في المنطقة العربية.

المؤشر الثالث: ظاهرة النزوح الجماعي غير المنظم

نتيجة حالات الاقتتال الطائفي الدائرة في سوريا واليمن والعراق، التي تُعَدّ إيران أحد أهم محركاتها، تحوّلت الدول الثلاث إلى ميادين أو ساحات قتال، مما أدى إلى بروز أزمات وكوارث إنسانية جرّاء نزوح جماعيّ غير منظَّم بين المحافظات الداخلية، ولجوء الملايين من البشر إلى الدول المجاورة أو إلى الدول المستقرة في الغرب الأوروبي. فإذا ما نظرنا إلى سوريا فسنجد أنها تواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في التاريخ المعاصر، بتبوُّئِها المرتبة الأولى عالميًّا في قائمة أكثر الدول المصدّرة للاجئين في العالم، تليها أفغانستان وجنوب السودان، إذ يشكل اللاجئون من الدول الثلاث نحو 57% من إجمالي عدد اللاجئين في العالم، وذلك بنزوح نحو 12.2 مليون لاجئ موزعين على 6.6 مليون نازح داخلي ونحو 5.6 مليون لاجئ خارجي، فضلًا عن أكثر من 13.1 مليون في حالة احتياج إنساني، ونحو 2.9 مليون مُحاصَر في مناطق يصعب الوصول إليها، وذلك حسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)[1]. وتحتل تركيا النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين بعدد 3.6 مليون لاجئ سوريّ، ثم لبنان 915 ألفًا، ثم الأردن 655 ألفًا، فالعراق 245 ألفًا، ومصر 130 ألفًا[2].

واليمن أيضًا يشهد كارثة إنسانية في المنطقة بفرار الملايين من منازلهم هربًا من الصراع المدمر الذي أحدثه الحوثيون باحتلالهم العاصمة صنعاء وانقلابهم على الشرعية اليمنية، إذ يبلغ عدد النازحين في الداخل نحو 190.3 ألف نازح،

(1) الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة الطوارئ في سوريا، (د.ت.)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو، 2021م، https://bit.ly/2V2sop3.

(2) وكالة زاد الأردن الإخبارية، أعداد اللاجئين السوريين في الدول العربية، (16 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 13 يوليو 2021م، https://bit.ly/2xnKo48.

وعدد اللاجئين إلى الدول المجاورة نحو 280.6 ألف لاجئ، حسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)[1]، فضلًا عن وجود نحو 10 آلاف طالب لجوء، حسب المفوضية.

ويشهد اليمن -وَفْقَ تقارير الأمم المتحدة- أسوأ أزمة إنسانية في العالم، إذ ينتظر أكثر من 22 مليون شخص المساعدة العاجلة، وانتشرت المجاعة في ربوع اليمن، إذ إنّ 17 مليون يمنيّ، بما يعادل 60% من إجمالي عدد اليمنيين، لا يعرفون كيف سيحصلون على وجبتهم المقبلة. ويفتقر الملايين من اليمنيين إلى مياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي الملائم. وفي أثناء انعقاد جلسة مجلس الأمن بشأن الأزمة الإنسانية في اليمن في أكتوبر 2018م، حذّر مسؤول الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة مارك لوكوك من «خطر المجاعة الذي أصبح وشيكًا جدًّا»، مشيرًا إلى تفشّي سوء التغذية والمرض في البلاد، ووصَف حجْم الكارثة في اليمن بأنه «صادم»[2].

وفي العراق، أُجبر ملايين العراقيين على مغادرة منازلهم على خلفية عقود من الصراع المسلح والعنف، فقد بلغ عدد النازحين العراقيين في الداخل نحو 2.1 مليون نازح، وأكثر من 360 ألف نازح في مخيمات عشوائية، بما في ذلك مبانٍ مهجورة أو غير مكتملة، حتى مايو 2018م، حسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وبحلول 2016م كان أكثر من 11 مليون عراقي بحاجة ماسّة إلى المساعدات الإنسانية[3]. وأكدت المنظمة الدولية للهجرة في تقاريرها الصادرة مطلع يناير 2018م نزوح ما يقرب من 6 ملايين عراقي خلال السنوات الأربع الماضية، وحددت المنظمة عدد العائدين العراقيين إلى مواطنهم الأصلية بنحو 3.2 مليون شخص، في حين لا يزال هناك 2.6 مليون نازح[4].

المؤشر الرابع: الاعتماد على أطراف خارجية لحفظ السلطة والنظام والنفوذ

سواء في سوريا أو اليمن أو حتى العراق، لم تستطِع الأنظمة السياسية البقاء في الحكم دون اعتمادها على الأطراف الإقليمية والدولية. فعلى سبيل المثال، لجأ

---

(1) موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة الطوارئ في اليمن، (د.ت.)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https://bit.ly/2Rw1ELu.

(2) بي بي سي عربي، الحرب في اليمن: الأمم المتحدة تحذّر من مجاعة وشيكة تهدد نصف السكان، (24 أكتوبر 2018م)، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2021م، https://bbc.in/2JaZq2R.

(3) موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة الطوارئ في العراق، (د.ت.)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https://bit.ly/2V0d1gG.

(4) سبتونيك عربي، العراق.. عدد العائدين يتجاوز أعداد النازحين لأول مرة منذ عام 2013م، (12 يناير 2018م)، تاريخ الاطلاع: 13 يوليو 2021م، https://bit.ly/2V1aYYY.

النظام السوري إلى موسكو وطهران لمساندته ماليًّا وعسكريًّا وسياسيًّا للبقاء على رأس الحكم في سوريا، وهرول الروس والإيرانيون للتدخل في الأزمة السورية بذريعة المطالب السورية، وذلك لاعتبارات المصالح والسياسة والمشروعات في المنطقة الشرق أوسطية، إذ برّر رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان علاء بروجردي في مايو 2018م أن وجود القوات الإيرانية في سوريا «جاء بتوافر طلب من سوريا، ولهدف شرعيّ يتمثل في محاربة الإرهاب»[1].

وبعدما أدركت إيران عدم قدرتها بمفردها على تحويل ميزان القوى الداخلي لصالح الأسد، طلبت العون والمساعدة من الروس خلال أغسطس 2015م، إذ أكد وزير الدفاع الإيراني السابق حسين دهقان أن القائد السابق لفيلق القدس التابع للحرس الثوري قاسم سليماني كان له دور كبير في إقناع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في أثناء زيارته لروسيا عام 2015م، بأهمية التدخل في سوريا، وأن تكلفة التدخل ستكون ذات جدوى كبيرة للطرفين الروسي والإيراني[2].

ولطالما كشفت إيران في خطابها الإعلامي أن تدخّلها في سوريا جاء استجابة لطلب رسمي من رئيس الدولة السورية لمساندته في محاربة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، إذ رجع المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي في مايو 2018م وجود إيران في سوريا إلى «دعوة الحكومة السورية ذاتها لنظيرتها الإيرانية للمساعدة في محاربة الإرهاب»[3]، إضافة إلى التبرير البراغماتي للمرشد الإيراني علي خامنئي عن وجود العسكريين الإيرانيين بسوريا، في أثناء لقائه أُسَر القتلى الإيرانيين في سوريا في يناير 2017م، بقوله: «إذا لم نقاتل تنظيم داعش في سوريا لواجهناه في كرمان شاه وهمدان وغيرها من المدن الإيرانية»[4]. وهذا يتطابق مع تصريح أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني بأن «إيران تعُدّ أمن سوريا يعادل أمنها،

---

(1) راديو فردا، علاء الدين بروجردى رئيس كميسيون امنيت ملى و سياست خارجى مجلس به حمله موشكى يكشنبه شب در سوريه واكنش نشان داد، (١٢ ارديبهشت ١٣٩٧ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، http://cutt.us/hpodv.

(2) آسوشيتدپرس: سردار سليمانى ماه اوت با پوتين ديدار كرده است، (08 أكتوبر 2015م)، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2021م، https://bit.ly/2yUcx37.

(3) وكالة أنباء فارس، قاسمى در نشست هفتگى با خبرنگاران تا زمانى كه دولت سوريه بخواهد به كمك‌هاى خود به اين دولت ادامه مى‌دهيم/هيچ مذاكره ديگرى جز برجام با اروپا نخواهيم داشت، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2021م، https://goo.gl/3oJkYa. ايسنا، سخنگوى وزارت امور خارجه با رد برخى از ادعاها: حضور نيروهاى ايرانى در سوريه كاملا منطبق بر موازين ومقررات بين‌المللى است، (٢١ بهمن ١٣٩٦ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 11 يوليو 2021م، http://cutt.us/Py0XK.

(4) خامنه اى: اگر در سوريه نجنگيم، بايد در كرمانشاه، همدان و استانهاى ديگر ايران بجنگيم، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2021م، http://cutt.us/IIWL0.

ومن هذا المنطلق فالحفاظ على الاستقرار في سوريا يُعَدّ إنجازًا لإيران»[1].

كما صرح رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري في مارس 2019م بأن الوجود الإيراني فيه هذه الدول جاء بدعوة رسمية من الجهات الحاكمة لها، فيما توجد القوات الأمريكية في سوريا بشكل غير رسمي. يقول باقري: «أرسلت إيران المستشارين العسكريين إلى سوريا والعراق بناءً على طلب منهما، وبإذن من حكومتيهما»[2]، مضيفًا: «القوات الأجنبية موجودة في إدلب وشرق الفرات بشكل غير قانوني»[3].

وعلى خلفية انقلاب الحوثيين على الشرعية واحتلالهم صنعاء عام 2014م، تقدم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في 07 مارس 2015م بطلب رسميّ لقادة دول مجلس التعاون الخليجي للتدخل العسكري في اليمن لحماية اليمنيين من العدوان الحوثي على اليمن، بقوله: «أكتب لكم أيها الإخوة الأعزاء هذه الرسالة والقلب يعتصر بالأسى والحزن الكبيرين على ما آلت إليه الأوضاع الأمنية في الجمهورية اليمنية، من تدهور شديد وبالغ الخطورة جرّاء الأعمال العدوانية المستمرة والاعتداءات المتواصلة على سيادة اليمن، التي قام ولا يزال يقوم بها الانقلابيون الحوثيون، بهدف تفتيت اليمن وضرب أمنه واستقراره».

وأضاف: «أخذًا بالاعتبار ما قامت وتقوم به الميليشيات الحوثية من أعمال عدوانية، كان آخرها رصد أرتال عسكرية متجهة لمهاجمة عدن والاستيلاء عليها وبقية مناطق الجنوب، وإعلان تلك الميليشيات الإجرامية عن نياتها في التحرك عسكريًّا نحو الجنوب.. مما يجعل البلاد تنزلق نحو مزيد من الصراع العنيف.. فإنني أتوجَّه إليكم أيها الإخوة وأطلب منكم، استنادًا إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، واستنادًا إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، تقديم المساندة الفورية بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن من العدوان الحوثي، وردع الهجوم المتوقع حدوثه في أي ساعة على عدن وبقية مناطق

---

(1) صحيفة شرق، دبير شوراي عالي امنيت ملي در گفت‌وگو با «شرق» تشريح كرد، امنيت سوريه امنيت ماست، (۱۲خرداد ۱۳۹۷ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https://bit.ly/2sxomFG.

(2) برگزارى جمهورى اسلامى ايران، سرلشگر باقرى:مبارزه با تروريسم تا شكست كامل آن ادامه مى يابد، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https://bit.ly/2FiXC3a.

(3) خبرگزارى پانا، در ديدار با هيات نظامى ايران وعراق بشار اسد: روابط سوريه با ايران وعراق در دوره جنگ تقويت شده است، (۲۸ اسفند ۱۳۹۷ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 13 يوليو 2021م، https://bit.ly/2JZ9YSB.

الجنوب، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش»[1].

وفي 19 مارس 2015م، أعلنت دول الخليج العربية، السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر استجابتها لطلب الرئيس اليمني بالتدخل عسكريًا في اليمن للدفاع عن الأمن والشعب اليمني في وجه العدوان الحوثي، والتصدي للنفوذ الإيراني في اليمن. وكذلك شكّلت الدول العربية والخليجية التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، وبدأ التحالف العسكري أولى غاراته الجوية ضد مواقع الحوثيين في المناطق التي احتلوها في 25 مارس 2015م، تحت اسم «عاصفة الحزم»، وهو ما أسفر عن عودة الرئيس هادي على رأس الحكم في عدن واسترداد الجزء الأكبر من اليمن تحت سيطرته، وسيطرت قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن على الأجواء اليمنية، وسيطرت السفن والبوارج الحربية السعودية على المياه الإقليمية اليمنية، وكذلك تقلَّص خطر ميليشيات الحوثي على الملاحة الدولية بتأميم ممرّ عبور النفط عند باب المندب الإستراتيجي.

ويوجد في العراق نحو 5500 جندي أمريكي موزعين على نحو 15 قاعدة أمريكية في محافظات بغداد وصلاح الدين والأنبار ونينوى وأربيل وإقليم كردستان، كما اعتمد العراق في عهد رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي على القوات العسكرية التابعة للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، التحالف الذي جرى تشكيله عام 2014م ويتكون من 82 دولة حول العالم، كما اعتمد العراق أيضًا على الميليشيات المسلحة الموالية لإيران في العراق وعددها 67 ميليشيا مسلحة بجانب الجيش العراقي وقوات التحالف الدولي في مواجهة تنظيم داعش. وقد أعلن حيدر العبادي في 21 نوفمبر 2017م القضاء على داعش عسكريًا[2]، وهو ما يعني مخاوف لدى العبادي من عدم القضاء على التنظيم فكريًا، وهو ما يفسر ظهور بعض الجيوب الإرهابية الصغيرة في العراق ما بين الفينة والأخرى التي تعلن مسؤوليتها عن عمليات إرهابية.

على ضوء المؤشرات السابقة يمكن القول إنّ الدول التي أصابها التدخل الإيراني ينطبق عليها مفهوم الدولة الفاشلة، فهي دول باتت تعاني من الانهيار الكلّي

---

(1) سي إن إن عربي، ماذا كتب هادي إلى قادة الخليج عن الحوثيين والقاعدة وداعش لإقناعهم بالتدخل العسكري؟، (26 مارس 2015م)، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2021م، https://cnn.it/3eaWKNw.

(2) السومرية، العبادي يعلن القضاء على داعش عسكريًا في العراق، (21 نوفمبر 2017م)، تاريخ الاطلاع: 15 يوليو 2021م، https://bit.ly/3a3Vngk.

كما هي الحال في سوريا واليمن، إذ تشهد هذه الدول كوارث وأزمات إنسانية غير مسبوقة، وفقدت السيطرة على حماية الحدود، وتفشى فيها الاقتتال الطائفي، وتدخُّل القوى الإقليمية والدولية، إلى درجة أنها باتت تحتلّ أسوأ المؤشرات العالمية في الأمن والسلام والاقتصاد والسياسة والتنمية، إلخ. وبالمحصلة باتت تشهد بعض الظواهر الخطيرة التي تقوّض الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مثل ولادة كيانات طائفية أو جهوية تعتمد على الإرهاب واستباحة الحدود الجغرافية، والاعتماد على أطراف خارجية للحفاظ على السلطة والنفوذ الداخلي.

2. الدخول في طور الانسداد السياسي:

كما هي الحال في لبنان وعديد من الدول العربية التي شهدت تدخلًا إيرانيًّا، إذ تعيش أزمة سياسية بين مؤسسات الدولة الرسمية المعنية بالحفاظ على الأمن القومي اللبناني وحزب الله الإيراني نتيجة تغوُّل الحزب، المدعوم إيرانيًّا بالمال والسلاح والمقاتلين، في مؤسسات الدولة، ورفضه إلقاء السلاح، ورفضه عدم تدخُّله في الشؤون الداخلية للدول العربية بمشاركته في القتال الدائر في سوريا واليمن والعراق، أو باستنساخه أحزابًا أخرى وليدة في البحرين والكويت وغيرهما لتنفيذ الأجندة الإيرانية، متجاوزًا القرار اللبناني الرسمي وأدوار مؤسسات الدولة الرسمية المنوطة بها. وما تصريح رئيس الوزراء اللبناني المكلف تشكيل الحكومة اللبنانية سعد الحريري في مارس 2021م، بعرقلة حزب الله لتشكيل الحكومة اللبنانية، إلا دليل على ذلك.

ثانيًا: استشراء ظاهرة الإرهاب

تُشير التجارب المعاصرة إلى أن الإرهاب وليد الدول الفاشلة، لعدم قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، خصوصًا في ما يتعلق بمدّ السلطة على كامل أراضي الدولة وحماية الحدود، نتيجة ضعف مقدراتها العسكرية والاقتصادية المطلوبة للدفاع عن أمنها وحدودها بفعل انخراطها في الصراعات والحروب الداخلية ضد أطراف مدعومة من الخارج، فعادة ما تصبح الدول المنهارة أو الدول التي تشهد أزمات وصراعات داخلية تربة خصبة وملاذًا آمنًا لانتشار الإرهاب والجماعات الإرهابية.

وتشكل سياسة «الطأفنة الإيرانية» في الدول العربية بدعم إيران المكون الشيعي ضد المكون السنّي، منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق عام 2003م في العراق وفي سوريا منذ اندلاع ما يسمى بـ«ثورات الربيع العربي» 2011م، محركًا أو سببًا

رئيسيًا لتفشي الظاهرة الإرهابية في الدول العربية، عندما يتبنى المتشددون من ذوي المذهب السني في الدول العربية النهج المسلح بحجة الدفاع عن أبناء جلدتهم والدين لعودة الخلافة من جديد، ومن ثم تبدأ عمليات الحشد المضاد للحشد الشيعي المدعوم من إيران للسيطرة على البلاد والعباد بقوة السلاح لتنفيذ الأجندة الإيرانية.

بعد أن توارى الحديث عن محاربة تنظيم القاعدة في العراق، الذي أسسه أبو مصعب الزرقاوي عام 2003م، والذي شن عمليات إرهابية ضد القوات الأمريكية على خلفية الغزو الأمريكي للعراق في 2004م، شهد العراق ولادة تنظيم «داعش» (الدولة الإسلامية في العراق والشام) في يونيو 2014م الذي قاده أبو بكر البغدادي، وذلك لإقامة الخلافة الإسلامية في العراق وسوريا وفق ما ادعى قادة التنظيم الإرهابي. وسيطر داعش منذ عام 2014م وحتى نهاية 2017م على ثلاث محافظات سنّية، هي ديالي والأنبار وصلاح الدين، بما فيها مدن الرمادي وتكريت وبعقوبة وسامراء والفلوجة وسنجار والموصل.

وفي سوريا سيطر تنظيم داعش خلال عام 2014م على دير الزور شرق سوريا، ثم حلب وريف حلب الشمالي، مرورًا بمدينة الرقة معقله الأساسي في سوريا. كما سيطر أيضًا على القلمون وريف حمص ومنبج والباب، وبمجيء عام 2015م امتدت سيطرة التنظيم الإرهابي حتى الحدود اللبنانية في جرود عرسال، وفي نوفمبر 2017م أعلن رئيس مجلس الوزراء آنذاك حيدر العبادي القضاء على التنظيم عسكريًا في العراق. وفي سوريا أُعلِن عن نهاية التنظيم على أيدي قوات سوريا الديمقراطية في مارس 2019م بدعم من التحالف الدولي لمحاربة داعش، ومع ذلك تبقى قدرة التنظيم على العودة مجددًا في العراق وسوريا مصدر إزعاج لحكومة الدولتين وللمجتمعين الإقليمي والدولي.

لكنّ المتابع لخريطة انتشار داعش في العراق قبل تحجيمه بنهاية 2017م يجد أنها كانت دائمًا في المحافظات والمدن السنّية، ولكن من المفارقات العجيبة عدم انتشارها جنوبًا نحو كربلاء أو النجف، رغم أن المدينتين الشيعيتين على الحدود مباشرة بجنوب الأنبار، ولم تتوجه الحشود الداعشية نحو بغداد لعلمها أن بغداد خطّ أحمر لإيران، كما تؤكد الوقائع وصول داعش إلى حدود إيران دون أن تتقدم لاختراق الحدود الإيرانية، وكذلك في سوريا لم تستهدف داعش ميليشيا إيران الطائفية ولا النظام السوري، ما يثير علامات استفهام عديدة حول علاقة إيران بالتنظيمات الإرهابية.

ولطالما وجّهت الولايات المتحدة إلى إيران تهمة دعم الإرهاب ورعايته، إذ أكد مسؤولو الولايات المتحدة في مناسبات عديدة في المحافل الأممية والدولية أن إيران الدولة الأولى الراعية والداعمة للإرهاب في العالم. وقد يرجع ذلك إلى تشكيلها المنظمات الإرهابية في الداخل والخارج التي تنطبق عليها وصف «الإرهابية»، وممارسة تلك التنظيمات الأعمال الإرهابية في سوريا والعراق واليمن، ولذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 08 أبريل 2019م تصنيف الحرس الثوري الإيراني، بما في ذلك فيلق القدس التابع للحرس الثوري، ضمن قائمة التصنيفات الإرهابية التي تضمن 67 منظمة إرهابية أخرى، بينها حزب الله اللبناني(1).

وأوضح بيان الخارجية الأمريكية أن إيران نظام خارج عن القانون، يستخدم الإرهاب كأداة رئيسية للحكم، كما أن الحرس الثوري الإيراني يشارك في الأنشطة الإرهابية منذ إنشائه قبل نحو 40 عامًا، إذ قتل مواطنين أمريكيين، وهو مسؤول عن خطف رهائن واحتجاز عديد من الأشخاص الأمريكيين، ونشر الإرهاب في جميع أنحاء الشرق الأوسط وحول العالم على حساب شعبه، فضلًا عن كونه مسؤولًا عن مقتل ما لا يقلّ عن 603 من أفراد الخدمة الأمريكية في العراق منذ 2003م، ما نسبته 17% من جميع وَفَيَات الأفراد الأمريكيين في العراق من 2003م إلى 2011م(2).

وأضاف بيان الخارجية الأمريكية أنه في السنوات الأخيرة جرى الكشف عن عديد من المخططات الإرهابية للحرس الثوري وتعطيله في عديد من البلدان مثل ألمانيا والبوسنة وبلغاريا وكينيا والبحرين وتركيا، وكذلك خطط فيلق القدس عام 2011م لاغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة آنذاك عادل الجبير على الأراضي الأمريكية، وفي سبتمبر 2018م كشفت محكمة اتحادية أمريكية أن الحرس الثوري الإيراني مسؤول عن تفجير أبراج الخبر بالسعودية عام 1996م، الذي قُتل فيه 19 أمريكيًا(3).

ويواصل الحرس الثوري توفير الدعم المالي، والتدريب، ونقل التكنولوجيا، والأسلحة، لمجموعة واسعة من المنظمات الإرهابية مثل حزب الله اللبناني، وكتائب حزب الله في العراق، وكتائب الأشتر في البحرين، وجماعات إرهابية أخرى في

(1) U.S Department of State, Designation of the Islamic Revolutionary Guard Corps, Accessed: Jul 15, 2021, https://bit.ly/2xuJTFn.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

سوريا وحول الخليج العربي، كما تواصل إيران السماح لعناصر تنظيم القاعدة بالإقامة في إيران، فقد حصلت وزارة الخزانة الأمريكية عام 2016م على معلومات بإقامة ثلاثة من كبار مسؤولي القاعدة في إيران، وأن إيران سمحت، عن علم، لأعضاء القاعدة، بما في ذلك عديد من خاطفي الطائرات في 11 سبتمبر 2001م، بعبور أراضيها في طريقهم إلى أفغانستان[1].

وتمتلك إيران ذاتها سجلًا حافلًا في العمليات الإرهابية، على سبيل المثال لا الحصر اقتحام السفارة الأمريكية واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين لمدة 444 يومًا، واقتحام عديد من السفارات الأوروبية والعربية، آخرها استهداف وتحطيم المقارّ الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد.

ثالثًا: تفاقم الصراعات الإقليمية على مناطق النفوذ

ترتب على التدخلات الإيرانية في المنطقة الشرق أوسطية، بتقديم كل أشكال وألوان الدعم والمساندة المالية والتسليحية للمكون الشيعي (خصوصًا الميليشيات المسلحة الموالية لإيران في العراق وسوريا) ضد المكون السني، أو لمدّ نطاق النفوذ والتوسع في العراق وسوريا ولبنان واليمن، اندلاع حالات الاقتتال الطائفي والاحتراب الأهلي في العراق وسوريا واليمن، وارتفاع منحنى الصراعات الإقليمية على خلفية تدافع بقية القوى الإقليمية للتدخل في العراق وسوريا واليمن، إما لمدّ نطاق النفوذ وعدم تركه للشهية الإيرانية المفتوحة في العراق وسوريا ولبنان مثل تركيا وإسرائيل، وإما للحد من تعاظم القوة الإيرانية على حساب أمن دول الخليج كالسعودية والإمارات.

ولذلك ارتفع معدل الصراع الإيراني-الإسرائيلي في عدة ساحات، منها الساحة السورية والساحة العراقية والساحة اللبنانية، لتجاوز الميليشيات الموالية لإيران في الدول الثلاث (الحشد الشعبي في العراق، والجيش الشيعي الحرّ في سوريا، وحزب الله في لبنان) الخطوط الحمراء الإسرائيلية المتعلقة بأمن وبقاء إسرائيل، وذلك بإطلاق بعض الميليشيات الصواريخ على البلدات الإسرائيلية من ناحية، وتدشين إيران قواعد عسكرية في سوريا، آخرها تسمى قاعدة «مجمع الإمام علي» على الحدود السورية-العراقية، في سبتمبر 2019م[2]، وتكثيف الحضور الميليشياوي

(1) Ibid.

(2) Fox news, Iran building new classified military base in Syria: intelligence sources, Accessed: Jul 14, 2021, https://bit.ly/3brCwxV.

العسكري في المدن والمحافظات السورية، وذلك لترسيخ الحضور العسكري الإيراني في سوريا، وهو ما دفع إسرائيل إلى تكثيف ضرباتها وغاراتها الجوية ضد التمركزات الإيرانية في سوريا ولبنان منذ 2014م إلى أبريل 2020م، كما استهدفت التمركزات الإيرانية في العراق في 2019م، وذلك لتقليص حجم النفوذ الإيراني الإقليمي، علاوةً على الصراع الإيراني-الإسرائيلي على مد نطاق النفوذ في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

ورغم التقاء المصالح الإيرانية-التركية تجاه بعض الملفات الإقليمية والدولية، مثل الملف الكردي وملف داعش وملف العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على الجانبين، فإنّ طبيعة العلاقات البينية هي طبيعة صراعية بالأساس منذ قرون على النفوذ في المنطقة، كما أن طبيعة النظامين متعارضة ما بين نظام شيعي اثنا عشري (إيران) يرفع راية الممانعة ضد واشنطن وتل أبيب، ونظام سنّي علماني (تركيا) يرفع راية التحديث والانفتاح. وكما كانت الجغرافيا حاضرة في تطور العلاقات التركية-الإيرانية فإنّ التاريخ شاهد على الصراع الإيراني الصفوي-التركي العثماني[1]، فضلًا عن الصراع التركي-الإيراني المؤجل في وقتنا الراهن تجاه القيادة الإقليمية وتعزيز حجم النفوذ في سوريا، والتنافس التركي-الإيراني على منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي وفي آسيا الوسطى.

ما سبَق يقدِّم تفسيرات للرفض الإيراني للانخراط التركي في شؤون المنطقة، إذ رفض الإيرانيون مشاركة الأتراك قبل انضمام أنقرة طرفًا ثالثًا إلى محادثات أستانة، التي بدأت في يناير 2017م، تخوفًا من التمدد التركي في سوريا بأن تتجاوز تأمين حدودها بعد التدخل العسكري التركي في سوريا منذ أغسطس 2016م (عملية درع الفرات)، بما يساعد تركيا على سلب أوراق التفاوض في محادثات أستانة في ما يتعلق بتثبيت وقف إطلاق النار، إذ صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في يونيو 2017م بأنّ إيران «تتخذ كلًّا من العراق وسوريا ساحة لما هو أبعد من التوسع المذهبي»، ووصفه بأنه «توسع فارسي»، متسائلًا: «هل سوريا مسرح للتوسع الطائفي الإيراني؟ نعم إنها كذلك. هل العراق مسرح أيضًا؟ نعم إنه كذلك. إنني أعُدّ هذا توسعًا فارسيًّا أكثر من كونه توسعًا طائفيًّا،

(1) مصطفى اللباد، الصراع التركي-الإيراني على سوريا والفراغ العربي، مجلة بدايات، العددان 3-4 خريف 2012/ شتاء 2013م، تاريخ الاطلاع: 12 يوليو 2021م، https://bit.ly/3nNcVES.

ويجب أن أقول على وجه التحديد إنني لا أوافق على هذا التوسع الفارسي»[1].

ومنذ مجيء النظام الأيديولوجي في إيران، تدرك المملكة خطورة المشروع الجيو-سياسي، الذي من شأنه تعميق الخلل في توازنات القوى في منطقة الخليج العربي. وقد حددت السعودية ملامح المشروع الإيراني بأنه مصدر تهديد لأمن الخليج العربي، ومعول نشر النعرات الطائفية في الدول العربية، ومشروع هدم الدولة الوطنية، ومدخل لنشر الفكر المتطرف والظاهرة الإرهابية، وباب لظاهرة سباق التسلح الدفاعي والهجومي في الإقليم. ولم تتوقف السعودية عند كشف مخاطر المشروع الإيراني، بل دعت باقي دول الخليج؛ لإعادة بحث الوضع الأمني فيها، ما تمخّض عنه تأسيس مجلس التعاون في مايو 1981م بدعوة كويتية، وظلّت المملكة خلال عقدَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم تحذّر من خطورة المشروع الإيراني والملف النووي، واحتلالها الجُزر الإماراتية الثلاث، وإعلانها مرارًا وتكرارًا تابعية البحرين لها وتدشينها أحزابًا وأذرعًا طائفية مسلحة في الدول العربية.

وتعاظَم الصراع السعودي-الإيراني بعد سقوط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين 2003م، إذ سارعت إيران لبسط النفوذ على الساحة العراقية والتحكم في مفاصل النظام العراقي الجديد من بوابة المحاصصة الطائفية، ودشنت الميليشيات الشيعية المسلحة، التي بات بعضها مكونًا رسميًّا للجيش العراقي، لإضفاء الصبغة القانونية على تحركاتها ومدّ النفوذ والسيطرة على مفاصل الدولة العراقية. وباستغلال إيران أيضًا اندلاع ما يسمى بـ«ثورات الربيع العربي» عام 2011، راحت تستكمل مخططاتها في باقي الدول المستهدفة من خلال نوافذ «الطأفنة» والتسليح والتجسس، ودعم الجيوب الشيعية بتلك الدول سياسيًّا وماديًّا وعسكريًّا وبشريًّا، للسيطرة على المشهد والتحكم في مفاصلها، بما يعيد ترتيب الإقليم لصالح إيران. ففي سوريا شكّلت الميليشيات المسلحة لتعمل إلى جانب قوات الأسد لمدّ النفوذ الإيراني في سوريا، وفي البحرين دعمت إثارة الشغب والفوضى عند دوار اللؤلؤة 2011م لقلب نظام الحكم، وفككت الكويت عديدًا من شبكات التجسس والإرهاب الإيرانية، وفي اليمن سلّحت إيران جماعة أنصار الله بعديد من شحنات التسلح، ما دفع الحوثيين إلى احتلال العاصمة صنعاء وتدمير مؤسسات الدولة، واستهداف

---

(1) تركي بالعربي، أردوغان: لست راضيًا عن التوسع الفارسي، ونراقب الوضع، 17 يونيو 2017م، تاريخ الاطلاع: 11 يوليو 2021م، https://bit.ly/39bGcVG.

العاصمة السعودية مرارًا وتكرارًا بصواريخ بالستية إيرانية الصنع.

ولمجابهة الخطر الإيراني انتقلت السعودية من طور الإدانة إلى طور الحشد الدولي ضد الخطر الإيراني والمواجهة، من خلال تشكيل التحالفات العسكرية لمواجهة الميليشيات الشيعية وإحباط المخططات الإيرانية، مثل التحالف العسكري لدعم الشرعية في اليمن، وتكثيف الجهود الدولية لوضع إستراتيجية دولية شاملة لمواجهة الإرهاب الإيراني من خلال منصات ومنابر الأمم المتحدة، واستضافة المؤتمرات الدولية لكشف المخططات الإيرانية، مثل القمة العربية-الأمريكية-الإسلامية في مايو 2017م، التي أجمعت على تصنيف الأنشطة الإيرانية أعمالًا إرهابية.

من الواضح أن إيران طرف أصيل في تأجيج الصراعات الإقليمية وتهديد الأمن الإقليمي، وباتت الصراعات الإقليمية تتسم بالتالي:

1. **صراعات ممتدة ومعقدة:** بالنظر إلى تباين منطلقات وأجندات ومصالح القوى الإقليمية المتصارعة على تبوؤ القيادة الإقليمية، ورسم معالم النظام الإقليمي الجديد، والتحكم في مجرياته وتفاعلاته على نحو يصبّ في زيادة معدلات قوتها ونفوذها الإقليمي، فإنّ تباين هذه المنطلقات والأهداف والمصالح يديم أمد الصراع، وكذلك فإنّ أطرافها كإيران وتركيا وإسرائيل والسعودية متقاربة القوى، فلا تمتلك أي من هذه القوى كامل عناصر القوة بمفردها، فما من دولة شرق أوسطية تستطيع تولي مركز القيادة الإقليمية بمفردها على غرار ما تقوم به مثلًا دولة جنوب إفريقيا في جنوب القارة الإفريقية، وما تقوم به الهند في جنوب القارة الآسيوية، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، إلخ، ما يؤدي بدوره إلى عدم قدرة أي قوة إقليمية بمفردها على حسم الصراع لصالحها، ويؤدي كذلك إلى إطالة أمد هذا الصراع.
2. **صراعات سياسية بالأساس:** بالنظر إلى مضمونها، وأنماطها، ومشاريع ومصالح أطرافها، وطبيعة النظامَين الإقليمي والدولي السائدَين، ولذلك فهي صراعات سياسية بين القوى الإقليمية تستخدم فيها كل الأدوات المذهبية والإعلامية والاقتصادية والعسكرية، إمّا لملء الفراغ المترتب على الانسحاب الأمريكي خلال فترة أوباما، وخلق مناطق نفوذ تصبّ في صالح معدل القوة والتأثير في الشؤون الإقليمية، وتولي مقعد مركز القيادة الإقليمية، وإمّا لتخوّف بعض القوى الإقليمية من تغوّل وسيادة قوة إقليمية منافِسة بما يقلّص حجم قوتها ومناطق نفوذها.
3. **صراعات ذات أنماط متباينة:** لم تعرف الصراعات الراهنة في الإقليم نمطًا

صراعيًا تقليديًا موحدًا بين القوى الإقليمية المتصارعة يمكن تسويته، وإنما تتباين أنماطه، مما يعقد الصراع ويقلل فرص تسويته ويعدّد مستوياته:

أ. **الحرب بالوكالة (proxy war):** كما هي الحال في سوريا والعراق واليمن ولبنان، ويخضع خلالها أحد الأطراف المتحاربة لصالح سيطرة جهات خارجية، بحيث يكون قرار التصعيد أو التخفيف من حدّة القتال في أيادي أطراف خارجية غير حاضرة في ميدان المعركة، وعادةً ما تنكر تلك الجهات تدخُّلها في المعركة، أو أن تبدي ذلك دون أدنى اعتبار لحالة السلْم والأمن. هذا الأمر من شأنه تعقيد الصراع وإطالة مدته وتوسيع نطاقه، والتقليل من فرص نجاح جهود الوسطاء لتسويته، لكونه صراعًا مرتبطًا بأجندات خارجية. ففي الصراع السوري على سبيل المثال لا الحصر يقف الروس والإيرانيون خلف النظام السوري، ويقف الأتراك خلف الفصائل المعارضة، ويقف الأمريكان خلف الأكراد.

ب. **الحرب الهجينة (Hybrid War):** تنتمي إلى حروب الجيل الخامس التي صعدت نتيجة ظهور فواعل من غير الدول قادرة على شن الحرب، وصعود الولاءات البديلة بدلًا من الولاء للدولة. وهي حروب غير متماثلة تقوم على تأسيس تحالفات شبكية بتوظيف الفاعلين من الدول والفاعلين من غير الدول لتحقيق هدف سياسيّ مشترك، كما هي الحال في تعاون الميليشيات المسلحة الموالية لإيران في سوريا مع نظام الأسد للقضاء على فصائل المعارضة، وتحالف الميليشيات المسلحة في العراق مع النظام العراقي في محاربة داعش.

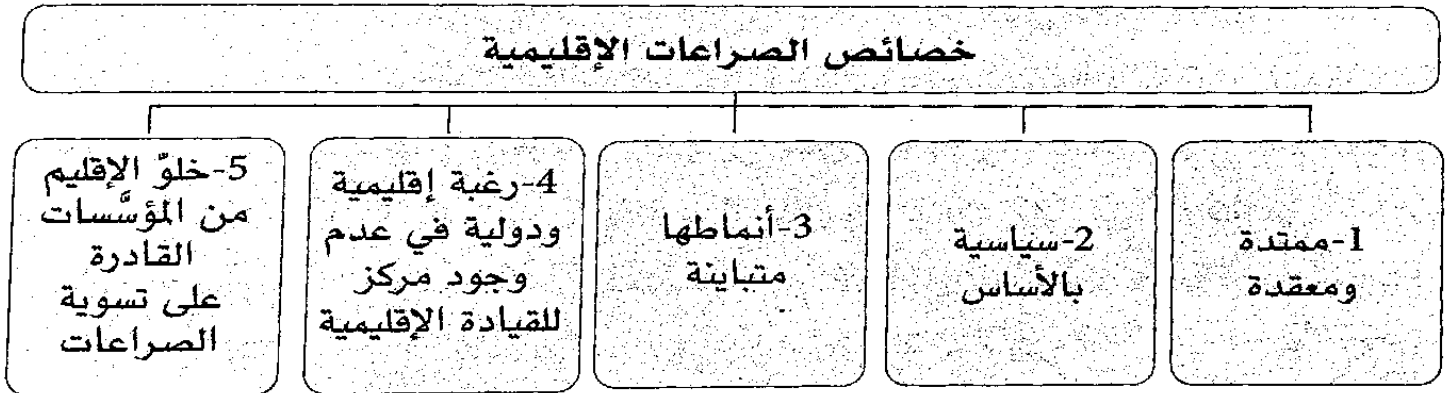
ج. **المواجهات المحدودة (Limited confrontations):** هذا النوع من المواجهات يسمى لدى بعض الباحثين في حقل العلاقات الدولية بـ«حروب المناطق الرمادية»، التي يسعى خلالها كل طرف من أطراف الصراع إلى استخدام سائر أساليب الضغط للتأثير في موقف الخصم دون الدخول في حرب. ويكون الفوز بالنقاط لا بالضربة القاضية، ويكون في مواجهات محدودة لا في معركة حاسمة، مثل الاستهداف الإيراني المتكرر لناقلات النفط، واستهداف معامل تكرير النفط السعودية.

4. **رغبة إقليمية ودولية في عدم وجود مركز للقيادة الإقليمية:** درجت القوى الإقليمية على الاصطفاف لمنع تكرار سيناريو سيطرة قوة إقليمية واحدة على مركز القيادة الإقليمية نظرًا إلى تقارب معدل القوة بينها من ناحية، ورفض الولايات

المتحدة إعادة سيناريو دور مصر خلال حقبة عبد الناصر مرة أخرى، والحفاظ على توازن القوة بين عدد من القوى الإقليمية من ناحية أخرى، وهو ما يُعلي معدل الصراع بين هذه القوى لتأكيد القوة، ما قد يعزّز صفقات شراء الأسلحة من الولايات المتحدة من ناحية أخرى، ويُبقي الولايات المتحدة حاضرة بقوة لحفظ التوازنات، وهو ما يحفظ لها قوتها وسيادتها الدولية من ناحية ثالثة.

5. خلوّ الإقليم من المؤسَّسات القادرة على تسوية الصراعات: تتَّسم منطقتنا الشرق أوسطية بغياب المؤسَّسات الإقليمية الفاعلة لحسم الصراعات وتسويتها، مثل تجمع الآسيان في القارة الآسيوية، وتجمع الميركسور في القارة اللاتينية الأمريكية، فيما لم تلعب الجامعة العربية أدوارًا فاعلة في تسوية الصراعات، وذلك لعدم امتلاكها سلطة ملزمة فوق سلطات الدول الأعضاء مثل مجلس الأمن الدولي، ما من شأنه إدامة أمد الصراع.

شكل (2): خصائص الصراعات الإقليمية



إعداد: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

رابعًا: سباق التسلُّح بين القوى الإقليمية

يُقصَد بسباق التسلح موقف يتضمن وحدتين دوليتين أو أكثر في حالة من العداء الشديد، يزيد كل منهما أو يحسن مستوى تسليحه بمعدل سريع، وينظم أوضاعه العسكرية بالنظر إلى السلوك السياسي والعسكري السابق أو الراهن أو المتوقع للدول المعادية، ما قد يزيد معدل الصراعات الإقليمية بين تلك الوحدات الدولية العدائية بعضها وبعض. فسباق التسلح إذن ينصرف إلى أربعة أبعاد رئيسة يلزم توفرها جميعًا حتى يتوفر موقف سباق التسلح، وهي:

1. وجود وحدتين دوليتين أو أكثر تدخلان في علاقة عدائية.

2. كل من الوحدتين تنظم قواتها لتحسين فاعليتها في القتال مع قوات الطرف المعادي أو لردعه.
3. السباق يشمل التنافس حول كمية القوة المسلحة (الأسلحة والقوة البشرية) ونوعيتها (فاعلية الأسلحة وتنظيم القوات المسلحة والعقيدة القتالية).
4. ضرورة توافر شرط التزايد السريع في كميات الأسلحة أو التحسن السريع في نوعيتها.

فإذا ما نظرنا إلى تفاعلات القوى الفاعلة في الإقليم، وبخاصة ما تقوم به إيران كقوة فاعلة، نجد أن حالة سباق التسلح قائمة، فنتيجة للمشروع الإيراني التوسعي التمددي على حساب أمن واستقرار الدول العربية، سواء من خلال تماديها في تعزيز برامج الصواريخ الباليستية أو صناعتها النووية أو تزويد وكلائها وحلفائها في سوريا والعراق واليمن بأسلحة مدفعية وصاروخية لمساندتها في تنفيذ أجندتها التوسعية.. زادت مشاعر الإحساس بالقلق والخطر لدى الدول العربية والخليجية من الخطر الإيراني، وهو ما دفعها نحو عقد صفقات التسلح، والحصول على أحدث التقنيات العسكرية لمجابهة الخطر الإيراني.

وقد أشار عديد من التقارير الدورية المتخصصة في شؤون التسلح أن دول الخليج عقدت خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة عديدًا من صفقات التسلح لحماية أمنها القومي ومواجهة التهديدات الخارجية، لا سيما التهديدات الإيرانية، واتخذت الخطوات لتدشين المفاعلات النووية السلمية، التي يمكن تحويلها إلى مفاعلات ذات أغراض عسكرية برفع درجة تخصيب اليورانيوم، والتفاوض حول شراء منظومات التسلح المتقدمة عالميًا، إذ كشف تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) لعام 2018م أنه قد بلغت قيمة العقود والاتفاقيات العسكرية الخليجية الموقعة مع الولايات المتحدة لاستيراد الأسلحة خلال الفترة من 2001م إلى 2017م بمقدار 154.5 مليار دولار، فيما بلغت قيمة العقود العسكرية الخليجية الموقعة مع مختلف دول العالم لاستيراد الأسلحة خلال الفترة من 2008م إلى 2015م نحو 162.5 مليار دولار[1].

يكشف الجدول عن اتجاه خليجيّ منذ مطلع الألفية الثالثة لتزويد الترسانة العسكرية لمواجهة الأخطار الإقليمية، لا سيما التدخلات الإيرانية في الشؤون

---

(1) Anthony H. Cordesman, The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance, Accessed: Jul 12, 2021, https://bit.ly/2XT0H3A.

الداخلية للدول الخليجية والعربية منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، فحسَب الأرقام الواردة بالجدول بلغت قيمة الاتفاقيات العسكرية الموقعة مع الولايات المتحدة خلال 17 عامًا فقط 154 مليار دولار خلال الفترة من 2001م إلى 2017م مقارنة بقيمة الاتفاقيات العسكرية الموقعة مع الولايات المتحدة خلال 50 عامًا، التي بلغت نحو 90.2 مليار دولار خلال الفترة من 1950م إلى 2000م.

كما يكشف الجدول أيضًا أن السعودية تحتلّ المرتبة الأُولى بين الدول الخليجية في توقيع العقود العسكرية، إذ بلغت قيمة الاتفاقيات العسكرية التي وقّعتها السعودية مع الولايات المتحدة خلال الفترة من 2000م إلى 2017م نحو 92.7 مليار دولار، ما يقارب نحو ضعفَي قيمة الاتفاقيات العسكرية التي وقّعتها بقية الدول الخليجية جمعاء مع الولايات المتحدة خلال الفترة ذاتها. وبذلك تحتلّ المملكة العربية السعودية المركز الثالث عالميًّا في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة والصين، وهو مؤشر غاية في الأهمية على الإدراك السعودي لضرورة تعزيز الترسانة العسكرية في مواجهة الأطماع التوسعية الإيرانية بالمنطقة العربية عامة والخليجية خاصة.

وكذلك عقدت السعودية والإمارات عشرات الصفقات العسكرية مع الجانب الأمريكي والأوروبي والروسي بمليارات الدولارات، ففي أثناء زيارة الملك السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لروسيا في أكتوبر 2017م، وقّعت شركة الصناعات العسكرية السعودية مذكرة تفاهم مع شركة «روزوبورن إكسبورت» الروسية لنقل خبرة وتقنية صناعة أسلحة نوعية متقدمة، كتقنية صناعة بعض الأنظمة الصاروخية المتطورة المضادة للدبابات، وصناعات راجمات الصواريخ وراجمات القنابل وأنظمة الدفاعات الجوية المتقدمة، فضلًا عن توطين صناعة سلاح الكلاشينكوف «AK-103» وذخائر في السعودية[1].

كما وقّعت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة في مايو 2017م أكبر صفقات تسلُّح وتعاون عسكري ودفاعي في التاريخ، بمبلغ 460 مليار دولار، منها صفقة أسلحة بـ110 مليارات دولار تدخل حيّز التنفيذ بشكل فوريّ، أما صفقات التسلُّح المتبقية بمبلغ 350 مليار دولار فتحدث على مدار عشرة أعوام مقبلة من

(1) عكاظ، العلاقات السعودية-الروسية.. أُسُس ومبادئ ثابتة، (14 أكتوبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 13 يوليو 2021م، https://bit.ly/2xJXqsX.

تاريخ توقيعها في مايو 2017م[1].

يعكس ما تقدّم أن التدخلات الإيرانية في الشؤون الخليجية تُعدّ أحد أهمّ أسباب سباق التسلح باتجاه دول الخليج العربي نحو تطوير وتعزيز ترسانتها العسكرية، وانتقالها من شراء أنظمة «التسلح الدفاعي» إلى أنظمة «التسلح الهجومي». ومع وتيرة التطوير المتسارع تؤكد الدوريات المتخصصة أن إمكانيات الجيش السعودي أصبحت متفوقة على المستوى الدولي، وهو ما يتماشى مع توجهات المملكة للمساهمة في تحجيم النفوذ الإيراني المهدد للأمن الإقليمي.

خامسًا: تهديد أمن حركة الملاحة الدولية

في إطار ارتفاع معدل صراعها مع الولايات المتحدة على خلفية فرض الإدارة الأمريكية عقوبات اقتصادية خانقة على الاقتصاد الإيراني لتعديل سلوك النظام الإيراني، بما يضمن قبول إيران تعديل الاتفاق النووي وبما يمنعها من استئناف تخصيب اليورانيوم بعد 2025م، ووقف برنامج الصواريخ الباليستية، وتحجيم نفوذ إيران الإقليمي.. تبنّت إيران سياسات تصعيدية ضد أمن الملاحة الدولية عند مضيقَي هرمز وباب المندب، كورقة ضغط قوية تجاه الولايات المتحدة وحلفائها من خلال التأثير سلبًا في إمدادات النفط الخليجي والاقتصاد العالمي، من خلال:

1. استهداف واحتجاز ناقلات النفط في الخليج العربي (حرب الناقلات): تعرضت أربع ناقلات للنفط من جنسيات مختلفة (سعوديتان وإماراتية ونرويجية) لهجمات تخريبية في المياه الاقتصادية الإماراتية بالقرب من ميناء الفجيرة، واحتجزت إيران ثلاث ناقلات للنفط، جزائرية وبرازيلية، أُفرِج عنها سريعًا، ثم احتجاز ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبيرو» ردًا على احتجاز ناقلة النفط الإيرانية «غريس-1»، ثم الإفراج عنها بعد إفراج بريطانيا عن ناقلة النفط الإيرانية.

بيد أنّ وراء استهداف ناقلات النفط في الخليج العربي عدة رسائل إيرانية، منها اختبار النيّات الخليجية والأمريكية في القيام بعمل عسكريّ ضد إيران، واستعراض القوة بتوظيف موقعها الإستراتيجي في التأثير في حركة الملاحة الدولية، وإثبات أنها دولة فوق إقليمية تتمتع بسيادة ونفوذ كبيرين في مياه الخليج العربي، وتمتلك أوراق ضغط قوية ومؤلمة ومؤثرة في حركة التجارة الدولية، ومنع تحويل

(1) Nypost, Trump signs off on $110B arms deal in Saudi Arabia, Accessed: Mar,20, 2021, https://bit.ly/3erOCIC.

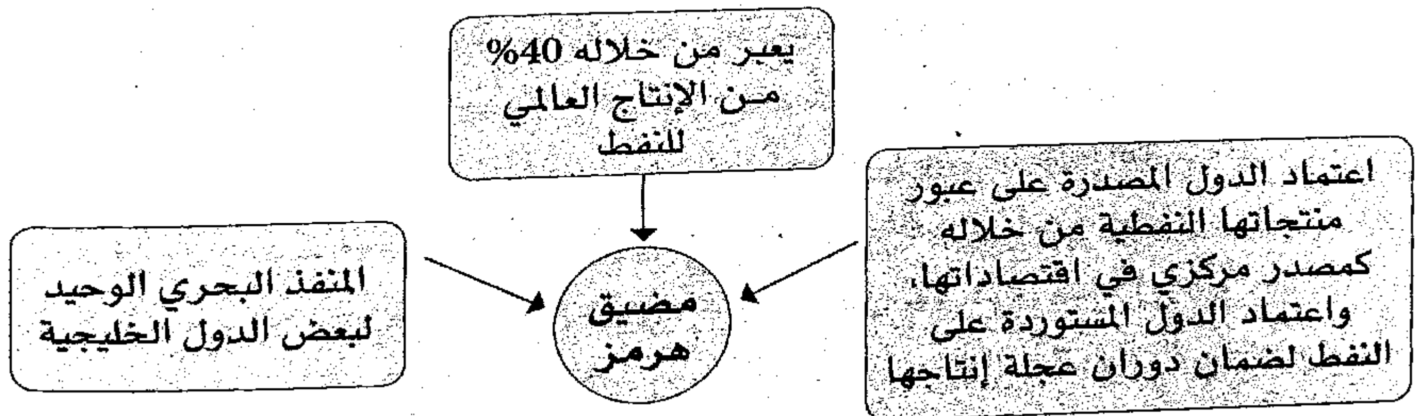
احتجاز ناقلة النفط الإيرانية إلى سابقة دولية ضد الناقلات الإيرانية، وأنها قادرة على أن تُحدِث اضطرابات وتأثيرات في حركة الملاحة في أهمّ المناطق والممرات في العالم. ورسالة كهذه تحمل بين ثناياها استهانة وتقليلًا من القدرات البحرية الأمريكية كثيفة الانتشار في تلك المنطقة، التي بدا عليها عدم الرغبة في تأمين ممرات الملاحة الدولية. وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب، منها:

أ. رغبة الإدارة الأمريكية في إشعار حلفائها التقليديين بتصاعد الخطر الإيراني، ومن ثَم إنعاش صادرات السلاح الأمريكية للحلفاء لمواجهة الخطر الإيراني.

ب. العمل على إنجاح الهدف الأمريكي المتمثل في تحقيق إجماع دوليّ على الإستراتيجية الأمريكية ضد إيران، بإشعار الأوروبيين بالخطر الإيراني في الشرق الأوسط.

2. التهديد بإغلاق مضيق هرمز: لطالما هددت إيران بإغلاقه، وما تصريح الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني في يوليو 2018م بقوله: «الذي يفهم قليلًا في السياسة لا يقول إنه سيقف أمام تصدير النفط الإيراني؛ لدى طهران مضايق كثيرة، ومضيق هرمز أحدها. يا سيد ترامب، عليك ألا تلعب بذيل الأسد، فستندم»[1]، إلا أحد هذه التهديدات الإيرانية. وتنبع خطورة التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز من كونه المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر، وأحد أهمّ الممرات المائية للبترول في العالم بعبور 40% من الإنتاج العالمي النفطي من خلاله، ومن هنا تأتي أهميته في السياسة الدولية (انظر الشكل 2).

شكل (3): أهمية مضيق هرمز في السياستين الإقليمية والدولية

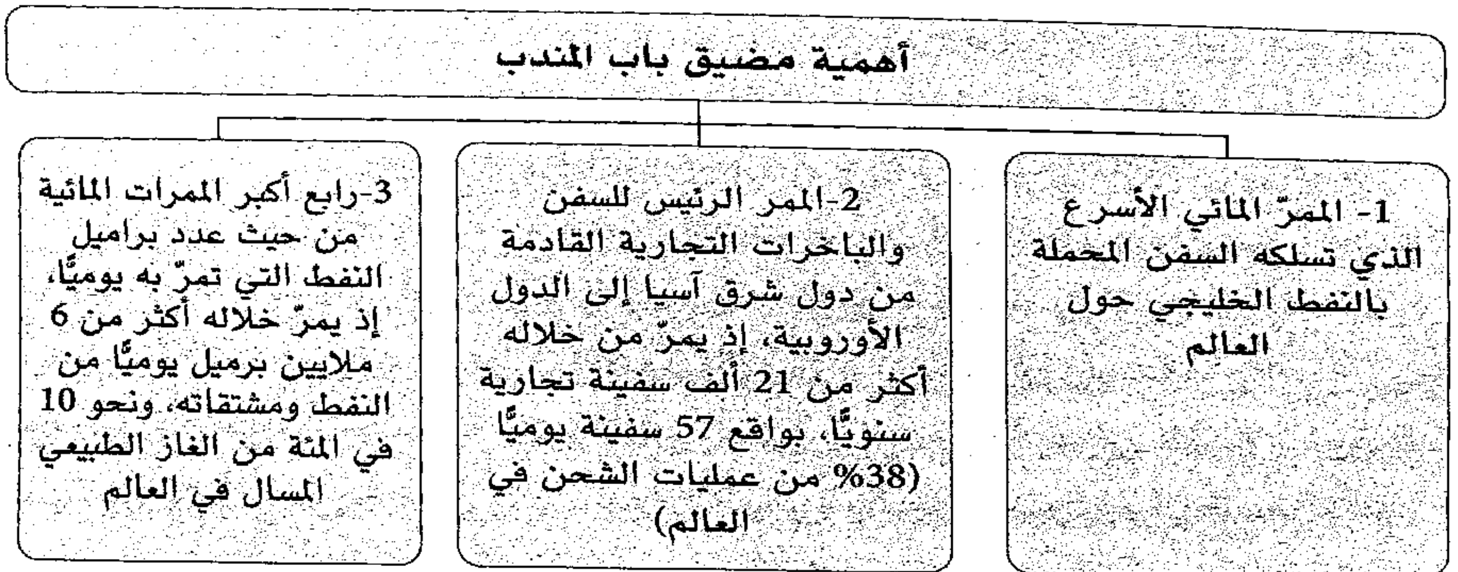


• إعداد: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

(1) قناة العالم، نصيحة إيرانية لترامب: لا تلعب بذيل الأسد!، تاريخ الاطلاع: 15 فبراير 2020م، https://bit.ly/2XOyz1C

3. تهديد أمن الملاحة الدولية عند مضيق باب المندب: فقد مكّن الدعم العسكري الإيراني الحوثيين من تهديد أمن أكثر من 21 ألف سفينة تجارية تمرّ سنويًّا بالبحر الأحمر، بواقع 57 سفينة يوميًّا (38% من عمليات الشحن في العالم)، وناقلات النفط تمرّ بأكثر من 4.8 مليون برميل يوميًّا (تقديرات 2016م)، وذلك بشنّها هجمات عسكرية على بعض السفن التجارية وناقلات النفط في مضيق باب المندب. فعلى سبيل المثال استهدف الحوثيون ناقلات النفط السعودية مرتين خلال عام 2018م، الأولى في أبريل 2018م، والثانية في يوليو 2018م، لتمثل تهديدًا خطيرًا من قِبل إيران وحلفائها للأساطيل الدولية العاملة في خليج عدن ومضيق باب المندب، وتحديًا لقدرة البحرية الأمريكية على العمل بحرّية في واحدة من أهم نقاط العبور البحرية في العالم.

شكل (4): أهمية مضيق باب المندب



إعداد: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

أضِف إلى ذلك تصريحات قاسم سليماني في 26 يوليو 2018م بقوله: «البحر الأحمر لم يعُد آمنًا بوجود القوات الأمريكية»[1]. ويلاحَظ أن هذه التصريحات جاءت بعد يوم واحد من استهداف الحوثيين ناقلة النفط السعودية الثانية، وهذا دليل قوي على تبني إيران استهداف الحوثيين لناقلات النفط في البحر الأحمر وتهديد أمن الملاحة الدولية. وإذا ما تصاعد هذا التهديد نكون أمام خيار إبحار

(1) روسيا اليوم، سليماني: البحر الأحمر لم يعُد آمنًا مع الوجود الأمريكي، (26 يوليو 2018م)، تاريخ الاطلاع: 20 يونيو 2021م، https://bit.ly/3bngn3c.

السفن وناقلات النفط جنوبًا إلى رأس الرجاء الصالح، ويترتب على ذلك ارتفاع تكاليف النقل أضعافًا، ومضاعفة مُدَد عبور النفط، والتأثير في مستويات التدفق، وارتفاع أسعار النفط عالميًّا.

وفي ذات السياق ثمة مخاوف من احتمالية إمداد إيران الحوثيين بمزيد من الأسلحة المضادة للسفن، مما قد يسهم في تنامي قدراتهم على تهديد حركة النقل البحري الدولي في المنطقة. فعلاوة على إرسال إيران صواريخ مضادة للسفن إلى الحوثيين قبل بدء الحرب الراهنة في عام 2015م، ثمة مخاوف من إمكانية تزويدهم مستقبلًا بصواريخ بحرية أكثر تطورًا، كصاروخ «نصر سي-704» الذي يتميز بسهولة نقله وتشغيله، ويحمل رأسًا متفجرًا يمكنه إغراق السفن الكبيرة، ويصل مداه إلى نحو 35 كلم، مما يمكّنه من بلوغ كل أنحاء مضيق باب المندب تقريبًا، أو تزويدهم بصواريخ من فئة «كوسار»، التي يتراوح مداها بين 15 و25 كلم، والتي يمكن أن تشكل تهديدًا للسفن العاملة في باب المندب وخليج عدن. وذلك فضلًا عن إمكانية تفخيخ الحوثيين-بمساعدة غير مباشرة من إيران-لطرق الملاحة الساحلية والدولية القريبة من مناطق سيطرتهم، مما قد يعرقل حرية الملاحة في المنطقة.

ولطالما كشفت التقارير الأممية عن تزويد إيران للحوثيين بصواريخ باليستية وبطائرات دون طيار (الطائرات المسيرة)؛ لخلق نوع من التوازن العسكري للمُضي في السيطرة على مناطق النفوذ باليمن من ناحية، واستخدام الصواريخ لضرب الأهداف السعودية بالرياض لإجبار السعودية على القبول بوجود الحوثيين بالعاصمة صنعاء وإدارة الدولة اليمنية بشكل منفرد بما يخدم الأجندة الإيرانية؛ ولذلك استهدف الحوثيون ومازالوا يستهدفون مدنًا عديدة بالمملكة العربية السعودية عشرات المرات.

سادسًا: التوتر السياسي العربي-الإيراني

ما زالت إيران تمضي قُدمًا في الارتكاز على القوة الصلدة للتمدد والتوسع في دول المجال الحيوي الأول، بغضّ النظر عن القوانين والمواثيق الدولية التي تفرض على الدول فرادى وجماعات التزام مبادئها، خصوصًا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها، ولذلك لجأت 12 دولة عربية إلى قطع أو خفض علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، من بينها تسع دول قطعت العلاقات، هي: السعودية، والبحرين، والمغرب، ومصر، واليمن،

والسودان، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر. وثلاث دول خفضتها، هي: الكويت، والإمارات، والأردن. وهو ما نسبته 60% من الدول العربية. أمّا الدول المتبقية التي أبقت على عَلاقاتها الدبلوماسية مع إيران فهي: سوريا، والعراق، ولبنان، وقطر، وسلطنة عمان، والجزائر، وليبيا، وتونس، وموريتانيا (استدعت السفير). إذًا فالأزمة مع إيران لا تخصّ دولة عربية بذاتها وإنما تخصّ أكثر من 60% من الدول العربية، أما الدول الـ10 المتبقية التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إيران فهي إمّا دول مفتتة مثل سوريا والعراق، وإمّا دول سهرت إيران على استقطابها إبان أزماتها مع أشقائها من الدول العربية كقطر.

خلاصة

على ضوء ما سبق، يمكن القول إنّ التدخل الإيراني في دول المنطقة ترتَّبت عليه كوارث أمنية ومخاطر سياسية وأزمات اقتصادية، أدّت إلى انهيار بعض الدول الوطنية، وفاقمت أزمة النزوح، ونشرت الإرهاب، كما ضربت تجارب التنمية في بعض الدول العربية في مقتل، وأثرت بأنشطتها التوسعية في أوضاعها الاقتصادية الداخلية وحياة شعوبها ومواطنيها، ما شجع الإيرانيين على الخروج في احتجاجات ومظاهرات بشعارات عديدة، بينها «لا غزة لا لبنان.. روحي فداء إيران».

ولا يمكن مجابهة مخاطر النظرة الجيو-سياسية الإيرانية إلا من منظور الأمن القومي العربي الشامل، ففي عالم تسوده التحالفات والتكتلات الدولية السياسية أصبحت الدول فيه فرادى في إقليم جغرافيّ معيّن، غير قادرة على إرساء الأمن الإقليمي وإعادة بناء الدولة، لا بدّ من التكتل والتحالف العربي في وجه الخطر الإيراني، إذ ينطبق على إيران بالمفاهيم العلمية مفهوم المهدِّد الإقليمي لأمن بقية الدول الأخرى في الإقليم الشرق أوسطي الأوسع من الإقليم العربي، وذلك بحكم نظرتها الجيوبوليتيكية وتدخُّلها السلبي بامتلاكها مشروعًا توسعيًّا جيوبوليتيكيًّا تمدديًا على حساب أمن بقية الدول في إطار حيزها الإقليمي، من خلال أدوات تدخلية مباشرة أو غير مباشرة تعبث بأمن هذه الدول.

ويتطلب تحقيق الأمن في هذا الإطار الجغرافي تعاونًا أمنيًّا في صيغة «الجماعة الأمنية» أو «المجمع الأمني»، لأن الدول العربية تقع في إقليم جغرافيّ معيَّن متقاربة جغرافيًّا، وتتوافق إراداتها ومصالحها وأهدافها، وتتشابه التحديات أو المخاطر السياسية والأمنية التي تواجهها. ولا شك أن التحدي الحقيقي الذي

يواجه عملية بناء الأمن الإقليمي في ظل الخطر الجيو-سياسي الإيراني يتمثل في التوصل إلى صيغة أمنية فاعلة لردع مصادر التهديد الموجهة إلى المنطقة، ولإعادة الاستقرار السياسي والتوازن الإستراتيجي إليها، بما يلائم مصالح كل الأطراف حتى يستمرّ الأمن لفترة طويلة.

الخاتمة

نظرة تقييمية شاملة للجيوبوليتيك الشيعي

لاشكَّ أنَّ الفكر الجيوبوليتيكي(الجيو-سياسي) لصُناع القرار في دولة ولاية الفقيه منذ أكثر من أربعين عامًا لربط وإحياء الجيوبوليتيك الشيعي، يُعَد من أخطر أنواع التفكير على مرّ الأزمنة والعصور؛ لكونه فكرًا عدوانيًا مُغذيًا للصراعات والحروب لأنه يدفع بدولة المركز-الفاعل-إلى رسم الحدود الدينية-المذهبية مقابل انتهاك الحدود السياسية والقانونية للدول مع تفجير مؤسَّساتها ونهب ثرواتها وتبديد طاقاتها وتأزيم ساحاتها بغرسه بذور الصراعات والاقتتالات الدينية بين مكونات الدول وذلك بدعم المكون الشيعي في تلك الدول بما يحوّلها إلى دول مفتَّتة تابعة لدولة القلب المذهبي-إيران-تمهيدًا للدفع بالمكون الشيعي للسيطرة على مقاليد الحكم.

ويمكنُ قراءة النظرة الجيوبوليتيكية لصُناع القرار الإيرانيين في سياق الرغبة الإيرانية للتعامل مع هذا الوضع الجيوبوليتيكي المعقد من خلال ربط وإحياء الجيوبوليتيك الشيعي، يعيد صياغة الخريطة الجيو-سياسية للعالم الإسلامي، عبر إيجاد مركز وأطراف، ولاسيّما أنَّ أحد أهداف الثورة الإيرانية 1979م، هي تحويل الهُوية السياسية الشيعية إلى جيوبوليتيك شيعي مرتبط بدولة القلب المذهبي، فعملية احتلال العراق عام 2003م، التي ترافقت مع وصول المكون الشيعي إلى السلطة، شكلت بدايةَ عمليةٍ للنظرة الجيوبوليتيكية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، والذي عزز من ذلك أيضًا؛ سيطرة العديد من الحركات والأحزاب القريبة من إيران بعد عام 2003م، على مراكز القوة والسيطرة والتأثير في بلدان الشرق الأوسط، وتبنَّت إيران مبدأ تصدير الثورة ونصرة المستضعفين؛ لتحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية.

ويمكنُ، من خلال تحليل النظرة الجيوبوليتيكية لرجال الدين في إيران ربط وإحياء الجيوبوليتيك الشيعي لتحقيق الهدف الإيراني الأسمى المتمثّل في تدشين الجمهورية العالمية بقيادة الولي الفقيه في إيران، استنتاج ما يلي:

1. تجاوز إيران مبدأ صوابية الاعتقاد بسيادة المذهب الاثني عشري: كشفت الدراسة عن قفز إيران، وكعادتها عندما يتعلق ذلك بأولوية بقاء واستمرار نظام الولي الفقيه ذاته-على مبدأ راسخ في دستورها ومنظومتها الفكرية وتصريحات مسؤوليها الرسمية تتمثل في صوابية الاعتقاد بسيادة المذهب الشيعي الاثني عشري في الداخل والخارج-وهو ما نص عليه الدستور الإيراني صراحةً بمادة فوق دستورية بأن يكون المذهب الجعفري الاثنا عشري هو الدين الرسمي للدولة-بتبنيهم نظرةً جيو-سياسية تعتمد على الارتكاز على عموم المذهب الشيعي-الاثنا عشرية والزيدية والإسماعيلية-وليس الاثنا عشرية فقط رغم تركيزهم على المؤمنين بنظرية الولي الفقيه بين الاثني عشريين، وذلك بدعم العلويين والإسماعيليين في سوريا والزيديين في اليمن والإسماعيليين في الهند والصين وباكستان وأفغانستان في سبيل ربط وإحياء المذهب الشيعي وذلك بعد إخفاقها في تحقيق تصدي الثورة وتطبيق نظرية أم القرى لتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تدشين جمهورية إيران العالمية بقيادة الولي الفقيه في إيران.

2. اعتناق أفكار جيو-سياسية تجلب الكوارث للبشرية وتفشل في تحقيق الهدف: رغم أن الأفكار الجيو-سياسية جلبت للبشرية كوارث طائلة على مرّ الأزمنة والعصور راح ضحيتها الملايين من البشر، وخلال العصر الحديث قادت العالم إلى حربين عالميّتينْ، الأولى في العقد الثاني، والثانية في العقد الرابع من الألفية الثانية، راح ضحيتها ملايين البشر ودمرت اقتصاديات الدول عند قيام الدول ذات النزعة التوسعية بالتدخل بل وباحتلال دول مجاورة وغير مجاورة تحت تأثير الأفكار الجيوبوليتيكية، وهو ما دفع إلى ولادة منظمة الأمم المتحدة للحد من الحروب والصراعات بوضع حدّ للدول ذات النزعات التوسعية والفكر الإمبراطوري بالنص على عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية واحترام مبادئ سيادة الدول وحُسن الجوار.

غير أن إيران تعيد المنطقة والعالم إلى الصراعات والحروب المدمرة للبشرية التي كانت سائدة خلال ما قبل تدشين الإمبراطوريات الكبرى قبل وضع المواثيق والقوانين الدولية للحفاظ على السّلم والأمن الدوليين، ورغم أن هذه الأفكار الجيوبوليتيكية أيضًا قد ثبتَ فشلها بتفكك الإمبراطوريات الكبرى إلى دول مستقلة ذات سيادة، وفشلها في الحرب العالمية الثانية حيث سيطر هتلر على

أوروبا الشرقية ولم يستطِع السيطرة على العالم لسببٍ بسيط يتمثل في تجاوز الحلم الإمبراطوري التوسعي لقدرات وموارد الدولة الألمانية خلال فترة حكم هتلر. وهنا تبرز تساؤلات مُلحّة أمام إيران: أليس من التعقل التفكير بأن اعتناق إيران الفكر الجيو-سياسي المدمر للدول وللبشر رغم إدراكها المسبق بفشل كافة النماذج الدولية التي اعتنقت الفكر الجيو-سياسي؟ هل تمتلك إيران قدرات وموارد لتغطية أحلامها التوسعية؟ وإذا كان الأمر كذلك فلمَ الاحتجاجات الشعبية المتوالية وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ليس أثناء العقوبات وإنما أثناء رفع العقوبات؟ وإذا ما كانت تمتلك موارد فهل توجهها لصالح شعوبها التي تعاني أوضاعًا كارثية أم أنها توجه هذه النفقات لصالح تنفيذ أحلامها الإمبراطورية العبثية التي حتمًا سيكون مصيرها الفشل مثل مصير النماذج السابقة، وحينها ستخسر إيران وشعبها الذي يعاني أوضاعًا اقتصادية ومعيشية واجتماعية كارثية بفعل سياسات النظام الثيوقراطي التي وضعت إيران في أزمات اقتصادية داخلية وفي عزلة دولية؟

3. **تكلفة المواجهة للتمدد الإيراني في المنطقة العربية عالية جدًا:** يمر التمدد الإيراني في المنطقة العربية بمرحلتَي نشر التشيع لجذب مساحات جغرافية جديدة وبمرحلة عسكرة التشيع، وتكلفة المواجهة في هذه المرحلة تكون مرتفعةً للغاية لبلوغ المسألة الشيعية ونفوذها العسكري مرحلة اللاعودة بترسيخ حضورها العسكري بحكم انتشارها المسلح واسع النطاق في ربوع الدولة وحملها السلاح الخفيف والثقيل والباليستي القادر على تدمير أهدافٍ للخصوم والمنافسين وقدرتها على الدخول في مواجهات مسلحة للحفاظ على المصالح والمخططات الإيرانية وضمان تنفيذ بقية المخططات التوسعية.

ومواجهة إيران في هذ المرحلة مكلفٌ وخطير؛ لأنه يتطلب خلق ميليشيات مذهبية مسلحة لمواجهة الميليشيات المسلحة الموالية لإيران وهي مسألة ليست بالأمر الهيّن؛ لأنها تقتضي القدرة على التعبئة والتجنيد والتسليح والتمويل وهذا يتطلب ميزانيات مالية ضخمة من ناحية، مع إمكانية الدخول في مواجهات وصراعات مذهبية مسلحة تدمر الدولة برمتها من ناحية أخرى، كما تشهد هذه المرحلة تعاظمًا للتحديات أمام الدول المواجِهة للخطر الإيراني مع شبه انتفاء الفرص المتاحة مقارنةً بالتحرك أثناء مرحلتَي نشر التشيع أو تسييس التشيع، وهو

ما يفرض على الدول التي تمر بمرحلة نشر التشيع مثل دول الشتات الشيعي ذات الأعداد والتجمعات الشيعية البسيطة أن تواجه عملية نشر التشيع؛ لأن التكلفة تكون منخفضةً في هذه المرحلة مقارنةً بمرحلة عسكرة التشيع عالية التكلفة في المواجهة.

4. الفكر الجيوبوليتيكي الإيراني قوض السّلم والأمن الإقليمي: يقف الفكر الجيو-سياسي الإيراني وراء تقويض حالة السّلم والأمن في الإقليم الشرق أوسطي، وأفرز ظاهرة الدولة الفاشلة والممزقة والمهترئة باندلاع الصراعات الطائفية والحروب المذهبية بلعب إيران على الوتر الطائفي بدعمها المكون الشيعي عسكريًا وسياسيًا وماليًا وثقافيًا ضد المكون السني، واستشراء الظاهرة الإرهابية في الدول العربية، وتفاقم الأزمات الإنسانية بازدياد معدلات النزوح الجماعي غير المنظم من الدول العربية لمختلف دول العالم، وبارتفاع معدلات الصراعات الإقليمية بين الدول متقاربة القوة في الإقليم، وبروز ظاهرة سباق التسلح بين الفواعل الإقليمية ولاسيّما الخليجية لمواجهة التهديدات الإيرانية المحتملة، فضلًا عن تهديد حركة الملاحة الدولية بتوالي إيران وأذرعها المسلحة في الدول العربية تهديداتها المستمرة لحركة الملاحة الدولية لإعاقة تصدير النفط كورقة ضغط ضد المستوردين والمصدّرين بما يؤدي حسب الفكر الإيراني إلى تخفيف الضغط الأمريكي على إيران.

أوجد الجيوبوليتيك الشيعي حالةً من التمايز الهُوياتي في العالم الإسلامي، وهو ما جعل المجتمعات الإسلامية تنتظمُ طائفيًا ضمن الدول الوطنية التي تعيش فيها، إذ أنتجت الدعاية الإيرانية حالةً من عدم الاستقرار المجتمعي في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط، الأكثر من ذلك؛ عملت الملحقيات الثقافية الإيرانية على زيادة هذا التمايز من خلال أنشطتها الثقافية والدينية هناك، والتي أصبحت بدورها إحدى العناصر المهددة للأمن الوطني في تلك البلدان، إذ كشفت الكثير من التقارير الاستخبارية الصادرة عن دول كالبحرين ونيجيريا والكويت وأذربيجان، الدور المقلق الذي تؤديه الملحقيات الثقافية والدينية فيها.

5. الفكر الجيوبوليتيكي الإيراني وصعود الطائفية في المنطقة العربية: شكل صعود الجيوبوليتيك الشيعي أحد أبرز العلامات الواضحة لتصاعد الصراعات الطائفية في العالم الإسلامي، إذ اتسمت النشاطات الإيرانية بأنها طائفية بامتياز، إذ لم يشهد العالم الإسلامي هذا الانقسام الحاد على مستوى العلاقات السنية - الشيعية قبل عام 2003م، حيث أصبحت عملية دعم الجماعات والحركات المسلحة ذات الصبغة

الشيعية، بمثابة البوصلة الرئيسة لإستراتيجية إيران الخارجية هناك، وهو ما أشار بدوره إلى صعود فكرة الإيرانو-فوبيا في العالم الإسلامي، ولم يعُد ينظَرُ لإيران على أنها حالة استقرار في هذا العالم؛ ما أنتج بدوره سياسات صدامية مع السياسات الإيرانية، تبنّتها العديد من القوى الإقليمية المؤثرة.

6. ضعف إستراتيجيات المواجهة للفكر الجيو-سياسي الإيراني: تسببت النظرة الشيعية لإيران في خلق صراعٍ طائفي بالمنطقة العربية ما دفع العديد من القوى السنية إلى تبنّي إستراتيجيات مواجهةٍ ضد إيران، إذ سعت قوى العالم السني بقيادة المملكة العربية السعودية، إلى تحقيق توازن إستراتيجي مع إيران، حيث دخلت المملكة في عملية مواجهة مفتوحة مع إيران، من أجل مواجهة الخطر الإيراني وعودة الأمن والاستقرار للمنطقة المضطربة وسد الفجوة التي أحدثتها السياسات الإيرانية في العالم الإسلامي، فشكلت التحالفات العسكرية والسياسية لمواجهة الاعتداءات الإيرانية على الدول العربية والخليجية، وعلى الرغم من نجاحها في احتواء التهديدات الإيرانية في البحرين واليمن، فإنّ هناك مجالات جغرافية أخرى في العالم الإسلامي، تحتاج إلى جهود القوى الأخرى التي تتّسمُ بالضعف مع الجهود السعودية لمواجهة الطموحات الإيرانية التوسعية، والحديث هنا حول ضرورة الدور الباكستاني في جنوب شرق آسيا، والدور المصري في شمال أفريقيا وجنوبها، وكان يفترض أن تقوم تركيا بدور في مواجهة الطموحات الإيرانية في آسيا الوسطى والقوقاز غير أنها تتبنّى الفكر التوسعي ذاته لعودة الأمجاد العثمانية.

هذا، ويكتسب الجيوبوليتيك الشيعي قوته من الوزن النسبي للدولة المركزية قائدة المشروع التوسعي الإقليمي (إيران) من واقع معدل قوتها الشاملة وقدراتها الجيو-سياسية بوقوعها في منطقةٍ جيو-إستراتيجية تطلُ من خلالها على الخليج العربي وبحر قزوين وخليج عمان، ثُم التركيبة المذهبية للدول الواقعة ضمن نطاق مشروعها في المجال الحيوي الأول باتجاه الغرب حتى البحر المتوسط مثل العراق وسوريا ولبنان، ثُم القرب الجغرافي لهذه الدول من إيران ما يقلل من عامل التكلفة في تنفيذ الأجندة التوسعية.

ويظل توافر عنصر الإدراك لدى صناع القرار في إيران بمقدّرات الدولة الإيرانية المادية وغير المادية وحدود الدور الإيراني والظرفين الإقليمي والدولي وما تمرُ به الدول العربية من حالات انقسام وصراع وعدم استقرار وعدم اكتراث

النظام الدولي سوى بمصالحه وبطبيعة التحالفات والمعادلتين الإقليمية والدولية، هو العامل الأبرز في نقاط القوة الإيرانية، إذ إنّ امتلاك الدولة لقدرات هائلة دون توافر عنصر الإدراك جعلها غير قادرة على تحويل تلك المقدرات إلى تأثير خارجي لصالح أجندتها، فلولا امتلاك عنصر الإدراك لصناع القرار الإيرانيين لما استطاعت إيران الحديث عن سيطرتها على أربع عواصم عربية.

ورغم ضعف إستراتيجيات المواجهة العربية للمشروع الإيراني التوسعي الذي دمر الدولة الوطنية وساعد على نشر الإرهاب والصراعات الإقليمية وهدد أمن الملاحة الدولية بغياب المشروع العربي في مواجهة المشروع الإيراني غير أنّ المملكة العربية السعودية لعبت دورًا تاريخيًا في الوقوف ضد المشروع الإيراني في العديد من الدول الخليجية والعربية لحماية أمن تلك الدول واستقرارها، فالمملكة هي من لعبت الدور الأكبر في درء المخططات الإيرانية التي ألمّت بالبحرين أثناء أحداث الشغب في دوار اللؤلؤة عام 2011م، ولعبت دورًا بارزًا أيضًا في دعم الشرعية اليمنية واسترداد أكثر من 85% من الأراضي اليمنية تحت سيطرة الحكومة الشرعية من الاحتلال الحوثي بفضل تشكيلها وقيادتها التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن عام 2015م.

وكذلك لعبت المملكة دورًا بارزًا في الحشد الإقليمي والدولي لتحجيم النفوذ الإيراني في الإقليم الشرق أوسطي، ذلك الخطر الإيراني الذي أصاب العراق وسوريا ولبنان واليمن وحوّلها من دول مستقرة إلى دول مهترئة مقسّمة تكلّف المجتمعين الإقليمي والدولي تكلفةً ضخمة لمواجهتها في الدول الأربعة، كما ناشدت المملكة العالم أجمع لمواجهة الخطر الإيراني في ممرات الملاحة الدولية بما لا يعيق نقل السّلع الإستراتيجية والتجارة الدولية عند مضيقَي هرمز وباب المندب الإستراتيجيين، كل ذلك وغيره من السياسات السعودية لعبت الدور الأكبر في خلق حشدٍ دوليّ كبير ضد الخطر الإيراني والضغط على إيران بهدف تعديل سلوكها والتعامل مع الدول العربية والخليجية وَفق مبادئ حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الدور السعودي لمواجهة الأخطار الإيرانية يقتضي الوقوف بجانب المملكة بما قد يجبر إيران على إعادة النظر في سلوكها الإقليمي وإن كان ذلك ليس بالأمر الهيّن بعد دخول المشروع الإيراني مرحلة عسكرة التشيع شديدة التكلفة من حيث

المواجهة، ولكن الدعم العربي والخليجي للموقف السعودي من شأنه إجبار إيران على تجميد تحركاتها التوسعية على أقل تقدير، هذا الدور تدركه القيادة ذاتها بل وتدرك أنّ الحل ليس في يد إيران لوحدها بل تمتلك الرياض حلولًا وتُعد رقمًا صعبًا في المعادلة الإقليمية، ويعكس ذلك اقتراح الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني في يوليو 2020م على ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مبادرة تسويةٍ لإنهاء الحرب في اليمن، وذلك يعني أنّ إيران تدرك أن التعويل على الدول الأوروبية لم يُجْدِ نفعًا في التخفيف من وطأة العقوبات الأمريكية، بل إنّ فتح حوار وقنوات تواصل مع المملكة العربية السعودية سبيلٌ لحلحلة بعض الملفات الإقليمية بما يخفف من وطأة العقوبات.

ولكن أيضًا لا يخلو الجيوبوليتيك الشيعي من مواطن ضعف تؤثر حتمًا على مستقبله، منها ما يتعلق بالأزمات المتعددة التي تعاني منها إيران في الداخل مثل حالة التعدد والصراع القومي بين القومية الفارسية المسكة بزمام السلطة وبين والقوميات: العربية والكردية والأذرية واللور والبلوش، والتركمان، والقبائل البختيارية والقشقائية، فمِن المعلوم أن إيران بلد يتكون من أعراق مختلفة، وطوائف وأديان متنوعة. إضافةً إلى أن تركيز معظم الأقليات على تخوم إيران من كافة الاتجاهات، يفرض تحديًا على إيران لوجود نزعات انفصالية لدى بعض هذه الأقليات تغذيها سياسة الإقصاء والتهميش؛ مِمّا يحوُل دون وجود حالة انسجام بين الفرس والأقليات، فالعرب في الجنوب والجنوب الغربي يمتدون إلى دول الخليج، والبلوش في الجنوب والجنوب الشرقي لهم امتداد في باكستان وأفغانستان، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي على الحدود مع تركمانستان، والأذريون في الشمال والشمال الغربي لهم امتداد في أذربيجان، والأكراد في الغرب لهم امتداد عرقي في تركيا وكردستان، فهذه الأقليات لديها طموحات انفصالية، فضلًا عن افتقاد المشروع الإيراني لتأييد جموع الشيعة سواء في الداخل أو في الخارج، ففي الداخل معارضةٌ شديدة من قلب الحواضن الشيعية لوجود إيران في الخارج، وفي الخارج الإيراني في العراق ولبنان هناك شيعة يرفضون المشروع التدميري لإيران وينادون من قلب الحواضن الشيعية بخروج إيران من العراق ولبنان ومن بقية الدول العربية، فليس كل الشيعة يدعمون المشروع التوسعي الإيراني.

وكذلك التحديات الإقليمة مثل الرفض السعودي للمخططات الإيرانية والصراع مع إسرائيل في سوريا، فضلًا عن سعي الولايات المتحدة لتحجيم نفوذ إيران الإقليمي بقطع شرايين المشروع التوسعي من خلال إستراتيجية الضغوط القصوى سواء من خلال المواجهات المحدودة للميليشيات الإيرانية في ساحات النفوذ أو من خلال عودة العمل بالعقوبات القاسية على الاقتصاد الإيراني منذ العام 2018م يشكل عقبةً جوهرية أمام استمرارية دوران ماكينة الجيوبوليتيك الشيعي؛ لأنها تؤثر على تقديم الدعم المالي والعسكري ولاسيّما في ظل تراجع معدل صادرات النفط الإيراني من 2.5 مليون برميل يوميًا قبل فرض العقوبات إلى 300 ألف برميل يوميًا، خصوصًا وأن هناك الكثير من الأصوات التي بدأت تعلو داخل إيران، من ضرورة ترك المغامرات الخارجية والأحلام الإمبراطورية، والالتفات إلى الداخل، وهو ما عبّرت عنه الجماهير الإيرانية المحتجة منذ عام 2017م و2018م وحتى بداية العام الحالي 2021م، من خلال شعار «لا غزة ولا لبنان ... روحي فداء لإيران»، وشكل ذلك مع الاستهداف الأمريكي والإسرائيلي لتمركزات الميليشيات المسلحة بالعراق وسوريا وقتل مهندس المشروع الإيراني الإقليمي قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني في يناير 2020م، واغتيال العالم النووي كبير علماء الذرة الإيرانيين محسن فخري زاده بنهاية نوفمبر 2020م، ضرباتٍ موجعة لإيران ومخططاتها وتصوراتها التوسعية في المنطقة العربية.

إن المجتمعات الشيعية ليس لديها وحدة مذهبية جامعة، ففي حين ينتمي غالبية الشيعة في إيران والدول العربية إلى المذهب الشيعي الاثني عشري -الإمامي، هناك الزيديون في اليمن، والعلويون في سوريا وتركيا، والإسماعيلية في باكستان وأفغانستان مع وجود شيعة اثني عشرية في الدولتين، وهو ما يشكل إحدى موانع الهيمنة المذهبية الإيرانية على باقي المذاهب الشيعية الأخرى في العالم الإسلامي، كما تشكل المجتمعات الشيعية في المنطقة العربية جزءًا واسعًا من العمق العربي، وهي إحدى الإشكاليات التي تعاني منها إيران، خصوصًا عندما تتحول بوصلة الصراع من سني-شيعي إلى عربي-فارسي، وهو ما بدا واضحًا خلال الحرب العراقية-الإيرانية، أو الحرب الدائرة في الساحة السورية.

هناك حالة عدم توافق بين الموارد الاقتصادية ومستوى التنمية في إيران، وبين الإستراتيجيات الكبرى الموجهة نحو دول الجيوبوليتيك الشيعي، فضلًا عن

الاختلافات العرقية داخل البلاد، والتي تجعل من الصعب اتّباع إستراتيجية طويلة المدى داخل وخارج إيران، وفي الواقع، بينما بدأ الإيرانيون بتنظيم مظاهرات احتجاجية مستمرة بسبب المشاكل الاقتصادية والبيئية التي تعيشها اليوم، تجري هناك عملية تعبئة من قِبل المجموعات العرقية في مناطق مختلفة من البلاد، إلى جانب الجهود السياسية التي تبذلها قوى المعارضة في الخارج، ما يعني أنه سيكون من المحتّم عليها مواجهة تحديات كبيرة في المستقبل، وقد تطال هذه التحديات النظام الإيراني الذي يشكل الركيزة الرئيسة للجيوبوليتيك الشيعي.

ومن العقبات أيضًا أمام مستقبل الجيوبوليتيك الشيعي، أنّ التركيز الإيراني على العامل المذهبي خلق اقتتالات طائفية بين الشيعة والسنة في العراق وسوريا واليمن وباكستان وأفغانستان أحدثت حالة عدائية بين إيران والعديد من الدول العربية والإسلامية، كما تدرك إيران أن الإسرائيليين ليسوا وحدهم من يُكنّون العداء لإيران ومخططاتها التوسعية في المنطقة الشرق أوسطية، فالروس أيضًا يبتغون تخفيض الطموحات الإيرانية، ووضع حد للشهية الإيرانية المفتوحة لاقتضام مزيدٍ من مناطق النفوذ في المنطقة العربية ولاسيّما في سوريا، أما الأمريكان فيسعون بدورهم لكسر يد إيران للحفاظ على أمن إسرائيل وإمدادات الطاقة بفرض حالة من الحصار والعزلة الدولية على إيران من خلال العقوبات، بالإضافة إلى أنّ دول الجوار الخليجي بدورهم متأهبين لأية إجراءات تحد من الطموحات الإيرانية، وتجعل من إيران منكفئة على الداخل.

تصاعد حدة الاحتجاجات في المجتمعات الشيعية الخاضعة لتأثير الإستراتيجية الإيرانية، وتحديدًا في العراق ولبنان، وهو ما يضع العديد من علامات الاستفهام حول مدى تأثير إمكانية بقاء إيران على صلة مباشرة معها، خصوصًا وأنّ هذه التظاهرات خرجت من رحم الحواضن الاجتماعية التي تسيطر عليها الأحزاب القريبة منها، وتُعد بالوقت نفسه ركائز رئيسة في خريطة الجيوبوليتيك الشيعي، وذلك عبر رفعها لشعاراتٍ سياسية تنادي بالدولة الوطنية، وهو ما يشكل بدوره ضربةً قوية لمشروع الدولة – الأمة التي تحاول إيران ترسيخها في العالم الإسلامي.

ولا ينفي ذلك العديد من المكاسب التي حققها النظام الإيراني ولا يزال حتى اليوم من خلال نظرته الجيو-سياسية، حيث حققت إيران اختراقًا ونفوذًا كبيرين في دول المجال الحيوي الأول لدرجة حديث الإيرانيين عن سيطرتهم على أربع

عواصم عربية، بغداد دمشق بيروت صنعاء. وبحصولها على عقود من سوريا خلال العام 2019م يتيح لها إنشاء مرفأ متعدد الأغراض على الساحل السوري جنوب طرطوس وإدارة مرفأ اللاذقية على البحر المتوسط والمُضي في مشروع ربط ميناء الخميني أقصى جنوب محافظة خوزستان على رأس الخليج العربي، مع ميناء البصرة العراقي ثُم بميناء اللاذقية السوري، أصبح لإيران حضورٌ فعلي على ضفاف المتوسط، فما كانت تتحدث عنه إيران قبل نحو عقد ونصف العقد من الزمان بشكل نظري باتَ واقعيًا على الأرض في دول المجال الحيوي الأول.

في العراق وسوريا ولبنان، استطاعت إيران ترسيخ نفوذها العسكري بامتلاكها انتشارًا ميليشياتيًا واسع النطاق في ربوع الدول الثالثة، ففي العراق تمتلك إيران أكثر من 70 ميليشيا مسلحة وتكتلات عسكرية وأسلحة متنوعة وموزعة على المناطق الإستراتيجية العراقية بما يجعل من إيران مسيطرةً على مفاصل الدولة، وفي سوريا، تمتلك إيران ميليشيات مسلحة (قوات الدفاع الشعبي) البالغ عددها نحو 100 ألف مقاتل شيعي جلبتهم من أفغانستان والعراق وباكستان ولبنان وميليشيات أجنبية مثل «فاطميون» و«زينبيون» و«حيدريون» و«حزب الله» وقرابة 15 قاعدة عسكرية مزودة بصواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى ما يجعلها رقمًا لا يمكن تجاوزه. وفي لبنان، يستحوذ «حزب الله» اللبناني على ترسانة من الأسلحة والصواريخ الإيرانية المتطورة. وفي اليمن، يمتلك الحوثيون المدعومين من إيران عشرات الصواريخ الباليستية التي تستخدمها الميليشيا في ضرب عواصم دول الجوار الخليجي وفي تهديد أمن الملاحة الدولية.

لا تقتصر الإنجازات الإيرانية-بفضل التفكير الجيو-سياسي-في الدول الأربعة على النفوذ العسكري وإنما تمتلك نفوذًا سياسيًا جعل من إيران رقمًا صعبًا في تعطيل أو تشكيل الحكومات خاصةً في العراق ولبنان، فلا يمكن الاتفاق على مرشح حكومة عراقية أو لبنانية دون الرضا الإيراني، وإلّا استمر تعطيل تشكيل الحكومة في لبنان أو العراق لشهور بل وربما لسنوات كما حدث من قبل في الحالة اللبنانية، إذ باتت تمتلك إيران تحالفات وأجنحة سياسية لأذرعها العسكرية في العراق وسوريا مكّنتها من الحصول على نسبة كبيرة من المقاعد البرلمانية بما يجعلها عاملًا معززًا أو معرقلًا للقوانين المؤيدة أو المضادة للوجود الإيراني في العراق وسوريا، ومن الحصول على عدد كبير من الحقائب الوزارية في الحكومتين العراقية واللبنانية.

وفي الحالة السورية، باتت إيران العامل المركزي في التأثير على القرارات السورية الإستراتيجية داخليًا وخارجيًا نظير ما قدمته للأسد من أثمان مادية وبشرية والوقوف بجانبه في القضاء على فصائل المعارضة. وفي اليمن، مازال الحوثيون المدعومين من إيران يسيطرون على العاصمة صنعاء رمز الحكم من تسعينيات القرن العشرين، علاوةً على النفوذ الاقتصادي والتجاري الواسع في العراق وسوريا ولبنان بل وبسيطرتها على مناطق السلع الإستراتيجية الغاز والبترول والفوسفات في الدول الثلاثة، وفي مملكة البحرين حولت إيران قوة السكان الشيعة إلى قوة صراع ضد الدولة.

وكذلك نشطت أوضاع المجتمعات الشيعية في العالم الإسلامي منذ الثورة الإيرانية عام 1979م، إذ تأثرت هذه المجتمعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك لبنان والعراق والبحرين وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى بالثورة الإيرانية، وأنشأوا العديد من الأحزاب والحركات في بلدانهم، والمرتبطة بشكل أو بآخر بإستراتيجية إيران الخارجية مثل «حزب الله» في لبنان، و«حزب الدعوة» في العراق، وحركة «الفقه الجعفرية» في باكستان، و«حركة الوفاق» في البحرين، و«الحركة الإسلامية» في نيجيريا، وغيرها من جماعات الإسلام السياسي الشيعي، هذا فضلًا عن المؤسسات الاقتصادية والدينية والإعلامية التي أصبحت أدوات إيرانية فاعلة في إطار الجيوبوليتيك الشيعي.

مكّن النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط إيران من تحقيق عددٍ من أهدافها، يتقدمها المساعدة على الالتفاف على العقوبات الاقتصادية والتخفيف من وطأتها باستخدام ساحات النفوذ كرئة أو متنفس لتصدير الطاقة والحصول على العائدات المالية، وكذلك إظهار القوة الإيرانية في المنطقة بما جعل من إيران لاعبًا مؤثرًا ورقمًا صعبًا لا يمكن تجاوزه في المعادلتين الإقليمية والدولية، إذ إنّ إثبات القوة في الصراعات الشرق أوسطية رفع من مكانة إيران، حيث إنّ الاشتباكات في الصراعات والحروب عادةً ما يجلب المساومات والصفقات والتدخل في السياسات والمفاوضات وتحقيق المكاسب إذا تمّ استثمارها بشكل جيد، وكل ذلك يصب في صالح القوة الإيرانية.

يبدو أنّ إيران بصدد عملية استحضار لتاريخ الإمبراطورية الفارسية القديمة، وعليه؛ فإنه يمكن القول إنّ الجيوبوليتيك الشيعي يمكن أن يكون الوجه الآخر

للجيوبوليتيك الفارسي؛ لأن المناطق التي تحاول إيران الدخول إليها اليوم، ضمن فرضيات الجيوبوليتيك الشيعي، هي مناطق احتلت ولو نسبيًا نسبةً كبيرة منها الإمبراطورية الفارسية القديمة، وعليه؛ فإن النزوع المذهبي الإيراني، هو في جانبٍ منه نزوعٌ قومي فارسي لاستعادة التاريخ من جديد، ولعل هذا هو السبب الرئيس الذي يقف خلف إبقاء الخميني على كلمة (إيران) ضمن مسمى الدولة الرسمي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية).

وعلى الرغم من أنّ النظام السياسي في إيران مبنيٌّ على فلسفة الإسلام السياسي الشيعي، فإنّ هذه الفلسفة لا يمكن أن تمنع تمامًا، بأن هناك وجهًا قوميًا آخر تتحرك عن طريقه إستراتيجية إيران الخارجية، فعلى الرغم من العلاقات الوثيقة التي تربط إيران بالمجتمعات الشيعية، فإنّ هناك علاقات أوثق تربطها مع قوى دولية فاعلة غير شيعية كالصين وروسيا، وعليه يمكن القول إنّ إيران قد استخدمت الدين كمتغير ضامن لوحدة الأمة الشيعية من جهة، إلى جانب القومية كمتغير فعّال في الدفاع عن مصالحها القومية العليا من جهة أخرى.

وأخيرًا، إنّ النظرة الإيرانية لمشروع الجيوبوليتيك الشيعي تحتاج وقبل كل شيء، إلى إعادة إنتاج فهم جديد للعمق الجيو-سياسي الإيراني، إذ أنتج الجيوبوليتيك الشيعي سيكولوجيا اجتماعية معقدة في الداخل والخارج الإيراني، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها إيران في مجالات إستراتيجية معينة، فإنها بالمقابل فشلت في مجالات إستراتيجية أخرى، وعلى هذا الأساس؛ فإن السعي الإيراني إلى تحويل المجتمعات الشيعية إلى مجتمعات هشة، عبر ضرب النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية لدول الجيوبوليتيك الشيعي، سيُنتج تحلُّلًا إستراتيجيًّا واحتمال تلاشي هذه المجتمعات، خصوصًا وأن النظام السياسي في إيران يواجه اليوم مصيرًا معقدًا جدًا، جراء الاحتقانات الداخلية في إيران، وسياسات المواجهة والعقوبات في خارج إيران، ومِن ثَمَّ، فإن عدم قدرة القيادة الإيرانية على فهم تاريخها وجغرافيتها بالشكل الذي يحفظ الأمة وسيادة الدول الأخرى، سيجعل من الجيوبوليتيك الشيعي يدخل في مرحلة ما وراء التاريخ والجغرافيا.

ولهذا، فإن التوجه الإستراتيجي الذي سيدعم عملية الفهم الجديد للعمق الجيو-سياسي الإيراني، هو التحول من مشروع الجيوبوليتيك الشيعي إلى مشاريع أكثر حيوية للدولة الإيرانية، ومنها مشاريع التكامل الجيو-ثقافي والجيو-اقتصادي،

والكف عن طموحات الهيمنة والتوسع المذهبي في العالم الإسلامي، والدخول في عملية تكاملية مع دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط المبنية على أساس المصلحة المشتركة، إلى جانب الدخول في عملية تجديد شامل للهُوية السياسية الإيرانية، والتي تُعَد بدورها الأساس لبناء المشاريع الإستراتيجية طويلة المدى، وما تتطلبه هذه العملية من بنية جيو-ثقافية جديدة، من خلال التخلص من عمليات التمييز الثقافي (داخليًا وخارجيًا) غير المجدية، والتي تحصر الدولة الإيرانية في أطر هُوياتية ضيقة (إيران الشيعية-إيران الثورية...وغيرها)، على اعتبار أن بقاء إيران ضمن هذه الصورة، سيؤدي إلى حالة تمزق جيو-ثقافي وجيو-سياسي وجيو-اقتصادي، كما يؤدي بالنتيجة إلى عدم عودتها كفاعل طبيعي على المستويَيْن الإقليمي والدولي.

يُلقي هذا الكتاب الضوءَ على مخاطر الفكر التوسّعي الإيراني على الأمن الإقليمي، بوصفه من أخطر أنماط الفكر على مصائر الدول وبقائها وتماسك شعوبها على مر العصور؛ لكونه فكرًا عدوانيًا مغذيًا للصراعات والحروب جلبَ الكوارث للبشرية جمعاء، وقاد العالم إلى حربين عالميّتيْنْ خلال القرن المنصرم، راح ضحيتها الملايين من الأبرياء، ولذلك وضعت الأمم المتحدة حدًّا للتفكير التوسعي بنصها على احترام الدول وسيادتها.

واقعيًا، لم تحترم إيران المبادئ الأممية السامية بتبنيها الفكر التوسّعي من جديد على أساسٍ مذهبي في مجالاتها الحيوية، مستغلةً في ذلك سقوط النظام العراقي عام 2003م، واندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية 2011م، وتوقيع الاتفاق النووي 2015م، من خلال أدوات القوة الصلبة والناعمة، ورغم تحقيقها معدلات نفوذٍ كبيرة في العراق وسوريا ولبنان، غير أنها لم تفلح في تقديم الدولة الأسوة النموذج، بتمزيق مخططاتها المذهبية لهذه الدول وتحويلها إلى دولٍ فاشلة باتت ساحةً للاقتتالات الطائفية وملاذاتٍ آمنة للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة، وخلقت صراعات إقليمية على نحوٍ ساهم في تقويض الأمن الإقليمي.


9 786039 186502



صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
www.Rasanah-iiis.org